عادل غنيم

أزمة الدولة المصرية المعاصرة





دار العالم الثالث

عادل غنيم

أزمة الدولة المصرية المعاصرة

الناشر

دار العالم الثالث

الطبعة الأولى

(٢٠٠٥)

الناشر:

دار العالم الثالث

٣٢ صبري أبو علم/ باب اللوق، القاهرة

ت وفاكس : ٣٩٢٢٨٨٠

Email: elguindimohamed@hotmail.com

(رقم الإيداع): ٢٠٠٥/٧٠٨٠ (الترقيم الدولي) I.S.B.N : 977-5222-59-1

صورة الغلاف: جرنيكا: بيكاسو ١٩٣٧

المحتوى

***

مقدمـــة

نقدم في هذه الدراسة تحليلا لأزمة الدولة المصريـــة المعـــاصرة بكـــل أبعادهـــا السياســـية والاقتصاديـــة والاجتماعيـــة والثقافيـــة وآفـــاق حلـــها (السيناريوهات المختلفة) . وذلك خـــلال الفـــترة (١٩٨١ – ٢٠٠٢) (مـــع التركيز على الفترة ١٩٩١ – ٢٠٠٢) .

وتتبع الأهمية السياسية لهذه الدراسة من طبيعـــة اللحظـــة التاريخيـــة الراهنة، لحظة التحولات الدرامية، السياســـة والاقتصاديـــة، والاجتماعيـــة، والثقافية في حياة شعبنا وأمتنا العربية، بل وفي حياة الإنسانية كلـــها، تعبـــيرا عن تفاقم أزمة الرأسمالية، محليا وعربيـــا وعالميـــا مـــع تســـارع العولمـــة الرأسمالية وتصاعد النضال الوطني والقومي والطبقي ضد هيمنة الإمبرياليـــة الأمريكية طليعة الرأسمالية الكوكبية . وتحتل الدولة البرجوازيـــة القوميـــة المعاصرة موقعا مركزيا في هذه التحولات، سواء كفاعل أو كمفعـــول بـــه . فهي بتحولها من نمط دولة الرعاية الاجتماعية الكينزي إلـــي نمـــط الدولـــة الليبرالية الجديدة تعمق وتوسع دائرة الصراع الطبقي وتقوض قدرتها علـــى إدارته . وهي بخصخصتها للقطاع العام تصفي بنفسها قاعدتـــها الاقتصاديـــة وتتخلى عن قيادتها للتنمية . وهي بإنشـــائها للمؤسســـات الماليـــة والنقديـــة والتجارية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولـــي ومنظمـــة التجـــارة العالمية) ودخولها في التكتلات الاقتصادية تقلص سيادتها الوطنيـــة لصـــالح الشركات المتعدية القومية التي تقود اليوم الرأسمالية الكوكبية .

وبهذا كله تعمق الدولة البرجوازية القومية المعاصرة، سواء فـــي قلـــب النظام الرأسمالي أو في تخومه تناقضاتها وتـــهيئ الظـــروف الموضوعيـــة

لتجاوزها كنمط سياسي تاريخي، بل وتجاوز الرأسمالية ذاتها كنمط انتاج تاريخي. لقد أضحت مهمتها التاريخية إدارة أزمة النظام الرأسمالي بعد أن عجزت عن حلها .

ولهذا تعد دراسة أزمة الدولة المصرية المعاصرة المدخل الصحيح لتجاوز منطق إدارة الأزمة المجتمعية الشاملة، ولوضع استراتيجية واضحة المعالم للتغييرات الهيكلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنشودة.

وتمثل فرضيات هذه الدراسة تحديا نظريا ومنهجيا في ظل الأزمة العامة لعلم الاجتماع المعاصر، الماركسي وغير الماركسي على السواء . كما تمثل تحديا عمليا، نظرا للقصور الشديد في قاعدة المعلومات المتاحة لتحليل أزمة الدولة المصرية المعاصرة، والناجم عن السرية التي تفرضها البيروقراطية على الجانب الأهم من نشاطها باسم حماية الأمن القومي، فضلا عن تخلف نظم جمع ومعالجة المعلومات وندرة الأدبيات العلمية في هذا المجال .

فرضيات الدراسة

أولا – الخصوصية التاريخية للدولة المصرية المعاصرة

وهي محصلة تفاعل عاملين : ١ – القصور الذاتي التاريخي HISTORICAL INERTIA الذي يتمثل في استمرارية البني الفوقية السياسية والأيديولوجية السابقة على الرأسمالية بالرغم من تغير الأساس الاقتصادي للمجتمع المصري . ٢ – طبيعة المرحلة المعاصرة، مرحلة أزمة وتحلل النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة، أزمة التحول الي الطريق الرأسمالي الكلاسيكي .

مظاهر الخصوصية التاريخية للدولة المصرية المعاصرة

١ – الدولة المصرية المعاصرة دولة مركزية يحكمها مبدأ المركزية البيروقراطية .

٢ – الدور المركزي الذي يلعبه الدين في حياة المجتمع والدولة في بلادنا باعتباره الأيديولوجية السائدة المعبرة عن وعي الناس بعلاقات إنتاجهم لحياتهم المادية والروحية . كما أن الدين هو الأساس التاريخي للانقسام الطائفي للجماعة الوطنية المصرية . فضلا عن أنة مصدر رئيسي لشرعية الدولة .

٣ – الدولة المصرية هي التجسيد المؤسسي لوحدة الجماعة الوطنية المصرية (وحدة المسلمين والأقباط) .

وهي أيضا تعبير عن تناقضاتها الطائفية، والآلية السياسية لمعالجة هذه التناقضات . من هنا كانت الأزمة الطائفية أزمة للدولة المصرية ذاتها . وهي نتاج للأزمة المجتمعية الشاملة، ذلك أن الدولة المصرية هي بالدرجة الأولى التعبير المؤسسي الحي عن وحدة التكوين الاجتماعي المصري، وعن تناقضاته الطبقية، ومن ثم عن الكتلة التاريخية المهيمنة .

٤ – تتمتع الدولة المصرية باستقلالية نسبية واسعة سواء بالنسبة للمجتمع ككل أو أية طبقة من طبقاته، وبالتالي بالنسبة لمجال الصراع الطبقي ذاته، بل وبالنسبة للجماعة الوطنية بعنصريها وبالنسبة لمجال الصراع الطائفي.

٥ – مركزية السلطتين السياسية والإدارية واندماجهما العضوي، أي توحد الحكم والإدارة . وهذا هو الأساس الموضوعي لاحتكار البيروقراطية للسلطة، ولاعتبارها الشريحة البرجوازية الحاكمة، ولانقسام المجتمع الى حاكمين ومحكومين .

٦ – الدولة المصرية المعاصرة دولة استبدادية أبوية حديثة **modern despotic patriarchal state**

فهي قائمة على الحكم الفردي الأبوي الذي يفرض وصايته على الشعب، فيجرده من أبسط حقوقه وحرياته الديموقراطية، وتحتكر البيروقراطية سلطة التصرف في جانب معتبر من الفائض الاقتصادي باسم "التحديث " و"حماية غير القادرين " .

٧ – الدولة المصرية المعاصرة دولة بوليسية : حيث تلعب مؤسسة الشرطة دورا محوريا في إدارة أزمة النظام السياسي .

٨ – الدولة المصرية المعاصرة دولة بونابرتية . وللبونابرتية المصرية خصوصيتها، فهي لا تقوم على توازن القوي الإيجابي بين الطبقتين الرئيسيتين في المجتمع، البرجوازية والطبقة العاملة كما هو الحال في النموذج الكلاسيكي للدولة الرأسمالية في الغرب، النموذج العام للدولة الرأسمالية الناضجة (راجع : بولانتزاس) أو البونابرتية التاريخية (١٨ برومير لماركس)، أو الدولة الديجولية الخ .. بل تقوم على التوازن السلبي بينهما، أي أي عجز أي منهما عن التصدي لقيادة الطبقات الحليفة والاستيلاء

على السلطة وممارستها (أزمة القيادة \ الهيمنة hegemony) . كما أنها تستثمر التناقض في الجماعة الوطنية (الصراع الطائفي) عندما تتآكل شرعيتها .

وظاهرة البونابرتية المصرية نتاج لنمط التطور التاريخي للمجتمع المصري، أي نمط التغيير الاجتماعي العلوي، حيث تلعب قيادة الدولة الدور المركزي في الإيجابي (إصلاحات محمد على وإسماعيل) والثورات (ثورة ٢٣ يوليو) والثورات المضادة (انقلاب ١٤ مايو) والإصلاحات المضادة (سياسات الإصلاح الاقتصادي) ... الخ

٩ – مؤسسة الرئاسة هي قمة البناء المؤسسي السياسي والإداري الهرمي للدولة، وهي مركز النظام السياسي حيث تتركز السلطة السياسية في يد رئيس الجمهورية الذي ينفرد بالمبادرة السياسية . ومن هنا كانت مؤسسة الرئاسة بؤرة الصراع الطبقي .

١٠ – هذه المركزية البيروقراطية الطاغية، هذا الاحتكار للسلطة السياسية، وتلك الاستقلالية النسبية الواسعة التي تتمتع بها الدولة المصرية هي التي تجعل من مؤسسة الرئاسة بل ومن الرئيس محور الارتكاز وعنصر التوازن في النظام السياسي كله .

١١ – الدولة المصرية المعاصرة دولة كومبرادورية، من حيث دورها الاقتصادي وعلاقاتها الطبقية الداخلية والخارجية في إطار تحلل النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة .

١٢ – البيروقراطية والتكنوقراطية المدنية والعسكرية هي النخبة أو الشريحة البرجوازية الحاكمة، تربطها بالبرجوازية المصرية وأقسامها المختلفة (الزراعية والصناعية والتجارية والمالية) علاقات عضوية .

١٣– ألا يمكن اعتبار هذه الشريحة \ النخبة الطبقية بمثابة المثقف الجماعي للبرجوازية المصرية، بحكم ارتباطها العضوي بكل من الدولة والبرجوازية، وبحكم وظائفها السياسية والأيديولوجية ؟ الا يمكن اعتبار الدولة ذاتها بحكم الطابع الشمولي لوظائفها السياسية والأيديولوجية والتنظيمية حزب البرجوازية المصرية السياسي ومثقفها الجماعي ؟ . ألا يعتبر ذلك، الأساس الموضوعي التاريخي لأزمة الديموقراطية والتعددية السياسية في بلادنا ؟ (عدم حاجة البرجوازية المصرية لحزب سياسي طالما أن الدولة هي موضوعيا حزبها الحقيقي الذي يحقق مصالحها الاستراتيجية كطبقة)؟

وقد أدي تضافر العوامل من (١ الي ١٣) الي اتساع وتضخم المجتمع السياسي political society: (أجهزة الدولة القمعية والأيديولوجية)، وانكماش وضمور وتبعية المجتمع المدني civil society بمعناه عند جرامشي: الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات والصحافة غير الحكومية والجوامع والكنائس الخ ...) . ولهذا أصبحت الدولة الميدان الرئيسي للصراع الطبقي السياسي والأيديولوجي . وهنا يكمن سر أزمة الدولة المصرية المعاصرة ومفتاح حلها ونعني غياب الديموقراطية .

ثانيا – طبيعة أزمة الدولة المصرية المعاصرة وسماتها النوعية

١ – أزمة بنيوية structural crisis : هي بالدرجة الأولي أزمة النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة، وهي أيضا تعبير عن التناقض التناحري بين الطابع البيروقراطي الاستبدادي لبنية الدولة المؤسسية السياسية والإدارية، والطابع الاجتماعي لقوي الإنتاج الحديثة، أي تناقضه مع متطلبات تعميق التصنيع وإنجاز الثورة العلمية والتكنولوجية، وفي مقدمتها الديموقراطية، وهي في جوهرها تحرير الإنسان المصري من الاستغلال والقهر والاغتراب لإطلاق طاقاته الإبداعية .

كما تتمثل هذه الأزمة في التناقض الطبقي التناحري بين الرأسمالية المصرية الكومبرادورية المسيطرة والطبقات العاملة والوسطي .

فضلا عن التناقضات البنيوية الداخلية للدولة المصرية ذاتها : كالتناقض بين المركز (مؤسسة الرئاسة باعتبارها مركز المبادرة السياسية والإدارية)، والقاعدة (جهاز الدولة البيروقراطي السياسي والإداري) .

٢ – أزمة منظومية systemic crisis : باعتبار الدولة منظومة system، هي المنظومة المركزية في التكوين الاجتماعي المصري . فهي منظومة المنظومات، وهي أيضا ناظمة المنظومات الاجتماعية بالتشريع والتنظيم الإداري ولعل أخطر مظاهرها تفكك البنية المنظومية للدولة، الناجم عن تفاقم تناقضاتها المنظومية systemic contradictions، وفي مقدمتها التناقض بين مؤسسات الدولة بالمعني الضيق (المجتمع السياسي) ومؤسسات المجتمع المدني .

٣ – أزمة عضوية شاملة total organic crisis

فهي أزمة عضوية لأنها في جوهرها أزمة قيادة \ أزمة سلطة hegemonic crisis تتمثل في عجز أي من الطبقتين الأساسيتين (البرجوازية والطبقة العاملة) عن التصدي لقيادة المجتمع والدولة . وهي أزمة شاملة لأنها تشمل المجتمع المصري بجميع طبقاته وفئاته الاجتماعية، ونمط الدولة القائم، ونمط التكوين الاجتماعي الراهن، بل وتشمل الجماعة الوطنية المصرية ذاتها . ومن ثم أصبحت وظيفة الدولة إدارة الأزمة .

ولهذا تطرح أزمة الدولة المصرية المعاصرة ضرورة تجاوزها، بل تجاوز الرأسمالية ذاتها .

وبالطبع لا يمكننا التنبؤ بالمستقبل، إلا بقدر مساهمتنا في صنعه، كما يقول جرامشي . ومع ذلك، يمكننا طرح سيناريوهات لأنماط التغيير الاجتماعي ولأنماط الدولة . ونكتفي هنا، بخطوطها العريضة .

أولا – سيناريوهات التغيير السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي :

١–الإصلاحات الهيكلية الديموقراطية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتجاوز الراسمالية .

٢– الثورة الاشتراكية .

٣–استمرار الثورة المضادة أيا كان قناعها الأيديولوجي وخطابها السياسي (الليبرالية الجديدة والأصولية الإسلامية) .

ثانيا – سيناريوهات أنماط الدولة :

١ – دولة الديموقراطية الجديدة : وهي دولة انتقالية مهمتها إنجاز الإصلاحات الهيكلية المذكورة لتجاوز الرأسمالية.

٢ – الدولة الاشتراكية التي تفرزها الثورة الاشتراكية .

٣ – الدولة الليبرالية الجديدة : وهي نتاج لتغيير علاقات القوي بين الجناح الليبرالي للبرجوازية المصرية التي تتطلع للحكم، والانفراد بالسلطة، والنخبة البيروقراطية التكنوقراطية المدنية والعسكرية الحاكمة، لصالح ذلك الجناح .

٤ – الدولة الإسلامية : التي تقيمها حركة الإسلام السياسي بعد الإطاحة بالنظام السياسي القائم . وهي تعبير عن تفاقم أزمة هيمنة البرجوازية المصرية وتفجر الأزمة المجتمعية الشاملة .

إن دراسة أزمة الدولة المصرية المعاصرة موضوع بالغ التعقيد متعـــدد الجوانب، يقتضي تناولا مركبا ومن هنا كان إختيارنـــا للمنـــهج المنظومـــي systemic method . وهو منهج تاريخي – بنيوي – وظيفـــي – genetic structural – functional method . ويستند هذا المنهج السوسيولوجي إلـــي الأساس المنهجي العريض للجدلية المادية (راجع : (١): System Theory philosophical and methodological problems – I . Blauberg ,V. N . S. Sadovsky ,EG. Yodin chapter II : The System Approach in Social Knowledge .)

وتنقسم هذه الدراسة إلى خمسة فصول :

الفصل الأول : القضايا النظرية والمنهجية :

أولا – المفاهيم النظرية الأساسية

ثانيا – منهج البحث

الفصل الثاني : البيئة العالمية والإقليمية :

أولا – أزمة العولمة الرأسمالية وأزمة الدولة القومية.

ثانيا – البيئة الإقليمية : أزمة النظـــام العربـــي والصـــراع العربي الإسرائيلي .

الفصل الثالـــث : الأزمة البنيوية

الفصل الرابـــع : أزمـــة الهيمنة

الفصل الخامس: الأزمة العضوية

خاتمـــــــة

***

الفصل الأول

القضايا النظرية والمنهجية

أولا ـــ منهج البحث

لا توجد في أدبيات علم الاجتماع السياسي المصري نظريـــة متكاملـــة للدولة المصرية المعاصرة، ولا منهجية لدراسة أزمتها الراهنة . ونـــأمل أن تكون دراستنا لهذه الأزمة مدخلا نظريا ومنـــهجيا مناســـبا لدراســـة الدولـــة المصرية ذاتها .

إن دراسة أزمة الدولة المصرية المعاصرة موضوع بالغ التعقيد متعـــدد الجوانب، يقتضي تناولا كليا مركباholistic complex historical approach ، و من هنا كان اختيارنا للمنهج المنظومي systemic method، وهو منـــهج تاريخي – بنيوي – وظيفـــي Genetic - structural -functional method ويستند هذا المنهج السوسيولوجي الي الأساس المنهجي العريـــض للجدليـــة المادية materialist dialectics (١).

فنتناول الدولة المصريـــة المعـــاصرة باعتبارهـــا منظومـــة تاريخيـــة historical system من المؤسسات التي تشكل بنيتها العضويـــة، باعتبارهـــا منظومات فرعية sub-systems تعتمد عليـــها الدولـــة فـــي أداء وظائفـــها

السياسية والاقتصادية والأيديولوجية . ولهذا نتناول أزمتها باعتبارها أزمة منظومية بنيوية عضوية .

ويعتمد هذا المنهج المنظومي على ثلاث خطوات متعاقبة من إجراءات البحث هي : التجريد والتجسيد المتتالي واختبار الصدق .

ونعني بالتجريد عزل العناصر الجوهرية (التي تتكرر باستمرار في ظروف معلومة) التي تتضمنها العملية الاجتماعية (الاقتصادية والسياسة والأيديولوجية) والعلاقات الضرورية المستمرة بينها . وهذا التجريد يقرر أهم العناصر التي تتألف منها العملية الاجتماعية الموضوعية والقوانين التي تحكمها .

ويترتب على التجريد العلمي خلق مفاهيم مجردة تعبر عن الخواص العامة المشتركة مي عناصر العملية الاجتماعية في ظل ظروف معلومة أي الخواص العامة المشتركة بين نشاطات وعلاقات معينة : فالعمل ورأس المال والسوق مفاهيم أو مقولات اقتصادية . وهي تمثل خواص عامة إما لأفعال تتكرر باستمرار في ظل ظروف معينة كالعمل والتبادل، وإما لعلاقات اقتصادية تظهر دائما بفرض وجود ظروف معينة، مثل فائض القيمة، ورأس المال، والأجور . فالمقولات الاقتصادية هي إذن نتيجة تجريد يعمم جوانب فردية من العملية الاقتصادية الواقعية. كذلك، الطبقة والفئة، والشريحة الاجتماعية : هي مقولات سوسيولوجية . كما أن الدولة ، والسلطة، والبيروقراطية مقولات سياسية .

وهذه كلها مفاهيم بسيطة نستخدمها في بناء مفاهيم مركبة ، كمفهوم رأسمالية الدولة ، ورأس المال

البيروقراطي، والكتلة الطبقية الحاكمة ، والهيمنة الطبقية ، والقوة الاجتماعية، وغيرها ... (٢).

وتعبر القوانين الموضوعية : الاقتصادية، والسياسية، والسوسيولوجية عن العلاقات الجوهرية الضرورية بين تلك المقولات .

ولابد لبناء نموذج نظري للدولة المصرية الحديثة، ومراحل تطورها التاريخي، وأنماطها، وأزمتها، لابد من التأليف المنطقي بين مجموعة القوانين الموضوعية التي تحكم حركتها التاريخية . ولابد من تحديد الظروف التي تصدق فيها هذه القوانين، وهو ما يسمي بالنموذج النظري .

غير أن ما مواجهة المفاهيم التحليلية الأساسية التي على درجة عالية من التجريد، بالواقع التاريخي الملموس لا يمكن أن يتم بطريقة مباشرة . فلابد من عدد من الخطوات الوسيطة التي تنحصر في إدخال فروض أكثر تفصيلا في النموذج المتطرف الذي نفترضه، في الانتقال من التجريد العام إلى التجريد الأقل عمومية، مثال ذلك : الانتقال من بحث عام في الدولة الى بحث في الدولة الرأسمالية الوطنية، ثم الي الدولة الرأسمالية الوطنية المصرية في مرحلة نموها وازدهارها وفي مرحلة أزمتها وتفسخها، وآليات النمو والأزمة.

وهكذا يجري إثراء النموذج النظري للدولة بإدخال فروض جديدة إي محددات جديدة على هذا النموذج النظري، وهذا ما نعنيه بالتجسيد أو التقريب المتتالي (٣) . وبهذا الانتقال من المستويات العليا من التجريد الي المستويات الدنيا عن طريق التجسيد المتتالي نقترب من العمليات التاريخية الملموسة الي درجة تسمح بمواجهة القوانين والنظريات بالواقع مباشرة وعندئذ يمكن اختبار صحتها، وهذه هي الخطوة الأخيرة في إجراءات البحث.

ثانيا ــ المفاهيم النظرية الأساسية

نكتفي هنا بشرح بعض المفاهيم النظرية الأساسية التي نستخدمها سواء في التحليل أو في بناء فروضنا النظرية (النماذج النظرية) . وذلك بقصد تحديد مضمونها الذي سيزداد وضوحا وثراء من خلال التحليل الملموس للتحولات الكبرى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي شهدتها بلادنا خلال الفترة موضوع الدراسة .

الدولة

إشكالية تحديد المفهوم النظري للدولة

مفهوم الدولة هو أكثر مفاهيم علم السياسية التباسا، وإثارة للجدل النظري، والصراع الأيديولوجي، فالدولة والسلطة هي القضية الجوهرية في أي تغيير سياسي جذري، في الثورة أو الثورة المضادة . ومن هنا كانت الأهمية البالغة لتحديد هذا المفهوم المحوري .

ضرورة توسيع المفهوم النظري للدولة

ينظر الي الدولة عادة باعتبارها المجتمع السياسي political society، أي باعتبارها دكتاتورية أو جهازا قمعيا آخر، يستخدم في السيطرة على

الجماهير بما يلائم نمطا معينا من أنماط الإنتاج والاقتصاد، (وهو المفهوم الشائع عند ماركس وإنجلز)، لا باعتباره توازنا بين المجتمع السياسي، والمجتمع المدني، الذي يجسد همنة hegemony جماعة معينة على الأمة بأسرها، تمارسها من خلال المنظمات الخاصة كالأحزاب والنقابات والجوامع والكنائس الخ .. غير أن هذا المفهوم الضيق لا يصلح لتحليل الدولة الرأسمالية المعاصرة، التي أفرزتها الثورتان الصناعيتان الثانية والثالثة وما صاحبهما من ثورات في الإدارة والتنظيم والأعلام والقوة المسلحة، وما تمخضت عنهما من قوي اجتماعية جديدة، هي الفئات الوسيطة الجديدة والطبقة العاملة الجديدة، التي أصبحت عنصرا أساسيا في ميزان القوي الطبقية، وفي الصراع الطبقي المعاصر الذي اصبح أكثر تعقيدا، الأمر الذي انعكس على بنية الدولة الرأسمالية ووظائفها والتحالفات الطبقية التي تستند إليها . وأضحي بناء هذه التحالفات، أي تحقيق هيمنة hegemony الطبقات الحاكمة، وظيفة الدولة السياسية الأولي، وتراجعت وظيفتها القمعية لتصبح الملاذ الأخير . فاصبح المجتمع المدني civil society جهاز / مجال تنظيم هذه الهيمنة، وتزايدت أهمية المثقفين / (الانتلجنسيا) باعتبارهم المنظمين لها . لهذا كله أصبح توسيع مفهوم الدولة ليشمل المجتمع المدني ضرورة نظرية ومنهجية . الدولة إذن = المجتمع السياسي + المجتمع المدني . ويرجع الي أنطونيوجرامشي الفضل في إبداع هذا المفهوم الواسع للدولة الرأسمالية الحديثة . (٤)

الدولة إذن هي مؤسسة السيطرة / الهمنة الطبقية . إنها مؤسسة المؤسسات وناظمة المنظومات باعتبارها

مؤسسة الإدارة المركزية للمجتمع، تؤطر علاقاته وممارساته . انها منظومة السلطة الطبقية، السلطة باعتبارها علاقة قوي طبقية سياسية واقتصادية وأيديولوجية تتجسد في مؤسسات وأجهزة وممارسات .

ومن هنا كانت أهمية تحديد يعض المفاهيم الأساسية اللازمة لبناء نظرية للدولة بهذا المفهوم الواسع .

١ - المجتمع السياسي / الدولة بالمعني الضيق

ويشمل مؤسسات / أجهزة الدولة القمعية : كالجيش والشرطة والإدارة والقضاء والسجون .

٢ – المجتمع المدني

ويضم مؤسسات / أجهزة الهيمنة الطبقية : كالأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات . والمؤسسة التعليمسة : ابتداء من دور الحضانة حتى الجامعات .

والمؤسسة الإعلامية : الصحافة والإذاعة والتليفزيون ودور النشر . والمؤسسة الدينية :الجوامع والكنائس .

ويختلف نمط التوازن بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني في الدولة الرأسمالية المركزية عنه في الدولة الرأسمالية الطرفية perepheral capitalist state، حيث تكون الأولوية للمجتمع المدني (الهيمنة) في الأولي وللمجتمع السياسي (القمع) في الثانية . وهو بالطبع توازن دينامليكي يحكمه قانون الصراع الطبقي .

مفهوم الدولة الكاملة the integral state

الدولة الكاملة = هيمنة يحميها درع القسر . إنها الدولة التي تجاوزت الطور الاقتصادي – النقابيeconomic - corporate phase، حيث تقتصر وظيفتها على حماية المصالح الاقتصادية الضيقة للطبقة السائدة، إلى الطور السياسي، حيث تمارس هيمنتها على الأمة بأسرها بأن تأخذ مصالح الطبقات التابعة في اعتبارها . إنها تجسد المفهوم الواسع للدولة (جرامشى) .

ويوضح الجدول التالي الازدواجية المنهجية لهذه الدولة المتكاملة

الدولة أو المجتمع السياسي	المجتمع المدني
الدكتاتورية	الهيمنة
جهاز القهر	أجهزة الهيمنة
(الجيش، البوليس، الإدارة، المحاكم، البيروقراطية، ..الخ)	(الثقافية، السياسية، الاقتصادية)
الحكومة (= الدولة بالمعنى الضيق)	الدولة بالمعنى الكامل
الدولة كجهاز سلطة	الدولة كمنظم للقبول
السيطرة	القيادة (٥)

الوظيفة العامة للدولة

" تقوم الدولة بوظيفة فريدة، إذ تشكل العامل الذي يحقق تماسك مستويات التكوين الاجتماعي. وهي أيضا الميدان الذي تتركز فيه تناقضات مستوياته المختلفة . هذا هو بالتحديد المقصود في الماركسية باعتبار الدولة

عاملا من عوامل " النظام "، أي مبدأ تنظيميا للتكوين الاجتماعي . وليس المقصود بالنظام هنا، النظام السياسي بالمعني الدارج . وإنما يقصد به النظم الذي يحقق تماسك هذه الوحدة المعقدة في مجموعها .

وباعتبار أن الدولة هي أيضا لعمل الضابط للتوازن الكلي للتكوين الاجتماعي باعتباره نسقا **system**

وهذا يفسر لنا لماذا يغير العمل السياسي وحدة التكوين الاجتماعي إذا ما اتخذ من الدولة هدفا له" (٦)

الصور المختلفة للوظيفة العامة للدولة

فهناك : " الوظيفة الاقتصادية – التكنيكية في الميدان الاقتصادي، والوظيفة السياسية بمعناها الضيق في ساحة الصراع الطبقي السياسي والوظيفة الأيديولوجية على الصعيد الأيديولوجي . غير أن وظيفة الدولة المتعلقة بالصراع السياسي هي التي تحكم في نهاية المطاف الوظيفتين الاقتصادية – التكنيكية والأيديولوجية ، باعتبارهما صورتين لدور الدولة الشامل **role globale** في تماسك وحدة هذا التكوين . وهذا الدور هو دور سياسيي.. وبعبارة أدق، ليس للدولة وظيفة اقتصادية تكنيكية وأخري أيديولوجية وثالثة " سياسية " : بل لها بحكم وضعها في التكوين الاجتماعي، وظيفة واحدة شاملة هي تحقيق تماسك هذا التكوين، ولهذا تعددت صورها التي تخضع في النهاية، للوظيفة السياسية بالتحديد" (٧) .

مغزي غلبة دور الدولة الاقتصادي في الدولة الإستبدادية **L'Etat abolutiste** ، والدولة التدخلية **L'Etat interventioniste,** :

" إن غلبة وظيفة الدولة الاقتصادية على وظائفها الأخرى، مرده في هذه الحالة الدور المسيطر للدولة،حيث يقتضي دورها كعامل تحقيق التماسك، التدخل النوعي في المستوي الذي يلعب الدور الحاسم في هذا التكوين الاجتماعي، أي التدخل في المستوي الاقتصادي . كما هو الحال مثلا في الدولة الاستبدادية في أسلوب الإنتاج الأسيوي، حيث تنعكس سيطرة المستوي السياسي بوضوح في غلبة وظيفة الدولة الاقتصادية....وهذا واضح أيضا، في التكوينات الرأسمالية، في حالة رأسمالية الدولة الاحتكارية، وفي الدولة الرأسمالية في صورتها " التدخلية " . أما في الصورة العكسية للدولة الرأسمالية أي " الدولة الليبرالية "، دولة الرأسمالية الخاصة، فاننا نجد أن الدور المسيطر للمستوي الاقتصادي، ينعكس في غلبة وظيفة الدولة السياسية

بمعناها الدقيق: " الدولة الحارس ". كما ينعكس في عدم التدخل النوعي من جانب الدولة في الاقتصاد. وهذا لا يعني بحال القول بأنه ليس للدولة في هذه الحالة وظيفة اقتصادية، وإنما يعني ببساطة، إنها ليست الوظيفة الغالبة. وهذا ما أوضحه ماركس في رأس المال عند الحديث عن تشريع المصانع."(٨)

" و لابد هنا من إبداء ملاحظتين :

الملاحظة الأولي : أنه لا يجوز أ ن نرد دور الدولة باعتبارها عنصر تماسك إلى" تدخلها " بالمعني الحرفي للكلمة في المستويات الأخري، لاسيما في المستوي الاقتصادي . فعدم تدخل الدولة في حالة الرأسمالية الخاصة، مثلا، لا يعني إطلاقا عدم قيامها بوظيفتها في تحقيق التماسك، وتتجلى في هذه الحالة في عدم التدخل النوعي في المستوي الاقتصادي . ويكفي أن نذكر هنا، على سبيل المثال، النظام القانوني، الذي يعد – كما أوضح ماركس وإنجلز – شرطا لسير الاقتصاد، سواء من حيث تحديده لعلاقات الإنتاج كعلاقات ملكية شكلية، أو من حيث اعتبارها إطارا منظما للمبادلات، ومنها شراء وبيع قوة العمل .

والملاحظة الثانية : علينا أن ندرك تماما، إن قيام الدولة بوظيفتها الشاملة، باعتبارها العامل المحقق لتماسك الوحدة، لا يعني بحال، أنها تلعب دائما الدور الحاكم في التكوين الاجتماعي . كما لا يعني سيطرة المستوي الاقتصادي، أن تكف الدولة عن أداء وظيفتها في تحقيق ذلك التماسك (٩) .

مفهوم القوة / القمع / العنف

(أولا) القمع المادي المنظم :

و" يشير هذا المفهوم الي " نشاط مؤسسات معينة للقمع المادي المنظم، كالجيش و البوليس ونظام السجون، وغيرها . ويعتبر هذا القمع المنظم إجتماعيا، أحد السمات المميزة لأية علاقة من علاقات السلطة ...و"ما يميز الدولة الرأسمالية في هذا الخصوص هو احتكارها للقمع المادي المنظم. وذلك على خلاف الحال في التكوينات الاجتماعية الأخرى، حيث تتمتع بعض المؤسسات كالكنيسة، وسلطة السيد الاقطاعي، وغيرهما .. الي جانب الدولة بامتياز ممارسته. هكذا يكتسب القمع المادي المنظم هنا، طابعا سياسيا. إذ أصبح استخدامه وقفا على السلطة السياسية وحدها، ويشارك الدولة في

شرعيتها .فيبدو"كعنف يستند الي الدستور ". ويخضع للقواعد المنظمة " لدولة القانون " ...وليس صدفة أن باكورة المؤلفات النظرية في تنظيم البوليس، هي التي صاغت مفهوم " دولة القانون " (١٠) ".

(ثانيا) العنف الرمزي violence symbolique :

العنف الرمزي الذي تمارسه الدولة من خلال مؤسساتها الأيديولوجية / الثقافية، هو الوجه الآخر للعنف المادي الذي تمارسه من خلال مؤسساتها القمعية . ونعني بالعنف الرمزي " ممارسة أي نفوذ يفلح في فرض دلالات معينة، وفي فرضها بوصفها دلالات شرعية، حاجبا علاقات القوة التي تؤصل قوته، مضيفا الي علاقات القوة هذه، قوته الذاتية المخصوصة أي ذات الطابع الرمزي المخصوص .(١١)

وتتحدد القوة الرمزية الخاصة بأي مرجعية ثقافية، بما لها من وزن داخل بنية علاقات القوة، والعلاقات الرمزية (وهي تعبر دائما عن علاقات القوة)، المنعقدة بين المرجعيات أو الطبقات التي تتكون منها التشكيلة الاجتماعية.(١٢)

المبادئ التي تحكم تحليل الدولة الرأسمالية

تطرح قضية تحديد المبادئ التي تحكم تحليل الدولة الرأسمالية على علم السياسة الماركسي أسئلة كثيرة تدور كلها حول السؤال الآتي :

ما هي السمات الحقيقية المميزة للاقتصاد الرأسمالي، التي اقتضت الاستقلالية الخاصة المميزة للدولة الرأسمالية ؟

" يمكننا أن نفسر الاستقلالية الخاصة للدولة الرأسمالية بالنسبة للمستوي الاقتصادي في أسلوب الإنتاج الرأسمالي إذا نظرنا إليها باعتبارها مستوي ميداني في هذا الأسلوب، أي من زاوية صلاتها المعقدة بعلاقات الإنتاج . إنها ترجع، في نهاية المطاف، إلى " انفصال المنتج المباشر عن وسائل إنتاجه . أي انه ترجع إلى التركيبة المميزة لعلاقات التملك الفعلي ولعلاقة الملكية .وهنا يكمن في رأي ماركس، السر في تكوين الأبنية الفوقية."(١٣)

ارتباط البنية الفوقية السياسية – القانونية للدولة الرأسمالية بهيكل علاقات الإنتاج

" وهذا يتضح لنا إذا ما رجعنا إلى القانون الرأسمالي، حيث ينعكس انفصال المنتج المباشر عن وسائل الإنتاج في التنظيم القانوني لعوامل الإنتاج

باعتبارها أشخاصا قانونية، أي باعتبارها أفرادا وأشخاصا سياسـية . وهـذا كما يصدق على عقد العمل، أي شراء وبيع قوة العمل، يصدق أيضـا علـى علاقات الملكية القانونية الشكلية لوسائل الإنتاج، وعلى علاقات القانون العـام السياسية

وهذا يعني أن عوامل الإنتاج لا تظهر في الحقيقة " كـأفراد " إلا فـي علاقاتها في مجال البنية الفوقية ، أي في ميدان العلاقات القانونيـة . فعقـد العمل والملكية الشكلية لوسائل الإنتاج ينتميان إلى مجال العلاقات القانونيـة ، لا إلى مجال علاقات الإنتاج بمعناها الضيق . "(١٤) .

الوظيفة المزدوجة للبنية الفوقية السياسية – القانونية

١ – فهي تؤدي باعتبارها نسقا من القواعـد القانونيـة ، أي كواقـع قانوني، إلى تفتيت العلاقات الاقتصادية الاجتماعية ، لأنها تجعل من عوامـل الإنتاج، الموزعة بين الطبقات الاجتماعية المختلفـة، أشـخاصا قانونيـة – سياسية .

٢ – وهي من ناحية أخري، تقوم بدور الممثل لوحدة هـذه العلاقـات الاقتصادية الاجتماعية التي تتسم بالتفتت والانعزال . وتتمثل هذه الوحدة، فـي ذلك الكيان السياسي الذي يطلق عليه الشعب – الأمة . أي أن الدولة تمثـل الوحدة بعد التفرق، وهو تفرق من صنعها هي إلى حـد كبـير، لأن العـامل الأيديولوجي يساهم أيضا في إحداثه .

وتنعكس هذه الوظيفة المزدوجة في تفتيت الوحدة وفي تمثيلـها، وفـي التناقضات الداخلية لأبنية الدولة المختلفة، وتتجلى في التناقض بين الخـاص والعام، وبين الأفراد باعتبارهم أشخاصا سياسية والمؤسسات الممثلة للشـعب – الأمة، بل في التناقض بين القانون الخاص والقانون العام، بيـن الحريـات السياسية والمصلحة العامة . . الخ . "(١٥)

استقلالية الدولة الرأسمالية

" نعني الاستقلالية المميزة لمستويات أسلوب الإنتاج الرأسمالي، التـي تحدد دور الدولة في هذا الأسلوب في صورته "الخالصة " – نعني بها علـى وجه التحديد – الاستقلالية النوعية لهذه الدولة بالنسبة للاقتصاد . فهي التـي تحكم، باعتبارها ثابتا لا يتغير، تدخل أو عدم تدخل السياسة، في الاقتصـاد، أو الاقتصاد في السياسة على اختلاف صوره وإشكاله ...ولـهذه الملاحظـة أهميتها البالغة . ولابد أيضا، من تحديـد معـالم الأبنيـة المميزة للدولـة الرأسمالية، سواء من حيث دورها أو من حيث علاقتـها بميـدان الصـراع الطبقي في هذا الأسلوب الإنتاجي .

وإذا كان تحديد المكان الذي تحتلـــه الدولـــة بيـــن مجمـــوع الأبنيـــة الاجتماعية كاف لتكوين تصور مبسط للدولة الرأسمالية فلابد أولا من تحليـــل علاقة هذه بالصراع الطبقي الاقتصادي مـــن ناحيـــة، وبـــالصراع الطبقـــي السياسي من ناحية أخري . أي انه لابد لتكوين مفهوم معيـــن لنمـــط الدولـــة الرأسمالية، لابد من تحديد دورها، الذي يتمثل في تأثيرها، وذلـــك بتحديـــد علاقتها بميدان الصراع الطبقي . " (١٦)

وظيفة الدولة بالنسبة للطبقات الحاكمة وبالنسبة للطبقات المحكومة

" إن تحديد الخط الفاصل بين علاقـــة الدولـــة بالطبقـــات الحاكمـــة وعلاقاتها بالطبقات المحكومة، هو السبيل إلى دراسة الدولة. إن مـــا يمـــيز الدولة الرأسمالية، هو أن السيطرة السياسية الطبقية لا تظهر في أية مؤسســـة من مؤسساتها كعلاقة سياسية بين طبقات حاكمة وطبقات محكومة . فـــالأمور تسير في هذه المؤسسات كما لو لم يكن"للصراع " الطبقـــي وجـــود . فـــهذه الدولة معدة لأن تكون تعبيرا عن الوحـــدة السياســـية لمجتمـــع، المصـــالح الاقتصادية فيه متباينة، لا باعتبارها مصالح طبقية، وإنما باعتبارها مصـــالح "أفراد" خاصين أو مصالح أشخاص اقتصادية **sujets economiques** .

وهذا يرجع إلـــى علاقـــة الدولـــة بتفتـــت العلاقـــات الاقتصاديـــة الإجتماعية، الذي يعتبر إلى حد ما من صنعها . ومن هنا كان التناقض الـذي تتميز به وظيفة الدولة السياسية، فهي تختلف تبعا لما إذا كانت تتعـــامل مـــع الطبقات الحاكمة أو تتعامل مع الطبقات المحكومة : (١) فوظيفة الدولة فـــي مواجهة الطبقات المحكومة هي الحيلولة دون تنظيمها السياسي، الذي يمكنـــها من التغلب على تفتتها وعزلتها الاقتصادية، وذلك بإبقائها فـــي هـــذه العزلـــة وهذا التفتت، الذي يعتبر إلى حد ما من صنعها هي . وهذه الوظيفة هي التـــي تميز الدولة الرأسمالية بصورة جذرية عن أنماط الدولـــة لأخـــري، كالدولـــة العبيدية والدولة الإقطاعية مثلا . .. فالدولة الرأسمالية : " تبقي على التفكـــك السياسي **desorganisation politique** للطبقات المحكومة، بفضل ما لها مـــن تأثير عازل، ومفتت للعلاقات الاقتصادية الاجتماعية من ناحية، وباســـتغلالها لهذا التفتت بادعائها تجسيد وحدة الشعب – الأمة الذي يتألف مـــن أشـــخاص سياسية من ناحية أخري . فالدولة تؤدي إذن هذا الدور، بإخفائـــها الطبيعـــة الطبقية للطبقات المحكومة عن هذه الطبقات ذاتـــها، وباســـتبعادها كطبقـــات محكومة من مؤسساتها.(٢) أما الطبقات الحاكمة، فتعمل الدولـــة الرأســـمالية

على تنظيمها على المستوي السياسي بالقضاء على تفتتها الاقتصادي، النـــاجم عن تأثيرها، وعن تأثير المستوي الأيديولوجي " .

ويمكننا أن نصف هذا التناقض الرئيسي للدولة الرأســمالية " الشــعبية الطبقية "، الذي يعتبر المظهر الفعلي لتناقضها الداخلي " الخــاص – العــام " على النحو التالي : أن وظيفتها هي إشاعة التفكك فـــي صفــوف الطبقــات المحكومة، مع التصدي لتنظيم الطبقات الحاكمة سياسيا، والحيلولة دون تواجد الطبقات المحكومة داخلها، بينما تدخل الطبقات الحاكمة إلى ساحتها كطبقـات. وهي تصوغ علاقتها بالطبقات المحكومة على أنها تمثـل وحــدة الشــعب – الأمة، في حين أنها تحدد علاقتها بالطبقات الحاكمة باعتبارها طبقات منظمــة سياسيا.

وفي كلمة واحدة، توجد هذه الدولة ، باعتبارها دولة الطبقات الحاكمة، مع استبعاد الصراع الطبقي من داخلها ... " (١٧) .

الدولة باعتبارها عامل التنظيم السياسي للطبقات السائدة

" ويمكننا أن نقول أن الدولة أخذت علـــى عاتقــها مســئولية تولـــي المصلحة السياسية للبرجوازية، إذا جاز التعبير . فهي تقوم بالنيابـــة عنــها بوظيفة الهيمنة أو القيادة السياسية التي لا تستطيع القيام بها . ولكـــي تــؤدي الدولة الرأسمالية هذا الدور لابد أن تتمتع باستقلالية نسبية إزاء البرجوازيــة : وهنا يكمن المغزى العميق لتحليلات مـــاركس فيمـــا يتعلــق بالبونابارتيــة، باعتبارها نموذجا للدولة الرأسمالية . فهذه الاستقلالية النسبية، تسمح للدولـــة الرأسمالية بالتدخل، ليس فقط لتقديم تنـــازلات للطبقـــات المحكومـــة، وهـــي تنازلات ثبت أنها مفيدة حتى للمصالح الاقتصادية للطبقات والأقسام الســـائدة على المدى البعيد، بل تتدخل أيضا، حسب الظروف الملموسة، ضد المصـــالح الاقتصادية لهذا القسم أو ذاك من أقسام الطبقـــة الســائدة : وهـــي تنـــازلات وتضحيات تكون أحيانا ضرورية لتحقيق مصلحتـــها السياســية الطبقيــة . ويكفي أن نأخذ على سبيل المثال، ما يسمي " بالوظائف الاجتماعية " للدولـــة، التي تكتسب حاليا أهمية متزايدة ...

وكثيــرا ما يــؤدي هــذا إلـــي العـــــداء بيــن الدولـــة والطبقــــات السائـــــدة .... وقـــد تقوم الدولة بدور عامل التنظيـــم السياســـي للطبقـــات السائدة، ويتجلى هذا الدور، في علاقة الدولة المعقدة بأحزاب تلـــك الطبقـــات

... وقد تحل الدولة محل تلك لأحزاب، مع استمرارها في أداء وظيفتها كعامل منظم لهيمنة الطبقات السائدة facteur d,organisation hegemonique، وقد تتولي الدولة في حالات معينة المسئولية الكاملة عن المصلحة السياسية لتلك الطبقات : ونعني حالة البونابرتية الفرنسية كظاهرة تاريخية عينية . " (١٨)

وظيفة الدولة تجاه طبقات أساليب الإنتاج غير السائدة في التكوين الرأسمالي

وتكتسي هذه الوظيفة الخاصة عادة أهمية بالغة ، نظرا للتأثير المفتت لأسلوب الإنتاج الرأسمالي السائد الذي تخضع له هذه الطبقات، كما هو الحال بالنسبة للفلاحين،لاسيما صغار الملاك، والبرجوازية الصغيرة، أي ذلك المحيط من الإنتاج الصغير على حد تعبيير لينين . وتدفع مؤسسات الدولة الرأسمالية بهذه الطبقات الي المسرح السياسي، ومنها تتشكل عادة " الطبقات الركائز classes appuis" للدولة الرأسمالية .(١٩)

تشكل هذه الوظائف الثلاث دعائم استقلالية الدولة الرأسمالية . وهي التي تفسر لنا الطابع الوحدوي unitaire للسلطة النظامية فيها، واستقلاليتها النسبية.(٢٠)

مفهوم السلطة

" لم ينشئ ماركس وانجلز ولينين وجرامشي، مفهوما نظريا للسلطة، بالرغم مما لهذا المفهوم من أهمية بالغة . أضف الي ذلك، أنه أصبح الآن أكثر المفاهيم إثارة للجدل والخلاف في النظرية السياسية (٢١).

ويرى بولانتزاس " أن مجال الممارسات الطبقية هو المجال الذي ينشأ ويتكون فيه مفهوم السلطة . "

ويعرف السلطة بأنها " قدرة طبقة اجتماعية معينة على تحقيق مصالحها الموضوعية الخاصة " (٢٢) السلطة إذن هي علاقة قوي طبقية، فالصراع الطبقي هو الإطار المرجعي للسلطة . وليست علاقات القوة، شأنها في ذلك شأن الأبنية والممارسات الاجتماعية، ليست علاقة بسيطة، وإنما هي علاقة مركبة وغير متكافئة تحددها في نهاية المطاف القوة الاقتصادية . فليست القوة السياسية أو الأيديولوجية مجرد تعبير عن القوة الاقتصادية . فأحيانا تكون إحدى الطبقات، هي الطبقة السيطرة اقتصاديا، دون أن تكون هي الطبقة السائدة سياسيا، فتكون قادرة على تحقيق مصالحها الاقتصادية، ولكنها

عاجزة عن تحقيق مصالحها السياسية والأيديولوجية، أو أن تكون هي المسيطرة أيديولوجيا، دون أن تكون لها الهيمنة السياسية، وهكذا.. . هذا هو المفهوم الذي نتبناه للسلطة في هذه الدراسة .

قد تختلف إذن، الطبقات التي تحتل مواقع السيطرة في المجتمع، وهذا لا يعني أنه لا يمكننا أن نحدد بدقة الطبقة أو الطبقات الحاكمة في تكوين اجتماعي معين، أي تحديد أي مواقع السيطرة الطبقية، هو الموقع المهيمن . فالطبقة أو الطبقات الحاكمة في تكوين طبقي، هي في نهاية الأمر، تلك التي تحتل مواقع السيطرة في المستوي، الذي يلعب الدور الحاكم في الصراع الطبقي، داخل هذا التكوين . ويتميز التكوين الرأسمالي، كما ذكرنا بالاستقلالية النسبية لمستوياته الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية، ومن ثم بإمكانية تعدد مواقع السيطرة الطبقية وانفصامها أحيانا (في مرحلة الانتقال : مثال ذلك : بريطانيا قبل ١٦٤٨، وبروسيا في أواخر عهد بسمارك)، ولكن يظل المستوي الاقتصادي هو المستوي المسيطر .

أما في المجتمعات المتخلفة، حيث يسود نموذج رأسمالية الدولة الوطنية، وحيث تمارس الدولة وظائف اقتصادية، وأيديولوجية الي جانب وظيفتها السياسية الأصلية، فيلاحظ اندماج مواقع السيطرة الطبقية السياسية، والاقتصادية، والأيديولوجية، وتمركزها في الدولة كمؤسسة اجتماعية .

أما في البلدان التي يسود فيها اقتصاد السوق الرأسمالية، فتتعدد فيها مواقع السيطرة الطبقية، وتنفصم أحيانا(٢٣).

ضرورة التمييز بين ثلاث لحظات في علاقة القوي

ينبغي التمييز بين ثلاث لحظات في علاقة القوة : اللحظة الاقتصادية المرتبطة بالبنية التحتية، واللحظة السياسية التي تمكننا من تقدير درجة التجانس، والوعي، والتنظيم الذاتيين، التي بلغتها الجماعات الاجتماعية المختلفة (الطبقات)، واللحظة السياسية – العسكرية أو الاستراتيجية (جرامشي) .

سلطة الدولة وجهاز الدولة ومراكز القوي

" شاع في الأدب السياسي تعبير " مراكز القوي " . وكثيرا ما يستخدم شعار تصفية مراكز القوي لتبرير انقلاب في السلطة، سرعان ما يتمخض عن مراكز جديدة للسلطة. وتختلط في التحليل، وفي العمل السياسي مفاهيم مختلفة كل الاختلاف، ويصبح التمييز عندئذ بين سلطة الدولة

ومراكز القوي وتحديد مدلولاتهما أمرا عصيبا . فإذا سلمنا بمفهوم السلطة الذي طرحناه، أمكننا إيضاح المقصود بتعبير "كسلطة الدولة"، وغيره من التعبيرات التي يبدو أنها تضفي السلطة على بعض المؤسسات . والواقع أن مؤسسات المجتمع ليست سلطة، بالمعني الدقيق للكلمة . وهذا يصدق على الدولة كمؤسسة : وإنما تجسد هذه المؤسسات تنظيم ممارسة الطبقات الحاكمة للسلطة. ولهذا تعتبر هذه المؤسسات مراكز للقوة **centres du pouvoire** .

والدولة هي مركز ممارسة السلطة السياسية . غير أن هذا لا يعني أن المؤسسات المختلفة، السياسية والثقافية والدينية والعسكرية وغيرها، هي مجرد أدوات أو أجهزة لسلطة الطبقة الحاكمة، فلهذه المؤسسات استقلاليتها النسبية، وبنيتها الخاصة، التي لا يمكننا أن نردها مباشرة إلى السلطة، إذا أردنا تحليل وفهم ديناميتها .

ولا شك أن التمييز بين أشكال السلطة المختلفة يساعدنا على التحليل العيني لظاهرة تعدد مراكز القوي، أي تعدد المؤسسات القائمة، وتحليل العلاقات القائمة بينها في لحظة معينة . وتتفاوت علاقات القوى الطبقية داخل مراكز القوي المختلفة (أي داخل المؤسسات المختلفة) نتيجة لتفاوتها في مستويات الصراع الطبقي المختلفة : السياسية والاقتصادية والأيديولوجية . وبتوقف التنظيم الهرمي لمراكز القوي **organisation herarchique** على كيفية تمفصل مستويات الصراع الطبقي وعلاقات القوي في كل منها (تمفصل الدولة والكنيسة، أو تمفصل المؤسسة العسكرية والاحتكارات الصناعية : المجمع الصناعي العسكري في الولايات المتحدة مثلا) . في هذا الإطار يمكننا أن نميز بين السلطة الرسمية والسلطة الفعلية، التي يرجعها البعض إلى مراكز القوي . ذلك التمييز، الذي تناوله لينين في تحليله النموذجي "لظاهرة ازدواج السلطة " : سلطة البرجوازية وسلطة السوفيتيات.

وفي هذا السياق، يمكننا أن نفهم بدقة تفرقة لينين بين سلطة الدولة وجهاز الدولة . وبقصد لينين بجهاز الدولة أمرين : ١ – الدور الذي يلعبه بين مجموع أبنية التكوين الاجتماعي، أي وظائف الدولة المختلفة : الاقتصادية – التكنيكية والسياسية بالمعني الضيق والأيديولوجية وغيرها ... ٢ – موظفو الدولة أي كوادر الإدارة والبيروقراطية والجيش ... أما السلطة فيقصد بها لينين سلطة الطبقة أو القسم الذي بيده سلطة الدولة " (٢٤)

مفهوم البنية ومفهوم المؤسسة :

ولابد هنا من التمييز بين " البنية " structure " و" المؤسسة institution " . فالمؤسسة كما يعرفها بولانتزاس هي " ذلك النمط من الضوابط أو القواعد الملزمة اجتماعيا . ولهذا لا يقتصر مفهوم المؤسسة على مؤسسات البنية الفوقية : المؤسسات السياسية والقانونية . وهذا المفهوم العلم، هو المتداول في الأدب الماركسي، فالمشروع الاقتصادي والمدرسة والكنيسة هي أيضا مؤسسات . أما مفهوم البنية فينطبق على المصفوفة المنظمة للمؤسسات، والبنية الاجتماعية لا تظهر، وتبقي مختفية وراء قناع الأيديولوجية ".(٢٥)

وحدة السلطة وتمركزها في الدولة الرأسمالية :

" ترجع وحدة الدولة الرأسمالية إلى أنها تمثل _ في آن واحد، الوحدة السياسية للشعب – الأمة، والوحدة السياسية للكتلة الحاكمة، تحت رعاية الطبقة أو الجناح القائد .

والمستوي المركزي في وحدة هذه الدولة، هو الساحة التي تعبر تعبيرا مركزا، عن الارتباط بين هذين المبدأين، اللذين تقوم عليهما هذه الوحدة أي تلك الساحة التي تعبر عن مشروعية السلطة . " (٢٦)

و" بالرغم من الإعلان عن الفصل بين السلطات، وبصفة خاصة، الفصل بين السلطة التشريعية (البرلمان) والسلطة التنفيذية، فإنه يلاحظ أن الدولة الرأسمالية تعمل كوحدة متمركزة unite centralise، منظمة على أساس سيادة إحدى هاتين السلطتين على الأخرى .

وهذه التفرقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، ليست في الحقيقة مجرد تفرقة قانونية شكلية . فهي تتفق مع وجود توازن دقيق بين القوي السياسية، واختلاف حقيقي بين أنشطة مؤسسات الدولة . (٢٧)

مغزي هيمنة السلطة التشريعية أو التنفيذية

إن هيمنة " إحدى هاتين السلطتين تعني أنها تمثل السلطة المركزية l'enstance centrale في وحدة الدولة، إذ تعبر تعبيرا مركزا عن المبدأين اللذين تقوم عليهما هذه الوحدة، فهي من ناحية، تعبر عن الشرعية السياسية للتكوين الاجتماعي، وهي من ناحية أخري، المقر التنظيمي للجناح القائد..

ومع ذلك، فقد تظهر في فترة معينة بعض المفارقات : كأن يستمر البرلمان في الظهور بمظهر الساحة التي تمثل سيادة الشعب، ووحدة الشعب الأمة، بينما تعبر السلطة التنفيذية عن الجناح القائد . عندئذ نلاحظ التطابق بين شكل شرعية الدولة وغلبة المجالس المنتخبة، بينما يفشل الجناح القائد في تحقيق هيمنته داخل البرلمان، فينسحب إلى السلطة التنفيذية . وهذا لا يعني إطلاقا، تفكك سلطة الدولة، أي ازدواجية السلطة **un double pouvoire** – إذا صح التعبير – في ظل الفصل بين السلطات النظامية . فوحدة السلطة النظامية تتحقق في ظل السلطة التي تكون لها الغلبة، والتي تشكل قاعدة الطبقة أو الجناح القائد للكتلة الحاكمة .

وهنا نجد أنفسنا في الواقع، أمام اختلال في وظيفة القيادة المزدوجة التي تمارسها هذه الطبقة أو الجناح، فهي وإن كانت لا تزال تحتفظ – عن طريق الدولة – بقيادتها للكتلة الحاكمة فقد فقدت قيادتها للتكوين الاجتماعي ككل . في هذا الوضع الذي قد يبلغ حد الأزمة السياسية، نشهد عادة، ولفترة قصيرة، انبعاثا لنشاط جهاز القوة في الدولة . وتصبح الدولة خلالها تحت السيطرة المباشرة لتلك الطبقة أو ذلك الجناح . غير أن الدولة تستعيد في النهاية، استقلاليتها النسبية إزاءه، بالعمل على أن يكون نشاطها متفقا مع شكل الشرعية . وذلك، إما بإعادة الأمور الي ما كانت عليه، أي تنظيم قيادة الطبقة أو الجناح المهيمن داخل البرلمان، بإجراء سلسلة من التعديلات في النظم الانتخابية، والتدخل في العلاقات بين الأحزاب ..الخ، أو باستخدام مختلف الوسائل لتغيير الشرعية ذاتها".(٢٨)

رأسمالية الدولة

يعرف " ضب " رأسمالية الدولة بأنها : " مجموع العلاقات القائمة بين الدولة ورأس المال التي تسمح للدولة بتوجيه العمليات الاقتصادية، وتنسيقها، وتخطيطها . ويختلف المضمون الاجتماعي لرأسمالية الدولة ودورها باختلاف طبيعة الدولة , والمصالح الطبقية التي تمثلها، أي باختلاف العلاقات السائدة في المجتمع".(٢٩)

البيروقراطية

" لاصطلاح البيروقراطية عند ماركس وانجلز ولينين وجرامشي معنيان:

١-فهو يطلق على تلك الجماعة الاجتماعية التي تنتمي إلى جهاز الدولة، أو ما أسموه "إدارة الدولة"، وتضم إلى جانب البيروقراطية المدنية، القوات المسلحة والقضاء ..الخ وتشكل البيروقراطية فئة اجتماعية نوعية .

٢-كما يطلقون اصطلاح البيروقراطية على ذلك النسق الخاص المميز لتنظيم جهاز الدولة ونشاطه الداخلي أي تنظيم أدائه لوظائفه . هذا النسق يتجلى فيه،بصفة خاصة، التأثير السياسي للأيديولوجية البرجوازية في الدولة، والذي يتمثل في النزعة البيروقراطية في التنظيم bureaucratism أو إشاعة البيروقراطية bureaucratisation

وللتمييز بين هذين المعنيين لاصطلاح البيروقراطية أهميته المزدوجة :

١- لأنه يمكننا من طرح قضية العلاقة بين البيروقراطية والنزعة البيروقراطية، أي العلاقة بين هذه الفئة

الاجتماعية ، وسير هذا النسق من التنظيم، لاسيما نسق تنظيم جهاز الدولة في تكوين اجتماعي معين .

٢- كما يطرح هذا التمييز قضية إمكانية استمرار النزعة البيروقراطية، بصرف النظر عن وجود البيروقراطية كفئة اجتماعية أو عدم وجودها . ونعني هنا، ما أشار إليه لينين في كتاباته عن الدولة الانتقالية في الاتحاد السوفيتي، واستمرار النزعة البيروقراطية، وهو ما سماه لينين " الاتجاه إلى إشاعة النزعة البيروقراطية " بالرغم من عدم وجود البيروقراطية كفئة اجتماعية نوعية . وهذان الوجهان للظاهرة البيروقراطية يتعلقان دائما بجهاز الدولة وليس بسلطة الدولة . ولا يمكن أن تشكل البيروقراطية طبقة من نوع خاص . إن ما يميزها هو علاقتها النوعية بالسلطة كمؤسسة pouvoir institutionalisé، وانتماؤها إلى جهاز الدولة . إنها كما يقول بولانتزاس: نتاج علاقة الدولة بالأبنية الاقتصادية من ناحية، وبالطبقات المختلفة وأقسامها من ناحية أخري.(٣٠)

محددات البيروقراطية

ولا تتوقف الوظيفة الخاصة للبيروقراطية كفئة اجتماعية على طبيعة انتماءاتها الطبقية أو على النشاط السياسي للطبقات التي خرجت من صفوفها.

وإنما تتحدد هذه الوظيفة بالدور الملموس الذي يلعبه جهاز الدولة داخل التكوين الاجتماعي وعلاقاته المعقدة بطبقاته . وهذا بالتحديد، ه وما يفسر لنا وحدة البيروقراطية وتماسكها، بالرغم من اختلاف وتباين منابعها الطبقية . كذلك لا يمكننا إرجاع هذه الوحدة إلى وحدة الطبقة التي بيدها سلطة الدولة .

وقد أكد ماركس وإنجلز – بتميزهما بين سلطة الدولة وجهاز الدولة – على حقيقة أنه لا يمكن أن يكون للبيروقراطية سلطة خاصة، طالما أنها ليست طبقة، أو قسما مستقلا من طبقة. إن ما يسمي"بسلطة البيروقراطية" ليس في الحقيقة إلا ممارسة الدولة لوظائفها. ويتطابق أداء البيروقراطية في التحليل النهائي مع المصلحة السياسية للطبقة المهيمنة، وذلك من خلال العلاقة المعقدة، القائمة بين الدولة والسلطة السياسية للطبقة المهيمنة، وليس من خلال الانتماءات الطبقية للبيروقراطية . وهذا يتضح في الحالة التي تكون الطبقة التي بيدها مقاليد الدولة، غير الطبقة المهيمنة . وعندئذ، تمارس البيروقراطية، السلطة لحساب الطبقة المهيمنة (مثال ذلك بريطانيا قبل عام١٦٨٨).

ومن هنا، يتضح خطأ النظريات التي تؤسس علاقة البيروقراطية بالسلطة السياسية للطبقة المهيمنة على وحدة إنتماءاتها الطبقية، فتبحث عن علاقات القرابة والمصاهرة التي تربط عناصر البيروقراطية العليا بأعضاء الطبقة المهيمنة .

وحتي في هذه الحالة،يظل دور البيروقراطية محكوما بعلاقتها بجهاز الدولة . هذا هو بالدقة، ما يسمح باستقلاليتها في أداء دورها السياسي إزاء الطبقة المهيمنة.

" ومن جهة أخري، أدي، أحيانا، الجدل الذي دار حول دور الدولة في عملية الإنتاج، ووظائفها الاقتصادية إلى طمس تلك السمة المميزة للبيروقراطية . وبدا كما لو كانت هذه الوظائف تجعل للبيروقراطية – في حالات معينة – مركزا خاصا في علاقات الإنتاج بمعناها الدقيق . غير أن الطبيعة الطبقية للسلطة السياسية، هي التي تحدد بدقة تلك الوظائف، وتقدم لنا برجوازية الدولة، في بعض البلدان النامية، نموذجا لهذه الحالة، حيث يمكن للبيروقراطية، أن تجعل لنفسها مكانا خاصا في علاقات الإنتاج القائمة، أو التي لم تتشكل بعد، وعندئذ تشكل طبقة حقيقية."(٣١)

حدود تأثير الانتماءات الطبقية للبيروقراطية العليا

وإذا كانت الانتماءات الطبقية للبيروقراطية العليا لا تعتبر العامل الحاسم في تحديد طبيعة نشاطها، وأدائها لوظائفها، فليس معني هذا أنه عامل محايد . فهو عامل مؤثر، وقد يصبح أحيانا حدا أو قيدا على سلطة الطبقة المهيمنة (مثال ذلك : مقاومة البيروقراطية العليا الموروثة عن العهد الملكي لإصلاحات ثورة ٢٣ يوليو) .

وفي مراحل الانتقال، التي تتميز بالتوازن الحرج في علاقات القوي الطبقية، ومن ثم عدم استقرار السلطة السياسية، يلعب الانتماء الطبقي لجهاز الدولة دورا حاسما، فقد يخلق الظروف المواتية، لوصول الطبقات التي بيدها جهاز الدولة إلى السلطة (مثال ذلك وصول البرجوازية الوطنية إلى السلطة من خلال انتماء غالبية الضباط الأحرار إلى هذه الطبقة) .

تأثير الانتماءات الطبقية لمستويات البيروقراطية الدنيا

يلعب الانتماء الطبقي للمستويات الدنيا من البيروقراطية دورا هاما . فهو أحد الأسباب الرئيسية لتوسع جهاز الدولة البيروقراطي وتضخمه . ولقد أكد ماركس وإنجلز وجرامشي على العلاقة بين هذا التوسع البيروقراطي، وطبقات أسلوب الإنتاج الصغير (صغار الفلاحين، والبرجوازية الصغيرة) في مرحلة الانتقال إلى الرأسمالية . ولهذه العلاقة عدة أسباب اقتصادية وسياسية وأيديولوجية: (أ) أسباب اقتصادية، وتتمثل في أن تعايش أسلوب الإنتاج الصغير مع أسلوب الإنتاج الرأسمالي، يخلق فائضا سكانيا،بلا عمل في الريف، أو في المدينة. ومن هنا، كان البحث عن الوظيفة العامة، كضمان محترم، مما يدفع الي التوسع في إنشاء الوظائف العامة. (ب) وسياسيا يمكن اتساع الجهاز البيروقراطي الطبقة المسيطرة من إخضاع الطبقات الثانوية، وأن يجعل منها classes appuis. (ج) أما السبب الأيديولوجي، فيتمثل في أيديولوجية عبادة السلطة fitichisme du pouvoire عند تلك الطبقات، التي تقترن بافتقارها لتنظيم سياسيي خاص بها . وهذا يهيئ أعضاءها للخدمة في المستويات الدنيا للجهاز البيروقراطي .

دور البيروقراطية في الصراع الطبقي

(أ) داخل الكتلة الحاكمة

عندما يتفاقم الصراع الطبقي على السلطة بين طبقات أو أقسام طبقات الكتلة الحاكمة، وتثور قضية وحدتها السياسية والتنظيمية، عندئذ، تصبح البيروقراطية أحد العناصر الجوهرية التي تمثل وحدتها السياسية، وذلك من خلال الدولة التي تلعب هنا دور التنظيم السياسي للكتلة الحاكمة .

(ب) البيروقراطية والبرجوازية الصغيرة

وتمثل البيروقراطية الوحدة السياسية النموذجية لأسلوب الإنتاج الصغير الذي يتسم بالتفتت والعزلة ومن ثم عجز البرجوازية الصغيرة عن تنظيم صفوفها في حزب سياسي خاص بها .

وهذا يفسر أيضا، الدور التاريخي الذي يلعبه الجيش في الانقلابات والثورات في البلدان المتخلفة (٣٢) .

تزايد النشاط السياسي للبيروقراطية :

" ونعني ذلك الوضع الذي يصبح فيه دور الدولة هو الدور السائد في تكوين اجتماعي معين . وهذا الوضع يؤثر في النشاط السياسي للبيروقراطية، الذي يتزايد في ظل الدور المسيطر للدولة . ولابد هنا، من التمييز بين تأثير اتساع وظائف الدولة في النمو العددي للفئة البيروقراطية، وتأثير الدور المسيطر للدولة في النشاط السياسي، فهذان العاملان لا يتطابقان بالضرورة."(٣٣)

الكتلة الحاكمة

" على العكس من بعض المفاهيم التي إستخدمها ماركس، كالإندماج fusion ، أو المركب synthese تؤلف الكتلة الحاكمة وحدة متناقضة من الطبقات أو الأجنحة السائدة . وهي وحدة تسودها الطبقة أو الجناح القائد classe hegemonique . وتتشكل هذه الوحدة كفئة، وهو ما يستقطب سياسيا مصالح الطبقات أو الأجنحة التي تتكون منها هذه الكتلة."(٣٤)

دور الدولة في بناء الوحدة السياسية للكتلة الحاكمة

" فهي تشكل عنصر الوحدة السياسية للكتلة الحاكمة تحت رعاية الطبقة أو الجناح القائد . أي أنها تمثل العنصر المنظم لقيادة هذه الطبقة أو الجناح، بحيث تصبح مصالحها النوعية قادرة على استقطاب مصالح الطبقات الاجتماعية الأخرى في الكتلة الحاكمة . " (٣٥)

" وتبدو الدولة، كما لو كانت تقوم دائما بدور التنظيم السياسي للكتلة الحاكمة . وهذا يتضح لنا أكثر عندما ندرس علاقة الدولة الرأسمالية بأحزاب طبقات وأجنحة هذه الكتلة . وإذا كانت الدولة تقوم بهذا الدور، فهذا يرجع مباشرة الي عجز أحزاب الطبقة البرجوازية وأقسامها المختلفة، عن القيام بدور تنظيمي مستقل .

هذا الوظيفة التي تؤديها الدولة الرأسمالية، تحتم أيضا استقلاليتها النسبية إزاء الكتلة الحاكمة، وإزاء الطبقة أو الجناح القائد . وتتعدد الأشكال العينية التي تتخذها هذه الاستقلالية . فقد تقدم الدولة نفسها مثلا، كضمان سياسي لمصالح مختلف طبقات وأجنحة الكتلة الحاكمة في مواجهة الجناح القائد . وهي أحيانا تستخدمها ضده . غير أن الدولة تفعل ذلك، بحكم وظيفتها كمنظم سياسيي للطبقة أو الجناح القائد، الذي تجعله يقدم التضحيات اللازمة لتحقيق قيادته . فالقول بأن الدولة هي لجنة لإدارة المصالح المشتركة للبرجوازية ،كما تقول عبارة البيان الشيوعي، هو إذن قول صحيح وقاصر معا : وهو قاصر إذا ما أخفي الدور المعقد، الذي تلعبه الدولة تجاه الكتلة الحاكمة، وعلاقتها الخاصة بالطبقة أو الجناح القائد ." (٣٦)

المثقفون

ضرورة توسيع مفهوم المثقفين

عندما تولد أي طبقة لتؤدي وظيفة جوهرية في عالم الإنتاج الاقتصادي، تخلق معها في نفس الوقت، شريحة أو أكثر من المثقفين، الذين يضفون عليها التجانس والوعي بوظيفتها الخاصة، لا في مجال الاقتصاد وحده، بل وفي المجالين السياسي والاجتماعي أيضا . (جرامشي)

وكما وسع جرامشي مفهوم الدولة، وسع أيضا مفهوم المثقفين، فلم يعد قاصرا على المبدعين في مجال الثقافة الرفيعة : في العلوم والفنون والآداب، بل اتسع ليشمل كل تلك الجماعة الاجتماعية، التي تخلقها أي طبقة عندما

تنشأ في مجال الإنتاج المادي، فتصبح جزءا عضويا منها، لتـؤدي وظـائف جوهرية، في تكوينها وتطورها وإعادة إنتاجها، وهي :

١ – تنظيم الوظيفة الاقتصادية للطبقة التي ترتبط بها ارتباطا عضويـا، والتي يقوم بها الفنيون، الذين يتولون الإدارة الاقتصادية.

٢ – تنظيم الهيمنة السياسية، والأيديولوجيـة للطبقـة المسـيطرة فـي المجتمع المدني، حيث يعمل المثقفون في مختلف التنظيمات الثقافية (نظـام التعليم والإذاعة والتليفزيون والصحف والمجلات والسينما ...الخ)

وفي الأحزاب السياسية للطبقات المسيطرة، على النحو الـذي يضمـن الرضاء السلبي، إن لم يكن الإيجابي للطبقات المحكومة .

٣ – تنظيم القسر الذي تمارسه الطبقـات المسـيطرة علـى الطبقـات الأخرى، بواسطة الدولة، ويتولاها الـوزراء، والنـواب، وكـوادر الجـهاز الإداري، والقضائي، والعسكري، والبوليسي.

٤ – استثارة وعي الطبقة، التـي يرتبطـون بـها ارتباطـا عضويـا، بمصالحها المشتركة، وتشكيل رؤيتها المتجانسة والمستقلة للعالم (٣٧) .

المثقفون إذن، هم رأس الدولة المفكر والمنظم، والوسيط بينـها وبيـن المجتمع، والرابط العدوى بين بنيته الفوقية وبنيته التحتية . وهذا يجعل أزمـة المثقفين أزمة للدولة ذاتها والعكس صحيح .

المثقف التقليدي والمثقف العضوي

المثقف التقليدي، هو المثقف الذي يرتبط بالطبقات التـي تنتمـي إلـى أساليب الإنتاج السابقة على الرأسمالية، ومثاله النموذجي، رجل الديـن. أمـا المثقف العضوي، فهو الذي يحتل موقعا محددا، ويؤدي وظيفة محـددة فـي البناء الاجتماعي . وهو اختلاف في الرؤية المنهجيـة للمثقـف، فـالتعريف الأول تاريخي أما الثاني فسوسيولوجي (٣٨).

المثقف الجماعي Intellectuel collectif

الحزب السياسي، هـو أكـثر تنظيمـات المثقفيـن ارتباطـا بالطبقـة الاجتماعية، والأقدر على منحها الوعي بمكانها وبوظيفتـها فـي المجتمـع، الأقدر على تغيير العلاقات الثقافية فيه، وضمان هيمنة طبقة اجتماعية علـى أخري . إنه المثقف الجماعي على حد تعبـير توليـاتي (٣٩) و" الأمـير

الحديث" كما أسماه جرامشي، و"الذي لا يمكن أن يكون، في العصر الحديث، بطلا فرديا، بل حزبا سياسيا. ذلك الحزب، الذي يكون هدفه في العصور المختلفة، وفي ظل العلاقات الداخلية للأمم المختلفة، هو تأسيس دولة من نوع جديد (وتحقيق هذا الهدف هو المبرر الحقيقي لإنشائه). وتجدر الإشارة الي أن هذا الحزب أصبح يؤدي وظيفة مؤسسة الملك التقليدية في النظم التي تسمي نفسها شمولية totalitarian (لا بالمعني السيئ لهذه الكلمة، وإنما بمعناها المحايد : أي "الشاملة والموحّدة "all embracing and unifying"

وهو شمولي، لأنه يؤدي هذه الوظيفة بالتحديد: وبالرغم من أن أي حزب هو تعبير عن جماعة اجتماعية، وعن جماعة اجتماعية واحدة فقط، فإنه في ظروف معينة يكون تمثيل أحزاب معينة لجماعة واحدة، بقدر قيامها بوظائف التحكيم وتحقيق التوازن بين مصالح الجماعة التي تمثلها ومصالح الجماعات الأخرى،وبقدر نجاحها في تأمين نمو الجماعة التي تمثلها، برضاء الجماعات الحليفة لها وبمساعدتها، إن لم يكن برضاء ومساعدة الجماعات التي تناصبها العداء السافر .

والصيغة الدستورية القائلة أن الملك أو رئيس الجمهورية " يملك ولا يحكم "، هي التعبير القانوني عن وظيفة التحكيم هذه، وعن حرص الأحزاب الدستورية على عدم التورط في " نزع القناع " عن وجه الملك أو الرئيس. والصيغة القائلة، بأن رئيس الدولة ليس مسئولا عن أعمال الحكومة، وإنما يسأل عنها وزراؤه، هي الحيلة القانونية التي تكمن وراء المبدأ العام، أي المحافظة على مفاهيم معينة: وحدة الدولة، رضاء المحكومين عما تفعله الدولة، أيا كان أعضاء الحكومة القائمة، وأيا كان الحزب الحاكم .

وبوجود الحزب الشمولي، تفقد هذه الصيغة معناها، ومن ثم تصبح المؤسسات، التي تعمل في إطارها أقل أهمية . أما الوظيفة ذاتها، فتتجسد في الحزب الذي سوف يمجد المفهوم المجرد لـ " الدولة "، ويسعي بكافة السبل إلى إعطاء الانطباع، بأنه يعمل بنشاط وفاعلية " كقوة محايدة ".(٤٠)

تراتبية المثقفين / الإنتليجنسيا Intellegentsia hairarchy

ينتظم المثقفون فى جماعات هرمية البنية فى مجالات نشاطهم المختلفة، الثقافية والسياسية والإقتصادية والتقنية والعسكرية وغيرها . فهناك كبار المفكرين الذين يشكلون رؤية الطبقة التى ينتمون اليها للعالم، وهناك

المثقفون المتوسطون، الذين يقومون بتبسيط ونقل الفكر والثقافة إلى الجماهير. وفى السياسة والاقتصاد والجيش: نجد القيادة التي تضع الخطط، والقائمون على تنفيذها. وتلعب الدولة الدور الأول في هيكلة هذه البنية وفي إعادة هيكلتها تحقيقا لأهدافها . (٤١)

الهيمنة / القيادة hegemony

ضرورة توسيع مفهوم الهيمنة / القيادة :

ونعني بالهيمنة هنا السيطرة الطبقية المستندة الي الرضا أو القبول . وهي لا تتحقق إلا بارتقاء الطبقة المسيطرة من مرحلة الوعي الاقتصادي الي مرحلة الوعي السياسي بمصالحها، حيث تضع في اعتبارها مصالح الطبقات المحكومة أو التابعة أو الحليفة، وعندئذ تصبح طبقة قائدة .

ولا بد من توسيع مفهوم الهيمنة / القيادة ليشمل ممارسة الدول القومية المعاصرة لهذه القيادة خارج حدودها الوطنية، أي في النظام الدولي، كما هو الحال في الدول الرأسمالية المركزية وفي مقدمتها الولايات المتحدة، والدول الإقليمية المحورية كمصر والهند في النظام الإقليمي . وعندئذ، يكون المقصود بالهيمنة ظاهرتين مختلفتين كل الاختلاف، الأولي : أن تصبح الدولة المسيطرة بفضل إنجازاتها "النموذج " الذي تحاكيه الدول الأخرى، وبهذا تجذبها الي مسار تطورها . والثانية : أن تقود الدولة المسيطرة نظام الدول the system of states في الاتجاه المرغوب فيه، أي أن تكون قادرة على تقديم الحلول لمشكلات النظام وتناقضاته، أي أن تكون قادرة على حكم النظام الدولي gouvernance . وعندئذ، ينظر اليها باعتبارها تسعي إلى تحقيق المصلحة العامة . والقيادة بهذا المعني، تضخم قوة الدولة المسيطرة، وهذا هو المعني الذي نتبناه في دراستنا للنظام العالمي .(٤٠)

كما يتسع مفهوم الهيمنة ليشمل الاقتصاد، فلا يقتصر عمل أجهزة الهيمنة الطبقية على السياسة والأيديولوجيا، كما هو الحال في النموذج الفوردي، " حيث تولد الهيمنة في المصنع، ولا تتطلب إلا عددا قليلا من الوسطاء السياسيين والأيديولوجيين . " (٤١)

الأزمة الثورية

الأزمة الثورية هي مركب من كل تناقضات المجتمع المعين في لحظة معينة من تطوره (جرامشي) .
إنها " وحدة إنفصامية unity of rupture "، وتراكم وتفاقم للتناقضات، وهي تتطلب توافر ثلاثة شروط : أزمة في القمة هي أزمة في التمثيل السياسي والحزبي (عجز الطبقات المسيطرة عن الاستمرار في الحكم بالأساليب القديمة)، ووضع اقتصادي خطير، وأزمة في" القاعدة "، تتسم بدخول الجماهير الي مسرح التاريخ، وبقدرتها على تنظيم نفسها (لينين).(٤٢)

الأزمة العضوية organic crisis

إنها أزمة في القمة، أزمة في التمثيل الحزبي، إيذانا بإعادة توزيع حقيقية للعلاقات بين الطبقات والأحزاب، وتشكيل أحزاب جديدة (مثال ذلك: الحزب الفاشي: "كحزب جديد للبرجوازية". هذه الأعراض البنيوية الفوقية لا يمكن اختزالها ببساطة إلى " أزمة برلمانية". إنها تغزو كل البني الفوقية، وتؤثر في العلاقات بين الدولة والمجتمع . إنها بالدرجة الأولي، أزمة الدولة ككل : أزمة الدولة الكاملة the integral state (الدكتاتورية + الهيمنة) (جرامشي).(٤٣)
وبحكم الديالكتيك الذي يوحد البني الاجتماعية والظرف الخاص، تنطوي الأزمة العضوية على عدة سيناريوهات ممكنة لانفصال المجتمع السياسي عن المجتمع المدني وانفصال الدولة التي تبدو دولة شرعية عن قاعدتها ..، وكلما تزايدت حدة الأزمة، تزايد احتمال مواجهة البرجوازية.لوضع يتسم بنوع من ازدواج السلطة : حيث تتشكل سلطة أخري، وراء السلطة الظاهرة، سلطة تستند الي قوي غير شرعية وإن كانت متواطئة مع السلطة الشرعية . وإذا كان المفهوم اللينيني للأزمة الثورية ينطوي على ازدواجية للسلطة لصالح الطبقة العاملة (ثورة ١٩١٧)، فإن مفهوم جرامشي للأزمة العضوية ينطوي – في ظل غياب القوة الإستراتيجية المنظمة للعمال – على ازدواجية السلطة لصالح البرجوازية (الأزمة الإيطالية، وصعود الفاشية) (٤٤) .

الثورة السلبية passive revolution

نمطان لاستيلاء البرجوازية على السلطة : ١ - النمط الفرنسي اليعقوبي، الثورة من أسفل أي الثورة الشعبية . ٢ - النمط الإيطالي : تحقيق الوحدة الإيطالية resorgemento، باعتبارها " ثورة بدون ثورة "، أي ثورة سلبية . وهي علامة على غياب تحالف حقيقي بين المدينة والريف، بين البرجوازية والفلاحين، بين الطبقات الحاكمة في الشمال وجماهير الفلاحين في الجنوب . وهذا الغياب هو أحد الجذور التاريخية البعيدة للفاشية . فإيطاليا لم تعرف الثورة البرجوازية بمعناها الكلاسيكي .

والثورة السلبية – على الصعيد الاقتصادي – تعبير عن عجز البرجوازية عن القيام بثورة من الطراز الرشيد rational type، وعجزها على – على الصعيد السياسي – عن قيادة الفلاحين . (٤٥)

القيصرية Cesarism

" قيصر ونابليون الأول ونابليون الثلث وكرومويل وغيرهم، يمثلون سجلا للأحداث التاريخية، التي كان ذروتها شخصية بطولية عظيمة .

ويمكن القول، أن القيصرية، هي تعبير عن وضع التوازن المأساوي بين القوتين المتصارعتين catastrophic balance، بمعني أنهما تتوازنان، بحث لابد أن يؤدي استمرار الصراع بينهما الي تدمير كل منهما للأخرى . فعندما تتصارع القوة التقدمية أ، والقوة الرجعية ب، قد تهزم أ ب أو تهزم ب أ . ولكن، قد يحدث أيضا، الا تهزم إحداهما الأخرى وتدمرها تماما، وعندئذ، تتدخل القوة ج من الخارج، وتخضع ما تبقي منهما ..

والقيصرية، وإن كانت دائما تعبيرا عن حل خاص، يعهد فيه إلى شخصية عظيمة بمهمة " التحكيم arbitration "في وضع تاريخي – سياسي، يتميز بتوازن بين قوي متصارعة تسير نحو الكارثة، إلا أن دلالتها التاريخية ليست واحدة دائما .

ويمكن أن يكون للقيصرية أشكالا تقدمية، كما يمكن أن يكون لها أشكالا رجعية . والتاريخ العيني وحده ، وليس أي قاعدة سسيولوجية أولية، هو الذي يحدد في النهاية المغزى الحقيقي لكل منهما . والقيصرية تكون تقدمية عندما يساعد تدخلها القوة التقدمية على تحقيق النصر، وإن يكن نصرا تقلل منه القيود والحلول الوسط . وتكون رجعية عندما يعين تدخلها القوة الرجعية

على الانتصار المقترن أيضا ببعض القيود والتنازلات وإن اختلفت قيمتها ومداها ومغزاها . وكان قيصر ونابليون الأول نموذجين للقيصرية التقدمية، وكان نابليون الثالث وبسمارك نموذجين للقيصرية الرجعية .

والمشكلة هي معرفة أيهما له الغلبة في ديالكتيك " الثورة / إعادة الوضع السابق . لأن التاريخ لا يعرف الردة الكاملة وعودة الوضع الي ما كان عليه تماما، فضلا عن أن القيصرية صيغة سجالية – أيديولوجية، وليست مبدأ لتفسير التاريخ . وقد يوجد الحل القيصري حتى وإن لم يوجد قيصر أي الشخصية العظيمة " البطولية " التي تجسدها ....

ويختلف نمط الظواهر القيصرية في العالم الحديث اختلافا بينا، سواء عن النمط التقدمي الذي يمثله قيصر / نابليون الأول، أو عن النمط الذي يمثله نابليون الثالث، وإن كانت أقرب إلى النمط الأخير . " (٤٦)

البونابرتية Bonapartism

هناك ثلاثة أشكال للدولة الرأسمالية : الدولة الاستبدادية، وهي دولة مرحلة الأنتقال من الإقطاع الي الرأسمالية والتراكم البدائي لرأس المال، والدولة الليبرالية (والليبرالية الحديثة)، دولة طور إعادة الإنتاج الموسع لرأس المال، وأخيرا، الدولة البونابرتية والفاشية التي ولدتها الأزمات .

والبونابرتية هي " الشكل الوحيد الممكن للحكم في اللحظة التي فقدت فيها البرجوازية قدرتها على قيادة الأمة، في حين أن البروليتاريا لم تكن قادرة بعد على التصدي للقيادة . (ماركس) . " (٤٧) .

***

المراجع

(١) راجع : system theory : philosofical and methodological prblems
I . V . BLAUBERG , SADOVSKY, YODIN
Progress publishers Moscow 1977 -

(٢) راجع في هذا الموضوع : الاقتصاد السياسي : ١- القضايا العامة
أوسكار لانج – ترجمة راشد البراوي – دار المعارف – طبعة ١٩٦٦ ص١٣٥ وما بعدها

(٣) المرجع السابق

(٤) راجع : Gramsci and the state, Christine Buci - Glucsmann–
pp : 49,70 , 91

(٥) المرجع السابق : p 91

(٦) السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية- نيكوس بولانتزاس – ترجمة عادل غنيم – دار الثقافة الجديدة – ١٩٩٨ ص ٤٨، ٤٩

(٧) المرجع السابق ص ٥٥

(٨) المرجع السابق ص ٦٠

(٩) المرجع السابق ص ٦١

(١٠) دولة القانون : مقدمة في نقد القانون الدستوري – ميشيل مياى – المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر – الطبعة الثانية – ١٩٨٩ ص ٧٥ وما بعدها

(١١) العنف الرمزي: بحث في علم الاجتماع التربوى _ بيير بورديبه – ترجمة : نظير جاهل – المركز الثقافي العربي – ١٩٩٤ – ص ٥

(١٢) المرجع السابق

(١٣) السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية – نيكوس بولانتزاس – مرجع سابق ص ١٦٠ وما بعدها (١٤) المرجع السابق : ص ١٦٥

(١٥) المرجع السابق ص ١٧٣

(١٦) المرجع السابق ص ١٨٩

(١٧) المرجع السابق ص ٣٧٣ وما بعدها

(١٨) المرجع السابق ص ٣٧١

(١٩) المرجع السابق ص ٣٧٣

(٢٠) المرجع السابق ص ٣٧٣

(٢١) المرجع السابق ص ١٢٦

(٢٢)المرجع السابق ص ١٣٣

(٢٣) المرجع السابق ص ١٤٥

(٢٤) المرجع السابق ص ١٥٤

(٢٥) المرجع السابق ص ٣٩٢

(٢٦) المرجع السابق ص ٣٩٢

(٢٧) المرجع السابق ص ٤٠٧

(٢٨) النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة – عـــادل غنيــم – دار المســتقبل العربي – ١٩٨٦ – ص ١٤٦

(٢٩) السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية – مرجع سابق ص ٤٢٧

(٣٠) المرجع السابق ص ٤١٣

(٣١) المرجع السابق ص ٤٤٢

(٣٢) المرجع السابق ٣٨٦

(٣٣) المرجع السابق ص ٣٨٩

(٣٤) المرجع السابق ص ٣٨٨

(٣٥)La pensee politique de Gramsci pp . 23,24

(٣٦) المرجع السابق p p17, 35

(٣٧) المرجع السابق p .71

(٣٨) كراسات السجن : أنطونيو جرامشـــــي ــ ترجمـــة : عـــادل غنيـــم ــ دار المستقبل العربي ــ ص ١٦٤وما بعدها .

(٣٩) المرجع السابق ص ١٦٥

(٤٠) Gramsci and the state – مرجع سابق : pp . 32 , 33

(٤١) Giovani Arrighi,—Chaos and gouvernance in the modern world system pp . 26 , 27— 1999 —London —and Beverly Silver

(٤٢) المرجع السابق — p . 428

(٤٣) Gramsci and the state — مرجع سابق 91 (٤٤) المرجع السابق — p . 97

(٤٥) كراسات السجن — مرجع سابق - ص ١١٧

(٤٦) المرجع السابق ص ٢٣٦ وما بعدها

(٤٧) السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية — مرجع سابق — ص ٢٠٩ وما بعدها.

***

الفصل الثاني

البيئة العالمية والإقليمية

تحتل أزمة الدولة المصرية المعاصرة موقعا فريدا في الأزمة العامة للنظامين العالمي والإقليمي المعاصرين بحكم موقعها الإستراتيجي الجيوسياسى، ودورها التاريخي غير أن هذا الدور محكوم بطبيعتها الطبقية، وبمكانتها في النظام الرأسمالي العالمي لتقسيم العمل، وبتحالفاتها الدولية والإقليمية التي تعبر عن مصالح الكتلة الحاكمة، في ظل التغير المثير لموازين القوى الطبقية دوليا وإقليميا ومحليا .

ومن هنا كانت أهمية تحليل أزمة العولمة الرأسمالية باعتبارها البيئة العالمية لأزمة الدولة المصرية المعاصرة، وأزمة النظام العربي باعتباره البيئة الإقليمية لهذه الأزمة .

البيئة العالمية :
أزمة العولمة الرأسمالية

تبحر الدولة المصرية المعاصرة في محيط من التغيرات الهيكلية الدرامية في النظام الاجتماعي التاريخي الذي يشكل النظام الحديث. ويسمي إرريك هوبزبوم عقدا السبعينات والثمانينات: "عقدا الأزمة العالمية أو الكوكبية "، الطور الختامي لما أسماه " القرن العشرين القصير" (١٩١٤ – ١٩٩١):

" فقد خلق انهيار النظم الشيوعية، في رأيه، « منطقة شاسعة من اللايقين وعدم الاستقرار السياسي والفوضى والحرب الأهلية»، والأسوأ من ذلك أنه دمر النظام الذي وفر الاستقرار في العلاقات الدولية قرابة أربعين عاما .. وكشف هشاشة النظم السياسية الداخلية التي كانت تستند إلى هذا الاستقرار " (هوبز بوم ١٩٩٤ ص ٩ – ١٠)

وهذا يصدق أيضا، علي أزمة الفرضيات المشتركة التي تقوم عليها الرأسمالية والشيوعية أي أزمة المبادئ التي يقوم عليها المجتمع الحديث .

وفي المقابل، يري والرشتاين أن سبب هذه الفوضى المنظومية sytstemic chaos هو " أن تناقضات النظام الرأسمالي قد وصلت إلى الحد الذي أصبحت عنده كل آليات إعادة النظام إلى عمله الطبيعي عاجزة عن العمل بفاعلية. (والرشتاين ١٩٩٥، ص ١، ٢٦٨) أي أن الأزمة الراهنة هي علامة النهاية، لا للحقبة السياسية ــ الثقافية التي أفتتحها التنوير والثورة الفرنسية، بل هي أيضا، نهاية النظام العالمي الحديث، الذي ظهر إلى حيز الوجود في القرن السادس عشر الطويل" .(١)

كما شهد الربع الأخير من القرن العشرين تراجع الحركات الثلاث الكبرى المناهضة للنظام الرأسمالي antisystemic mouvements : الحركة الشيوعية والحركة الاشتراكية الديموقراطية وحركة التحرر الوطني (والرشتاين ١٩٨٢)

ونتناول في هذا الفصل أزمة العولمة الرأسمالية وانعكاساتها علي الدولة القومية سواء في مركز النظام الرأسمالي العالمي أو في أطرافه تاركين للفصول التالية دراسة هذه الانعكاسات علي أزمة الدولة المصرية المعاصرة.

العولمة : الأسطورة والواقع

العولمة globalisation عملية موضوعية تاريخية مركبة، جيوسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية. وهي عملية قديمة، وليست جديدة كما يزعم دعاة الليبرالية الجديدة . فقد بدأت منذ خمسة قرون مع تحول الرأسمالية إلى نظام عالمي world - system . ونحن نعيش الآن إحدى مراحلها.

أما "العولمة" في الخطاب السائد، فهي أسطورة بكل معني الكلمة، إنها خطاب قوى، "فكرة – قوة idee - force "، أي قوة اجتماعية، بعد أن تحولت إلى عقيدة بفضل تقنيات الفرض والترسيخ التي تستخدمها يوميا

وسائل الإعلام، التي تقدم ا لعولمة الرأسمالية باعتبارها قدرا محتوما . إنها السلاح الرئيسي في المعارك التي تخوضها الرأسمالية ضد مكتسبات دولة الرعاية الاجتماعية welfare state. وهي تبشر بنهاية الدولة القومية ذاتها (بيير بورديبه).(٢) ألم تجعل ثورة الاتصالات من العالم " قرية واحدة " تتوحد فيها أسواق السلع والعمل ورأس المال وتذوب فيها الفوارق بين الشعوب والحضارات ؟ ألم تصبح الشركات المتعدية الجنسية الفاعل الأول في الاقتصاد السياسي الكوكبي وليس الدولة القومية؟.

وإذا أردنا محاربة أسطورة العولمة التي تجعلنا نقبل عودة رأسمالية متوحشة وإن كانت مرشدة، لابد من العودة إلى الواقع .

أولا – الواقع الجيوسياسي أوجغرافيا القوة العالمية

١– بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ثار جدل واسع وشك عميق حول بروز دولة جديدة تهيمن علي العالم new world hegemonic state .وإذا كان الأمر كذلك، فأي دولة سوف تلعب هذا الدور ؟ ليس هناك في الواقع إجماع علي من كسب الحرب الباردة، هذا ا ذا كان أحد قد كسبها أصلا (ربرت جبلن:١٩٩٦ ص ٢).(٣)

وليس التوسع المالي الكوكبي global financial expansion، الذي شهدته العشرون سنة الأخيرة، مرحلة جديدة في تطور الرأسمالية العالمية، ولا هونذير "بالهيمنة القادمة" "للأسواق الكوكبية"، بل أوضح علامة علي أننا نعيش وسط أزمة هيمنة . ويمكننا أن نتوقع أن يكون هذا التوسع ظاهرة مؤقتة، سوف تنتهي بصورة كارثية تبعا لكيفية معالجة الدولة المهيمنة الآفلة لها (أريجي وسلفر) . وهناك بعض أوجه الشبه الهامة، بين التوسع المالي المتمركز حول الولايات المتحدة وبين التوسع المالي المتمركز حول بريطانيا في أواخر القرن التاسع عشر وفي مطلع القرن العشرين، كما لاحظ هيرست وطومسون وسوروس وكثيرون من المراقبين غيرهم، بل ومع التوسع المالي المتمركز حول هولانده في القرن السادس عشر، ولكن التوسع المالي الراهن لم ينته بعد بانهيار نظام الهيمنة الأمريكي الآخذ في الاضمحلال .

قد يكون هناك أساس لتوقع نهاية مختلفة لهذا التوسع عن التوسعيين السابقين . ومع ذلك، هناك أسباب قوية تدعو إلى الاعتقاد بأن التوسع المالي الراهن وما يصاحبه من انتعاش قوة الولايات المتحدة، هو في الحقيقة علامة علي أزمة هيمنة مشابهة للأزمتين السابقتين.(٤)

٢ ـــ وأهم جانب جيوسياسي جديد في أزمة الهيمنة \ القيادة الأمريكية الراهنة، هو انفصال القدرات العسكرية عن القدرات المالية للدولة، لم يسبق له مثيل في انتقالات الهيمنة السابقة . ويقلل هذا الانفصال من احتمال نشوب حرب بين أقوي وحدات النظام، ولكنه لا يقلل فرص تفاقم أزمة الهيمنة الراهنة وتحولها إلى فوضي منظومية قد تمتد لفترة طويلة .

ويرى بول كندى أن أهم سبب لاضمحلال قوة الولايات المتحدة وضمورها الإمبريالي imperial hypertrophy هو عجزها عن المحافظة على التوازن بين قوتها الاقتصادية من ناحية، وقوتها السياسية والعسكرية من ناحية أخرى(بول كندى ١٩٨٩) .

٣ـــ وعلي خلاف التوسع المالي، يعتبر تكاثر وتنوع منظمات الأعمال والجماعات المتعدية الجنسية transnational business organisations and communities سمة جديدة لأزمة الهيمنة الراهنة قد يتعذرإلغاؤها . لقد كان هذا التوسع عاملا رئيسيا في تفسخ نظام الهيمنة الأمريكية، ويتوقع أريجي وسلفر استمراره ليشكل التغيير المنظومي الجاري systemic change ongoing من خلال تجريد عام وإن لم يكن عالميا للدول من سلطتها disempowerment of states(تعد دول شرق آسيا استثناء من هذه العملية(٦). وتلعب الشركات متعدية الجنسية والمؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية) وحركات الإسلام السياسي الدولية ومافيات المخدرات وتجارة السلاح وتجارة الرقيق الأبيض الدولية دورا بارزا في عملية تجريد الدولة القومية المعاصرة من سلطتها وسيادتها معمقة بذلك أزمتها .

٤ ـــ أما ظاهرة تجريد الحركات الاجتماعية من قوتها، وعلي الأخص الحركة العمالية، التي صاحبت التوسع المالي الكوكبي في الثمانينات والتسعينات، فظاهرة ظرفية مؤقتة إلى حد كبير . إنها إشارة إلى ا لصعوبات التي يواجهها الوفاء بالوعود التي تتضمنها "الصفقة الشاملة " التي قدمتها الولايات المتحدة إلى العالم توسيعا للقاعدة الاجتماعية لهيمنتها في مواجهه ثورات الطبقة العاملة، والتمرد علي الغرب، فقد وعدت الطبقات العاملة في بلدان الغرب الأكثر ثراء بضمان التوظف وبمستو عال من الاستهلاك الواسع، ووعدت نخب العالم غير الغربي بحق تقرير المصير والتنمية للحاق بمستويات الثروة والرفاهية التي حققتها دول الغرب . وسرعان ما أتضح

استحالة تنفيذ هذه الوعود، مما ولـــد الشـــعور بالإحبـــاط لـــدي الطبقـــات المحكومة، مهددا الاستقرار تهديدا جديا، ومعجلا في النهاية بأزمـــة هيمنـــة الولايات المتحدة . وهنا يكمن الطابع الاجتماعي الفريد لهذه الأزمة بالمقارنـــة بأزمتي الهيمنة السابقتين، الهولاندية والبريطانية . فقد كان انفجار الصـــراع الاجتماعي علي مستوي النظام في الستينات والسبعينات سابقا علي التوســـع المالي وشكله بعمق . وربما كان هذا الانفجار، أهم كثيرا، من تزايـــد حـــدة المنافسة الرأسمالية، كحافز علي الهروب الكبير لرأس المال إلى أسواق المال الخارجية في السبعينات، مما وفر شروط العرض للتوسع المالي . لقد كـــان هذا الهروب الذي قادته الشركات المتعدية الجنسية بمثابة التصويـــت " بعـــدم الثقة " في قدرة الولايات المتحدة وحلفائها علـــي حمايـــة ربحيـــة عملياتـــها الكوكبية من الاستهلاك العالي في البلدان الغنية، وحـــق تقريـــر المصـــير، والتنمية في البلدان الفقيرة . وقد كان لهذا التصويت بعدم الثقة آثاره الوخيمة، فقد عمق أزمة هيمنة الولايات المتحدة، جاعلا عمليات الشـــركات المتعديـــة الجنسية، وخاصة الأمريكية منها، أقل ربحية.

غير أن الموقف لم يتحول إلا في أعقـــاب الثـــورة الإيرانيـــة والغـــزو السوفييتي لأفغانستان واشتداد الطلب من جديد علي الـــدولار الأمريكـــي . وتحت وقع هذه الأحداث، شرعت الولايات المتحدة في خوض منافسة نشـــطة في أسواق المال العالمية للحصول علي المال اللازم لتصعيد سباق التسلح مـــع الاتحاد السوفيتي، وخفض الضرائب في الداخل في نفس الوقت. وقد ســـاهم هذا التغيير في الاستراتيجية بصورة حاسمة في انطلاق عملية التوسع المـــالي الكوكبي الذي عظم قوة الدولة الأمريكيـــة، ورأس المـــال الأمريكـــي فـــي الثمانينات والتسعينات، وأضعف في المقابل، الحركات التي عجلـــت بأزمـــة الهيمنة الأمريكية . غير أن المشكلة الاجتماعية الأساسية التي ولـــدت هـــذه الحركات بقيت بغير حل، وأخذت تولد موجات جديدة من الصراع الاجتماعي علي صعيد النظام .

وثمة موجـــة جديـــدة مـــن الصـــراع الاجتمـــاعي، تعكـــس العملنـــة prolitarianisation المتعاظمة، والتأنيـــث femenisation المـــتزايد، لقـــوة العمل، وتغير صورتها مكانيا وعرقيا . لقد كانت أعظـــم حركـــات النصـــف الثاني من القرن العشرين علي صعيد الاقتصاد الكوكبـــي، حركـــة الرجـــال والنساء من المزرعة إلى المصنع، فكان: " موت طبقـــة الفلاحيـــن " أكـــثر

التغيرات الاجتماعية درامية، وأبعدها أثرا علي حد قول هوبزبوم. كما كانت حركة النساء من البيت إلى المكتب، أهم الحركات في أوروبا . فلا غرو أن يتصاعد نضال الحركات النسوية، والعمالية، ويتزايد تلاحمهما ضد الرأسمالية .

ونحن، نتفق مع أريجي وسلفر ووالرشتاين، في أن الرأسمالية القائمة اليوم، عاجزة عن تلبية مطالب العالم الثالث، ومطالب الطبقة العاملة الغربية معا.(٧)

٥ ــ تغير ميزان القوي بين الحضارات

الصدام بين الحضارات الغربية والحضارات غير الغربية، تاريخ مضي، وطويت صفحاته. وما يواجهنا الآن، هو الصعوبات التي ينطوي عليها تحويل العالم الحديث إلى جامعة للحضارات، تعكس ميزان القوي المتغير بين الحضارات الغربية، والحضارات غير الغربية، وفي مقدمتها، الحضارة المتمحورة حول الصين .أما عن مدي عنف هذا التحول، وما إذا كان سوف يفضي إلى جامعة لحضارات العالم، أم إلى تدميرها المتبادل، فيتوقف علي شرطين : الأول : قدرة المراكز الرئيسية للحضارة الغربية علي التكيف بذكاء مع مكانة أكثر تواضعا، والثاني: قدرة المراكز الرئيسية للحضارة المتمركزة حول الصين علي الارتفاع جميعا إلى مستوي مهمة تقديم حلول علي مستوي النظام لمشاكله، التي خلفتها الهيمنة الأمريكية.(٨)

ثانيا ــ تغير الجغرافيا الاقتصادية للعالم

لقد " أفرخت الجيوبوليتيكا توأمها: الجيوإكونومكس . وفي ذلك، ما يعكس الاعتراف بتغير الأولويات الخاصة للولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية بتقدم الارتباطات الاقتصادية إلى موقع الصدارة في ظل ظروف العولمة . " (٩)

بيد أن نظام الدولة السياسي، والنظام الاقتصادي، مكونان متكاملان، في عملية واحدة للتطور المجسد في مفهوم الاقتصاد العالمي. وعليه، فليس هنالك منطقان، بل منطق واحد يحكم الأمور. بمعنى أن الاقتصاد العالمي لا يعمل إلا ضمن الإطار السياسي، الذي يوفره نظام دولتي تنافسي. وذلك تعريف ضروري، وإن لم يكن كافيا، لاقتصاد رأسمالي عالمي:- Chase) Dun - 1982) . والنتيجة التي نخرج بها، هي أن آليات التغيير ليست اقتصادية فحسب، أو سياسية فقط، وإنما هي جماع الإثنين معا (١٠). إننا إذن، في

حاجة إلى إطار نظري سياسي- اقتصادي لفهم ديناميات النظـام الرأسـمالي العالمي، ومن ثم فهم أزمة العولمة الرأسمالية الراهنة، بـل وأزمـة الدولـة القومية، التي لا تزال تشكل الوحدة الأساسية للنظام العالمي .

كما أننا في حاجة إلى الربط الجدلي بين أزمة قيادة النظـام الرأسـمالي العالمي، أزمة الهيمنة الأمريكية وأزمة العولمة الرأسمالية.

١- العولمة الرأسمالية المعاصرة نتاج للثورة العلمية والتكنولوجية، التي أملتها أزمة التراكم الرأسمالي على الصعيد العالم، وللثورة المضادة. فبانـهيار الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية، انفتحت آفاق واسعة أمـام التوسع الرأسمالي . كما جاءت عولمة رأس المال لمواجهة تصـاعد نضـال الطبقة العاملة، واحتدام الصراع الطبقي في مركز النظام الرأسمالي .

٢ - العولمة الرأسمالية المعاصرة إذن، مرحلة تاريخية جديدة في تطور النظام الرأسمالي العالمي، وفى تطور أزمته الهيكلية، وإن أختلف البـاحثون على تحديد طبيعتها : فمنهم من يـرى أنـها مرحلـة جديـدة فـي تطـور الإمبريالية، تكتسب فيها شكلا ومحتوا جديدين (جس هول ١٩٩٩) . بينمـا يصفها بيتر تيلور وكولن فلنت بالإمبريالية غير الرسمية : السـيطرة بـدون إمبراطورية (١١) . ويسميها د. سمير أميـن " إمبراطوريـة الفوضـى " (١٩٩٩). ويعتبرها د. اسماعيل صبرى عبد الله، مرحلة ما بعد الإمبرياليـة (بمفهومها اللينيني) (٢٠٠٠). ويسـميها ميخـائيل هـاردت وأنطنيونجـرو "إمبراطورية " "EMPIRE" بلا إمبراطور ، بلا مركز يحكمـها (٢٠٠١). ومصطلح "الإمبراطورية" عندهما لا يشير إلى سيطرة المركـز الإمبريـالي على الأطراف، بل إلى كيان شامل لا يعترف بحدود إقليمية خارجـه، لأنـه يحيط بالكوكب بأسره . ففي أوجها كانت - في رأيهما "الإمبرياليـة " فـي الحقيقة امتدادا لسيادة للدول القومية الأوروبيـة إلـى مـا وراء حدودهـا " (p.xii) وأن الإمبريالية أو الكولونيالية، بهذا المعنى، قد ماتت . بل موت كـل أشكال الإمبريالية، طالما أنها تمثل قيودا على قدرة السـوق العالميـة علـى تحقيق التجانس. أما اوديل كاستل فيصف العولمـة بالإمبرياليـة المتطرفـة ultra - imperialisme (١٩٩٩) . فهو يرى ان السمات الرئيسية للمرحلـة الجديدة في تطور الرأسمالية تتمثل في : ١- ارتفاع درجة تركز راس المـال إلى الحد الذي أدى إلى خلق احتكارات القلة العالمية oligopoles mondiaux التي أصبح لها دور حاسم في الحيـاة الاقتصاديـة للأمـم . ٢ - اندمـاج

المؤسسات المالية ورأس المال الإنتاجي على الصعيد العالمي. ٣ – اصبح للتجارة البينية داخل الشركات أهمية خاصة في التجارة الدولية ٤ – اقتسام العالم بين احتكارات القلة العالمية. ٥ – الانتقال من منطق الجغرافيا السياسية إلى منطق الجغرافيا الاقتصادية الذي يخدم مصالح احتكارات القلة في العلاقات الدولية، ومن ثم، يكون مفهوم الإمبريالية المتطرفة، هو المفهوم الأنسب، لوصف المرحلة الجديدة في تطور الرأسمالية. ويسميها برنار جيربييه الإمبريالية الجيواقتصادية Imperialisme geoeconomique : فإذا كانت الإمبريالية لم تغير طبيعتها، فقد غيرت آلياتها تغييرا كاملا لتصبح أساسا إمبريالية اقتصادية . ومن هنا كانت الفرضية القائلة: ان العالم دخل مرحلة الإمبريالية الجيوإقتصادية، بمعنى أن الصراع لم يعد صراعا عسكريا بين قوى عسكرية عظمى، بل أضحى صراعا اقتصاديا بين إقتصادات قارية، النصر الاستراتيجي فيه هو فتح الأسواق لا فتح الأقاليم (برنار جيربييه ١٩٩٩). بينما يرى أريجى وسلفر ووالرشتاين : ان العولمة ظاهرة قديمة، عرفتها الرأسمالية منذ خمسة قرون، وأن الجديد هو أزمة الهيمنة الأمريكية على النظام العالمي المتمثلة في عجزها عن إدارة أزمته الراهنة (١) ويسميها فريدريك جيمسون " إمبريالية ما بعد الحداثة " (٢٠٠٢). أما نحن، فنميل إلى التأليف synthesis بين هذه الرؤى النظرية والمداخل المنهجية المختلفة لفهم هذه الظاهرة التاريخية المعقدة .

ثالثا – أزمة العولمة الرأسمالية الراهنة

لم تكن الأزمة التي ضربت جنوب شرق آسيا منذ خريف١٩٩٧ والتي ارتبطت بالركود العميق للاقتصاد الياباني أزمة مالية ولا آسيوية، فامتدادها إلى روسيا واكرانيا والبرازيل في يناير ١٩٩٩ ثم الأرجنتين، هو علامة على لحظة حاسمة في عولمة راس المال التي تنامت ابتداء من الثمانينات، وكان محركها الرئيسي إعادة تكوين reconstitution راسمال مالى قوى .

ولقد صاحب عولمة راس المال تراكم زائد لرؤ وس الأموال الصناعية وفائض سكاني عمالى، ويكشف الاستمرار الدائم لهذين العنصرين عن حجم آليات الكساد التي تفعل فعلها(١٢).

وينبغي أن نضع الأزمة الراهنة التي بدأت في ١٩٩٧ في إطار الفترة التي افتتحت في ١٩٧٣، والتي اتسم فيها نمو الاقتصاد العالمي بتناوب

الانتعاش والانكماش، فهي تندرج ضمن اتجاه طويل الأجل لنمو شديد التباطؤ للتراكم والإنتاجية، ومستويات مرتفعة دائما للبطالة . هذا إذا أردنا ألا ننظـر إلى كل أزمة جديدة كظاهرة منعزلة . ويفرض تاريخ الرأسمالية ضـرورة إجراء هذا التمييز بين الدورات الظرفية والاتجاهات طويلة الأجـل للنظـام الرأسمالي (دورات كوندراتييف).

أسباب الأزمة الراهنة :

لا ترجع الأزمة التي بدأت عام ١٩٧٣ إلي تشـبع الطلـب، ولا إلـى اختلال التوازن بين قطاع إنتاج وسائل الإنتاج وقطاع إنتاج سلع الاسـتهلاك، وفقا لتفسير ماركس للازمة الاقتصادية (الكتاب الثانى من راس المال)، بـل ترجع إلى " قاعدة الاستهلاك " **norme de consommation** التي كان معمولا بها خلال العقدين الذين أعقبا الحرب العالمية الثانية وأطلق عليـهما خطـأ " العصر الذهبي "، الذي ثبت انه كان باهظ التكلفـة بالنسـبة لـراس المـال، وساهمت مع عوامل أخرى في تدهور شروط ربحية راس المال، وهـو مـا تجلى في نهاية الستينات معلنا الأزمة (١٣) .

لقد كان تخفيض تكلفة قوة العمل دائما شرط الخروج من الأزمة .لابـد إذن من تخفيض الأجور وتصفية دولة الرعاية الاجتماعية الكينزية .

وينبغي تفسير صعود راس المال المالي والليبرالية الجديدة، باعتبارهمـا نتيجة أكثر من كونهما سببا للازمة الاقتصادية، وان كانا قد زادا من تفاقمـها بدرجة كبيرة . فجذور هذه الأزمة الاقتصادية، تتمثل فـي أزمـة الربحيـة القديمة، الناجمة عن طاقة إنتاجية زائدة **surcapacite** وفائض إنتاج مزمـن **surproduction chronique** في قطاع الصناعة التحويلية الدولي .

فهناك (أولا) الحركة الكبرى لرأس المال نحو رأس المال المـالي، نتيجة لعجز الاقتصاد العيني، لا سيما في قطاع الصناعـة التحويليـة، عـن الحصول على ربح كاف . فقد أدى تزايد الطاقـة الزائـدة، والإفـراط فـي الإنتاج، إلى انخفاض معدل الربح في ذلك القطاع، منذ نهاية الستينات، وهـو السبب العميق في تسارع صعود راس المال المالي منذ نهاية السبعينات .

(ثانيا) لم يكن التحول إلى الليبرالية الجديدة فـي الحقيقـة، إلا نتيجـة لثبوت عجز "السياسات الكينزية"، في السيطرة على الطلب، عن حل أزمـة الربحية القديمة، وإعادة تحريك تراكم راس المـال . وقـد وضعـت أزمـة

التضخم في نهاية السبعينات نهاية لهذه السياسات . لقد كانت النزعة النقدية، والليبرالية الجديدة، ردا على خيار عجز الموازنة الكينزى .

(ثالثا) إن الدافع وراء السياسات المقيدة للائتمان، وتحقيق توازن الموازنة، التي تحتل موقعا مركزيا في البرنامج الليبرالي الجديد، هو الرغبة في الدفاع عن أرباح راس المال المالي وان كان مبررهما الرئيسي، هو استعادة ربحية النظام ككل بتخفيض نمو الطلب، وذلك بطريقتين :

(١) فهي بزيادة البطالة تضعف قوة العمال، وتخفض نمو الأجور، وزيادة الأرباح.

(٢) وبتقويضها المشروعات المرتفعة التكلفة، المنخفضة الربحية، تجعل زمام السيطرة على السوق في أيدي المشروعات المنخفضة التكلفة العالية الربحية. وبهذا ترفع معدل الربح.

والحق أن التبني الكامل لبرنامج الليبرالية الجديدة على صعيد النظام ككل، قد لعب دورا مركزيا في الانتقال من مشاكل الربح في الأجل الطويل والركود الدائم إلى الأزمة الحادة الراهنة.(١٤)

دور راس المال المالي في الأزمة الراهنة

لقد انتهى القرن العشرون كما بدأ بسيطرة راس المال المالي الطاغية، ولكن مع اختلاف نوعى في أسس هذه السيطرة ومؤسساتها، وفى علاقته بالإنتاج المادي وبالدولة . فقد غير راس المال المالي، كما يقول سويزى، شروط تراكم راس المال ولم يعد عنصرا مفيدا، بعد أن اصبح دوره محدودا فيه، وتحول إلى قوة مدمرة رهيبة .

ويتخذ توسع رأس المال المالي المعاصر أشكالا مؤسسية جديدة، كما يشهد على ذلك الدور المتزايد، الذي تلعبه صناديق المعاشات وتبادل المساعدة، في السيطرة على المشروعات وعلي إدارتها، وتبنيها معيار قيمة السهم كهدف إستراتيجي، وأولوية الربحية المالية، على البحوث والتطوير وعلى القيمة المضافة.. والجديد المهم غير المسبوق، هو إنخراط مؤسسات راس المال المالي المباشر في كيفية إنتاج القيمة في الإنتاج، ومن ثم في شروط استغلال اليد العاملة عن طريق " التحكم في المشروع **gouvernement d'entreprise** "، وذلك نتيجة لتحول المشروعات الصناعية من الاستثمار الانتاجى إلى الاستثمار المالي (استثمارات المحفظة) وهو ما يسمى بعملية " الملننة **financiarisation** ".

وترتكز سيطرة رأس المال المالي على أساسين : ١ – السياسات التي طبقت في نهاية السبعينات باسم تحرير الأسواق المالية، ولكنها في الحقيقة، موجهة ضد الطبقات العاملة والحقوق الاجتماعية . ٢ – تحرير راس المال النقدي من القيود النقدية (١٥)

وتتسم الحقبة المعاصرة (١٩٨٠ –)، حقبة السياسات الكوكبية، بالضعف الشديد لدينامية النظام الرأسمالي العالمي، وبالتقلص الذي لا يقاوم لفضائه الاقتصادي، حيث نشهد تركز التمويل في عدد قليل من الدول، واللامساواة في تكلفة رأس المال وفي التمويل على الصعيد الدولي، مما زعزع استقرار عمل النظام العالمي . وتزايد عدد الدول، وخاصة، دول الجنوب، التي أعلنت، تحت وطأة المديونية الثقيلة، عجزها الاقتصادي، وانسحابها من النظام العالمي . ولأنها مضطرة للاندماج فيه، وجدت نفسها مهمشة داخله، باعتبارها ضحية للعولمة المالية الراهنة(١٦) .

لقد أدانت وول ستريت جورنال وفاينانشيال تايمز ونيوزويك، العولمة المالية، وسوق المال العالمية، وحملتهما مسئولية الأزمة الآسيوية والروسية والبرازيلية، وأزمة العولمة الراهنة !! .

الدولة في خدمة راس المال المالي

(١) تلعب الدولة الرأسمالية، مع صعود اقتصاد الدين **économie de dette**، سواء في المراكز أو في الأطراف، دوراً بارزاً في حماية عائد القروض من الآثار المدمرة للتضخم من خلال السياسات الاقتصادية التقليدية التي تنتهجها، سياسات تقييد الائتمان وتوازن الموازنة، المسئولة عن تباطؤ النمو، والبطالة المرتفعة .

(٢) تقليل الحواجز أمام حركة راس المال لضمان أفضل عائد لرأس المال المالي، بما يسمح له بسرعة ا لدخول والخروج من الأسواق . بيد أن حراك رأس المال، قد جعل إدارة سياسة التنمية الوطنية أكثر صعوبة .

(٣) لقد هدد تحرير أسواق المال استمرار عملية التنمية الطويلة الأجل، ولا سيما في العالم الثالث، لما ينطوي عليه من مخاطر انسحاب الأموال المفاجئ من الأسواق (١٧) .

رابعا – الدولة القومية والعولمة الرأسمالية

ماذا فعلت العولمة الرأسمالية بالدولة القومية، وما هو مصيرها في ظل هذه العولمة المتسارعة ؟ وماذا فعلت الدولة القومية بالعولمة الرأسمالية ؟ أهي حقا الفاعل الأول فيها أم أن الشركات المتعدية الجنسية هي محركها الرئيسي ؟

أثارت هذه الاسئلة، ولا تزال تثير جدلا واسعا، وانقساما عميقا بين الباحثين . فمنهم من يرى أن " الكوكبة قد أدت إلى تراجع مكانة الدولة القومية في عالم اليوم بالمقارنة بالشركات المتعدية الجنسية، استنادا إلى ثلاثة مؤشرات :

(أ) مقارنة الأحجام

فايرادات ثلاثة عشر شركة هولندية من قائمة مجلة فورشن بلغت ٢١١ مليار دولار، في حين أن الناتج المحلى الإجمالي لهولنده لا يزيد عن ٣٦٠ مليار دولار . وفى فرنسا كان الناتج المحلى ١٣٩٦مليار دولار، وكانت إيرادات التسع وثلاثين شركة الكبرى ٨٨٩ مليار دولار أي ما يساوى ٥٩.٣ % من الناتج المحلى الإجمالي . وفى اليابان نجد أن الناتج المحلى الإجمالي ٤٢٩٢ مليار دولار وإجمالي إيرادات الشركات الواردة في قائمة مجلة فورشن (١١٢) تصل إلى ٢٩٦٣ تريليون دولار . ومن هذه الأمثلة يمكن أن نتصور قوة هذه الشركات في التعامل مع أى دولة على حدة، بما في ذلك دولة الأصل أو مقر الإدارة العليا، حيث بوسعها دائما نقل جزء هام من نشاطها من دولة إلى أخرى . ومن الطبيعي أن يتقلص دور الدولة السيادي إزاء تلك الشركات .

(ب) الاستغناء عن بعض وظائف الدولة الموروثة

لم تعد الرأسمالية (المتعدية الجنسية) في حاجة إلى قوات مسلحة ضخمة وقوية . فعهد الفتوح والغزوات والاحتلال والضم قد انتهى . والعبرة اليوم بالقوة الاقتصادية للشركة المتعدية الجنسية، التي تمكنها من دخول أي دولة، ومد نشاطها إلى أنحاء متعددة من العالم . وهي لا تواجه إلا بمنافسة شركات من نفس النوع .

وفى مستوى الأمن الداخلي ضد الجريمة، يلاحظ المرء اعتماد الشركات على نظم أمن خاصة، تستخدم أحدث الأدوات الإلكترونية . فلم تعد في حاجة إلى خدمات الشرطة . أما الأمن السياسي والاجتماعي، فانه لا

يمثل حاليا ضرورة ملحة، فالحكومات تنسحب من التعامل مع نزاعات العمل، ويقتصر دورها في الحالات الهامة على الوساطة بين النقابات وإدارات الشركات . فالأمر ينظر إليه الآن على أساس تعاقدي، يترك لعقود العمل الجماعية .

وفى مجال الاتصالات، شاهدنا اعتماد رجال الأعمال المتزايد على شركات البريد الخاصة.

حتى القضاء، لم يسلم من الاستغناء عنه، فكل عقود الشركات الكبرى تنص على الالتزام بإجراءات التحكيم، ضمانا لحسم أي خلاف بين الأطراف المتعاقدة في اقصر وقت ممكن .. حتى في الحالات التي تخضع للقانون الجنائي، يجوز للمتهم والمجني عليه في قوانين بريطانيا والولايات المتحدة، ومن حاكاهما، أن تنهى" صفقة **deal**" بين الطرفين كل إجراءات التقاضي .

وأخيرا، وان لم يكن أقل الأمور أهمية، فقدت الدولة رمزا أساسيا لسيادتها، هو خلق النقود .... وبعبارة اخرى، سقط حق خلق النقود من سيادة الدولة ... بعد أن انتزعه القطاع الخاص، ليصبح محكوما بآليات السوق .

(ج) القيود على السياسات الاقتصادية الكلية

ومن انعكاسات الكوكبة الصعوبات التي تحد من قدرة الحكومات على وضع وتنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية **macro-economic policies** التي تراها صالحة للاقتصاد القومي، إذا لم تشاركها القوى المتمثلة في الشركات متعدية الجنسية التي تنتمي تاريخيا لها، أو التي تعمل في أرضها، مع وجود الإدارة العليا في بلد آخر . ...

ولا بد من استيعاب أمرين :

(الأول) : انه ليس بوسع أي دولة أن تنسحب من عملية الكوكبة لتعيش في عزلة عنها . .... وتلك طريق لا عودة فيها .

(الثاني) : ان السلطة الاقتصادية على نطاق العالم، لا تقابلها سلطة سياسية على نفس المستوى . وهنا يكمن الخطر الأساسي حتى على الكوكبة ذاتها . لقد اعتمدت الرأسمالية على الدولة القومية، التي كثيرا ما تدخلت لحماية الرأسمالية كطبقة من تصرفات رأسماليين محدودي الأفق، أو يقدمون على تصرفات خرقاء . كذلك تتطلب الرأسمالية الكوكبية سلطة كوكبية تحميها حتى من أخطائها .

(د) تخلى الدولة عن المرافق العامة

المقصود هنا هو السلع والخدمات الحيوية التي تشكل البنيـــة الأساسـية للمجتمع، والتي يغلب عليها طابع الاحتكار بطبيعتها، أو بنص القانون، والتـي يجب توفيرها حتى بدون تحقيق ربح أصلا أو بربح محـــدود . ... والجديـد الآن، هو خصخصة السكك الحديدية وبعض الطرق وشبكات التليفون وبعض خدمات البريد إن لم يكن المرفق كله .

(هـ) تآكل نظم التامين الاجتماعي

فقد عانت نظم التامين الإجماعي في السنوات الأخيرة من عجز مـتزايد : عدم كفاية الموارد لتغطية كل النفقات " (١٨) .

بل ذهب بعض الباحثين إلى حد القول بتحول العديد من الدول القوميـــة إلى دول افتراضية **vertual states** .

ظاهرة الدولة الافتراضية

نشأت ظاهرة الدولة الافتراضية، هذا النوع الجديد من الدولة، بعـــد أن قامت بنقل إنتاجها ليستقر خارج أراضيها، وأصبح في استطاعتها التخصـص في منتجات العقل، ألا وهي السلع غير الماديـــة عاليــة القيمــة . والدولـــة الافتراضية كالاقتصاد الافتراضي والشركة الافتراضية، هي نتـــاج الثـورة الاتصالية والثورة المعلوماتية، والدور المحوري، الـذي يلعبـه الاسـتثمار الأجنبي المباشر، على الصعيدين القومي والعالمي . وتجدر الإشارة إلـى أن التوجه نحو الاقتصاد القائم على قاعدة الخدمات، هو أمر حديث النشأة نسـبيا. فمنذ عام ١٩٤٥ زادت السلع المستمدة من الأرض زيادة بطيئة ، وارتفعـت أسعار منتجات الصناعات التحويلية بمعدل أســرع نسـبيا . أمـا الخدمـات فارتفعت قيمتها بصورة اكثر حدة، وحققت الدول التي أولت اهتمامـا كبـيرا للخدمات عالية المستوى، مثل هونج كونج وتايوان وسنغافورة وبدرجة اكـبر كوريا وسويسرا وبلجيكا وهولندا، حقـــقت نتائج افضل من نظيراتـها مـن الدول الصناعية. أما الولايات المتحدة، التي تمثل فيها الخدمات اكثر مـن ٧٠ % من الناتـــج المحلى الإجمالي، وتمثل الصناعـــات التحويليـة ١٨ % فقط، فهي على وشك الانضمام إلى زمرة الدول الافتراضية .

غير أن التحول إلى الافتراضية، يتطلب وجود دولة فعالة مـن الناحيـة التنظيمية . إذ أن الدولة التي تقيم إنتاجها خارج أراضيها تكون في حاجـة

لان تضمن أن أصولها، ستلقى معاملة نزيهة وغير متحيزة، وان حقوق الملكية الخاصة بها ستصان على مستوى العالم . وهذا يعني ان على المناطق الأخرى في العالم أن تحاكي الغرب فيما يطبقه من مجموعة المبادئ التجارية والنظم القانونية والممارسات السياسية (١٩). وقد ترتب على هذا التحول إلى الافتراضية ثلاث نتائج رئيسية :

١- إعادة النظر في وظيفة الدولة

وذلك " بعد أن تزايد باطراد إنتاج الصناعات المحلية في الخارج، وبعد أن أصبحت التكنولوجيا والمعرفة ورأس المال اكثر أهمية من الأرض. ولم تعد الدولة تسيطر على الموارد كما كانت تفعل في الحقبة المركانتيلية السابقة. وإنما صارت تتجه بالأحرى إلى التفاوض مع رأس المال والعمل المحليين والأجنبيين، كي تستميلهما إلى محيطها الاقتصادي الخاص، لتحفيز النمو فيها . وتلجا الدولة الافتراضية أيضا إلى إقامة مواقع الإنتاج بالخارج، لكي تركز جهودها في الداخل على الخدمات عالية المستوى: البحث والتطوير، وتصميم المنتجات والتمويل والتسويق والنقل . وأصبحت الاستراتيجية الاقتصادية للدولة حاليا لا تقل أهمية عن الاستراتيجية العسكرية، ان لم تزد، وباتت التجارة والمندوبون الماليون هم سفراؤها بالخارج .

٢- الشراكة بين السياسة والاقتصاد، بين الدولة والسوق

تحتاج الدولة الافتراضية لكي تنجح إلى قيام شراكة بين الاقتصاد والسياسة على المستويين المحلي والدولي. ويقتضي الأمر من الدولة الافتراضية، أن تنظم من الأنماط المحلية من اللوائح والمزايا، ما يسهل من تدفق عوامل الإنتاج من بلد إلى آخر . ولكي يحدث ذلك، ينبغي التوفيق بين مصالح كل من الدولة والسوق . فإذا ما قدر للسوق أن تفرض كلمتها على كل المعطيات السياسية، فان الرشوة واستغلال النفوذ سيكونان وراء القرارات التي تتخذها السياسة . ومن ثم تصبح القرارات الحكومية والأحكام القضائية معروضة للبيع لمن يدفع اكثر .

ومن ناحية أخرى، إذا أحكمت الدولة قبضتها على النشاط الاقتصادي، فسيكون ذلك على حساب التوزيع الكفء للموارد . وسوف تسبق القيم العسكرية والسياسية في أهميتها المكاسب الاقتصادية(٢٠)

٣ – نظام جديد تماما للسياسة العالمية

وتحمل الدولة الافتراضية في صورتها النقية، كنموذج مثالي يحتذى بـه من جانب دول كثيرة، إمكانية قيام نظام جديـد للسياسـة العالميـة . وفـي الماضي، عندما كانت النزاعات العسكرية، وحتى التوسع الإقليمي، هي التـي تحدد طبيعة العلاقات بين الدول، كانت الجيوش تشكل التدفقات الرئيسية ببيـن البلدان . أما في المستقبل فسوف تكون التدفقات في معظمها اقتصادية، حيـث ستنتقل عوامل رأس المال والتكنولوجيا والمعلومات والقـوى البشـرية بيـن الدول بسرعة . وعلى المدى الطويل، يمكن أن تحـل قـدرة الدولـة علـى الوصول إلى عوامل الإنتاج العالمية محل الحاجة إلى السيطرة علـى أراض جديدة .

ولا يعنى ذلك، ان الدول ككيانات إقليمية ستختفي مـن الوجـود، أو أن النزاع على فلأراضى سيتوقف، أوانه يمكن للسياسة أن تؤدى دورها في ظـل عدم وجود مساحة جغرافية . (٢١)

ومن الباحثين من يرى العكـس : ان العولمـة الرأسـمالية أي تحـول الأسواق وراس المال إلى

أسواق وراس مال متعديين للجنسية، لا يفترض وجود الدولة القوميـة فحسب، بل ويعتمد عليها، باعتبارها أداتها الرئيسية، فالنظام العالمي هو عـالم من الدول القومية أكثر من أى وقت مضى (٢٢) .

والنظام الرأسمالي القائم لا يعمل كنظام للمنافسة بين المسـتفيدين مـن احتكار الملكية فيما بينهم، وضد الآخرين، .بل يحتاج لكي يعمل إلى سـلطة جماعية، تمثل راس المال ككل، يحتاج إلى الدولة . لذلك لا يمكـن فصـل الدولة عن النظام الرأسمالي (٢٣) . إن إدارة النظام الرأسـمالي بالسـوق وحده يوتوبيا، والإدارة الحقيقية للنظام الرأسمالي تحتاج السوق+الدولة .

تؤدى العولمة الجديدة بالطبع إلى تآكل فاعليـة إدارة الـدول القوميـة للاقتصاد، ولكنها لا تلغي وجودها . وهي بهذا تخلق تناقضا جديدا لا يمكـن حله في ظل النظام الرأسمالي . والسبب في ذلك، أن الرأسمالية ليست مجـرد نظام اقتصادي، إذ لا يتصور وجودها بدون بعد اجتماعي وسياسي أي بـدون الدولة . لقد كان توسع الرأسمالية إلى عهد قريب قائما علـى التطـابق بيـن فضاء إعادة إنتاج التراكم، وفضاء إدارتها السياسية والاجتماعية : ومن ثـم شكل فضاء الدولة القومية المركزية بنية النظام الدولي . بيد أننا دخلنـا الآن

عصرا جديدا يتميز بانفصال الفضاء المعولم للإدارة الاقتصادية للنظام الرأسمالي عن الفضاءات القومية لإدارته السياسية والاجتماعية . في ظل هذه الظروف، يقتضي منطق المصالح السائدة ان تكون الأولوية للإدارة الاقتصادية على حساب وظائف الدولة القومية . "انهم يتحدثون اليوم عن الحوكمة gouvernence (وسائل التنظيم والتوجيه والرقابة المؤسسية على تدفقات عوامل الإنتاج)، وهوما يفترض إمكانية تحققها، فكيف يتحقق في وضع يتعذر إدارته لانه وضع انفجاري؟"(٢٤)

ومع ذلك، هناك من يرى ان الدولة لا تزال مؤسسة محورية في خلق شروط الحوكمة الدولية الفعالة.

٤- خمسة مستويات للحوكمة

(١) الحوكمة من خلال الاتفاق بين الأطراف القومية الرئيسية، وخاصة الثلاثة الكبار (أوروبا واليابان وأمريكا الشمالية) لتثبيت أسعار الصرف، وتنسيق السياسات المالية والنقدية، والتعاون في تحديد نطاق الصفقات المالية قصيرة المدى القائمة على المضاربة.

(٢) التعاون من خلال عدد كبير من الدول لخلق وكالات توجيهية دولية لبعد نوعى من النشاط الاقتصادي مثل منظمة التجارة العالمية.

(٣) التحكم في مناطق اقتصادية واسعة بواسطة تكتلات تجارة واستثمار، مثل الاتحاد الأوروبي، ونافتا. وهكذا، أضحت الأقلمة regiionalism إحدى الآليات الكبرى للحوكمة .

(٤) الحوكمة من خلال سياسات المستوى القومي، التي توازن بين التعاون والمنافسة، بين الشركات والمصالح الاجتماعية الرئيسية . وتمثل الصين الشعبية نموذجا فذاً لقدرة الدولة الاشتراكية على التحكم الفعال في تدفقات عوامل الإنتاج، من خلال التأليف الخلاق بين آلية التخطيط وآلية السوق " السوق الاشتراكية "، محققة بذلك، أعلى معدلات النمو الاقتصادي (٧ - ٨ % سنويا) وسط الأزمة الاقتصادية، التي ضربت اليابان وأطاحت بإقتصادات " النمور الآسيوية "، وكساد عالمي ممتد .

٥ - الحوكمة من خلال سياسات على المستوى الإقليمي، تقدم خدمات جماعية إلى الأحياء الصناعية، وتزيد من قدرتها التنافسية الدولية وتهيئ قدرا من الحماية ضد رءوس الأموال الخارجية (٢٥).

غير أن دراسة العلاقة بين أزمة الدولة القومية، كشكل سياسي تاريخي للدولة الرأسمالية، والعولمة الرأسمالية، تقتضي في رأينا ضرورة التفرقة بين الدولة القومية في المركز والدولة القومية في الأطراف.

الدولة القومية في المركز

فالدولة القومية في المركز، لا تزال، بالرغم من العولمة بل وبسببها أحيانا، ترتبط ارتباطا عضويا براس المال المتعدى القومية **transnational capital**، العامل في قطاعات الاقتصاد القومي الاستراتيجية، كالإنتاج الحربي، والطاقة، والمعلوماتية، والاتصالات . والدولة الأمريكية هي أبرز نموذج لهذه العلاقة، حيث يتصاعد الإنفاق العسكري، والإنفاق على البحث العلمي والتطوير، المرتبط به، ليبلغ مستويات غير مسبوقة (الإنفاق العسكري ٣٥٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٣ مقابل ٢٤٧ مليار دولار عام١٩٩٧) ، وليصبح المحرك الرئيسي للاقتصاد الأمريكي، الذي يعاني من ركود عميق، وذلك بالرغم من انتهاء الحرب الباردة .

وأضحت شركات إنتاج السلاح الأمريكية المتعدية الجنسية من أعلى الشركات ربحية .

و المجمع الصناعي – العسكري **military - industrial complex** تجسيد حى للتداخل العضوي بين البنتاجون وشركات الإنتاج الحربي الأمريكية المتعدية الجنسية، حيث يتبادل جنرالات وتكنوقاط البنتاجون المواقع مع أعضاء مجالس إدارة هذه الشركات .

وقد كشفت فضيحة إفلاس إنرون **ENRON**، عملاق الطاقة الأمريكي العابر للقارات، عن الحقيقة التي حاولت الميديا الأمريكية إخفاءها : " فقد عملت – ككثير من الشركات المتعدية الجنسية – كذراع للحكومة الأمريكية في عملياتها العسكرية، وكسلاح للهيمنة الاقتصادية والسياسية والإقليمية . وفى " عالم السوق الحر " لا يمكن التمييز بين أهداف الدولة والشركات، وجهاز الأمن القومي (وكالات المخابرات والعسكر **THE MILITARY**)، وتتعاون هذه الجماعات الثلاث في تخطيط وإدارة العمليات . وتتحرك نخب الحكم والأعمال (التي تربطها علاقات صداقة قديمة) بين القطاعين العام والخاص دون عائق ... وعلاقة إنرون بأوليجاركية بوش/ تشيني، التي تستند إلى المخابرات المركزية / البنتاجون ليست في حاجة إلى

المزيد من التوثيق ... وارتبط عملاق التامين أميريكان إنترناشونال جـروب، منذ زمن طويل بالمخابرات المركزية الأمريكية والعسكر، ويضـم مجلس إدارتها أيضا، فرانك وزنر مدير إنرون وجون دانش مديـر سـي آى إيـه، وروبرت روبن وزير الخزانة السابق، ونورا سلاتكن المدير التنفيذي السـابق للسى آى إيه . وهناك أيضا شركة هاليبيرتون إبنة عم إنرون، التـي كـان يرأسها ديك تشيني منذ ١٩٩٥ إلى أن اصبح نائبا للرئيس . وتقـدم الشـركة "خدمات الدعم " للعسكر والصناعات النفطيـة، وعاشـت علـى الحـروب و"عمليات مكافحة التمرد " التي قامت بها الولايات المتحدة فـي الجزائـر وأنجولا والبوسنة وبورما وكرواتيا وهيتـي والكويـت ونيجيريـا وروسـيا وروواندا والصومال .

وشركات شبه عميلة **quasi - agents** مثل إنرون، هي واجهات فعالـة لتنفيذ سياسات النخبة الحاكمة . ومن أهدافها : ١- الحصول على المـوارد الطبيعية والسيطـرة عليـها (النفط والغاز الطبيعي والكهرباء) ٢- الحفـاظ على المزايا الاقتصادية والجيوسياسية والعسكرية ٣ -السيطرة على الأهـالي بالقضاء على المعارضة السياسية، وتحطيم حركات الإصلاح السياسي .

وإذا نظرنا إلى نشاطات إنرون في هذا لإطار الواسع، نجد أنها ليسـت مظاهر أصيلة للنظام الحاكم فحسب، بل وللسياسة الرسمية أيضا (٢٦) .

كما تقدم الدولة الأمريكية الدعم المالي للشـركات والبنـوك الأمريكيـة المتعدية الجنسية في أوقات الأزمات، كما حدث في الأزمة ا لمكسيكية عـام ١٩٩٥ .

ولم يؤد تزايد عدد ووزن الشركات الأمريكية المتعدية الجنسية واتسـاع نشاطها الكوكبي إلى تراجع مكانة الدولة الأمريكية بالنسبة لها في عالمنـا، بل زادتها قوة ورسوخا .

ومن ناحية اخرى، اثبتت التغيرات العميقة التي طرأت على بنية الدولـة الأمريكية واستراتيجيتها الكوكبية نتيجة لهجمات ١١ سبتمبر (بـدءا بإنشـاء وزارة للأمن الداخلي لأول مرة في التاريخ الأمريكي، وإصـدار تشـريعات تهدر ابسط الحقوق الديموقراطية والضمانات الدستورية، لتتحول الولايـات المتحدة إلى دولة بوليسية، وانتهاء بغزو واحتلال أفغانستان والعراق) أثبتـت أن الرأسمالية الأمريكية (المتعدية الجنسية) لا تزال في حاجة إلـى قـوات مسلحة ضخمة وقوية، وأن عهد الفتوح والغزوات لم ينته، وان العبرة اليـوم، ليست بالقوة الاقتصادية للشركات المتعديـة الجنسـية وحدهـا، وان الأمـن السياسي ضرورة ملحة .

ونجد تغيرات مؤسسية مشابهة وان يكن بدرجة اقل بكثير في عدد من دول المركز .

الدول القومية الطرفية وشبه الطرفية **semiperephiral states**

وتختلف الدول الطرفية وشبه الطرفية عن دول المركز اختلافا نوعيا، سواء من حيث طبيعتها، فمعظمها دول كومبرادورية، أو من حيث مكانتها التابعة في تراتبية النظام الرأسمالي العالمي، ومن ثم خضوعها لآليات إعادة الهيكلة الاقتصادية والاجتماعية، و استنزاف فائضها الاقتصادي، أومن حيث تواضع قوتها التفاوضية أمام جبروت الشركات المتعدية الجنسية، فتقبل صاغرة أو راضية شروطها، وان اقتضى الأمر التفريط في سيادتها، لتصبح هذه الشركات دولة داخل الدولة .

غير أن عجز الدولة القومية هنا، " هو "عجز من نوع خاص "، فكل من يحاول تحدى النظام القائم، يكتشف أن الدولة ما زالت قوية بما يكفى للقتال دفاعا عن هذا النظام"ا(٢٧)

فبالرغم من عمليات الخصخصة الواسعة، وتصفية دولة الرعاية الاجتماعية زاد تضخم أجهزة الدولة البيروقراطية والقمعية !! .

خامسا – الجغرافيا الاجتماعية للعالم

عولمة الفقر والبطالة

١- عولمة الفقر

ستدخل نهاية القرن العشرين التاريخ العالمي، باعتبارها فترة إفقار عالمي، إتسمت بانهيار النظم الإنتاجية في العالم النامي، وتصفية المؤسسات الوطنية، وتحلل البرامج الصحية والتعليمية .

وقد بدأت " عولمة الفقر " هذه – التي قلبت إلى حد كبير إنجازات فترة تصفية الاستعمار فيما بعد الحرب – في العالم الثالث في تزامن مع أزمة الديون، ونشبت قبضتها منذ التسعينات في كل إقليم العالم الرئيسية، من بينها أمريكا الشمالية وأوروبا وبلدان الكتلة السوفيتية السابقة والبلدان المصنعة حديثا في جنوب شرق آسيا والشرق الأقصى .

وظهرت في التسعينات مجاعات على المستوى المحلي في أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا، وأجزاء من أمريكا اللاتينية، وأغلقت

العيادات الطبية والمدارس، وأنكر على مئات الملايين من الأطفال الحق في التعليم الابتدائي، وظهرت الأمراض المعدية، ومن بينها السل والملاريا والكوليرا، من جديد في العالم الثالث وأوروبا الشرقية والبلقان (٢٨) ويحصد مرض الإيدز، طاعون العصر، أرواح الملايين في أفريقيا .

ويقابل عولمة الفقر، تركز هائل للثروة على الصعيدين العالمي والقومي. فقد قامت أقلية اجتماعية ذات امتيازات في الجنوب والشرق والشمال، بتجميع ثروات هائلة على حساب الأغلبية العظمى من السكان . وزاد عدد المليارديرات في الولايات المتحدة من ١٣ في عام ١٩٨٢ إلى ١٤٩ في عام ١٩٩٦. وتتجاوز الثروة العالمية " لنادى المليارديرات العالمي" (الذي يضم ٤٥٠ عضوا) كثيرا، إجمالي الناتج المحلى المشترك لمجموعة البلدان منخفضة الدخل، التي يقطنها ٥٦ في المائة ن سكان العالم .

وتجرى عملية تراكم الثروة بصورة متزايدة خارج الاقتصاد الحقيقى، منفصلة عن الأنشطة الإنتاجية والتجارية المستقيمة . وتذكر مجلة فوربس أن " النجاحات في بورصة وول ستريت (بما يعنى التجارة المضاربة) أنتجت معظم مليارديرات عام (١٩٩٦) "

وتتجه مليارات الدولارات التي تراكمت من صفقات المضاربة هذه بدورها إلى أرقام حسابات سرية في أكثر من ٥٠ ملاذ مصرفي لا إقليمي في العالم أجمع (٢٩) .

٢- عولمة البطالة

والبطالة العالمية هي أهم أسباب الفقر العالمي، وهي بطالة هيكلية نتاج للأزمة الهيكلية للاقتصاد الرأسمالي العالمي . وقد أدى تدويل " التكيف الهيكلي " إلى تفاقم مشكلة البطالة، ومن ثم اتساع دائرة الفقر العالمي . وتتفاوت حدتها، فهي اقل حدة في دول الشمال الصناعية منها في الدول الاشتراكية السابقة لتبلغ الذروة في دول الجنوب، فقد وصل عدد المتعطلين فيها إلى حوالي ٥٠٠ مليون فرد (٢٧ %) من قوة العمل مقابل ٧،٦ % في الدول الصناعية والى ١٠.٨ % في الاتحاد الأوروبي (عام ١٩٩٧) أما في الدول الاشتراكية السابقة فقد وصلت البطالة فيها بعد سبع سنوات من التحولات العاصفة إلى أرقام فلكية، فارتفع عدد العاطلين في عام ١٩٩٥ بنسبة تتراوح ما بين ٤٠ - ٥٠% في أرمينيا.

وأكرانيا٢٤,٦ % في يوغوسلافيا الاتحادية عام ١٩٩٣ (٣٠) .

ويعد اقتصاد الدين، والتبادل غير المتكافئ وعولمة التكييف الهيكلي، الآليات الثلاث الرئيسية لإفقار شعوب العالم .

سادسا – العولمة المضادة

وقد فجرت هذه الأزمة الاجتماعية العالمية صراعا طبقيا عالميا، لم تعرفه الرأسمالية من قبل، اتخذ شكل الحركات الاجتماعية العالمية المناهضة للعولمة الرأسمالية وسياساتها الليبرالية لجديدة المتوحشة .

لقد اتسعت جبهة النضال ضد الرأسمالية الكوكبية، لتشمل إلى جانب الحركات العمالية، الحركات النسائية، وحركات الشباب، وأنصار السلام والدفاع عن البيئة، وحقوق الإنسان ومن ثم أتسع الأفق الاستراتيجي للثورة الاشتراكية العالمية، إيذانا بمولد أممية جديدة في مواجهة أممية رأس المال . فقد حاصرت المظاهرات الحاشدة المناهضة للعولمة اجتماعات منظمة التجارة العالمية، التجسيد المؤسسي لسلطة الرأسمالية الكوكبية، بدءا بسياتل عام ١٩٩٩ وانتهاء بالدوحة عام ٢٠٠٢ واجتماعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وطوقت هذه المظاهرات إجتماعات المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس مركز التخطيط الاستراتيجي للرأسمالية الكوكبية , واجتماعات " السبع الكبار "، فأنزلت الرعب في قلوب قادة الرأسمالية ومفكريها، فتحولت مقار هذه الاجتماعات إلى ثكنات عسكرية، وتحولت مظاهرات الاحتجاج إلى مصادمات دامية مع قوات الشرطة والجيش . وقد بلغ عدد المنظمات التي شاركت في " الحملة الدولية ضد الفقر والعنف " (أكتوبر ٢٠٠٠) ٢٦٥١منظمة، وتوجت هذه الحملة التي نظمها نساء العالم بمسيرتين كبيرتين واحدة في واشنطن احتجاجا على سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والثانية في نيويورك لتسليم المطالب وملايين التوقيعات إلى الأمين العام للأمم المتحدة. وتبدع حركة النضال اليومي ضد الرأسمالية الكوكبية ومؤسساتها، أفكارا وأشكالا تنظيمية جديدة (التنظيم الشبكي network الأفقي بدلا من التنظيم الهرمي المركزي)، فكان " المنتدى الاجتماعي العالمي " الذي عقد اجتماعه الأول في بورتواليجرى في عام ٢٠٠١ والثاني في عام ٢٠٠٢ وحضره أكثر من خمسين ألف وفد يمثلون أكثر من ألف منظمة من الشمال والجنوب، يجمعهم النضال المشترك ضد الليبرالية الجديدة وآثارها الإجماعية المدمرة . وأخذ يتشكل مجتمع مدني عالمي جديد .

المجتمع المدني العالمي

هو " ذلك القطاع من مؤسسات المجتمع المدني القومية، التي تلعب دورا عالميا من خلال الشبكات والمنظمات الدولية غير الحكومية (٣١) " . وقد شهد العقد الأخير من القرن العشرين طفرة هائلة في عدد منظمات المجتمع المدني العالمي، فارتفع عددها من ٦٠٠٠ منظمة دولية غير حكومية إلى ٢٦٠٠٠ في بداية القرن الحادي والعشرين، ويضم الملايين من البشر من مختلف القارات والحضارات . ويرتبط هذا " الانفجار العددي " ارتباطا جدليا بتسارع العولمة الرأسمالية، وتفجر أزمتها، وهو تعبير حي عن عولمة الصراع الطبقي حولها . وهذا المجتمع المدني العالمي الوليد، ليس كتلة واحدة متجانسة بل كائن حي بالغ التعقيد والتنوع، حافل بصراع المصالح والثقافات . ومن الطبيعي أن يصبح هذا الفاعل الدولي الجديد، ساحة للصراع السياسي والثقافي بين الفاعلين الآخرين (الدول والشركات متعدية الجنسية ومؤسسات التمويل الدولية) على المسرح الدولي .

وتختلف طبيعة علاقة الدولة القومية بالمجتمع المدني العالمي، باختلاف مكانتها في سلم النظام العالمي، وباختلاف موقفها من قضية الديموقراطية . فهو في الدول الطرفية يتخذ أحيانا مواقف تؤدي إلى إضعاف الدولة، عندما يكشف ممارساتها المعادية للحريات وحقوق الانسان، وينجح في اجتذاب مساندة عالمية، كما هو الحال في الدول العربية مثلا .وأحيانا توظفه هذه الدول كآلية لإدارة سياستها الخارجية (حيث توجد إدارة للمنظمات غير الحكومية في وزارة الخارجية المصرية مثلا)، ولدعم مواقفها في مواجهة المؤسسات الاقتصادية الدولية (البنك والصندوق الدوليين ومنظمة التجارة العالمية) لتخفيف الآثار السلبية لسياسة الخصخصة على المجتمعات القومية، واكتساب المساندة العالمية والتمويل في مجال مكافحة الفقر (٣٢) .

ويواجه المجتمع المدني العالمي الوليد تحديات جسام، أبرزها : مشكلة التمويل وخطر الهيمنة الأمريكية الذي يهدد إستقلاليته، باختراقه واحتوائه، وفرض أولوياتها على أجندته، مستخدمة سلاح التمويل، الذي يقدمه البنك الدولي والوكالات الدولية لمؤسساته .

وقد اضطرت الولايات المتحدة إلى التراجع التكتيكي عن مبادرتها "الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا " لتغيير نظم الجكم والثقافة السائدة في العالمين العربي والإسلامي، بدعوى ضرورة الإصلاح الديموقراطي والثقافي

لاستئصال جذور الإرهاب، وذلك تحت ضغط معارضة الشعوب العربية والإسلامية، ورفض الدول الأوروبية لهذا التدخل الأمريكي الفظ في الشئون الداخلية للدول الأخرى باسم الإصلاح الديموقراطي . فكان الحل الوسط الذي توصلت إليه قمة " الثماني الكبار" في سى أيلاند في يونيو ٢٠٠٤ . فقد نص البيان الختامي للقمة على إنشاء ما أسماه " منتدى من أجل المستقبل forum for the future" تجسيدا " للشراكة الجديدة "، ليكون إطارا جامعا على المستوى الوزاري يجمع وزراء خارجية واقتصاد الثماني الكبار ونظرائهم في المنطقة، وإطارا للمناقشة المستمرة للإصلاح، مع إجراء حوار مواز بين قادة مجتمع الأعمال وقادة المجتمع المدني . وسوف تركز هذه الشراكة الجديدة على إعادة الهيكلة السياسية والاقتصادية والثقافية للمنطقة، مستخدمة هذه الآلية الجديدة، التي تتيح للرأسمالية الكوكبية نسج تحالفاتها مع البرجوازيات المحلية ومثقفيها، وإحكام سيطرتها على شعوبها (انظر نص بيان الثماني الكبار حول الشرق الأوسط : BBC NEWS ukedition ٢٠٠٤/٦/٢٤

كما يواجه المجتمع المدني العالمي تحديات التنوع والتعدد الثقافى، وشراكة الجنوب والشمال، وتحدى الديموقراطية والشرعية وإدارة الحوكمة gouvernance في مؤسساته(٣٣).

سابعا – العولمة الرأسمالية والإستراتيجية السياسية

لهذا كله، تطرح العولمة الرأسمالية على الدولة القومية المعاصرة، وعلى القوى الثورية فيها، وخاصة في الجنوب، بإلحاح، قضية الإستراتيجية السياسية بمستوياتها الثلاث: الوطني والإقليمي والعالمي، وفى في مجالاتها الثلاث : السياسية والاقتصادية والثقافية، آلتي تتداخل وتذوب بسرعة الحدود الفاصلة بينها نتيجة لتسارع عملية التسليع commodification واتساعها لتشمل كل جوانب الحياة الإنسانية: الفكر والمشاعر والإبداع : أفلم تصبح سلعا ومحلا " للملكية الفكرية " ؟ !.

(٣) انعكاسات أزمة العولمة الرأسمالية على أزمة الدولة المصرية المعاصرة

أزمة الدولة المصرية المعاصرة جزء لا يتجزأ من الأزمة البنيوية للنظام الرأسمالي – العالمي world - system باعتبارها دولة تابعة، هي

إحدى وحداته / منظـــــــوماته الفرعيـــــة sub - system ، وباعتبـــار أن دينامية راس المال الاجتماعي المصري جزء لا يتجزأ مـــن مـــن الديناميـــة العامة لرأس ا لمال الاجتماعي العالمي، ومن ثم ارتباط الطبقة الرأســـمالية المصرية العضوي بالرأسمالية الكوكبية.

ولعل أبرز هذه الانعكاسات : تعميق تبعية الدولة المصرية المعـــاصرة، نتيجة لتزايد اندماج الاقتصاد المصري في الاقتصــــاد الكوكبـــي، واحتــدام الصراع الطبقي نتيجة لاتساع الهوة الطبقية، ومن ثم تفاقم أزمتـــها، أزمتـــها البنيوية، وأزمة الهيمنة .

ويعد البنك الدولي وصندوق النقد ومنظمة التجارة العالميـــــة واتفاقيـــة حماية الملكية الفكرية الآليات المؤسسية الرئيسية لإدماج الدولة المصرية فـــي النظام الرأسمالي الكوكبي ملثما تعد اتفاقية المنـــاطق الصناعيـــة المؤهلـــة " الكويز "، آلية إدماج الاقتصاد المصري في الاقتصاد الإسرائيلي (إذ تفـــوض على الدولة المصرية ألا تقل نســـبة المكـــون الإســـرائيلي فـــي صادراتـــها الصناعية إلى الولايات المتحدة الأمريكية عن ١٢.٥ %، كشرط للإعفاء مـــن الرسوم الجمركية) .

البيئة الإقليمية

ونعنى بالبيئة الإقليمية هنا، النظام الإقليمي، ويشـــمل النظـــام الإقليمـــي العربي وإسرائيل وإيران وتركيا . وسيقتصر تحليلنا هنـــا ن علـــى النظـــام الإقليمي العربي وإسرائيل، باعتبارهما العاملين الإستراتيجيين المؤثرين فـــي ديناميات الدولة المصرية المعاصرة، وفى دورها، باعتبارهـــا قـــوة إقليميـــة محورية.

أزمة النظام الإقليمي العربي

ويتكون النظام الإقليمي العربي من جميع الدول العربية، وهـــولا يـــزال كما كان منذ نشأته في أربعينات القرن الماضى، نظاما للتفاعلات بين الـــدول المكونة له، بشكل يعطى لهذه الدول الدور الهم، بلا منازع في تقرير مصـــير النظام . أما المنظمات الإقليمية التي تمثل الإطار المؤسسي للنظام الإقليمـــي العربي، فإنها أيضاء كعهدها،، منذ ظهور النظام الإقليمي العربي، لا تقـــوم سوى بدور محدود في تحديد مسار الأحداث والتطورات في الإقليم العربـــي .

وبشكل عام، فإن النظام العربي يتسم بدرجة محدودة من التفاعلات بين أطرافه(٣٤).

ولهذا، فقد اتسم منذ البداية، بالجمود في مواجهة التحديات .

والسمة الأهم في تطور النظام الإقليمي العربي، هي الركود المزمن .

وتعد أزمة مؤسسة القمة العربية، وأزمة الجامعة العربية، التعبير المؤسسي عن جموده وركوده، ومن ثم عجزه عن مواجهة الأزمات .

غير أن الأزمة المؤسسية للنظام الإقليمي العربي، هي تعبير عن أزمة أعمق، هي أزمة وحداته، أزمة الدول العربية ذاتها , وطبقاتها الحاكمة، وهي أيضا تجسيد لأزمة قيادة النظام الإقليمي العربي ، أزمة الدولة المصرية المعاصرة .

أسباب الأزمة :

١- التبعية البنيوية

ونعنى تبعية الدول العربية البنيوية للولايات المتحدة الأمريكية، سياسيا واقتصاديا وعسكريا وتكنولوجيا .

٢ - التجزئة

تفاقم وتعميق التجزئة، والنزاعات القطرية، لتندمج كل ودولة منها على حدة في النظام الرأسمالي الكوكبي، ومن هنا كان إحجامها، بل تخليها عمليا عن مشاريع التكامل الاقتصادي (السوق العربية المشتركة)، والعسكري (اتفاقية الدفاع المشترك)، فضلا عن إهمالها للتكامل العلمي والتكنولوجي .

٣- الاستبداد

الدول العربية دول استبدادية بوليسية، معادية للديموقراطية، فكيف إذن يمكنها أن تدير علاقاتها إدارة ديموقراطية ؟ هل يعقل أن تقبل الإصلاح الديموقراطي للجامعة العربية، بينما ترفضه داخل حدودها ؟ وتمارس القمع الوحشي لشعوبها ؟

مؤشرات الأزمة :

أولا - المؤشرات الاقتصادية للأزمة

١- تراجع وزن الاقتصاد العربي في الاقتصاد العالمي

وذلك، سواء فيما يتعلق بحصة الدول العربية من الناتج العالمي، أومن التجارة الدولية. فما أن استعادت الدول الرئيسية المستوردة للنفط سيطرتها

على سوق النفط منذ منتصف الثمانينات، وحتى نهاية القرن العشرين، حتى حدث تدهور في حصة الدول العربية من الناتج العالمي والصادرات الدولية قرب نهاية القرن العشرين .

فقد انخفض نصيب الدول العربية من الناتج العالمي من ٢، ٤ % عام ١٩٨٠ إلى ٢ % فقط عم ١٩٩٧ . وهوى نصيبها من الصادرات الدولية من ١٢،٦ % عام ١٩٨٠، لتصبح ٣،٣ % فقط عام ١٩٧٩ !، وهو وضع أسوء كثيرا مما كان عليه الحال في منتصف الستينات (٣٥) . لقد أضاعت الطبقات الحاكمة في الدول العربية النفطية، الفرصة الاستثنائية لتجاوز التخلف والفقر والتبعية، فقد نزحت إلى بنوك الدول الاستعمارية الأموال الطائلة آلتي حصلت عليها في حقبة الطفرة النفطية منذ عام ١٩٧٤ حتى منتصف الثمانينات، وبددتها، بدلا من استثمارها في بناء قواعدها الاقتصادية . وتنويع هياكلها الإنتاجية .

٢- ضعف عام في الأداء الاقتصادي

تشير تقديرات النمو إلى ضعف الأداء الاقتصادي للدول العربية بصفة عامة، لأن متوسط معدل النمو السنوي في أعلى فتراته (٧٠ - ١٩٨٥) لم يتجاوز ٥ %، في حين بلغ متوسط معدل النمو خلال التسعينات نحو٣،٨ % فقط . بل أن معدل النمو سجل تراجعا في عام ١٩٩١، وبلغ صفر % في عام ١٩٩٣ .

كما تراجعت معدلات نمو متوسط دخل الفرد في العالم العربي، من ٢،٣ % في منتصف السبعينات، وهي نسبة متواضعة، إلى ٥٧، . % في النصف الأول ن التسعينات . (٣٦)

٣- الاختلالات الاقتصادية الهيكلية

- **الفجوة بين الادخار والاستثمار**

اتسمت الدول العربية غير المصدرة للنفط، خلال فترة النمو السريع، والاستثمار المرتفع ٧٤ - ١٩٨٥ بارتفاع معدل الاستثمار بنحو٩% من الناتج المحلي الإجمالي في حين أرتفع الادخار المحلي بنحو ١% فقط من الناتج المحلي الإجمالي، مما أدى لفجوة كبيرة بين الاستثمار والادخار . وتضافر السلوك الادخاري مع عدد من العوامل الأخرى، آلتي أدت إلى

تعميق الفجوة، من أهمها، انخفاض دخل الفرد في هذه الدول، وارتفاع مستويات التضخم، وانعكاسه على وجود معدلات فائدة حقيقية سالبة، وكذلك سعر صرف مغالى في قيمته، والعجز المالي الناتج عن انخفاض ادخار القطاع العام المسيطر على النشاط اقتصادي، مما ساهم في الضغط على أجمالي المدخرات .

ومنذ عام ١٩٨٥ عانت هذه الدول غير المصدرة للنفط من انخفاض معدل الاستثمار مقارنة بالفترة السابقة، نتيجة هبوط مصادر التمويل الخارجي في ظل تفاقم أزمة المديونية العالمية، بينما لم يرتفع الادخار المحلي بأكثر من ٥، ٠% من الناتج المحلى الإجمالي سنويا بالمقارنة بالحقبة السابقة .

أما الدول المصدرة للنفط فقد اتسمت الفترة التالية لحقبة الطفرة النفطية، أي بعد عام ١٩٨٥ بانخفاض معدل الاستثمار بنحوبنحو ٤% من الناتج المحلى الإجمالي، وفى المقابل انخفض أيضا، بحدة كل من معدلات الادخار المحلى والقومي، الأمر الذي أدى إلى تحول الفائض في الموازين الجارية إلى عجز بلغ متوسطة ٤% من الناتج المحلى الإجمالي .

أما الاستثمار الأجنبي المباشر فقد بدأ منذ منتصف الثمانينات في الارتفاع لتصل نسبته إلى الناتج المحلى الإجمالي للدول العربية لنحو ٥،٠% فقط سنويا، وهو معدل منخفض للغاية، خاصة إذا ما قورن بنفس المعدل في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا أو دول أمريكا اللاتينية (٣٧) .

● اعتماد التنمية الاقتصادية العربية على الاستثمار الأجنبي

اعتمدت الدول العربية في سد الفجوة بين الاستثمار والادخار على التمويل الخارجي بكافة أشكاله خلال النصف الثاني من الثمانينات والتسعينات . ووصلت نسبة اعتمادها عليه إلى نحو ٤% من الناتج المحلى الإجمالي خلال هذه الفترة .

ويفوق اعتماد الدول غير المصدرة للنفط على التمويل الأجنبي، بالطبع، اعتماد الدول المصدرة عليه، حيث وصل اعتمادها عليه، خلال الفترة ٧٠ – ١٩٧٣ إلى٨،١٠% من الناتج المحلى الإجمالي .ويحظى التمويل الرسمي للتنمية بالنسبة الأكبر من التدفقات الخارجية، حيث وصل نصيب الدول العربية من إجمالي التدفقات للدول النامية ١٤،٥ % في بداية التسعينات، ثم أنخفض إلى ٧،٩ % في عام١٩٩٧، في حين أن معدل الدفقات الخاصة للاستثمار الأجنبي المباشر لم يتعد ٥،٥% طوال عقد التسعينات .

وهذا واضح في اتجاهات حجم الاستثمار الأجنبي . فخلال عقد السبعينات كان متوسط التدفقات المالية الداخلة سنويا إلى الدول العربية نحو٨ مليار دولار، في الوقت الذي كان معدل التدفقات الخاصة الخارجة من الدول العربية سنويا ١٧ مليار دولار، أي أكبر من معدل المديونية الخارجية السنوي (١٠ مليار دولار). (٣٨)

- **ضآلة أهمية التجارة الخارجية البينية كنسبة من الناتج الإجمالي للدول العربية**

تشكل التجارة الخارجية أكثر من ٥٥ % من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية . ويعد هذا المعدل مرتفعا، مقارنة بالدول المتقدمة، ألتي لا يتعدى هذا المعدل فيها ١٥%، ويعكس هذا أمرين مهمين : أولهما : اعتماد جزء كبير من دخل العالم العربي على التجارة الخارجية بصورة تفوق المعايير الدولية، وهو ما يشكل نقطة ضعف للاقتصادات العربية .

وثانيهما : أن حاجة الدول العربية إلى التجارة الخارجية، تفوق حاجة معظم دول العالم

ويؤكد ذلك، أن نسبة ما تصدره الدول المتقدمة إلى الدول العربية لا يشكل أهمية كبيرة إلى إجمالي صادراتها . حيث لا تتعدى صادرات الولايات المتحدة الأمريكية إلى العالم العربي ٢،٦ % من إجمالي صادراتها، مما يشير إلى ضآلة أهمية الأسواق العربية بالنسبة للدول المتقدمة .

كما تعتمد الدول العربية على وارداتها من الدول المتقدمة للحصول على المعدات والآلات والتكنولوجيا اللازمة لصناعتها وتقدمها المعرفي والفني، وهي تشكل نحو٣٣% من وارداتها، كما تعتمد عليها في سد الفجوة الغذائية(٣٩).

وهذا يعكس مدى عمق تبعية الاقتصاد العربي التجارية، للسوق الرأسمالية العالمية.

- **تشابه الهياكل الإنتاجية العربية، يعنى غياب لأساس المادي للتجارة البينية**

وهو تشابه ناجم عن عجز الدول العربية عن بناء قاعدة إنتاجية حقيقية تسمح بتوافر أساس مادي للتبادل التجاري . فيلاحظ أن الصادرات البينية

بلغت عام (١٩٩٦) ٧، ١٣ مليار دولار بينما بلغ إجمالى صادراتها ٤، ١٦٧ مليار دولار . وبلغت الواردات البينية، في نفس العام ٩، ١٤ مليار دولار، بينما بلغت الواردات الإجمالية ٨، ١٤١ مليار دولار(٤٠)

ويتمثل هذا التشابه في محدودية قطاع الصناعة، بصفة عامة، وقطاع الصناعة التحويلية بصفة خاصة، وهو القطاع الرئيسي، الذي يفترض انه يقدم أحد الأسس المادية لخلق تجارة بينية . فقد بلغت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية إلى الناتج المحلى الإجمالي للدول العربية مجتمعة سنة١٩٩٧ حوالي ١١،٢ % فقط مقارنة بـ ١، ١١ % سنة ١٩٩١، وهو ما يكشف أيضا، عن تواضع معدل التغير داخل هذا القطاع .

وفى المقابل، بلغت نسبة مساهمة قطاع الصناعة الإستخراجية حوالي ٢١،٣% عام ١٩٩٧.

وفى إطار سيطرة هذه الخصائص الهيكلية للإقتصادات العربية، والتركيب السلعي للتجارة العربية الخارجية، يتسم الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية بسيطرة المنتجات الزراعية والوقود والمنتجات المعدنية (٤١)

وقد أدت هذه العوامل الهيكلية إلى إتساع الفجوة التكنولوجية بين الدول العربية وإسرائيل .

الفجوة العلمية المفزعة بين العرب وإسرائيل

والواقع أن المقارنة بين العالم العربي وإسرائيل في هذا المجال الاستراتيجي مخجلة و مفزعة . فقد تضمنت نشرة مؤسسة المعلومات العلمية الدولية ISI عام ١٩٨٩، مجلة عربية واحدة هي مجلة جامعة الكويت، مقابل ٩ مجلات إسرائيلية . وقد بلغ إنتاج العلماء والتقانيين العرب، المنشور في دوريات دولية محكمة (١٩٩٠ – ١٩٩٥) ٦٦٥٢ بحثا مقبل ١٠٢٠٦ بحثا لعلماء إسرائيل (أنطون زحلان، العرب والثقافة، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)

ثانيا – المؤشرات العسكرية

انقلاب التوازن الإستراتيجي بين الدول العربية وإسرائيل

أدى تدمير الولايات المتحدة وحلفاؤها للقدرات العسكرية والاقتصادية للعراق إلى خروجه من معادلة الصراع العربي الإسرائيلي، محدثا انقلابا في ميزان القوى الاستراتيجي، يضاعف من خطورة التفوق العسكري الإسرائيلي

الاستراتيجي على الدول العربية، الذي يتمثل في أمرين، الأول : احتكار إسرائيل للسلاح النووي، والثاني : هو تفوق إسرائيلي نوعي في تكنولوجيا التسلح، وهو ما تضمنه الولايات المتحدة، بمنعها العرب من حيازة السلاح النووى، وبإمدادها إسرائيل وحدها، بالتكنولوجيا العسكرية المتقدمة . وهي بهذا تمسك بميزان القوة العسكرية في المنطقة العربية، ضمانا لبقاء هيمنتها سياسيا وعسكريا، ومع ذلك، يلاحظ ارتفاع نفقات التسلح في العالم العربي، وفي منطقة الشرق الأوسط عامة، فقد بلغت في عام ١٩٩٩(٨،٢ %) من الناتج المحلى الإجمالي، وهي النسبة الأعلى على الإطلاق بين مناطق العالم المختلفة، كما أنها تزيد بعدة مرات على المتوسط العالمي، الذي لا يزيد عن ٢،٤ % ! (٤٢) . هكذا، تبدد الثروة العربية، بلا طائل، لتذهب إلى احتكارات السلاح الأمريكية، ولتبقى الهيمنة الأمريكية الصهيونية على حالها!!

ثالثا – المؤشرات الأيديولوجية

انتعاش الفكر المعادى للقومية العربية

لقد أسقط الخطاب العربي الرسمي " القومية العربية " من مفرداته، منذ دخلت الدول العربية زرافات ووحدانا، معسكر الصلح مع إسرائيل، وسارت في طريق التطبيع، والتكامل الاقتصادي معها .

وأخذ الفكر المعادى للقومية العربية ينتعش، ويبسط هيمنته على الساحة السياسية، والإعلامية، بل وعلى مراكز التفكير الاستراتيجي العربية .

فها هو مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، يعلن موت القومية العربية قائلا :" كان سقوط القومية العربية سريعا ومدويا خلال سنوات قليلة. ولم يكن الفرق بين صعودها في الخمسينات وهبوطها في أواخر الستينات إلا سنوات قليلة، ولكنها تركت أثرا فادحا على العالم العربي ما زال يعاني منه حتى اليوم ...وقبل أن يسدل الستار على القرن العشرين، كانت القومية العربية قد لفظت أنفاسها، سواء حركات سياسية أو كأيديولوجيا، بعد أن تصدرت المسرح السياسي العربي خلال خمسينات وستينات القرن ... والقول بموت القومية العربية متفق عليه..."! ويمضي التقرير قائلا، أن أنصارها " لا يستطيعون إنكار أن أهم كارثتين في هذا القرن (القرن العشرين) كانتا من صنع نظم حكم قومية عربية، وهما كارثة ١٩٦٧، وكارثة (٩٠ –١٩٩١)."!(٤٣)

هكذا، يكشف التقرير عن عداء سافر لأكبر ثورة تحرر وطني عربي عرفها التاريخ الحديث .

الترويج لأوهام العولمة

وكان إعلان موت حركة التحرر الوطني العربية، المقدمة المنطقية للترويج لأيديولوجية العولمة ولأوهامها . فيقول التقرير : " أن الاندماج في العالم ضرورة حياة للإقتصادات العربية، وتزداد أهمية الاندماج في الاقتصاد العالمي، لأنه أصبح ضروريا لتطوير القدرة على المنافسة، ورفع كفاءة تخصيص الموارد، من خلال التعرض الواسع النطاق لتحديات المنافسة مع الإقتصادات الأخرى .. كذلك فإن ان الاندماج في الاقتصاد العالمي أصبح ضرورة، بعد أن شهدت السنوات الأخيرة توسعا كبيرا للأطر الدولية للتحرير الاقتصادي ولتحقيق الاندماج الاقتصادي الدولي . هذه الأطر آلتي لا يمكن البقاء خارجها طويلا دون التعرض لخطر التهميش (وهذه الأطر هي : اتفاق جات، واتفاق تحرير الخدمات الدولية للاتصالات، واتفاق تحرير الخدمات المالية والمصرفية) " !! (٤٤)

أليست هذه الأطر، بالتحديد، هي الآليات الرأسمالية الكوكبية لتبعية الدول الطرفية للمراكز الرأسمالية، ولاستنزاف ثرواتها ؟

رابعاً – المؤشرات السياسية للأزمة

التخلي عن القضية الفلسطينية

كانت القضية الفلسطينية، ولا تزال، القضية المركزية في حركة التحرر الوطني العربية، باعتبارها بؤرة الصراع، بين الشعوب العربية، والقوى الإمبريالية الأمريكية والصهيونية .

وكانت اتفاقية السلام مع إسرائيل عام١٩٧٩، إيذانا بخروج الدولة المصرية من ساحة الصراع العربي الإسرائيلي، لتسير في طريق التطبيع والاندماج، وتبعتها سائر الدول العربية باستثناء العراق وسوريا ولبنان، الأول احتلته الولايات المتحدة، والثاني، والثالث، لا تزال إسرائيل تحتل أراضيه ! هكذا خرجت الدول العربية من التاريخ، تاركة الشعب الفلسطيني وحيدا، يقاتل ببسالة البربرية الصهيونية، ومن ورائها الإمبريالية الأمريكية، صامدا وسط الدمار، والإبادة الجماعية، لا يجد من الدول العربية، سوى

الضغط لتقديم المزيد من التنازلات لإسرائيل، بل والمشاركة في وضع الترتيبات آلتي تضمن أمنها !

وإذا كان السلام مع إسرائيل هو الخيار الاستراتيجي للطبقات الحاكمة العربية، فقد بقيت المقاومة المسلحة للاحتلال الإسرائيلي، الخيار الاستراتيجي للشعب الفلسطيني، ومن ورائه كل الشعوب العربية . وقد أثبتت الأحداث منذ انفجار " الانتفاضة " الثانية في عام ٢٠٠٠ والسقوط المدوي لاتفاق أسلو، سقوط خيار السلام مع إسرائيلي، كخيار إستراتيجي، في ظل التوازن الراهن لعلاقات القوى . وهذا هو جوهر المأزق الراهن للطبقات الحاكمة العربية، ومؤشر لأزمة النظام العربي القائم .

التخلي عن مساندة الشعب العراقي في مواجهة الغزو، والاحتلال الأمريكي البريطاني

وقد جاء الغزو الأمريكي البريطاني للعراق، واحتلاله وتدميره، ليوجه الضربة القاضية، لشرعية النظام العربي، ولمؤسساته، وعلى رأسها مؤسسة القمة العربية والجامعة العربية. فقد سقطت كل الأقنعة، بعد أن كشفت الطبقات الحاكمة العربية عن موقفها بدءا بالتآمر، وتقديم القواعد والتسهيلات للغزاة المحتلين، وانتهاء بتقديم النصائح للولايات المتحدة، للخروج من مستنقع فيتنام جديدة، والعجز في كل الأحوال عن مساندة الشعب العراقي في نضاله ضد قوات الاحتلال .

وتثبت المقاومة العراقية الشعبية المسلحة، كل يوم، مهارة قيادتها، وقدرتها على توجيه الضربات الموجعة لجيش الاحتلال وأعوانه، وتستنزف قواه، وتبرهن على أنه يمكن هزيمة الاستعمار الأمريكي الجديد .

وقد عبرت الشعوب العربية عن تضامنها مع الشعب العراقي في نضاله ضد قوات الغزو، والاحتلال، في المظاهرات الحاشدة آلتي عمت العواصم العربية، والمؤتمرات الجماهيرية التي تندد بالعدوان الوحشي وتطالب بطرد الغزاة .

وفى كلمة، يحتضر النظام الإقليمي العربي، بطبقاته الحاكمة ودوله ومؤسساته، وسط إرهاصات، تؤذن بميلاد جديد لحركة التحرر الوطني العربية .

في هذه البيئة الدولية والإقليمية المضطربة بالأزمة، تواجه الدولة المصرية المعاصرة، وطبقتها الحاكمة، أزمة هيمنة عميقة .

المراجع

(١) Chaios and gouvernance in the modern world system Giovanni University of Menasota Press–Arrighi & Beverly J . Silver p.1 1998

(٢) راجـــع : Le mythe de la" mondialisation " et l,etat sociale 1996 – Intervention – Pierre Bourdieu–europen

(٣) Chalos and gouvernence in the modern world system : مرجـــع سابق ـــ ص ٤ وما بعدها

(٤) المرجع السابق ص ٢٧٣

(٥) المرجع السابق ص ٢٧٥ وما بعدها

(٦) المرجع السابق ص ٢٧٨ وما بعدها

(٧) المرجع السابق ٢٨٤ وما بعدها

(٨) المرجع السابق ص ٢٨٦

(٩) الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر : الجـــزء الأول : الاقتصـــاد العـــالمي – الدولة القومية– المحليات – تأليف بيتر تيلور وكلن فلنـــت – ترجمـــــــة : عبد السلام رضوان وإسحق عبيد – عالم المعرفة ٢٠٠٢ ص ٩٤

(١٠) المرجع السابق ص ١٢٢

(١١) المرجع السابق ص ٢٢٥

(١٢) Le Triangle Infernal : G .Dumenil , D . Levy1999 - p 20 –24

(١٣) المرجع السابق ص ٢٨ وما بعدها

(١٤) المرجع السابق ص ٤٩

(١٥) المرجع السابق ص ١٣ – ٣٤

(١٦) المرجع السابق ص ٦٤

(١٧) المرجع السابق ص ٤٨

(١٨) توصيف الأوضاع العالمية المعاصرة – دكتور إسماعيل صبري عبـــد الله – أوراق مشروع مصر ٢٠٠٠ – ٢٠٢٠ – منتدى العالم الثالث – ١٩٩٨

(١٩) توسع بلا غزو – ريتشارد روزكرانس – ترجمة : عدلي برسوم – مركز الأهرام للترجمة والنشر ٢٠٠١ – ص vii وص ٩٠

(٢٠) المرجع السابق ص ٢٢

(٢١) المرجع السابق ص ٤

(٢٢) edited by Robert W .–Capitalism and the information age New York 1999 p 45–Mchensey.

(٢٣) Samir Amin - Z Books –Capitalism in the age of globalisation p. 15 - 2000.

(٢٤) المرجع السابق ص ٣٢ وما بعدها وص ٣٩ وما بعدها .

(٢٥) مساءلة العولمة : الاقتصاد الدولي وإمكانات التحكم – بول هيرست وجراهام تومبسون – ترجمة إبراهيم فتحي – المجلس الأعلى للثقافة (١٠٠) ١٩٩٩ – ص ١٧٥ وما بعدها .

(٢٦) Enron : Ultimate agent of the American empire : Money to get power, power to prtect money– by Lary Chin (C R G 2000)

(٢٧) استصلاح الدولة، التحدي الذي يواجه اليسار – بوريس كاجارليتسكى – ترجمة سعاد الطويل – " مختارات مترجمة " العدد رقم (٤) ٢٠٠٠

(٢٨) عولمة الفقر – ميشيل تشوسودوفيسكى – ترجمة : محمد مستجير مصطفى – كتاب سطور العاشر –٢٠٠٠ ص ٣٠٥ وما بعدها .

(٢٩) المرجع السابق ص ٣١١ وما بعدها .

(٣٠) الاقتصاد السياسي للبطالة – د . رمزي زكى – عالم المعرفة (٢٢٦) – ١٩٩٧

انظر : ص ٨٣ و٩٨

(٣١) المجتمع المدني العالمي – د . أماني قنديل – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – القاهرة (٢٠٠٠) – ص ٧٧

(٣٢) المرجع السابق ص ١٠٩ و١١٣

(٣٣) المرجع السابق ص ٨١

(٣٤) التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٠ – القاهرة ٢٠٠١ – ص ١٢٩

(٣٥) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٩ – القاهرة يناير ٢٠٠٠ – ص ٩٤ وص٩٥

(٣٦) المرجع السابق – ص ٩٧

(٣٧) المرجع السابق – ص ٩٦ وص ٩٧

(٣٨) المرجع السابق – ص٩٩(٣٩) المرجع السابق – ص ٩٨ وص ٩٩

(٤٠) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٨ – ص ١٧٤ (٤١) المرجع السابق – ص ١٥٨ وما بعدها

(٤٢) التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٠ – القاهرة ٢٠٠١ – ص ١٤٨

(٤٣) التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٩٩ – ص ١٢٠ وص ١٢١

(٤٤) المرجع السابق – ص ١٠١ وص ١٠٢

***

الفصل الثالث

الأزمة البنيوية

مدخــل

الدولة المصرية هي منظومة القوة الطبقية الشاملة في المجتمع . وهــي منظومة دينامية لاخطية معقدة complex non - linear dynamic system . والقوات المسلحة هي ركيزة القوة الشاملة للدولة . (*)

ونعنى بالأزمة البنيوية للدولة المصرية المعاصرة بلوغ تفاقم تناقضاتــها الطبقية –المنظومية class systemic contradictions– نقطة حرجة، إيذانــا بتحول نوعى في بنية السلطة، أي تغير الطبقة القــائدة والتحــالف/ الكتلــة الطبقية الحاكمة، ومن ثم تغير شكلها الدولتى وبنيتها المنظومية– المؤسسية.

وهذه الأزمة هي التعبير السياسي المكثف عن أزمة النموذج المصــري لرأسمالية الدولة التابعة، باعتباره الشــكل التــاريخي للتكويــن الاجتمــاعي المصري المعاصر .

وتتمثل هذه الأزمة البنيوية في عجز الدولة عن أداء وظيفتها في إعــادة إنتاج هذا التكوين بمصفوفة أساليب إنتاجه ومصفوفة بناه الفوقية، بــل وفــي إعادة إنتاج الدولة ذاتها كمؤسسة، ومن ثم عجزها عن الخروج من الأزمــة، والاكتفاء بإدارتها.

وقبل الحديث عن أزمة هذا النموذج، لابد من كلمة عن العاملين الفاعلين في تكوين الطبقات في المجتمع الحديث سواء كان رأسماليا أم اشتراكيا . وذلك لإلقاء الضوء على ديناميات هذه الأزمة.

السوق والدولة

السوق والدولة / التنظيم / الخطة هما آليتا mechanismes / وسيطا mediations تكوين وتجدد الطبقات الحديثة . فالسوق يحول ملاك رأس المال النقدي إلى طبقة رأسمالية والعمال إلى طبقة عاملة من خلال عقد العمل، أي من خلال العلاقة الأجرية .

أما التنظيم organisation سواء اتخذ شكل المشروع enterprise أو شكل الدولة / الخطة، فهوآلية تكوين وتجدد البيروقراطية، إذ يحول ملاك رأس المال الثقافي، أصحاب المؤهلات والتخصصات إلى مديرين وتكنوقراط، يمارسون الوظيفة العمومية لرأس المال، وظيفة السيطرة الطبقية داخل المشروع وداخل الدولة . وفى الدول الاشتراكية السابقة، كان التنظيم / الدولة/ الخطة آلية الانقسام الطبقي للمجتمع الاشتراكي، إلى نومنكلاتورا nomenclatora (بيروقراطية الحزب – الدولة) وطبقة عاملة . ويشكل السوق والدولة في النظامين الرأسمالي والاشتراكي وحدة جدلية لا انفصام لها، فكلاهما يفترض وجود الآخر، ويساهم في إعادة إنتاجه . وفي الرأسمالية التنافسية يمثل السوق الوجه المسيطر في هذا التناقض، أما في رأسمالية الدولة أو الدولة، فتمثل الدولة القطب المسيطر إنها الوسيط mediation بين رأس المال والعمل، وآلية التحكم والسيطرة على إنتاج وإعادة إنتاج الحياة الاجتماعية، أي السيطرة على الميتابوليزم الاجتماعي social metabolic controle (**). ومن هنا كان الارتباط العضوي بين أزمة الدولة وأزمة المجتمع .

أزمة النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة

قد يكون من المناسب عرض أهم النتائج التي توصلت إليها في دراستي " النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة: ١٩٧٤– ١٩٨٢"(١)، قبل تناول التغيرات البنيوية العميقة التي طرأت على هذا النموذج خلال الفترة موضوع الدراسة .

التغيرات البنيوية في الفترة (١٩٧٤ – ١٩٨٢) .

(١) لم يولد هذا النموذج في يوم وليلة، فهو نتاج لعملية تاريخية معقدة، بدأت في النصف الثاني من الستينات : عملية تحلل رأسمالية الدولة الوطنية، التي بلغت ذروتها في تفسخ " الكتلة الحاكمة " وانهيار مؤسساتها السياسية والعسكرية نتيجة لهزيمة يونيو١٩٦٧، وجاء إنقلاب مايو ١٩٧١، والسهولة التي تم بها حسم قضية السلطة، تعبيرا واضحا عن التغيير الذي طرأ على علاقات القوى داخل السلطة السياسية ذاتها بل وعلى علاقات القوى الطبقية في المجتمع المصري كله . وعلى أنقاض الكتلة الحاكمة القديمة وتحالفاتها السياسية الخارجية، تشكلت " كتلة طبقية حاكمة " جديدة لها تحالفاتها الجديدة داخليا وعربيا ودوليا . ولكنها وجدت نفسها في مأزق تاريخي : الحرب أو السقوط . فاختارت الحرب مخرجا من أزمتها . ولم تكن حرب أكتوبر إلا تأكيدا لهذه القاعدة . فقد أرادتها البرجوازية المصرية بكافة أجنحتها (إجماع استراتيجي)، سبيلا لتحسين مركزها التفاوضي مع إسرائيل والإمبريالية الأمريكية . ومن هنا كان تبنيها لإستراتيجية الحرب النظامية المحدودة ، بديلا عن الحرب الشعبية الشاملة الطويلة الأمد، تعبيرا عن الأفق الطبقي المحدود لمصالحها . ومن هنا أيضا، كان استثمار القسم المهيمن من البرجوازية في الكتلة الحاكمة لانتصار أكتوبر، لدعم سلطته على حساب شركائه من ناحية، ولتوسيع قاعدته الطبقية من ناحية أخرى، مما أتاح له إجراء تغيرات هيكلية عميقة في اقتصاد المجتمع، ومؤسساته السياسية والعسكرية والثقافية (تشريعات الانفتاح الاقتصادي وتشريعات القمع السياسي ١٩٧٤ – ١٩٧٧)، أي سياسة الانفتاح الاقتصادي على السوق الرأسمالية العالمية وفتح الطريق أمام التبعية المالية والتكنولوجية والعسكرية للإمبريالية الأمريكية وإسرائيل . وكانت اتفاقات كامب ديفيد ١٩٧٨ ومعاهدة الصلح مع إسرائيل الإطار الاستراتيجي السياسي والعسكري لنمط التبعية الجديدة الشاملة، وهو نمط مالي تجارى استهلاكي، الإطار الذي يضمن خروج مصر من ساحة الصراع العربي الإسرائيلي ويفتح الطريق لتصفية القضية الفلسطينية. (ص ١٠٧ –١٠٨)

(٢) تلعب الدولة في هذا النموذج دورا رئيسيا في آليات التبعية والاستغلال الرأسمالي الأجنبي والمحلى على السواء، أي في إنتاج وإعادة الإنتاج الموسع للبنيان الرأسمالي المتخلف الراهن . فقد كانت الدولة أداة

التغيرات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في السبعينات . بل كانت الدولة ذاتها مسرحا للصراع الطبقي، والتغيرات المؤسسية الواسعة.

فليس صحيحا إذن، ما يقال عن تراجع دور الدولة في حياة البلاد الاقتصادية في ظل الانفتاح، وسيادة آليات السوق . وإنما أصاب التغيير العميق وظيفة الدولة الاقتصادية الاجتماعية . فبعد أن كانت الدولة في الستينات الأداة الإستراتيجية لتعبئة الفائض الاقتصادي وعنصرا أساسيا في عملية الإنتاج الاجتماعي، وفى توسعه المطرد (أي في عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية المستقلة)، أصبحت أداة رأس المال الدولي والمحلى في استنزاف الفائض الاقتصادي وفى تبديده، بل وفى نهب أصول المجتمع الإنتاجية ذاتها وتبديدها .

لقد تحولت الدولة " الرأسمالية " في ظل الانفتاح من مؤسسة إنتاجية إلى أكبر مؤسسة استهلاكية في المجتمع نتيجة للتوسع المذهل في الاستهلاك "العام" المدني والعسكري . فصارت سوقا متنامية لسلع الاستهلاك (لاسيما السلع المستوردة : ابتداء من القمح وانتهاء بالسيارات الفاخرة وصفقات السلاح). بل أصبحت وسيطا ماليا بين راس المال المجلى ورأس المال الدولي بما تعقده من قروض ضخمة مع المؤسسات المالية الدولية .

ووجدت الدولة المصرية نفسها في النهاية تعيش على القروض الأجنبية وتحت رحمتها، وعرفت مصر أسوأ صور الاستغلال والتبعية في تاريخها .

(٣) ونمط رأسمالية الدولة التابعة هو أخيرا نتاج عملية التكيف الجديدة، التي أفرزتها الأزمة الهيكلية الراهنة للنظام الرأسمالي العالمي . فالوسيلة الرئيسية التي تعتمد عليها الرأسمالية العالمية للخروج من أزمتها هي إغراق البلاد المتخلفة في دوامة الديون الخارجية ثم استخدام القروض الدولية لإخضاعها لمتطلبات توسعها، وفي إعادة تشكيل الأبنية الاقتصادية والاجتماعية، على النحو الذي يضمن استمرار التبعية والتخلف، أي تشكيل نمط رأسمالية الدولة التابعة .

(٤) استهدفت سياسة الانفتاح الاقتصادي تصفية دور القطاع العام كمصدر رئيسي للتراكم العام، وذلك ضمن إستراتيجية إخضاع القطاع العام لاحتياجات نمو القطاع الخاص الرأسمالي المحلى والأجنبي بتحويل رأس المال العام إلى رأس مال خاص . وقد اقتضى هذا التحول العميق، إنتهاج سياسة اقتصادية في التمويل والتسعير والتوظف والضرائب تستهدف

استنزاف الفائض الاقتصادي المتولد داخل القطاع العام، وكبت التراكم العلم. ففي مجال التمويل، تحجم الدولة عن تقديم رءوس الأموال اللازمة لتجديد وتوسيع وحدات القطاع العام القائمة أو إنشاء وحدات جديدة . فضلا عن أن الفائض المالي الذي يحققه القطاع العام لا يخصص لتمويل استثماراته، وإنما يخصص لتمويل الميزانية الجارية . وفى مجال السياسة السعرية : تلزم الحكومة وحدات القطاع العام ببيع منتجاتها بسعر لا يتناسب مع التكلفة الاقتصادية، فلا تتمكن من تحقيق هامش ربح مناسب . وهذا يعني كبت التراكم العام. فضلا عن انتهاج سياسة في التوظف تلقي بعبء امتصاص البطالة على كاهل وحدات القطاع العام .

كما اتخذ استنزاف الفائض الاقتصادي للقطاع العام شكل النهب المنظم للموارد، بل امتد إلى أملاك الدولة ذاتها .

أضف إلى ذلك، تشوه هيكل التراكم العام نتيجة للتشوه الشامل الذي أصاب هيكل الاقتصاد المصري في حقبة الانفتاح . فقد اقترن تدهور التراكم العام الإنتاجي بتزايد اعتماد التراكم على الريع الناجم عن بيع البترول أي بيع موارد البلاد الطبيعية، ودخل قناة السويس (ريع الموقع الجغرافي) . كما تشوه هيكل التراكم الرأسمالي الخاص، نتيجة لتدهور التراكم الإنتاجي، وسيادة التراكم الريعي للثروة (الأساس الموضوعي للرأسمالية المالية والعقارية).

(٥) تستخدم الدولة ميكانزم التضخم لإعادة توزيع الدخل والثروة بين الرأسمالية والطبقات الشعبية لاسيما الطبقات العاملة لصالح الرأسمالية عامة، والرأسمالية التجارية والمالية والعقارية بصفة خاصة. بل وتستخدمه كميكانزم للإفقار المطلق والنسبي لتلك الطبقات .

(٦) لعبت الدولة الدور الرئيسي في عملية إعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي والطبقي التابع وفى تجدده، بل وفى تشكيل الكتلة الحاكمة التي تقودها، والتي تتألف من البيروقراطية بجناحيها المدني والعسكري والرأسمالية التجارية والمالية المرتبطة عضويا بالرأسمالية العالمية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

ويشكل التناقض بين تحالف الطبقات الوطنية (العمال والفلاحين والمثقفين الوطنيين) والكتلة الحاكمة المرتبطة بالرأسمالية العالمية التناقض الرئيسي في نموذج رأسمالية الدولة التابعة .

ويقع على عاتق الطبقة العاملة المصرية مهمة التصدي للقيادة التاريخية للنضال الوطني والديموقراطي الراهن، سبيلا للاشتراكية طريق الخلاص النهائي من التبعية والاستغلال والقهر .

أهم التغيرات البنيوية التي طرأت على النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة في الفترة: (١٩٩١ - ٢٠٠٢)

التغيرات الاقتصادية الاجتماعية

يعتبر عام ١٩٩١ بداية حقبة جديدة في عملية إعادة هيكلة البنية الاقتصادية والطبقية للمجتمع المصري، تتسم بعمق التغيير واتساعه، واحتدام الصراع الطبقي .

وقد استخدمت الدولة ماكينة التشريع وآلية القضاء لإجراء هذه التحولات، وجهاز القمع لسحق أي مقاومة لها . إنها مرحلة الأزمة الشاملة للنموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة والدولة التي تقوده .

ماكينة التشريع في خدمة رأس المال المصري والأجنبي

فقد أصدر مجلس الشعب الخاضع لسيطرة السلطة التنفيذية ثلاثة قوانين لإعادة هيكلة أربعة مجالات إستراتيجية : القطاع العام وسوق رأس المال وعلاقات العمل، وسوق السلع .

أولا - القطاع العام

تصفية القطاع العام

تصفية القطاع العام مخطط قديم للرأسمالية العالمية ولذا تعتبره المؤسسات المالية الدولية شرطا رئيسيا لتقديم معوناتها وقروضها، وهو بند أساسي في روشتة صندوق النقد الدولي.

ولقد اعترف رئيس الوزراء الدكتور عاطف صدقي صراحة أمام مجلس الشعب في جلسة ١٩٩٠/١٢/١١ بأن قانون شركات الأعمال العام كان من ضمن النقاط الواردة في خطاب النوايا الذي قدمته الحكومة للبنك الدولي . ولذلك خصصت هيئة المعونة الأمريكية ٤٢ مليون جنيه كقرض لتمويل

شراء العاملين بشركة إسكندرية للإطارات جانبا من أسـهم الشـركة . كمـا خصصت هيئة المعونة الأمريكية ٢٠٠ مليون جنيه للإسهام في تمويل شـراء وحدات القطاع العام . وقررت المجموعة الاستشارية الدولية التي اجتمعـت في باريس تمويل صندوق دعم القطاع الخاص في مصر، لتسهيل عملية نقـل وحدات القطاع العام التي ستطرح للبيع إلى ملكيـة رأس المـال الخـاص . وخصصت لذلك ٤٠٠ مليون دولار.

لقد كانت الخصخصة، وتفكيك القطاع العام أحد الأهداف الإسـتراتيجية للكتلة الحاكمة منذ انقلاب مايو ١٩٧١. ففي عام ١٩٧٨ طرحـت المجـالس القومية المتخصصة مشروعات بعنوان " تطوير القطاع العام " دعت فيه إلـى الفصل بين الملكية والإدارة والسماح بإنشـاء شـركات قابضـة . غـير أن المشروع أثار يومها غضب الحركة العمالية والقوى السياسية فوضـع علـى الرف . ولم تر مشاريع تصفية القطاع العام المتوالية النـور حتـى أواخـر الثمانينات، إلى أن صدر في ١٩٨٩/٥/٢٩ بيان مشترك بين الاتحـاد العـام لنقابات عمال مصر وجمعية رجال الأعمال وجه دعـوة مبكـرة لتصحيـح المسار الاقتصادي عن طريق (تحرير وتطوير القطاع العام بفصـل الإدارة عن الملكية، وتكوين شركات قابضة وتحريرها من قبضة الوزارات وقصـر دور الوزارات على تخطيط السياسات العام (٢) ويفضح هذا البيـان خيانـة قيادة اتحاد العمال لمصالح الطبقة العاملة، وتبعيتـه للرأسـمالية المصريـة والأجنبية . وهكذا، تم تحييد الطبقة العاملة، وإضفاء الشرعية علـى تصفيـة القطاع العام، وأصبح الطريق ممهدا أمام الحكومة لتنفيذ مشروعها .

الإطار القانوني لتصفية القطاع العام

هو القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بـإصدار قـانون شـركات قطـاع الأعمال العام . فقد ألغى هذا القانون الشكل القانوني القـائم لملكيـة الدولـة العامة المتمثل في هيئات القطاع العام والشركات التابعة لها، وأحـل محلـها الشركات القابضة والشركات التابعة لها، وتتخذ هذه الشركات بنوعيها شـكل الشركات السـاهمة، وتخضع لأحكام قانون الشركات المساهمة رقـم ١٥٩ لسنة ١٩٨١. (م – ١، ٢). وهكذا تحولت ملكية الدولة مـن ملكيـة عامـة خاضعة للقانون العام ولا يجوز التصرف فيها إلى ملكيـة خاصـة للدولـة تخضع للقانون الخاص ويجوز لها التصرف فيها . وتحول رأس المال العـام

إلى أسهم تباع في البورصة وهو ما يعـــرف بالتســهيم corporatisation . وهذا يعنى أمرين : أولا – السماح لرأس المال المحلى والأجنبي بتملك كـــل أو بعض راس مال الشركات التابعة، ومن ثم مشـــاركة الدولـــة فـــي إدارة استثماراتها . ثانيا – تجريد الدولة من سلطتها في التخطيـــط ســـواء علـــى المستوى القطاعي (الشركة القابضة) أو على مستوى الشركة التابعة، بعـــد أن فصل القانون بين الملكية والإدارة، إذ قصر وظيفة الشركة القابضـــة علـــى تكوين وإدارة محفظـــة الأوراق المـــالية للشـــركة (م –٢) تاركـــا الإدارة الاقتصادية للشركة التابعة لتحكمهـــا آلية الســـوق الرأسمالـــي.

ويلعب الوزير المختص، باعتباره رئيس الجمعيـــة العموميـــة للشـــركة القابضة، دورا مركزيا باعتباره رئيس الجمعية العمومية للشـــركة القابضـــة (م٩)، وللشركة التابعة (م ٢٥).

وأقر القانون مبدأ المساواة في المعاملة بين شركات قطـــاع الأعمـــال العام وشركات القطاع الخاص وهو ما يغل يد الدولة عن دعم القطاع العـــام، وينهى عمليا قيادة القطاع العام للقطاع الخاص في عمليـــة التنميـــة الشـــاملة (م٧). كما أجاز القانون لرئيس الجمهورية تحويل إحدى الهيئات الاقتصاديـــة أو المؤسسات العامة أو الشركات العامة التي لها أنظمة خاصة إلى شـــركات قابضة أو شركة تابعة تخضع لهذا القانون (م – ٩) .

ولا يسرى على العاملين بالشركات القابضة والشركات التابعـــة نظـــام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لســـنة ، ١٩٧٨ وأصبحـــوا خاضعين للوائح العمل التي تضعها مجالس إدارة تلك الشركات، الأمر الـــذي ترتب عليه حرمانهم من الضمانات والمزايا المقررة في ذلك القانون (م ٥).

غير أن الدولة لم تضع إستراتيجية للخصخصة تجدد أهدافها وأولوياتـــها ونطاقها، ولا قانونا ينظم قواعد تحول الشركات العامة إلى شركات خاصـــة ويضع ضوابط الأفضلية للشراء لحماية المصالح الاجتماعيـــة والاقتصاديـــة للمجتمع، وينظم الوسائل الفنية للخصخصة، سواء بالبيع الشامل أو الجزئـــي أو التأجير التحويلي أو الاكتتاب، ويحدد النسبة التي يجوز للأجانب تملكـــها، فالقانون ٢٠٣ لسمة ١٩٩١ خاص بإعادة هيكلة شركات القطاع العام تـــأهيلا للخصخصة لا لتنظيمها وضبطها . لقد كانت التأميمات الكـــبرى (١٩٦٠ – ١٩٦٣) بقوانين نقلت ملكية وسائل الإنتاج والتوزيع الرئيسية للشـــعب، أمـــا نزع ملكية الشعب بالخصخصة فقد تم بدون قانون، بل بقرارات إداريـــة، دون

شفافية أو رقابة حقيقية ..! فضلا عن انعدام الضوابط القانونية لاختيار الخبراء القائمين على الخصخصة، والأخطر من ذلك، ما أعلنه وزير قطاع الأعمال من أن " الكفاءات الدولية التي تعمل في مكتب قطاع الأعمال العام جاء عن طريق أحد بيوت الخبرة الدولية دون تدخل من أي مسئول في مصر..!" (٣)

آلية السلطة القضائية

المحكمة الدستورية العليا
تضفي الشرعية الدستورية على تصفية القطاع العام

وذلك بحكمها الشهير الصادر في ١٩٩٧/٢/١ في القضية رقم ٧ لسنة ١٦ قضائية " دستورية " برفض الدعوى بطلب الحكم : أصليا بعدم دستورية قانون قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ لمخالفته الأوضاع والإجراءات التي رسمها الدستور في المادتين ١٩٤ و١٩٥/٢ منه لأن مشروع هذا القانون لم يعرض على مجلس الشورى باعتباره من القوانين المكملة للدستور، بالمخالفة لهاتين المادتين . واحتياطيا : بعدم دستورية هذا القانون لأن الغاية التي يستهدفها منافية لحكم المادة (٣٠) من الدستور .

ومن باب الاحتياط الكلي، الحكم بعدم دستورية كل من المادة (٥) من مواد إصدار هذا القانون وكذلك المواد (٣) و(٢٠) و(٤٣) و(٥٥) من ذلك القانون .

ولم يكتف الحكم بإضفاء الشرعية الدستورية على تصفية القطاع العام بخصخصته ببيع وحداته للقطاع الخاص، بل أسبغ أيضا هذه الشرعية على الفلسفة والمبادئ التي تستند إليها، وهي مبادئ وفلسفة النظام الرأسمالي، فلسفته الليبرالية الجديدة، المناهضة للأسس التي يقوم عليها الدستور ذاته، الذي نص في المادة (٤) على أن : " الأساس الاقتصادي لجمهورية مصر العربية هو النظام الاشتراكي الديموقراطي . " كما عصف الحكم بمبدأ الملكية العامة لوسائل الإنتاج، التي اعتبرها الدستور أحد المقومات الاقتصادية للمجتمع : المادة (٣٠) التي تنص على أن " الملكية العامة هي ملكية الشعب، وتتأكد بالدعم المستمر للقطاع العام . ويقود القطاع العام التقدم

في جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية في خطة التنمية "، والمادة(٣٣) التي تنص على أن " الملكية العامة أساس النظام الاشتراكي ومصدر رفاهية الشعب وجعل من حمايتها ودعمها واجب وطني " . كما عطل الحكم إعمال حكم المادة (٥٩) من الدستور التي تنص على أن: " حماية المكاسب الاشتراكية ودعمها والحفاظ عليها واجب وطني. " بدعوى أن الدستور " قد خلا من كل تحديد لها". وأنه لا يجوز " قهر النصوص الدستورية لإخضاعها لفلسفة بذاتها "، هي الاشتراكية بداهة، التي اختارها الشعب المصري طريقا لحياته بديلا عن الرأسمالية، عندما أقر الدستور في استفتاء عام . وهو خيار لا تملك المحكمة الدستورية العليا إلا احترامه، فلا يجوز لها تغييره بدعوى "أن النصوص الدستورية لا يجوز تفسيرها باعتبارها حلا نهائيا ودائما لأوضاع اقتصادية جاوز حقائقها .. "، وإلا كان ذلك تجاوزا لحدود ولايتها كما رسمها قانونها.

وبهذا الحكم، تكون " الكتلة الحاكمة " قد أحدثت تغييرا جذريا في بنية الدولة الاقتصادية – القانونية، بل وفي الشرعية الدستورية ذاتها .

إعادة هيكلة المشروعات العامة تمهيدا لخصخصتها

يقصد بإعادة هيكلة شركات القطاع العام إصلاح هياكلها الاقتصادية والمالية والتكنيكية والوظيفية لتستعيد قدرتها على المنافسة ليتسنى خصخصتها، لذا تعد أحد العناصر الجوهرية في إستراتيجية التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق . ولا توجد إستراتيجية لإعادة الهيكلة، فقد تخلت الدولة عن دورها المركزي فيها تخطيطا وتنفيذا لتتولاه الشركات القابضة(٤). وتمول عملية إعادة الهيكلة من حصيلة الخصخصة ومساعدات المتبرعين donor assistance ..

ويلاحظ أن برنامج إعادة الهيكلة لم يعالج قضايا البطالة الناجمة عن إعادة هيكلة قوة العمل، وتدنى مستوى كفاءة الإدارة العليا، والطاقات غير المستغلة، والشفافية، والمساءلة، على مستوى الشركات . ويكشف تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات المقدم إلى مجلس الشعب في ١٩٩٨/٤/١٥ عن استمرار تدهور أداء الشركات العامة الذي يتمثل في استمرار خسائر كثير منها، وتحول عدد منها من الربح إلى الخسارة ومنها ما تزيد خسائره على رأس المال، رغم مضى سنوات عديدة على برامج الخصخصة (٥) .

بيع القطاع العام : التقييم المبدئي والحصيلة النهائية

قبل البدء في بيع القطاع العام، الذي تبلغ عدد شركاته ٣١٤ شركة إضافة إلى الشركات المشتركة بين مؤسساته ومؤسسات أخرى، كانت التقديرات الخاصة بقيمته متفاوتة بدرجة كبيرة . فقد أشار إبراهيم نافع في مقاله " بهدوء " في الأهرام في ١٩٩٠/٤/٢٠ إلى أن أصول القطاع العام تتراوح بين ٨٤، و ١٠٠ مليار جنيه . وفى عام ١٩٩١ أشار د . كمال الجنزوري، وكان وقتها وزيرا للتخطيط ونائبا لرئيس الوزراء، إلى أن قطاع الأعمال يحكم استثمارات قيمتها ١٢٤ مليار جنيه، وهو يقصد غالبا قيمتها الدفترية وليس قيمتها السوقية، في عام ١٩٩٣ أشار وكيل أول بنك الاستثمار القومي إلى أن القيمة الفعلية لشركات قطاع الأعمال العام تزيد على ٥٠٠ مليار جنيه .

أما بعد أن تم بيع جانب كبير من القطاع العام، فإن الحصيلة تبدو هزيلة بشكل مذهل بالمقارنة مع التقديرات الأولية..! . فمنذ بدء برنامج الخصخصة وحتى نهاية يوليو عام ٢٠٠٠ تم بيع ١٣٨ شركة بالكامل أو بشكل جزئي، وبلغ عائد البيع١٥٦٢٢ مليون جنيه وفقا لبيانات وزارة قطاع الأعمال العام . وكان وزير قطاع الأعمال العام د . مختار خطاب قد أشار، عندما كان عدد الشركات التي تم بيعها ١٣٥ شركة بعائد بيع بلغ ٨، ١٤ مليار جنيه، إلى أن قيمة الشركات إلى ما زالت مملوكة للدولة تبلغ ١٠ مليارات جنيه، ويضاف إليها ٤ مليارات جنيه قيمة الأسهم المملوكة للدولة في الشركات التي تمت خصخصتها (الأهرام ٦/ ٨ /٢٠٠٠)، وبذلك، فإن كل قيمة القطاع العام تصبح ٨، ٢٨ مليار جنيه في عام ٢٠٠٠، أي ما يقل عن ٨ مليارات دولارات.. ! . وخطورة التصريح السابق للوزير هي أنه يشير إلى تدني تقييمه لأصول القطاع العم المتبقية بالمقارنة بقيمتها الحقيقية، فضلا عن تدني أسعار الأصول التي تم بيعها .

وهناك الكثير من حالات البيع، كان ثمن الأرض وحده أعلى كثيرا من ثمن الشركة كلها .. ! مثلما حدث في صفقة بيع " شركة ببسي كولا المصرية "، التي فجرت فضيحة في صحافة المعارضة. فقد تم بيعها في إبريل عام ١٩٩٤ بقيمة،١٣١مليون جنيه وفقا لتقرير وزارة قطاع الأعمال لهذا العام، وكانت قيمة حصة القطاع الخاص ٢، ١٢٣ مليون جنيه توزعت بين المشترين على النحو التالي : شركة " الكان " المصرية (محمد نصير)

٤٩%، وشركة " بقشان " السعودية ٤٩، وشركة " ببسى كولا العالمية " ٢% مع احتفاظ رجل الأعمال الملياردير المصري محمد نصير بحق الإدارة ومن بعدده ابنه . وفى عام ١٩٩٥ قام الملياردير المصري محمد نصير ببيع نحو ٤٠ % من حصته في الشركة إلى مجموعة " بقشان" السعودية .

وفى عام ١٩٩٩ أعلنت " شركة ببسى كو لا العالمية " أنها اشترت حصة تبلغ ٧٧ % من الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات (ببسى كولا المصرية) بقيمة ٤٠٠ مليون دولار (أهرام ٥ / ٢ / ١٩٩٩) أي نحو ٩ أضعاف قيمة بيع الشركة كلها من القطاع العام إلى القطاع الخاص .... !!! (الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية – مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ٢٠٠٠ ص ٢٤٨ وما بعدها، أنظر أيضا صفقات بيع " النصر للغلايات " و"أسمنت أسيوط " و" فندق الميريديان " (الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية ٢٠٠٠ – القاهرة ٢٠٠١ ص ٢٤٩ وما بعدها)) . هذه الفضيحة نموذج صارخ للفساد , ولدور الدولة المصرية في تبديد أموال الشعب المصري، التي تقدمها، لقمة سائغة للمليارديرات المصريين والخليجيين، لتؤول في النهاية إلى الاحتكارات الرأسمالية المتعدية الجنسية ؛ .

تبديد عائدات الخصخصة

لم تكتف الدولة بتبديد الأصول المملوكة للشعب على هذا نحو، بل امتدت يدها أيضا لتبديد عائدات بيعها . إذ تشير بيانات وزارة قطاع الأعمال العام عن الفترة من بداية برنامج الخصخصة عام ٩١ حتى ١٩٩٩/٨/١٩ إلى أن عائد عمليات الخصخصة في هذه الفترة بلغ ١٠٠٠٨ مليون جنيه، وتم استخدام هذا العائد على النحو التالي :

٣٦١٠ مليون جنيه لسداد مديونيات البنوك، بنسبة ١، ٣٦ % من الحصيلة الإجمالية. أي أن الدولة باعت أكثر من ثلث الأصل لسداد الديون، بدلا من محاسبة المسئولين عن الكارثة، وكأن أموال الشعب لا صاحب لها..!

١٩٣٠ مليون جنيه للمعاش المبكر بنسبة ٣، ١٩ % من الحصيلة الإجمالية . أي أن الدولة باعت خمس الأصول من أجل دفع عدد من العاملين إلى صفوف العاطلين لأن الذين خرجوا إلى المعاش المبكر اضطروا لاستخدام ما حصلوا عليه في الإنفاق الجاري لمواجه متطلبات الحياة الصعبة، ولا يملكون الخبرة اللازمة لإقامة مشروعات صغيرة يعيشون من دخلها .

٣٣١ مليون جنيه لإعانة عمال المناجم ولسداد الأجور في الشركات الخاسرة بنسبة ٣٠، ٣ % من الحصيلة الإجمالية . وهذا أمر لا يعقل، إذ كيف تباع أفضل الشركات الرابحة في القطاع العام ليستخدم جزء من حصيلة بيعها لتمويل أجور العمالة في شركات خاسرة ؟ ! (المرجع السابق ص ٢٥١، ٢٥٢) .

٤١٣٧ مليون جنيه محولة إلى وزارة المالية بنسبة ٣، ٤١ % من إجمالي الحصيلة لاستخدامها في الإنفاق الجاري ومواجهة العجز المتزايد في الموازنة العامة للدولة .

وبدلا من استخدام عائدات الخصخصة في توسيع قاعدة المجتمع الإنتاجية، بإضافة استثمارات جديدة للاستثمارات القائمة، استخدمتها الدولة في تمويل تداول أصول قائمة بالفعل .... ! مما أدى إلى تفاقم أزمة السيولة .

أما عن أثر الخصخصة على الاستثمار بالنسبة لما تم بيعه، فيقول الجهاز المركزي للمحاسبات في تقريره عن خطة (٩٧ – ٢٠٠٢) : أن القطاع الخاص (بكامله) لم ينفذ أكثر من ٥٢ % من المستهدف . كان مقدرا أن ينفذ استثمارات جديدة قدرها (٢٧٩) مليار جنيه، فلم ينفذ غير (١٤٦) مليار جنيه. وكان قطاع الصناعة – الذي شهد أكبر قدر من الخصخصة – هو الأكثر تخلفا، حيث لم ينجز تنفيذ أكثر من ربع المستهدف، وبالتحديد (٢٦%) ... ! .

وهكذا تحولت الدولة من أداة لتعبئة الفائض الاقتصادي إلى أداة لكبت التراكم الرأسمالي .

فلا غرو أن يطالب مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، وهو من أهم مراكز التفكير الاستراتيجي في الدولة، " بإعادة النظر في سياسة الخصخصة، بل وبإيقافها مؤقتا على الأقل، لأن عرض المزيد من الأصول للبيع في ظل أزمة السيولة الراهنة سوف يؤدي إلى انخفاض أسعارها، وأن يكون المشترون المحتملون من الأجانب أساسا ..! " (المرجع السابق ص٢٥٤).

الهيكل الجديد لعلاقات الملكية

أقامت عملية الخصخصة على أنقاض هيكل الملكية العامة، هيكلا جديدا للملكية الرأسمالية الخاصة : فقد بلغ عدد الشركات التي تم خصخصتها

بالبيع لمستثمر رئيسي ٢٩ شركة أي ١٥ % من إجمالي الشركات التي تم بيعها حتى فبراير ٢٠٠٣، في حين بلغ عدد الشركات التي تم خصخصتها بالطرح في البورصة ٣٨ شركة، كما تم بيع ٣٤ شركة لاتحاد العاملين المساهمين، ليمثلا ٢٠ % و١٥ % من إجمالي الشركات على التوالي . وقد انخفض متوسط معدل العائد على الاستثمار في الشركات التي تم خصخصتها من خلال البورصة من ٥، ٨ % قبل الخصخصة إلى ٩، ١ % بعدها، فضلا عن تواضع قدرتها التنافسية، وهو مؤشر بالغ الدلالة على مدى تردى مستوى الأداء نتيجة للخصخصة، الأمر الذي يقوض شرعية سياسة الخصخصة .

واليوم يطالب وزير قطاع الأعمال العام بأن يكون بيع شركات القطاع العام في المستقبل لمستثمر رئيسي، لا عن طريق البورصة، لضمان كفاءة الإدارة ..! وهو اعتراف خطير بفشل سياسة الخصخصة في تحقيق هدفها الرئيسي المعلن وهو تحقيق الكفاءة الاقتصادية، فضلا عما يؤدى إليه هذا التوجه من خلق الاحتكارات، وتضييق لقاعدة الملكية الخاصة، في الوقت الذي ترفع فيه الدولة شعار محاربة الاحتكار وتوسع قاعدة الملكية ... ! (الأهرام ١/ ٤ / ٢٠٠٤) .

ثانيا – سوق الأوراق المالية

أزمة سوق الأوراق المالية

مضى على مصر أربعون عاما، وهى تعيش بنصف سوق مال هوالبنوك، أما النصف الثاني وهو سوق الأوراق المالية فكان غائبا، وإن بقى مبنى بورصة القاهرة ومبنى بورصة الإسكندرية شاخصين، تسكنهما الأشباح. وكانت قوانين البورصة موجودة على الورق إلى أن صدر القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ الخاص بسوق رأس المال في العام التالي لصدور قانون قطاع الأعمال العام، وبهذا تكاملت حلقات المنظومة القانونية للخصخصة، فالبضاعة جاهزة، والسوق مفتوح لبيع شركات القطاع العام لرأس المال المصري والأجنبي . وأصبحت البنوك العامة آلية الدولة الرئيسية في عملية الخصخصة، ترويجا وتمويلا ووساطة . فالقطاع الخاص -باعتراف الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء في حديثه لجريدة الأهرام في ١٩٨٧/٨/٢١"- لا يستطيع أن يشترى بكل ودائعه بالجنيه المصري أكثر من ٨ % من القيمة السوقية لأصول القطاع العام،والتي تبلغ ١١٥ مليار جنيه قيمتها بسعر السوق

في تاريخ الإدلاء بهذا التصريح ٣٤٥ مليار جنيه، في حين ودائـــع القطـــاع الخاص بالجنيه المصري ٢٧ مليار و٣٧٩ مليون جنيه، وهى تمثـل ٩ر٧ % من القيمة السوقية لأصول القطاع العام (٦). وسرعان ما تحولت البورصـــة المصرية إلى آلية فعالة لإدماج سوق الأوراق المالية الوليدة في ســوق رأس المال الكوكبية، ولإعادة توزيع الثروة بين شرائح البرجوازية المختلفة لصـالح البرجوازية الكبيرة، وعلى حساب البرجوازية الصغيرة والمتوســطة . فقــد شهدت البورصة في الربع الأول من عام ١٩٩٦ هجوما كاسحا لرأس المـــال المالي الدولي المضارب (المؤسسات المالية وصناديق الاستثمار الدوليـــة) . فقد بلغت استثماراته فيها ضعف استثمارات الصنـــاديق المصريـــة العشـــرة مجتمعة، وهو ما يعاد ل ٣٦ % من حجم التعامل الكلى في البورصة بـالرغم من تراجع أسعار الأسهم وانخفاض المؤشر العام للأسـعار بـــ ٢٤ %(٦). وفى عام في يناير ٢٠٠٤ شهدت تعاملات الأجانب نشـــاطا ملحوظـــا فـــي التداول، حيث بلغت ٣٥ % من إجمالي التداول .

وقد أعفت الدولة في عام ١٩٩٦ صافى أربـــاح رأس المـــال المـــالي المضارب المصري والأجنبي (صناديق الاستثمار) مـــن ضريبـــة الدخـــل وقدرها ٤٠ %، وألغت ضريبة الأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيـــع الأوراق الرأسمالية وقدرها ٢% (٧)

أزمة سوق الصرف

تعرضت سوق الصرف المصرية لأزمة حقيقية في عام ١٩٩٩ كـامتداد للأزمة إلى تفجرت في ١٩٩٨ . وتجسدت هذه الأزمة في وجود طلب كبـــير على الدولار، لم تتمكن سوق الصرف من مواجهته مـــن خـــلال الإيـــرادات الجديدة من العملات الحرة في هذه السوق، مما خلق حالة من النقص الحـــاد في الدولار، اضطرت الحكومة لمواجهتها من خلال الاحتياطات الدولية مـــن العملات الدولية من العملات الحرة . وأدى هذا الأسلوب في مواجهة الأزمـــة على المدى القصير إلى هبوط في الاحتياطات الدولية لمصر مـــن العمـــلات الحرة من أكثر من ٣، ٢٠ ملياز دولار في العام المـــالي ٩٦ / ١٩٩٧ إلـــى ١٨،٦ مليار دولار في يوليو ١٩٩٩. وكنتيجة لزيادة الطلب على الـــدولار تعرض الجنيه المصري لضغوط قوية، فانحدر سعر صرف الجنيـــه مقـــابل الدولار من ٣،٤١ جنيه لكل دولار عام ١٩٩٩ إلى ٩٥، ٣ جنيه لكـــل دولار عام ٢٠٠٠ . ولاحت في الأفق نذر عودة السوق السوداء للنقد الأجنبي .

انهيار قيمة الجنيه المصري وانفجار التضخم

وفى ٢٩ يناير ٢٠٠٣ قامت الحكومة المصرية بما يسمى " تحرير سعر الصرف " الذي لم يتحرر بالفعل، لأنه عندما توجد سوق سوداء للنقد الأجنبي في أي بلد – فإن أي حديث عن تحرير حقيقي لسعر الصرف يصبح حبرا على ورق .

وقد ترتب على هذا القرار انخفاض سعر صرف الجنيه المصري في السوق الرسمية من نحو ٢١٥٩٨، . دولار إلى نحو ١٦١٨١، . دولار في نهاية العام المذكور، ليفقد الجنيه المصري خلال العام الذكور نحو ١، ٢٥% من قيمته مقابل الدولار ونحو ٣٧،٤ % من قيمته في مقابل اليورو، ونحو ٩، ٣١ % من قيمته مقابل الجنيه الإسترليني، ونحو ٧، ٣٢ % نقابل الين الياباني، ولم يؤد هذا التدهور الكبير في سعر صرف الجنيه المصري إلى تحسين ميزان تجارة السلع غير النفطية، بل أدى إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة، وفجر موجة جديدة من الغلاء، والتضخم الذي فاق المعدلات الرسمية عدة مرات، ليعيد توزيع الدخل بين الطبقات لصالح الرأسمالية المصرية والأجنبية وعلى حساب الطبقات العاملة والوسطى (٨)، وليصبح الآلية الرئيسية لإفقارها .

وقد اقترن هذا التضخم بالركود الاقتصادي الممتد، حيث انخفضت معدلات نمو الناتج المحلى فلم تتجاوز نسبة ٥، ١ % بالأسعار الثابتة، فعرف الاقتصاد المصري لأول مرة في تاريخه المعاصر ظاهرة التضخم الركودي stagflation، أي ظاهرة تزامن الركود والبطالة مع ظاهرة التضخم (٩) .

وأزمة سوق الصرف أزمة هيكلية حادة وممتدة، ناجمة عن تزايد العجز التجاري المصري وبلوغه أرقاما قياسية، إذ تشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى ارتفاعه من ١٠٦٢١ مليون دولار عام ١٩٩٦ إلى ١٢٧٤٠ ملين دولار عام ١٩٩٧، ثم واصل الارتفاع إلى ١٤٢٨٣ مليون دولار عام ١٩٩٨ قبل أن يتراجع بشكل محدود إلى ١٤١٩٠ مليون دولار عام ١٩٩٩ . وبلغ إجمالي العجز التجاري المصري المتراكم من عام ١٩٩٠ حتى عام ١٩٩٩، نحو ٩٧٨٧٢ مليون دولار، وبذلك أصبح هذا العجز يشكل ٤، ٦٤ % من إجمالي قيمة التجارة السلعية الخارجية المصرية التي بلغت ٢١٠٩٠٦ مليون دولار خلال تلك الفترة . وإذا كان هذا العجز يعبر عن أن مصر تنتج وتصدر أقل كثيرا مما تستهلك وتستورد، فإن ذلك، يكشف عن خطورة

المستوى المرتفع للاستهلاك الذي يغلب عليه الطابع الترفي، والذي ينتج عنه زيادة الطلب المحلى على الواردات، مقابل تدني معدل الادخار، الذي بلغ وفقا لبيانات البنك الدولي ٢٠٠٠ / ٢٠٠١، نحو ١٤ % من الناتج المحلي الإجمالي (متوسط معدل الادخار العالمي بلغ ٢٣ % من الناتج العالمي عام٩٩) ، بما يقل كثيرا عن معدل الاستثمار المحلي الذي بلغ ٢٣ % في العام نفسه . ويتم سد هذه الفجوة بين الادخار والاستثمار من خلال الاقتراض ومن خلال الاستثمارات الخارجية الأجنبية التي لا تزال محدودة، مما يؤدى إلى تصاعد الدين الخارجي، ومن ثم تزايد العجز في ميزان المدفوعات : فيلاحظ أن ميزان تجارة السلع والخدمات معا، قد أسفر عن عجز بلغ ٥٨٤٣ مليون دولار في عام ٩٩ / ٢٠٠٠، ثم تراجع إلى ٣٧٧٦ مليون دولار عام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١، لكنه سرعان ما عاد إلى الارتفاع ليبلغ ٤٠٨٢ مليون دولار في العام التالي ٢٠٠١ /٢٠٠٢ . ويشكل هذا العجز عاملا مهما في اضطراب سوق الصرف(١٠). فقد تزايد الطلب على الدولار الذي يضغط بشدة على العملة الوطنية (الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية ٢٠٠٠ – مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ص ١٣٤ وما بعدها) . كذلك شكلت عمليات تهريب الأموال المرتبطة بالأنشطة غير المشروعة كالمخدرات والفساد والاقتراض من البنوك، والهرب بها إلى الخارج (تقدر الأموال المصرية المهربة إلى الخارج بـ ٢٠٠ مليار جنيه وفقا لتقدير د . إسماعيل صبري عبد الله)، طلبا إضافيا على الدولار (الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية ٢٠٠٠ – مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ص ١٣٤ وما بعدها).وفى كلمة، أزمة سوق الصرف المصرية هي تعبير عن أزمة التراكم الرأسمالي، أزمة التنمية الرأسمالية .

ثالثا – سوق العمل وعلاقات العمل

سوق العمل

شهدت حقبة الانفتاح تفاقم أزمة البطالة الهيكلية في الريف والحضر، فقد ارتفعت فيها مستوياتها بصورة مطردة، بعد عودة العمالة المهاجرة في أواخر الثمانينات، إلى أن بلغت ١٠ % من إجمالي قوة العمل (٩، ٢مليون) في عام ١٩٩٣، وتذبذبت حول هذا المستوى منذ ذلك الحين. وكانت البطالة

بين النساء في الحضر دائما أعلى من كل من الرجال، ومن النساء في الريف وتزايدت بمعدلات أسرع من الرجال . وكان الشباب أكبر ضحاياها، فقد بلغت في عام ١٩٩٥ أكثر من ٧٠ % من النساء في الشريحة العمرية (١٥ – ١٩)، و ٣٠ % من الرجال في الشريحة العمرية التالية (٢٠ – ٢٦) . ولعل ابرز سمات البطالة هو ارتباطها بالمؤهل التعليمي، فقد بلغت ٣٢ % من حملة المؤهلات المتوسطة مقابل أقل من ١ % من الأميين . وبلغت ١٩ % من خريجي الجامعات، وهى بطالة ممتدة تصل إلى ٤٤ شهرا في المتوسط ٠ (نادر فرجاني – JULY 1996 – ILO)

وهذا مؤشر خطير على تفاقم أزمة الدولة البنيوية باعتبارها آلية رئيسية لتجدد قوة العمل بحكم وظيفتها المركزية في امتصاص البطالة التي يعجز سوق العمل عن استيعابها نتيجة لأزمة التراكم الرأسمالي .

علاقات العمل

ونعنى بعلاقات العمل هنا، العلاقة بين العمل وراس المال، وجوهرها الاستغلال والاستلاب الرأسماليين، ويحكمها قانون الصراع الطبقي، وينظمها القانون، ويجسدها عقد العمل ولوائحه، التي يعكس تغيرها، تغير توازن القوى في هذا الصراع، ويؤثر في حركته مدا وجذرا . ومن هنا كانت أهمية تحليل أبرز التغيرات التي أحدثتها الدولة في الإطار القانوني الحاكم لهذه العلاقة في القطاعين العام والخاص .

١ – علاقات العمل في القطاع العام

أ– إهدار مشاركة العاملين في الإدارة

تنص المادة (٢٦) من الدستور على " أن يكون تمثيل العمال في مجالس إدارة وحدات القطاع العام في حدود ٥٠ % من عدد أعضاء هذه المجالس" لأن الشركة القابضة هي إحدى وحدات القطاع العام . بل هي أهم وحداته باعتبارها المالكة لأصوله .

وجاء قانون شركات الأعمال العام لينسف هذا التمثيل كما وكيفا بالنسبة للشركات القابضة .

فطبقا للمادة (٣) من القانون، يمثل العمال في مجلس إدارة الشركة القابضة، ممثل واحد من الاتحاد العام لنقابات عمال مصر يختاره مجلس

إدارة الاتحاد . في حين تحدد المادة أن عدد أعضاء المجلس يتراوح بين ٧ و١١ عضوا، وذلك بالمخالفة للمادة (٢٦) من الدستور التي أوجبت تمثيل العمال في مجالس إدارة وحدات القطاع العام في حدود ٥٠% من أعضاء هذه المجالس .

وهكذا هبط القانون بنسبة تمثيل العمال في مجلس إدارة الشركة القابضة من النصف إلى السبع أوالى ١١/١ كما حرم القانون العاملين في المادة(٦) من حقهم في التمثيل في الجمعيات العمومية الشركات التابعة التي يساهم في رأس مالها القطاع الخاص (١١) .

ب – إهدار ضمانات العاملين ضد الفصل والنقل

فقد سلب قانون شركات قطاع الأعمال العام، العاملين في الشركات التابعة، حقهم في الطعن في قرارات الفصل أمام المحاكم التأديبية بعد أن أصبحو خاضعين لقانون العمل الذي يجيز للإدارة فصل العامل، إلا إذا كان الفصل بسبب نشاطه النقابي، مطلقا يد جهة العمل في الشركات التي يسهم فيها القطاع الخاص الأجنبي والمحلى في توقيع جزائي الفصل والإحالة إلى المعاش دون رقابة من القضاء .

كما حرم القانون العاملين من ضمانة عدم النقل المقررة في المادة (٥٢) من القانون رقم ٤٨ لسنة ٧٨ التي تنص على أنه " لا يجوز بغير موافقة العامل نقله إلى وظيفة مماثلة أو تتوافر فيه شرط شغلها في شركة أخرى " وهى ضمانة لا مثيل لها في قانون العمل مما يطلق يد الشركات في تشتيت العاملين وإبعادهم عن مواقع عملهم .

ج – حرمان العامل من حقوقه المقررة في الترقية بالأقدمية والترقية بالاختيار والعلاوات الدورية السنوية والعلاوات التشجيعية . فضلا عن حرمانهم من البدلا ت والمكافآت التشجيعية . فضلا عن تقليص حقهم في الإجازات السنوية . أضف إلى ذلك، ربط الأجر ونظام الحوافز والبدلات والمكافآت بما تحققه الشركة من إنتاج أو رقم أعمال، وما تحققه من أرباح (المادة : ٤٣ من القانون) وهكذا أصبحت كل عناصر دخل العامل مرهونة بما تحققه الشركة من إنتاج ومن ربح أو خسارة، مما يجعل أجر العامل تحت رحمة صاحب رأس المال. (١٢)

د – تخفيض حصة العاملين في الأرباح

كانت المادة(٤٢) من قانون هيئات القطاع العام وشركاته تنص على أن نسبة نصيب العاملين في الأرباح : (لا تقل عن ٢٥% من الأرباح الصافية، فخفضتها المادة (٣٣) من القانون الجديد إلى نسبة لا تقل عن ١٠%)، على أنه لا يجوز أن يزيد ما يصرف للعاملين نقدا من هذه الأرباح على مجموع أجورهم السنوية الأساسية، وأصبحت هذه النسبة تتضمن فضلا عن الحصة النقدية، حصة الإسكان والخدمات الاجتماعية . فضلا عن تقليص وعاء الأرباح ذاته (١٣)

٢ – علاقات العمل في القطاع الخاص

لم تكتف الدولة بضرب مكتسبات العاملين في القطاع العام بإخضاعهم لقانون العمل الذي يحكم علاقات العمل في القطاع الخاص، بل أصدرت قانونا جديدا هو قانون العمل الموحد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣، الذي أصبح الإطار القانوني الحاكم لعلاقات العمل في القطاعين العام والخاص .

صدر قانون العمل الجديد بعد شد وجذب على مدى عشر سنوات بين الطبقة العاملة والرأسمالية ودولتها، وذلك استجابة لمطالب الرأسمالية العالمية، ممثلة في البنك الدولي الذي طالب دول العالم الثالث في عام ١٩٩٦ بضرورة تعديل تشريعات العمل التي تكرس قواعد باهظة التكاليف، تعيق عملية استخدام العمال . فالعولمة الرأسمالية تطرح مفهوما جديدا للعمل، بحجة إعادة المرونة إلى سوق العمل، عن طريق ما تسميه : ١– اختزال العمل، أي تخفيض حجم العمالة المستخدمة عن طريق الفصل الجماعي والفردي بالخروج على المعاش المبكر . ٢ – توقيت العمالة، بإلغاء الوظائف الدائمة والتوسع في العمالة المؤقتة، ٣ – تخفيض تكلفة العمالة بإطلاق يد صاحب العمل في تخفيض أجور العاملين .

وقد جاءت مواد القانون لتحول مطالب الرأسمالية العالمية إلى النصوص التشريعية الملائمة لرأس المال الأجنبي "، تعبيرا عن تبعية الدولة المصرية، وعن سطوة العولمة الرأسمالية .

وقد حرصت الحكومة كل الحرص على مناقشة مشروع القانون مع رجال الأعمال ومع جمعياتهم واتحاد الصناعات، وتجاهلت القاعدة العمالية العريضة، ولم تلتفت لاعتراضاتها .

وما أن شرع مجلسا الشعب والشورى في المناقشة النهائية لمشروع القانون حتى توجهت مظاهرة من القيادات العمالية إلى مقر مجلس الشعب في ٢٠٠٣/١/١٢ . وخلال إلقاء مع رئيس مجلس الشعب تعهد بتشكيل لجنة برلمانية للاستماع لاعتراضات القاعدة العمالية، ومناقشة المواد موضع الاعتراض مع وزير القوى العاملة . ولكن هذا الوعد لم ير النور . وصدر القانون , ووضعت الطبقة العاملة المصرية أمام الأمر الواقع .

وقد جاء القانون تعبيرا عن اختلا ل ميزان القوى بين الرأسمالية والطبقة العاملة لصالح الرأسمالية . وسنتناول فيما يلي أخطر التعديلات التي جاء بها قانون العمل الجديد.

الإخلال بالتوازن المزعوم بين طرفي عقد العمل

إذ تنص المادة ٢٠١ من قانون العمل على انه " في الحالات التي يحق فيها لصاحب العمل لإنهاء عقد العمل لأسباب اقتصادية .. يجوز له بدلا من استخدام هذا الحق أن يعدل من شروط العقد بصفة مؤقتة . وله على الأخص أن يكلف العامل بعمل غير متفق عليه، ولو كان يختلف عن عمله الأصلي . كما أن له أن ينقص أجر العامل بما لا يقل عن الحد الأدنى للأجور." وذلك، في مخالفة صريحة للنظرية العامة في العقد في القانون المدني الذي ينص في المادة (١٤٧) على أن العقد شريعة المتعاقدين، فلا يجوز نقضه أو تعديله إلا باتفاق الطرفين . "

وهو أيضا انتزاع لسلطة القضاء الذي جعل له المشرع وحده سلطة إعادة التوازن بين طرفي العقد، إذا ما طرأت حوادث استثنائية عامة لم يكن في الوسع توقعها وترتب علي حدوثها أن الالتزام التعاقدي وإن لم يصبح مستحيلا صار مرهقا للمدين بحيث يهدده بخسارة فادحة، جاز للقاضي تبعا للظروف أن يرد الالتزام المرهق إلى المدى المعقول " .

واستثناء صاحب العمل وحده في عقد العمل دون المتعاقدين في شتى العقود الأخرى صورة صارخة من صور الانحياز لأصحاب الأعمال.

حرمان العمال الجدد من التمتع بالمكاسب التي حققها زملاؤهم قبل صدور القانون الجديد.

وهذا واضح من صياغة المادة (٤) من مواد إصدار قانون العمل التي تقول: " لا تخل أحكام قانون العمل المرافق بحقوق العمال السابق لهم

الحصول عليها .. السابقة على العمل بأحكامه " . وبمفهوم المخالفـة لـهذا النص، لا يحق للعمال الجدد الذين التحقوا بالعمل بعد صدور هذا القـانون أن يتمتعوا بالمكاسب التي حصل عليها زملاؤهم قبل صدوره، مما يعـد أيضـا إهدارا لقاعدة المساواة بين العاملين في المنشأة الواحدة .

- **هجمة شرسة على أجور العاملين تحقيقا لمبدأ تخفيض تكلفـة العمالة**

فقد نصت المادة (٣) من مواد إصدار القانون على احتساب العـلاوة الدورية السنوية بنسبة ٧% من الأجر الأساسي فقط، بعد أن كامن تتضمـن في القانون القديم احتساب الأجر المتغير، مما يؤدى إلى هبط حاد في قيمـة العلاوة الدورية .

- **إغفال ربط الأجور بالأسعار وهو مطلب أساسي للطبقة العاملـة في مصر وفى العالم**

جاء القانون الجديد ليحذف أي نص على إعادة النظر في الحد الأدنـى للأجور. وترك للمجلس القومي للأجور أن يضع حدا أدنى إذا رأى ذلك..!

- **انحياز القانون لصاحب العمل فـي مجـال تحديـد واجبـات والتزامـات طرفي علاقة العمل**

إذ حدد واجبات والتزامات العامل وموجبات فصله من العمـل، دون أن يحدد التزامات وواجبات صاحب العمل .

- **قانون العمل الجديد يطلق يد صاحب العمل في فصل العامل**

وهو عدوان صريح على حق العمل الذي كفله الدستور . فقـد توسـع القانون في مبررات فصل العامل، وأسقط الضمانات القانونية ضـد الفصـل بالتوسع في مبرراته التي أوردها المشرع في المـادة (٦٩) علـى سـبيل المثال لا الحصر .كما جعل المشرع في المادة (٩٦) من تعرض المنشـأة لخسارة حقيقية أو مصطنعة أو عارضة أو ركود في نشاطها أو كسـاد فـي تسويق منتجاتها، مبررا لفصل العمال، محملا العمال مغبة أخطـاء الإدارة أو عجزها أو فسادها .

- **انقلاب في الاختصاص القضائي في المنازعات العمالية**

أحدث قانون العمل الجديد انقلابا خطيرا وغير مـدروس فـي قواعـد الاختصاص القضائي في منازعات العمل . فقد أستحدث لجنة خماسية ذات اختصاص قضائي أوكل لها اختصاصات اللجنة الثلاثية في القـانون القديـم،

واختصاصات محاكم العمال بالفصل في المنازعات العمالية، منتزعا بذلك اختصاص القضاء لتتولاه لجنة إدارية .

● مصادرة حق الإضراب

انحيازا من القانون الجديد لأصحاب الأعمال، وحتى يكفل القانون إجراء المفاوضة الجماعية بين طرفي علاقة العمل،قرر مصادرة حق الإضراب لينزع من يد العمال أهم أسلحتهم في المفاوضة الجماعية . فبعد أن اعترف المشرع بحق العمال في الإضراب السلمي في المادة (١٥٢) أستخدم هذا الاعتراف ستارا لمصادرة هذا الحق . وذلك بتقييده بسلسلة من القيود فأشترط في المادة (١٩٢) :

١- " أن يكون إعلان الإضراب وتنظيمه من خلال المنظمات النقابية "

ففي حين يعترف المجتمع الدولي للعمال بالحق في الإضراب، ينتزع قانون العمل هذا الحق من صاحبه الأصيل، ويشترط ممارسته بمعرفة الوكيل، فارضا بذلك، وصاية التنظيم النقابي وأجهزة الأمن والحزب الحاكم .

٢- تحديد أهداف الإضراب على سبيل الحصر ــ في أن يكون بهدف الدفاع عن المصالح المهنية والاقتصادية والاجتماعية، أي أن القانون يحظر الإضراب لأسباب سياسية .

٣- وجوب صدور الإضراب بموافقة ثلثي أعضاء مجلس إدارة النقابة العامة.

٤- حظر القانون الإضراب المفاجئ؛ بأن أوجب إخطار صاحب العمل والجهة الإدارية قبل تاريخ الإضراب بعشرة أيام على الأقل، ليتمكن صاحب العمل وجهة الإدارة من إجهاض الإضراب بممارسة أساليب الترهيب والترغيب ضد العاملين .

٥- منع القانون الإضراب، بقصد تعديل اتفاقية العمل الجماعية أثناء مدة سريانها، وخلال جميع مراحل الوساطة والتحكيم . والسؤال إذن، متى يمكن إذن يصبح من حق العمال الإضراب ؟ .

٦- حظر الإضراب فيما يسميه القانون المنشآت الإستراتيجية والحيوية التي يحددها رئيس مجلس الوزراء .

وهذا القيد الشاذ لا مثيل له في أي بلد متحضر، حيث يكفل حق الإضراب لكافة العاملين دون اعتبار لطبيعة المنشأة التي يعملون فيها .

" إن قانون العمل الجديد، سيدخل التاريخ التشريعي في مصر باعتباره قانون ذبح عمال مصر على مذبح الرأسمالية العالمية " . (١٤)

رابعا – سوق السلع

يتسم السوق المصري بالتفتت والتخلف وسيطرة الاحتكار، فضلا عن القصور الشديد في بنيته المؤسسية، وارتفاع تكلفة المعاملات transactions cost ومن ثم ضعف فاعليته الشديد كآلية اقتصادية لرأس المال، سواء في تخصيص الموارد أو في تحقيق فائض القيمة realisation of serplus value.(١٥) ومن هنا كانت ضرورة تدخل الدولة في عمله لضبط حركته، بالتشريع والقرارات الإدارية، وباستخدام أدوات السياسة الاقتصادية للتأثير في قوى العرض والطلب، مجسدة بذلك كله، علاقات رأسمالية الدولة في مجال التداول . غير انتهاج الدولة لسياسة " التحرير الاقتصادي "، يعني تدمير آلية رأسمالية الدولة، بإطلاق قوى السوق من عقالها، ومن ثم أصبح رأس المال التجاري خارج السيطرة uncontrolable . وقد دمرت آلية السوق الجهنمية في ظل الركود الممتد مئات الآلاف من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إذ بلغ عدد أحكام البروتستو عام ٢٠٠٢، ٣٦٠ ألف حكما قيمتها مليارا و٤٤٦ مليون جنيه، وفقا لإحصائية الاتحاد العام للغرف التجارية (الأهرام ٢٠٠٤/٣/٣١)، وهذا يعني تزايد تركز وتمركز رأس المال، واشتداد قبضة الاحتكارات على السوق .

ولعل أبرز المظاهر المؤسسية لـ "سياسة التحرير الاقتصادي" في هذا المجال، التخفيض الشديد لاعتمادات الدعم في الموازنة العامة للدولة، الأمر الذي يعني عمليا إلغاؤه .يقابل ذلك، تخلى الدولة عن دورها سواء في الرقابة على الأسواق، أوفى تصحيح إختلالاتها، بتوفير سلع الاستهلاك الواسع في محالها و مجمعاتها الاستهلاكية بأسعار مناسبة . ، فضلا عن قيام الدولة بفرض ضريبة المبيعات على كل السلع والخدمات، وهى ضريبة يقع عبؤها الثقيل، أساسا، على الطبقات العاملة والوسطى، وأصبحت تمثل أحد الموارد الرئيسية للموازنة .

غير أن السوق المصري هو جزء من السوق الرأسمالي العالمي، والدولة المصرية هي الوسيط mediation، وآلية الإدماج المؤسسية، وذلك من خلال سياسة التجارة الخارجية ومنظومة المعاهدات التجارية التي تبرمها مع الدول الأخرى، والمنظمات الدولية التي تنضم إلى عضويتها .

الدولة المصرية ومنظمة التجارة العالمية

انضمت مصر في دورة أورجواي إلى منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٣، التي تعد آلية رأس المال الكوكبي الرئيسية، لإعادة هيكلة تجارة العالم في السلع و الخدمات، بتحطيم الحواجز التي تعوق توسنعه، وفى مقدمتها الحواجز الجمركية التي تحمى السوق الوطني، والدعم الذي تقدمه الدولة للإنتاج الوطني، والتشريعات العمالية بما فيها من مكتسبات اقتصادية واجتماعية للطبقات العاملة. وأصبحت الدولة المصرية ملتزمة بتنفيذ قراراتها، التي تقوض سيادتها الوطنية على اقتصادها وتقيد سلطتها التشريعية، إذ تلزمها بترجمة هذه القرارات إلى تشريعات، أي تغيير بنية الدولة المؤسسية ذاتها، وإخضاعها لرقابتها لمتابعة تنفيذها، ومعاقبتها إذا لم تنفذها. ويبدأ في عام ١٩٩٥ تنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه في دورة أورجواي، مع السماح لها بفترة انتقال مدتها عشر سنوات تنتهي في عام ٢٠٠٥، عندئذ يتعين عليها إلغاء كافة الرسوم الجمركية على الواردات (تمثل ٢٥ % من قيمتها عام ١٩٩٣)، وكافة أشكال دعم الزراعة والصناعة، والصادرات المصرية. وهذا يعنى رفع حماية الدولة عنها، وتعريضها لمنافسة غير متكافئة، لم تعد لها العدة، مع الاحتكارات العملاقة المتعدية الجنسية، أي تعريضها للدمار(١٦).

تغير علاقة الدولة بالاقتصاد وبالطبقات

١- تغير علاقة الدولة بالاقتصاد

أ – تراجع استقلالية الدولة النسبية عن الاقتصاد

لقد أدى تحول الدولة من نظام التخطيط المركزي إلى نظام السوق، وتصفية ملكيتها لوسائل الإنتاج والتوزيع الرئيسية ببيعها للرأسمالية المصرية والأجنبية إلى تقويض سيطرتها على القمم المسيطرة علي الاقتصاد، فضلا عن انخفاض نصيبها من الفائض الاقتصادي، ومن ثم تقلص قاعدتها الاقتصادية، الأساس المادي لاستقلاليتها النسبية عن الاقتصاد، الذي أصبحت تحكمه آلية السوق، وقانون الربح الرأسمالي.

ب – انقلاب العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص الرأسمالي

فقد أدت الخصخصة المتزايدة للقطاع العام إلى انقلاب ميزان القوى بين القطاعين، وتغير طبيعة العلاقة بينهما، فاصبح القطاع العام تابعا للقطاع

الخاص الرأسمالي، بعد أن كان قائدا له في عملية التنمية الشاملة من خـــلال نظام رأسمالية الدولة القائم على الملكية العامة والتخطيـــط الشـــامل، الـــذي يجرى تفكيكه . ونتيجة لهذه التغيرات البنيوية العميقة، تغيرت علاقة الدولـــة بطبقات المجتمع وفئاته المختلفة . ويوضح الجدول التالي التغير الـــذي طـــرأ على ميزان القوى بين القطاعين العام والخاص، ومن ثم بين الدولة والطبقـــة الرأسمالية .

الجدول رقم (١)
الأهمية النسبية للقطاعين العام والخاص
في إجمالي الإنتاج المحلى الإجمالي

البيـــــان	١٩٩٩--	٢٠٠٠--	٢٠٠٠ ---	٢٠٠١ ---	٢٠٠١ ---	٢٠٠٢---
	عـــام	خاص	عـــام	خاص	عـــام	خاص
القطاعـــات السلعية	٢٣,٦	٧٦ ،٤	١٧ ،٨	٨٢،٢	١٧ ،٠٠	٨٣،٠٠
قطـــــــاع الخدمـــات الإنتاجية	٢١,٨	٧٨ ،٢	٢١،٢	٧٨ ،٨	٢١،٠٠	٧٩ ،٠٠
قطـــــــاع الخدمـــات الاجتماعية	٤٥,٣	٥٤ ،٧	٤٥ ،٣	٥٤ ،٧	٤٥،٧	٥٤ ،٣
معدل النمو فى النـــاتج المحلـــى الإجمالى		٧،١	(٧ ،٧)	٧ ،٤	١ ،٨	٣ ،٥

المصدر: وزارة التخطيط، أعوام مختلفة (التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٢-٢٠٠٣)

٢ - تغير علاقة الدولة بالطبقات الاجتماعية

وقد شمل هذا التغير: استقلالية الدولة النسبية عن الطبقات، وعن مجـــال الصراع الطبقي، والتمثيل الطبقي، وعلاقات القوى داخل الكتلـــة الحاكمـــة، وداخل الدولة ذاتها، ومن ثم تغير شكل الدولة.

وسوف نقتصر هنا على إلقاء الضوء على بعض جوانب هـــذا التغـــير، تاركين الجوانب الأخرى، لمعالجتها في موضعها المناسب .

• تغير علاقة الدولة بالرأسمالية المصرية

فقد تراجعت استقلالية الدولة النسبية عن الطبقة الرأسمالية، وأخذ يضيق أمامها هامش المناورة الاقتصادية والسياسية في التعامل معها .

وتتجلى هذه التغيرات البنيوية فيما يلي :

أ – سياسيا : تزايد وزن وتمثيل الرأسمالية الجديدة ، " رجال الأعمال " في مؤسسات الدولة : في مجلس الشعب، والسيطرة على بعض لجانه الهامة (تولى الملياردير أحمد عز ملك حديد التسليح رئاسة اللجنة الاقتصادية في مجلس الشعب)، وفى المستويات القيادية للحزب الوطني الحاكم وفى لجانه الرئيسية. وتزايد مشاركتها في صنع سياسة الدولة الاقتصادية، من خلال اللجان المشتركة، والاجتماعات التي يعقدها رئيس الوزراء والوزراء المعنيين مع "رجال الأعمال"، ومنظماتهم، لمناقشة مختلف جوانب السياسة الاقتصادية، والتشريعات الاقتصادية والعمالية ..

ب – اقتصاديا : تزايد دور الدولة في عملية تكوين الرأسمالية الجديدة وتوسعها، وذلك من خلال آليات: الخصخصة، والائتمان المصرفي (الإقراض بلا ضمانات كافية، والتعثر في السداد) وشراء الأراضي المملوكة للدولة بأسعار رمزية (في الساحل الشمالي وساحل البحر الأحمر وفى المدن الجديدة) والتوسع في خلق وظائف الإدارة العليا ذات المرتبات والامتيازات الخرافية، والعمولات، والفساد، فضلا عن الآليات التقليدية (صفقات السلاح وعقود التوريد والمقاولات الدسمة)، وهى آليات للتراكم البدائي لرأس المال primitive accumilation of capital ، الذي لا يستثمر عادة في الداخل، بل يحول أولا بأول إلى الخارج، مستنزفا الفائض الاقتصادي، وأرصدة البلاد من العملات الأجنبية . وهى آليات لم تعد في حاجة إلى المزيد من التوثيق . ولذلك، سوف نكتفي بتحليل ثلاثة نماذج بارزة لهذا التراكم البدائي لرأس المال.

الأول: القروض المصرفية بلا ضمانات كافية

شهدت حقبة الانفتاح، وخاصة منذ بداية التسعينات تخلى الدولة عن التخطيط المالي، الوجه الآخر للتخطيط الاقتصادي، وتركت لآليات سوق المال (البورصة والبنوك)، حرية تحديد أولويات الاستثمار على المستوى الكلى، التي تحكمها قوى العرض والطلب من ناحية وعلاقات القوى والنفوذ السياسي والاقتصادي من ناحية أخرى، علاقات" رجال الأعمال " برجال السياسة والإدارة، وبالتحديد إدارة الجهاز المصرفي .

فقد شهدت سوق العقارات (الشقق الفاخرة والقصور والقرى السياحية)، وسوق السلع الاستهلاكية المستوردة (وخاصة من دول جنوب شرق آسيا التي ضربتها الأزمة الاقتصادية فانهارت أسعار صادراتها) نشاطا محموما اتسم بالمضاربة، ففتحت إدارة البنوك العامة والخاصة أبواب الإقراض بلا حدود ولا ضمانات كافية والسحب على المكشوف لكبار " رجال الأعمال " و" شركاتهم العائلية " لتمويل هذا النشاط المضارب , بلا تبصر بنتائجه الكارثية أو بتواطؤ مشين مع المقترضين لاغتيال أموال المودعين، واقتسام الغنيمة الباردة ..!!

" فقد بلغت نسبة القروض " بدون ضمانات عينية " نحو ٦٤ % من جملة القروض والسلفيات في نهاية يونيو ١٩٩٨، ولاشك أن تلك النسبة قد ارتفعت خلال السنتين التاليتين .

والأدهى من ذلك، أنه حتى في حالة استيفاء الضمانات العينية للقروض، يتم التلاعب في عملية تقييم الأصول الضامنة للقرض، بتقييمها بأعلى من قيمتها، بالتواطؤ مع مديري الائتمان في فروع البنوك مقابل عمولة نقدية أو عينية ..

ويتسم توزيع أرصدة القروض والتسهيلات المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص في نهاية بدرجة عالية من التمركز، إذ يستحوذ ٢٠ عميلا من كبار العملاء على نحو ١٠ % من جملة التسهيلات والقروض الممنوحة للقطاع الخاص . وأغلب الظن ان تلك النسبة قد ارتفعت خلال العامين التاليين .

وتشير حالات كبار العملاء المتعثرين الذين إنكشفت مراكزهم المالية مثل: (حاتم الهوارى، الجارحى، مارك فهمي (دوارف)، لكح جروب وغيرهم ، إلى ارتفاع مديونية " العميل الواحد " إلى قرابة المليار جنيه أو ما يفوق . الأمر الذي يعرض القطاع المصرفي لمخاطر كبرى لا تتفق مع شروط الأمان وفقا للأعراف المصرفية السليمة (١٧)

الثاني : المعونات الأجنبية

وهي أحد الآليات الهامة التي تستخدمها الدول الكبرى في بناء تحالفاتها مع البرجوازيات الحاكمة وإفساد بيروقراطياتها وسياسييها ومثقفيها، وتطويعهم، وذلك بإعادة تدوير هذه المعونات للجيوب الخاصة . وتشير بعض التقديرات إلى ان أكثر من ٣٠ % منها لا يدخل خزينه الدولة ، وتذهب إلى جيوب المسئولين الكبار . . . وقد تفجرت في هذا الصدد قضية هامة، في جلسة مجلس الشعب بتاريخ ٣ يناير ١٩٩٩، عندما

تبين أثناء مناقشة تجديد اتفاقية منحة برنامج " الاستيراد السلعي " للقطاع الخاص بين مصر وأمريكا، انخراط عدد كبير من الشركات، التي يشارك فيها أعضاء بارزون في مجلس الشعب وأقاربهم في الاستفادة من هذه المنحة.

وعادة ما يتم إيداع هذه المنح لدى مصارف محددة، وتتولى تلك الصارف اختيار المستفيدين أوالعملاء، الذين يتولون بدورهم استيراد سلع في حدود المخصص لهم من المنحة من الولايات المتحدة الأمريكية . وهكذا، تدور العجلة في إطار خدمة المصالح المشتركة للولايات المتحدة وطبقة جديدة من رجال المال والأعمال، المرتبطة مصالحهم بهذا "النشاط الإستيرادي ... ومن ناحية أخرى يشير بيان إحصائي عن طريقة التصرف في القروض الخارجية، التي حصلت عليها الحكومة المصرية حتى عام ١٩٨٥، إلى أنه تم إنفاق ١٤١ مليون دولار على ما يسمى بند (العلاقات العامة) . ويجيء تحت هذا البند، الإنفاق على الدعاية، والإعلان، والحفلات، والاستقبالات والندوات، وهذا يفتح بابا واسعا للفساد ."(١٨). الفساد إذن، ظاهرة بنيوية في نظام تراكم رأس المال على صعيدين الوطني والعالمي.

الثالث: مرتبات وامتيازات خرافية للإدارة العليا في القطاع العام ومظاهر للفساد

بينما يوجد قانون واحد يحكم الأجور والمرتبات في القطاع الخاص، هو قانون العمل الموحد، نجد غابة من القوانين تحكمها في القطاعين العام والحكومي، وفى هذه الغابة تسود الفوضى وتنعدم العدالة والعقلانية .

فقد حول قانون قطاع الأعمال العام الشركات العامة إلى شركات مساهمة، وأطلق سلطة مجالس الإدارة في تحديد مرتبات أعضائها، كما أطلق سلطة الشركات القابضة في إنشاء شركات مساهمة جديدة . وبالرغم من تخلى الدولة عن دورها المباشر في الحياة الاقتصادية، نجد أن شركاتها تتوسع توسعا مذهلا في إنشاء الشركات الجديدة في قطاعات البنوك والمقاولات والإسكان والسياحة والصناعه، لكى يتمكن القائمون على هذه الشركات من الحصول على دخول إضافية نتيجة لإشرافهم على الشركات الجديدة والاحتفاظ بمقاعدهم في عضوية مجالس هذه الشركات بعد الخروج للمعاش، حيث يتم التجديد لشاغلي هذه المناصب بقرار من مجلس إدارة هذه الشركات .

فقد قامت وزارة الإسكان بإنشاء عشرات الشركات المساهمة من أشهرها مجموعة المقاولون العرب للاستشارات الفنية والمقاولات في الخارج، التي توسعت في فتح فروع لها في ليبيا ودول الخليج . ورغم تحقيقها خسائر فادحة، ظلت الشركة الأم تنفق عليها الملايين . بل وصل الأمر إلى حد أن الشركة الأم كانت تحتفظ بودائع لها في البنوك كاحتياطي نقدي للصرف على حوافز وبدلات أعضاء مجالس الإدارات، في الوقت الذي ارتفع فيه السحب على المكشوف إلى ٥، ٣ مليار جنيه عام ١٩٩٩، كما أكد تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات لعام ٢٠٠٠، وبلغت هذه المبالغ المجنبة نحو ٤٦ مليون جنيه !! .

واستغلت إدارة البنوك العامة الأربعة (بنك مصر والأهلي والقاهرة والإسكندرية) رغبة الحكومة في تطوير البنوك، مع بداية فترة الانفتاح الاقتصادي، وتوسعت في إقامة البنوك المشتركة . وقد تحولت تلك البنوك إلى مصدر الدخل للقائمين على البنوك الكبرى، فقد أصبح رؤساء مجالس الأإدارات، أعضاء معينين في البنوك الجديدة، ويحصل رئيس البنك العام على مقعده في البنك المشترك بمجرد خروجه إلى المعاش، ليرتفع مرتبه شاملا الحوافز والبدلات والمكافآت، من ٦٠ ألف جنيها سنويا إلى نحو مليون جنيه .

وقد كونت هذه البنوك العامة الأربعة شركات فيما بينها لإنشاء بنوك خاصة، حققت خسائر هائلة، بسبب فساد إدارتها، كما في بنك مصر إكستيريريور، الذي أحيل رئيسه السابق عبد الله طايل إلى المحاكمة الجنائية في قضايا الفساد التي شابت عمليات التمويل لأهل بيته وأصدقائه المقربين.

وفى قطاع السياحة، نجد شركات قائمة على الورق، واستمرت أكثر من عشر سنوات يحصل أعضاء مجلس إدارتها على بدلات ومرتبات دون أن تمارس أي نشاط نهائيا، وهى شركات تابعة للشركة القابضة للسياحة والسينما ..! (الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية ٢٠٠٢ ص ٢٢٥ وما بعدها).

تغير علاقة الدولة بالطبقة العاملة

أ – إقتصاديا : تؤدى عملية الخصخصة الجارية، أي تحويل ملكية الدولة لوسائل الإنتاج والتوزيع إلى ملكية رأسمالية خاصة، إلى تحول التناقض الاقتصادي بين الطبقة العاملة والدولة كمالك، إلى تناقض بينها وبين الطبقة الرأسمالية الجديدة، ومن ثم انتقال مركز الثقل في الصراع الطبقي

الاقتصادي من قلب القطاع العام إلى قلب القطاع الخاص الرأسمالي . غير أن الدولة لم تكتف بإحداث هذا التغيير العميق في طبيعة علاقات الإنتاج، بل عمدت أيضا، إلى تغيير علاقات الإنتاج داخل وحدات القطاع العام ذاته، بتقليصها (بقانون قطاع الأعمال العام) دور الطبقة العاملة في إدارته، سواء على مستوى الشركات القابضة، بتخفيض تمثيل العاملين في مجالس إدارتها من النصف إلى السبع، أو على مستوى الشركات التابعة بحرمانهم من التمثيل في الجمعيات العمومية في الشركات التي يشارك في ملكيتها القطاع الخاص، ضاربة بعرض الحائط الدستور،الذي نص على أن يكون تمثيل العاملين بنسبة ٥٠ % في إدارة القطاع العام على كافة المستويات، كما ذكرنا .

ب - سياسيا :

ومن ناحية أخرى، أدت الخصخصة إلى تراجع قدرة الدولة المالية على الاستجابة لمطالب الطبقة العاملة الاقتصادية والاجتماعية الملحة (زيادة الأجور، وتوفير فرص العمل، والسكن الخ ..)، فضاق هامش المناورة السياسية الطبقية المتاح لها، وتزعزعت أسس شرعيتها .

لقد مزقت الدولة قناع " الاشتراكية " الزائف، وكشفت عن وجهها الرأسمالي السافر، فاصبح حديثها عن أهمية " البعد الاجتماعي " مضحكا..!، وعلامة لا تخطئها العين على أزمة شرعيتها .

وهو ما عبر عنه بجلاء تصاعد نضال الطبقة العاملة المصرية المطلبي المنظم والتلقائي خارج إطار التنظيم النقابي الرسمي الذي تقبض عليه الدولة بيد من حديد .ففي عام (٢٠٠١) وحده قام العمال بعمل ١٦١ إضرابا، بل ونظموا الإعتصامات داخل مبنى الاتحاد العام نفسه، بسبب امتناع بعض أصحاب الأعمال عن دفع الحوافز والأجور الإضافية، بل ووقف الأجور الأساسية نفسها لأكثر من خمسة شهور .

وقد بلغت جملة احتجاجات العمال التي رصدها "مركز الأرض لحقوق الإنسان" خلال عام ٢٠٠٣ (٨٦) احتجاجا عمت القطاعات المختلفة (الخاص، الأعمال العام، الحكومة والهيئات التابعة لها). وكان لعمال القطاع الخاص النصيب الأكبر (٤٥) احتجاجا يليها احتجاجات العاملين بالحكومة والهيئات التابعة لها (٢٦) احتجاجا، وكان أقلها، احتجاجات عمال القطاع العام حوالي (١٥) احتجاجا. واتخذت هذه الاحتجاجات أشكالا مختلفة: الإضراب والاعتصام والتظاهر والتجمهر والإضراب عن الطعام . وتراوحت أسباب الاحتجاجات ما بين عدم صرف المرتبات والفصل التعسفي

والخصم من المرتب والنقل التعسفي (تقرير مركز الأرض لدراسات حقوق الإنسان عام ٢٠٠٣ – العدد رقم ٣٠ ص ٤، وما بعدها) .

تغير علاقة الدولة بالفلاحين

كان الفلاحون الركيزة الطبقية الأولى للدولة الناصرية . وكان أحد العوامل الرئيسية في عملية تفككها التاريخي، التمايز الطبقي المطرد في صفوفهم نتيجة للتطور الرأسمالي في الريف , وما ترتب عليه من تغير علاقات القوى الطبقية فيه لصالح الرأسمالية الزراعية، التي أضحت الطبقة المسيطرة فيه . وعندما قامت الدولة الساداتية التي جاء بها انقلاب مايو ١٩٧١، وجدت في طبقة أغنياء الفلاحين قاعدتها الطبقية , وفى بقايا طبقة كبار الملاك الذين صفتهم ثورة يوليو سندا لها .

وسبق أن تناولت بالتحليل في دراستي "النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة" التغيرات البنيوية التي أحدثتها الدولة السادتية في علاقات الإنتاج في الريف، والأزمة الهيكلية للزراعة المصرية ودور الدولة في تعميقها. وسوف أقتصر هنا على تحليل أهم التغيرات إلى طرأت على علاقة الدولة بالفلاحين نتيجة لانتهاجها سياسة " التكيف الهيكلي والتحرير الاقتصادي " في الزراعة في الفترة موضوع الدراسة .

القانون ٩٦ لسنة ٩٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي :

هو أخطر القوانين التي أصدرتها الدولة الساداتية لتغيير علاقات الإنتاج في الريف، فهو يقضى بانتهاء عقود إيجار الأراضي الزراعية السارية وقت العمل بأحكامه بعد انتهاء السنة الزراعية ٩٦ /٩٧ ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك، واعتباره عقد محدد المدة، مصفيا بذلك، واحدا من أهممكتسبات الفلاحين من ثورة يوليو، بل وتصفية شريحة عريضة من الفلاحين المستأجرين، بطردهم من الأرض التي يفلحونها ويعيشون على دخلهم منها، وتسليمها لملاكها الغائبين .ا، ليبيعونها لأغنياء الريف وكبار الرأسماليين .

فالإحصاءات الرسمية لعام ٨٩ /١٩٩٠ الخاصة بالحيازات المؤجرة تقول أن جملة المساحات المؤجرة بالنقد تبلغ ٣٣١، ٥٩، ١ فدانا، تمثل ٢٥،٩% من إجمالي الزمام المنزع كما بلغ عدد عقود الإيجار ١،١٨٨،٧٣٣ عقدا، بما يعنى أن عدد المستأجرين وأسرهم يتعدى سبعة ملايين مواطن . وهذا يعنى، في ظل انتشار البطالة في الريف، تحويل ملايين الفلاحين إلى

عمال عاطلين، وتصاعد الصراع الطبقي فيه. فقد شهد الريف المصري في الفترة من أكتوبر ١٩٩٧ حتى النصف الأول من عام ١٩٩٩ أعمال عنف وتخريب ومظاهرات واحتلال للأرض، وإعتقالات، ومصادمات دموية بين جموع الفلاحين الغاضبين، وكبار الملاك وقوات الأمن. وهذا يعني أيضا، المزيد من تغير علاقات القوى الطبقية لصالح أغنياء الفلاحين، والرأسمالية الزراعية الجديدة ، الذين أصبحوا يشكلون قاعدة الدولة الطبقية الوحيدة في الريف، ومن ثم تقلص قاعدة الدولة الطبقية، وتزايد عزلتها وتفاقما للتناقضات بينها وبين الأغلبية الساحقة من الفلاحين (مركز الأرض لدراسات حقوق الإنسان – مؤتمر التحولات السياسية والاجتماعية في الريف المصري ٢٢ – ٢٣ /٢٠٠٠ ص ٢١ – ٢٣) .

أبعاد الأزمة البنيوية للدولة المصرية المعاصرة

والآن، وقد فرغنا من تحليل أزمة" النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة "، نتناول فيما يلي أبعاد الأزمة البنيوية للدولة التي تقوده، والتي تعد أيضا التعبير السياسي المكثف عنه.

أولا – أزمة الدولتية STATISM

الدولتية هي أحد أشكال التمثيل الطبقي للدولة قائم على تجنيد القادة السياسيين ممن يشغلون مواقع في جهاز الدولة، وعلى دور الدولة المحوري في إدارة الاقتصاد . وكانت البيروقراطية المدنية والعسكرية والدينية بما فيها الملك، هي التي توفر قيادات النظام الدولتي. من هنا كان الدور المركزي الذي تلعبه البيروقراطية في هذا النظام، دور القيادة وصنع القرار. وفي الدولتية في التكوين الرأسمالي تصبح الدولة أحد تشخصات رأس المال personification of capital، حيث تلعب الدور الرئيسي في تعبئة الفائض الاقتصادي وتخصيص الموارد، ومن ثم في عملية إعادة الإنتاج الاجتماعي، وهى أيضا نتاج لأزمته الهيكلية، حيث تقوم الدولة بتوحيد الطبقة البرجوازية ، وتمثيلها، فارضة وصايتها عليها باعتبارها الملاذ الأخير لمواجهة الأزمة. كما تقوم الدولة بدور الوساطة mediation بين البرجوازية والطبقات الشعبية . وترجع ملائمة الشكل الدولتي لحكم البرجوازية في أوقات الأزمات إلى الطبيعة الطبقية لجهاز الدولة (تركيبه البرجوازي والبرجوازي الصغير) .

والدولتية هي الشكل التاريخي للحكم في مصـــر، قديـم قـدم الدولــة المصرية ذاتها، وإن تغير مضمونه الطبقي بتغـــير الطبقــة الحاكمــة عــبر المراحل التاريخية لتطور التكوين الاقتصادي – الاجتماعي المصري .

ومن هنا، كان اختلاف المضمون الطبقي للدولتية الرأسمالية الحديثــة عنه في الدولتية الخراجية القديمة والوسيطة، مثلما اختلفت الدولتية الناصريــة عن الدولتية الساداتية بالانتقال من الاستقلال إلى التبعية .

ومحمد على هو مؤسس الدولة المصريــة الحديثــة بشــكلها الدولتــى، الانتقالي من التكوين الخراجى إلى التكوين الرأسمالي، وعبــد النــاصر هــو مؤسس الدولة المصرية المستقلة، بشكلها الدولتى القائم على رأسمالية الدولــة الوطنية، حيث الغلبة لعقلانية الخطة على عقلانية السوق كآليــة لتخصيــص الموارد، وهو الشكل الملائم لدولة التنمية الشــاملة **total developmental state**. والسادات هو مؤسس الدولة المصرية التابعة، بشكلها الدولتى الملائــم لرأسمالية الدولة التابعة، دولة اللاتنمية، القــائم علــى لا عقلانيــة الســوق وعشوائيته، وتفكيك الصناعة الوطنية **disindustialisation**. أما الدولة فـــي عهد مبارك، فهي استمرار لـــها شــكلا ومضمونــا، وإن اتســمت بتفجــر تناقضاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إنـــها دولــة الأزمــة بامتياز، أزمة الشكل الدولتى لسلطة البرجوازية المصرية .

السمات المميزة للدولتية المصرية المعاصرة

أولا – المركزية البيروقراطية المفرطة

وتتمثل في التنظيم الهرمي الصارم لجهاز الدولــة ومؤسســاتها، حيــث تتركز السلطة في القمة، أي في مركز النظام، في مؤسسة الرئاســـة، التـــي تحتفظ لنفسها بسلطة تحديد الأهداف الإستراتيجية للدولة في الداخل والخارج، وفى هيكلة مؤسساتها، ومراقبتها، وتوزيع مـــا تبقـــى مـــن الســلطة علـــى المستويات الأدنى مستخدمة آليتى التشريع، والتفويض في السلطة .

كما تتمثل في سيطرة الدولة المركزية على منظومات الـــري والطاقــة (الكهرباء والبترول والغاز) والمعلومـــات والإعــلام والتعليــم والاتصــال والمواصلات، أي سيطرتها على قوى الإنتاج المادي والمعرفـــي . وتشــكل علاقة الدولة بهذه المنظومات علاقة الإنتاج المركزية في هذا النمط الدولتـــى.

فضلا عن احتكار الدولة للعنف المنظم، للقوة المسلحة، الركيزة الأولى للنظام الدولتى .

ثانيا – الاستقلالية النسبية الواسعة

تتمتع الدولة المصرية المعاصرة باستقلالية نسبية واسعة عن الطبقات و الطوائف، مما يعطيها حرية واسعة في المناورة السياسية في مجالي الصراع الطبقي، والطائفي، ويجعل من مؤسسة الرئاسة، بل ومن الرئيس محور الارتكاز وعنصر التوازن في النظام السياسي كله .

ثالثا – اندماج الحكم والإدارة، وتوحدهما تعبيرا عن انفراد البيروقراطية بالحكم

عندما تتولى البيروقراطية الحكم، تندمج وظيفة الإدارة، وظيفتها الأصلية، ووظيفة الحكم في وحدة عضوية جدلية فريدة، يجسدها رئيس الجمهورية، راس السلطتين السياسية والتنفيذية، ويخركها التناقض بينهما، ويتجلى في التناقض بين المستوى السياسي (مؤسسة الرئاسة) والمستوى الإداري التنفيذي (الجهاز الإداري للدولة) وعلى رأسه مجلس الوزراء، الذي يعين رئيس الجمهورية رئيسه وأعضاءه ويعزلهم، ويرأس مجلس الوزراء إذا حضر اجتماعاته (المادتين ١٤١ و١٤٢ من الدستور) . وقد تجلى هذا التناقض في اللحظات التاريخية الفاصلة: في الصراع بين عبد الناصر (مؤسسة الرئاسة) والمشير عبد الحكيم عامر (المؤسسة العسكرية)، والذي لم يتمكن عبد الناصر من حسمه إلا بعد هزيمة ١٩٦٧ بتصفية المشير وجماعته المسيطرة على القوات المسلحة . وفى انقلاب مايو ١٩٧١، الذي حسم الصراع على السلطة بين الرئيس السادات(مؤسسة الرئاسة) وبين "الحرس القديم " من قيادات البيروقراطية العليا المدنية والعسكرية التي كانت تسيطر على الاتحاد الاشتراكي ومجلس الوزراء والقوات المسلحة . كما تجلى هذا التناقض في قيام السادات بفتح قنوات اتصال سرية مباشرة مع أمريكا وإسرائيل متجاوزا وزارة الخارجية تمهيدا لزيارته للقدس عام ١٩٧٨، وإبرام معاهدة السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩، مما أدى إلى استقالة وزير الخارجية!(١٩).

ومع ذلك، تلعب البيروقراطية دورا حاسما في عملية انتخاب رئيس الجمهورية، بحكم سيطرة الحزب الحاكم، وأجهزة الأمن والإعلام والإدارة

المحلية على انتخابات مجلس الشعب، لضمان توفر أغلبية الثلثين اللازمة لترشح الرئيس، فضلا عن الأغلبية اللازمة للاستفتاء عليه.

رابعا – الدولة المصرية دولة استبدادية بوليسية أبوية

١- السلطة المطلقة التي يتمتع بها الرئيس في الدستور

وهو دستور ١٩٧١ الذي أعطى رئيس الجمهورية سلطة مطلقة في الحكم تفوق سلطة الملك في دستور ١٩٢٣ :

أ – فهو الذي يرسم سياسة الدولة الداخلية والخارجية، يشاركه مجلس الوزراء الذي يعين رئيسه وأعضاءه ويعزلهم، ويرأسه إذا حضر جلساته . وهم مسئولون أمامه عن تنفيذ سياساته (المواد ١٣٢و١٣٨ و ١٤١ و١٤٢).

ب – له سلطة إعلان حالة الطوارئ (المادة ١٤٨)، فإذا ما أعلنت، قبض على السلطات جميعا، " فهو ينفذ أوامره وقراراته بواسطة الشرطة، فإن لم تسعفه فبواسطة القوات المسلحة. وهو يملك أن يفرض العقوبات والجزاءات على كل من يخالف أوامره ونواهيه، وله أن يفرض من أنواع العقوبات ما يصل إلى الأشغال الشاقة. وهو ينشئ محاكم أمن الدولة، ويملك أن يقرر طريقة تشكيلها من قضاة فقط، أومن الضباط وحدهم، أو أن تكون ذات تشكيل مختلط من القضاة والضباط، وكل أحكام هذه المحاكم تخضع لتصديق رئيس الجمهورية . " (٢٠)

ج – وله أن يتخذ ما يراه من إجراءات سريعة، إذا ما رأى خطرا يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستوري (المادة ٧٤) وهى سلطة لم تكن للملك في دستور ٢٣ ولم تكن لعبد الناصر في دستور ٦٤ ... !

د – وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة ويرأس المجلس الأعلى للقوات المسلحة : (المادة ١٥٠) والمجلس الأعلى للهيئات القضائية (المادة ١٧٣)

هـ – يعين الموظفين المدنيين والعسكريين ويعزلهم (المادة ١٤٣)

و – يعين رئس المحكمة الدستورية العليا وأعضائها، ورؤساء الهيئات القضائية والنائب العام .

ز – يصدر اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين ولوائح الضبط (المادة١٤٤) .

٢ – تشخصن السلطة

تشخصن السلطة personalisation du pouvoir، أي تجسدها في شخص الرئيس هو– كما يقول بولانتزاس – " تعبير أيديولوجي،أي الالتفاف حول علاقة الدولة " التمثيلية " بالطبقات الاجتماعية، واختلاس لدور الأحزاب، وإستخدام لجهاز الدولة في التأثير في الرأي العام ... " (بولانتزاس: مرجع سابق ص ٤٠٢) .

وإذا كانت الدولة في النظام الدولتى تشخصنا لرأس المال، فإن سلطة الدولة تتشخصن إذا انفرد بها الرئيس .

يقول طارق البشرى :

إذا كان عبد الناصر والسادات قد وجدا مقاومة ومعارضة من داخل السلطة ممن أسموا بمراكز القوى . " فإن السلطات التي يملكها رئيس الدولة الآن، لم يقم لها في ماضي النظام نفسه ما يماثلها في تفردها .... والحاصل أن السلطة السياسية تكون بالمشاركة عند تعدد الحائزين عليها ... أما إذا حدث الانفراد بالسلطة بغير مشارك في اتخاذ القرار، وبغير تهديدات خارجية عليها، وعلى امتداد زمن لا ينتهي بتداول، فإنه في هذه الحالة تكون السلطة قد تشخصنت أي اكتسبت سمات العمل الخاص . وتكون الدولة – أهم الهيئات العامة وأدومها وأبقاها – تكون قد انتقلت من العموم إلى الخصوص، فصارت شأنا خاصا للقائم عليها."(٢١)

وقد صار الحكم الفردى الشخصي حكما مطلقا، والدولة المصرية دولة استبدادية وصار الحكم حكما بوليسيا، ورئيس الجمهورية حاكما عسكريا بمقتضى قانون الطوارئ وذلك بإعلان حالة الطوارئ في أكتوبر ١٩٨١ مع اغتيال الرئيس السادات . وبالرغم من انتهاء أحداث الإرهاب المحلى بقيت حالة الطارئ حتى الآن، وهى أطول مدة متصلة عرفتها مصر..! . ويمكن القول أنه خلال المدة من بدأ العمل بدستور ١٩٧١ حتى الآن، لم ترفع حالة الطوارئ إلا لمدة سنة وأربعة أشهر . وحتى خلال تلك الفترة القصيرة، كانت هناك ترسانة من القوانين التي تخول الحكومة سلطات واسعة في اتخاذ الكثير من التدابير الاستثنائية التي يتضمنها قانون الطوارئ، كقانون حماية الوحدة الوطنية رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢، وقانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨، وقانون حماية القيم من العيب رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠. لقد أصبحت حالة الطوارئ الدائمة العنصر البنيوي الحاكم

في النظام الدولتي القائم ، حيث تلعب أجهزة الأمن الـــدور المركـــزي فـــي السيطرة على الصراع الاجتماعي والسياسي، وتشارك فـــي صنـــع القـــرار السياسي الاستراتيجي . وهكذا، صارت الدولة المصرية دولة بوليسة بامتياز، " أمنها " هو هاجسها الأول ! .

ويقابل هذه السلطة المطلقة للرئيس، لا مســئولية مطلقـــة، فـــالرئيس لا يسأل عن سياساته وقراراته وإنما تسأل عنها الحكومة – آلتي يعينها – أمـــام مجلس الشعب المصنوع ..!؟

٣ – الطابع الأبوي الحديث للدولة المصرية المعاصرة

ونعنى بالأبوية الحديثة **neo – patriarchy** هنا، نظاما للسلطة السياســية والأيديولوجية قائم على السلطة الأبوية، سلطة" كبـــير العائلـــة " كمـــا كـــان السادات يحب أن يسمى نفسه . فهو أدرى بمصلحتها، و ليس لأحد أن يجادله فيها أو يحاسبه . والأبوية الحديثة هي الأبويـــة التقليديـــة الموروثـــة عـــن المجتمع الخراجى، أبقى عليها الإستعمار، وقـــام بتحديثـــها لتلائـــم التطـــور الرأسمالي التابع، خالقا بذلك، بنية اجتماعيـــة وسياســية وثقافيـــة مشـــوهة ورجعية، بنية قمعية، ذكورية تسلطية، معادية للحرية والمساواة، بما في ذلك، حرية النساء والمساواة بينهم وبين الرجال.

وتشكل هذه البنية الأبويـــة الأســـاس الموضوعـــي للنظـــام التســـلطي **authoritarian regime** في الدولة والأسرة . فالأسرة الأبويـــة **patriarchal family** هي التي تنتج وتعيد إنتـــاج الشـــخصية التســـلطية **authoritarian personality**. ومن هنا كانت الأسرة الأبوية الخلية الأولـــى فـــي بنـــاء المجتمع الأبوي والدولة الأبوية الحديثة .

ومن هنا أيضا، كانت العلاقة الجدلية بيـــن أزمـــة الأســـرة المصريـــة الأبوية وتفككها وأزمة للدولة المصرية الأبوية . وتصوغ الأيديولوجية الدينية خطاب السلطة الأبوي في الدولة والأسرة، في الجامع والكنيسة، في المدرســة وفى الحياة اليومية .

ويجسد خطاب السادات السياسي وأسلوبه في الحكم الطـــابع الأبـــوي للدولة ولبيروقراطيتها.

خامسا – توحد الدولة والحزب الحاكم

ثورة يوليو هي ثورة من أعلى، بدأت بانقلاب عسكري قاده تنظيم "الضباط الأحرار"، فتح الطريق أمام العملية الثورية، عملية إنجاز المهام الجوهرية للثورة الوطنية البرجوازية بتحقيق الاستقلال الوطني، وتصفية طبقة كبار الملاك، والرأسمالية الكبيرة . ولأنها ثورة من أعلى وليست ثورة شعبية، لم تنقل السلطة من الطبقات الرجعية إلى الطبقات الشعبية فبقيت السلطة في قبضة البيروقراطية العسكرية والمدنية، التي أضحت الفئة البرجوازية الحاكمة. ومن هنا، كان عداؤها الأصيل للديموقراطية وللنظام الحزبي، بل ولكل أشكال التنظيم السياسي والنقابي المستقل . ومن هنا أيضا، كان فشل محاولاتها المتكررة على مدى نصف قرن في إقامة حزب لها، يكسر عزلتها، ويصلها بالجماهير العريضة، ابتداء من هيئة التحرير، والاتحاد القومي إلى الاتحاد الاشتراكي حتى الحزب الوطني الديموقراطي. فلم يكن أمامها من بديل سوى جهاز الدولة ليصبح حزبها، الذي تفرضه على البرجوازية المصرية كلها . هكذا، تشكلت الدولتية المصرية المعاصرة، بتناقضاتها الفريدة، مفتاح فهم ديناميتها ومعضلاتها، (ومن أبرزها معضلة تحول الحزب الوطني الديموقراطي إلى حزب مستقل عن الدولة بالرغم من توحده معها ! .

لقد كانت هزيمة ٦٧، هزيمة لثورة يوليو، ولمشروعها في التحرر الوطني والاجتماعي ولقائدها عبد الناصر . وترك رحيل الزعيم الكارزمي، فراغا هائلا في السلطة، فتح باب الصراع عليها، على مصراعيه، حسمه انقلاب ١٤ مايو، الذي كان نجاحه المذهل، تعبيراً عن تغير موازين القوى الطبقية بفعل الهزيمة، بين قوى الثورة وقوى الثورة المضادة، وتتويجا لانتصارها. غير أن السادات لم يملأ الفراغ الذي تركه عبد الناصر إلا بعد انتصار أكتوبر ٧٣، الذي أستثمره في تأسيس شرعية جديدة، تعبر عن تحالفات طبقية جديدة . ومن هنا كانت حاجته لتنظيمها سياسيا، مع إخضاعها لسلطته . فكانت المنابر الثلاثة (اليمين واليسار والوسط (حزب الرئيس)، التي نشأت داخل الاتحاد الاشتراكي، أحد أجهزة الدولة، ثم صارت المنابر أحزابا بتصريح أدلى به الرئيس، رغم أن الدستور لم يكن يسمح بذلك بعد.. !، ولكنها أحزاب خاضعة لوصاية الدولة ورقابتها . ثم نشأت أحزاب جديدة في إطار قانون الأحزاب، الذي قيد حرية تكوين الأحزاب، وفرض عليها وصاية الدولة ورقابتها. وشارك الرئيس في تأسيس واحد منها، هو

حزب العمل الاشتراكي، ليكون سندا له، بعد التوقيع على معاهدة السلام مع إسرائيل .. ! . وأغلب الأحزاب بعد ذلك، نشأ بأحكام صادرة من القضاء..!(٢٢). وأضحت هذه " التعددية " المقيدة، الآلية الجديدة التي يستخدمها النظام الدولتي، بديلا عن الاتحاد الاشتراكي، في بناء تحالفاته الطبقية، وإدارة صراعاته . غير أن هذه الآلية في حاجة إلى قيادة، إلى حزب سياسي للطبقة الرأسمالية . فكانت معضلة الحزب الوطني: إما أن يتحول إلى حزب مستقل عن الدولة، أو أن يظل متوحدا معها، رابطا مصيره بمصير النظام الدولتي . ولكن، كيف يمكن لهذا الحزب أن يتحول إلى حزب مستقل عن الدولة، إذا كان رئيس الدولة رئيسه , الذي يعين قياداته، ويصبح رئيس الوزراء والوزراء أعضاء في قيادته بحكم مناصبهم .. ! ؟

سادسا – إخضاع السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية

الحكومة تسيطر على مجلس الشعب بما لها من أغلبية، وتحتكر المبادرة التشريعية فهى التي تقترح القوانين التي تتولى وزارة العدل إعدادها وتعرضها على مجلس الشعب فيقرها .. !

يصف بعض الباحثين الدولة المصرية المعاصرة بـ " الدولة الإدماجية corporate state" حيث تندمج فيها المؤسسات الدستورية، والتنظيمات السياسية والنقابية، وتفقد استقلاليتها، ويصفها طارق البشرى بـ الدولة القابضة"، " بسلطة تنفيذية استوعبت مكنة التشريع وبسلطة قضائية محاطة ومحددة الوظيفة في نطاق ما رسمه النظام لها من حدود وضوابط .. الخ"(٢٣)، وكلاهما وصف صحيح للبناء التنظيمي الدستوري للدولة ولنمط العلاقات بين مؤسساتها، ولكنه غير كاف لتفسير دينامية الدولة المصرية وتناقضات مؤسساتها، وتغير موازيين القوة بينها، تعبيرا عن تغير علاقات القوى الطبقية. فهومثلا، لا يفسر لنا، لماذا أسقط نظام عبد الناصر من داخله، وبهذه السرعة المذهلة ؟، ولماذا استمرت " الدولة القابضة " نصف قرن، وهو ذات النمط من النظم الذي جرت به تصفية السياسات الوطنية والاقتصادية والاجتماعية كلها منذ ١٩٧٥ ؟ وهل يعد تغير شخص الرئيس في هذا النظام القائم على السلطة الفردية" الواقعة الحاسمة " في تغير وظيفته وسياساته من النقيض إلى النقيض ؟

إن القضية الجوهرية في الدولة هي قضية السلطة، والمتغير الحاسم هو الطبقة الحاكمة أي التغير الأساسي في علاقات القوى الطبقية. و النظام القائم

على الحكم الفردي هو في النهاية شكل من أشكال الحكم الطبقي، شكل من أشكال حكم البرجوازية ودور الحاكم الفرد مهما عظم في تغيير سياسات النظام وتوجهاته يبقى محكوما بعلاقات القوى الطبقية فيه . فلولا هزيمة ٦٧ وانتصار أكتوبر ما كان للسادات أن يلعب هذا الدور الدرامي في التغيير .

مغزى هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية

إن هيمنة إحدى هاتين السلطتين تعنى أنها تمثل السلطة المركزية **l,enstance centrale** في الدولة كوحدة . إنها تعبر تعبيرا مركزا عن المبدأين الذين تقوم عليهما هذه الوحدة . فهى من ناحية، تعبر عن الشرعية السياسية للتكوين الاجتماعي، وهى من ناحية أخرى، المقر التنظيمي للجناح القائد **le siege d,organiosation de la fraction hegemonique** (بولانتزاس – مرجع سابق : ص ٤٠٧).

وفى حالتنا، تعبر هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية عن الشرعية السياسية للتكون الاجتماعي القائم (النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة)، من جهة، وعن أن السلطة التنفيذية قد أصبحت المقر التنظيمي للجناح القائد في الكتلة الحاكمة، وهو الرأسمالية الكومبرادورية، بعد أن عجزت عن تنظيم قيادتها، سواء للشعب – الأمة أو للكتلة الحاكمة .

سابعا– ابتلاع الدولة للمجتمع المدني :

في الشكل الدولتى لحكم البرجوازية تتقلص الدولة، لتصبح مؤسسة قمع بلا هيمنة **hegemony**، وذلك عندما تبتلع الدولة (بالمعنى الضيق عند جرامشى أي المجتمع السياسي) المجتمع المدني، جهاز الهيمنة الطبقية، ليصبح جهازا من أجهزتها تديره بيروقراطيتها .

تعتمد التكنولوجيا التنظيمية **organisational technology** التي تستخدمها الدولة المصرية في هيكلة المجتمع المدني على آليات المنع والحل والإخضاع والتأسيس، تأسيس منظمات بيروقراطية موازية تابعة لها، داخل المجتمع المدني، لتقوم بوظائفه ولتستبق وتصادر حق المواطنين الدستوري في تأسيسها. وهى تجند لقيادتها عددا من المثقفين والشخصيات العامة والقيادات النقابية الذين تثق بهم .. ! . والنموذج الفاضح لهذا المسخ، هو "المجلس القومي لحقوق الإنسان "، الذي " سقط في أول امتحان حقيقي له "

على حد قول أحد أعضائه، عندما عجز عن إصدار بيان بجميع مقترحاته بشأن إلغاء حالة الطوارئ، تحت ضغط الحكومة، بعد أن كانت اللجنة التشريعية بالمجلس برئاسة سامح عاشور نقيب المحامين، قد أعدت مشروع البيان، الذي انتهى إلى ضرورة إلغائها! (الأهالي ١٩ و٢٠٠٤/٥/٢٦) . وهناك، المجلس الأعلى للمرأة الذي ترأسه قرينة رئيس الجمهورية، والمجلس الأعلى للثقافة الذي يرأسه وزير الثقافة، .... الخ . وسوف نتناول هذه التكنولوجيا التنظيمية بالتفصيل عند الحديث عن أزمة المجتمع المدني في الفصل الرابع " أزمة الهيمنة".

غير أن ابتلاع الدولة للمجتمع المدني، واستخدام هذه التكنولوجيا في هيكلته وإخضاعه لا يلغي الصراع الطبقي، وإنما ينقله إلى قلب الدولة ذاتها .

وهنا يثور السؤال الهام : ما هي الأسباب الموضوعية لهذه الظاهرة السياسية الفريدة ، ظاهرة الدولتية المصرية الحديثة ؟ وما هو مغزاها الطبقي؟

الأسباب الموضوعية لظاهرة الدولتية المصرية الحديثة

١- القصور الذاتي التاريخي historical inertia

الذي يتمثل، كما ذكرنا، في استمرارية البنى الفوقية السياسية والثقافية والتنظيمية السابقة على الرأسمالية بالرغم من تغير الأساس الاقتصادي للمجتمع المصري، وأهمها،المركزية الطاغية للسلطتين السياسية والإدارية، واندماجهما العضوي، لتشكل الأساس الموضوعي، لاحتكار البيروقراطية للسلطة، ولانقسام المجتمع إلى حاكمين ومحكومين . ومن ثم استمرارية التراث البيروقراطي الاستبدادي، ثقافة وممارسة .

٢ – أزمة البرجوازية المصرية كطبقة حاكمة

وهي ناجمة عن أزمة التطور الرأسمالي التابع، التي ترتبط ارتباطا عضويا بالأزمة الهيكلية للنظام الرأسمالي الكوكبي . ومن هنا كانت الدولتية الشكل اللائم لحكم البرجوازية المصرية كما ذكرنا .

أزمة الدولتية

ونعني تفجر تناقضاتها الطبقية، باعتبارها شكلا من أشكال حكم البرجوازية المصرية إيذانا بتفككه . وهذا يتجلى في تصاعد الصراع الطبقي نتيجة لتفاقم الأزمة الاقتصادية – الاجتماعية، وفي انقسام البرجوازية ذاتها

كطبقة، حول سبل الخروج من أزمتها، وفى تزايد وزن " الرأسمالية الجديدة " المرتبطة بالولايات المتحدة والشركات المتعدية الجنسية داخل قيادة الحزب الحاكم، وتولى نجل الرئيس وهومن كبار رجال الأعمال رئاسة أمانة السياسات في الحزب، وفى إخضاع الحكومة لإشرافها، بل في دخول رجال الأعمال لأول مرة الوزارة (في الوزارة التي تشكلت برئاسة أحمد نظيف في يوليو ٢٠٠٤)، فقد تولى وزارة الصناعة رشيد أحمد رشيد الذي يرأس أعمال شركة يونيليفر العالمية في منطقة الشرق الوسط وإفريقيا وتركيا والتي أصبح اسمها " فاين فودز "، وهوأيضا عضو في مجلس إدارة جمعية المستقبل الذي يرأسه جمال مبارك، و يضم عددا من رجال الأعمال، كما كان مع جمال عضوين في في مجلس الأعمال المصري الأمريكي وفى المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس . وتولى وزارة السياحة أحمد المغربي، المسئول عن أنشطة شركات مجموعة " إكور " السياحية العالمية في مصر وهو أيضا عضو في مجلس إدارة جمعية المستقبل ومجلس إدارة المركز المصري للدراسات الاقتصادية اللذان يرأسهما جمال مبارك، كما كان الوزيران عضوين في مجلس إدارة بنك"H.S.B.C " المتعدى الجنسية . وسوف نعود لتناول هذه الأزمة عند الحديث عن أزمة الهيمنة (صحيفة "العربي" ١٨ / ٧ / ٢٠٠٤ ص٣).

ثانيا – أزمة الإدارة: أزمة البيروقراطية المصرية

أزمة الإدارة، هي في جوهرها أزمة البيروقراطية المصرية

حول مفهوم البيروقراطية

البيروقراطية شكل تنظيمي هرمي للمنظمة الاجتماعية قائم على تراتبية السلطة **hierarchy**، والتقسيم الصارم للإختصاصات، ويحكم عملها مبادئ وقواعد جامدة ويتمتع موظفوها بمؤهلات عالية، وتتميز بالاحتراف على كافة المستويات، وتتسم العلاقات داخلها بالطابع اللاشخصي، على النحو الذي فصله ماكس فبر، منظر البيروقراطية بامتياز .

ويوحد فبر بين البيروقراطية والمنظمة **organization** .

يلقى هذا " النموذج المثالي "**idial - type** " الفيبرى، الضوء على كثير من السمات الملموسة للبيروقراطية وعلى بعض جوانبها الكمية، غير أنه فشل في التوصل إلى جوهرها(٢٤).

ويمكن تحديد طبيعة البيروقراطية بتحليل أهداف المنظمة، فلكل منظمة هدف محدد ينعكس في بنيتها وفي وسائلها التقنية وعناصرها البشرية . وقد يكون هدفها الأول، إنتاج سلعة معينة أو تقديم خدمة الخ .. أما هدفها الثاني فه والمحافظة على نفسها وإعادة إنتاجها لذاتها كمنظمة . وإذا كان الهدف الأول هو مبرر وجودها، فإن الهدف الثاني هو الشرط الأولي لوجودها وإستمراريتها. ولكن، عندما تصبح الغلبة لهدف المحافظة على المنظمة وتقويتها وإعادة إنتاجها وتوسعها على هدفها الأول والمبادئ الحاكمة لعملها، عندئذ تتحول تراتبية السلطة إلى صراع على المناصب والتقسيم الصارم للاختصاصات إلى تداخل وتنازع بينها، واللوائح إلى روتين ومبادئ بيروقراطية، وتصبح العلاقات اللاشخصية داخل المنظمة ومع المتعاملين معها علاقات شخصية، ومن ثم تنعدم الشفافية ويحيط الغموض بعملية صنع القرار، وينفتح باب الفساد . هكذا تتحول المنظمة ذاتها إلى منظمة بيروقراطية. إنها مرحلة الانحطاط والتحلل في حياتها، مرحلة الأزمة.

لقد عرفت البشرية البيروقراطية في كل العصور منذ أن عرفت الدولة، غير أن ما يميز عصرنا، عصر" مجتمع المنظمات الرأسمالي " capitalist oranizational society هو عملية البقرطة الشاملة للمجتمع total bureaucratization of society (٢٤)

وعندما تتحول العلاقة الإنتاجية – التنظيمية بين العمل وراس المال إلى علاقة بيروقراطية، تصبح علاقة مركبة، والتناقض تناقضا مركبا، تناقضا بين العمل والتكنوقراط، الذين يشخصون رأس المال، وعندئذ يتضاعف الاستغلال والاغتراب، ويتخذ الصراع الطبقي، شكل الصراع بين العاملين والتكنوقراط الذين يمارسون سلطة رأس المال ووظيفته العمومية ويصبحون جزءا عضويا من الطبقة الرأسمالية، وهو ما أسماه جالبريث : البنية التقنية للمجتمع الصناعي الحديث technostructure .

ومع ذلك كله، تبقى طبيعة النظام الاقتصادي الاجتماعي، والطبيعة الطبقية لسلطة الدولة العاملين المحددين للطبيعة الطبقية البيروقراطية، ولوظيفتها، في نهاية المطاف.

أزمة الإدارة : أزمة البيروقراطية المصرية

ونعنى بها أزمة البيروقراطية كنمط لتنظيم وإدارة جهاز الدولة ومؤسساتها، وكفئة اجتماعية وثقافة وأيديولوجيا . ولما كانت البيروقراطية /

التكنوقراط، هي الشريحة الحاكمة من الطبقة البرجوازية حيث يندمج الحكم والإدارة، فإن أزمتها تعتبر الوجه الآخر لأزمة هيمنة البرجوازية .

وأزمة البيروقراطية المصرية هي تعبير عن أزمة الشكل الدولتى للدولة المصرية المعاصرة فهي جهازها العصبي وعقلها المفكر، ويدها الباطشة .

ولهذا تعنى أزمتها، بلوغ تفاقم تناقضاتها النوعية نقطة حرجة إيذانا بتحولات كيفية في دورها الطبقي، وشكلها التنظيمي، وبنيتها الاجتماعية، وعلاقاتها بالجماهير .

أولا – الخصوصية التاريخية للبيروقراطية المصرية

١- المركزية الطاغية

كان التركز المفرط لسلطة البيروقراطية وطغيانها، الذي ارتبط تاريخيا بأسلوب الإنتاج الخراجي وبالشكل الدولتي للدولة المصرية، أبرز خصوصياتها التاريخية، وأكثرها دواما وأبعدها أثراً في حياة المصريين، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على ما سبق أن فصلناه .

٢- الاستمرارية والانقطاع التاريخي

عرفت مصر البيروقراطية منذ أن عرفت الدولة، ولذلك وصفها فبر بأنها أقدم وأعرق البيروقراطيات التي شهدها التاريخ العالمي . وأنها تمثل النموذج التاريخي للبيروقراطية .

وكانت تقوم منذ نشأتها بثلاث وظائف رئيسية : أ – إدارة نظام الري المركزي والزراعة .ب – إدارة الجباية والريع، أي استخلاص الفائض الزراعي من الفلاحين لصالح الملك وطبقة الكهنة . ومن هنا كانت مركزيتها الطاغية . ج – إدارة نظام كفئ لبناء المعابد والأهرامات، التي ظلت رمزا من رموز الخلود والبعث في عقيدة المصريين القدماء (٢٥). ومن هنا كان الارتباط التاريخي القديم بين الملك الإله والبيروقراطية والكهنة .

وبالرغم من قدم وعراقة الدولة المصرية وبيروقراطيتها وفاعلية جهازها ونظم إدارتها، فإن المفارقة التاريخية هي ما حدث من انقطاع في إستمراريتها التاريخية، منذ عصر الأسرات الفرعونية، ودخول البلاد في مرحلة متقطعة وطويلة من الاحتلال الأجنبي بدأ من غزو واحتلال الهكسوس لمصر منذ القرن السابع عشر قبل الميلاد، الذي استمر زهاء قرن من الزمان، ومرورا بالحيثيين والأحباش (٧٢٢ ق. م – ٦٦١ ق . م)، والفرس (٥٢٥ ق . م – ٣٣٢ ق . م)، والبطالمة (٣٢٣ ق.م – ٣١ق.م)،

والرومـان (٣٠ ق . م – ٦٤١)، وانتـهاء بـالعرب (٦٤١م – ١٥٧م) والعثمانيين (١٥١٧ م – ١٨٠٥)، وأخيرا بـالاحتلال الأوروبـي) فـي صورته الفرنسية (١٧٨٩ م ١٨٩١ م)، والإنجلـيزي ١٨٨٢ – ١٩٥٦)، وهو ما يعنى غياب منظومة إدارة وطنية مصرية طوال هذه الفترة الطويلـة و العسيرة من تاريخنا القديم والوسيط والحديث .

وربما نجد في هذه الحقائق تفسيرا لظاهرة غياب مدرسة وطنية مصريـة في مجال الإدارة الحديثة . كما انعكس التدهور الاقتصادي والسياسي العـام خلال هذه المرحلة على كفاءة وفاعلية نظـم الإدارة والتشـغيل وإسـتحواز الخبراء الأجانب – خاصة – الإنجليز – على آليات عمـل وقيـادة النظـام الإداري في مصر كلها (٢٦).

غير أن هذا الانقطاع التاريخي، اقتصر على تـاريخ الطبقـة الحاكمـة وقمـة جهاز إدارة الدولة وقمة بيروقراطيتها . أما الدولة المركزيـة ذاتـها، ووظائفها التقنية والاقتصادية (الإدارة المركزية لنظام الري وتعبئة الفـائض الاقتصادي والقمع) فقد بقيت على مر العصـور دون تغيـير، لارتباطـها بإسلوب الإنتاج الخراجي الذي ظل سائدا حتى أواخر القرن التاسع عشر .

وسنعرض فيما يلي المراحل التاريخية الرئيسية لتطـور العلاقـة بيـن الدولة المصرية وبيروقراطيتها.

محمد علي مؤسس الدولة المصرية البيروقراطية الحديثة

ويعتبر محمد على مؤسس الدولة المصرية الحديثة المسـتقلة، عمادهـا جيش حديث قوى وبيروقراطية فعالة على النسق الأوروبي . وفتحت ثـورة ١٩١٩ طريق الاستقلال والديموقراطية أمام الشعب المصري، وأمام تمصـير جهاز الدولة، تمصير إدارتها وجيشها وقضائها بمقتضـى معـاهدة ١٩٣٦ . وأخذت تتشكل بيروقراطية مصرية وطنية مدنية وعسكرية لتتولـى مراكـز القيادة .

ثورة يوليو والبيروقراطية، الثورة و" الطبقة الجديدة "

تناولت في مقالي " حول الطبقة الجديدة في مصـر " بـالتحليل النقـدي علاقة ثورة يوليو بالبيروقراطية، وموقف عبد الناصر منها بعد أن تحولـت الى " طبقة جديدة " معادية للثورة (٢٧) .

و " الطبقة الجديدة " هي " تلك الفئات الاجتماعية التي تنشأ وتتشكل داخل البيروقراطية خلال عمليات التحول الاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي (الإصلاح الزراعي والتأميم والتصنيع)، وتضم الكوادر الإدارية والفنية والعسكرية التي تحتل مراكز القيادة في الدولة وفى الإنتاج، وتتصرف في قسم معتبر من الفائض الاقتصادي، وتتمتع بدخل مرتفع بالنسبة لمجموع العاملين، ويسميها البعض " النخبة التكنوقراطية tecnocratic elite" . وتحدد الطبيعة الطبقية لسلطة الدولة وعلاقات القوى داخلها طبيعة دورها السياسي والاقتصادي .

ولقد نشأت الطبقة الجديدة في مصر وتطورت نتيجة لتفاعل العوامل التاريخية الخاصة الموضوعية والذاتية، التي شكلت الطابع الفريد للثورة، باعتبارها ثورة من أعلى بدأت بانقلاب قام به الجيش انتهى بنجاح القيادة الثورية في الاستيلاء على سلطة الدولة دون الاعتماد على حزب سياسى، وبغير كادر اشتراكي كاف، وبلا أيديولوجية اشتراكية. وتم إنجاز العملية الثورية سلميا، ودون تحطيم جهاز الدولة القديم، أي دون تصفية البيروقراطية القائمة وهى في الأساس بيروقراطية زراعية و متخلفة .

وقد حكم هذان العاملان أسلوب التغيير الثوري للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية، فلم يكن هناك مفر من انتهاج أسلوب الإجراءات الإدارية الثورية revolionary statism التي تعتمد على الدولة، ومن ثم على البيروقراطية في إنجاز المهام الثورية (الإصلاح الزراعي والتأميمات الكبرى والتصنيع) وقد خلق هذا الوضع تناقضا جوهريا ظل يحكم الثورة المصرية حتى النهاية، التناقض بين جهاز الدولة الموروث بتركيبه الطبقي والأيديولوجي البرجوازي الرجعى من ناحية، والمتطلبات الموضوعية للثورة الوطنية والاجتماعية والتنمية الاقتصادية من ناحية أخرى . وأخذ هذا التناقض يتعمق ويتفاقم مع تحول البيروقراطية المدنية والعسكرية الحاكمة إلى جزء من الطبقة الرأسمالية، ومن هنا كان عداؤها الأصيل للديموقراطية والاشتراكية.

موقف عبد الناصر من البيروقراطية

وقد نبه عبد الناصر لخطر " الطبقة الجديدة " في خطابه التاريخي أمام مجلس الأمة سنة ١٩٦٤، قائلا : " أن البيروقراطية في مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية ستعمل على أن تحصل بكل الوسائل على أكبر

قدر من السلطة، حتى تستطيع أن تقوم بدور حاسم في الإنتاج، وفى العلاقات الاجتماعية، وأن تحتكر هذا الدور، وتستطيع البيروقراطية بفضل هذا الاحتكار أن تأخذ مكان الرأسمالية (٢٨) .

غير أن عبد الناصر ظل حتى اللحظة الأخيرة عاجزا عن تصفية "الطبقة الجديدة " لأنه لم يدرك أنها وليدة " النظام الدولتى " الذي أرسى أسسه على معاداة الديموقراطية والشيوعية، فكانت هزيمة يونيو ٦٧، التي كانت أيضا، هزيمة لثورة يوليو ذاتها .

السادات والبيروقراطية

أما السادات فقد اختزل مشكلة البيروقراطية والإدارة في كثرة اللوائح وتعقيدات الروتين، وأطلق شعار " الثورة لإدارية " في مواجهة أزمة منظومة الإدارة التي تفاقمت نتيجة لسياسة الانفتاح الاقتصادي، فانتهج باسم التحرير الاقتصادي، سياسة تفكيك منظومة الإدارة المركزية للقطاع العام (إلغاء المؤسسات العامة التي كانت همزة الوصل بين الوزارات والشركات العامة لتحل محلها المجالس القطاعية، وأطلق يد مجالس إدارة الشركات)، ومنظومة التخطيط المركزي ومنظومة الإدارة العامة (قانون الإدارة المحلية الذي حد من سلطة الإدارة المركزية وأطلق سلطة إدارة المحليات).

مبارك والبيروقراطية

وتعتبر سياسة مبارك استمرارا لسياسة السادات، بوسائل أخرى، أكثر رشدا، وأكثر حذرا، وأبعد نظرا، فتبنى إستراتيجية التدرج بدلا من "الصدمة" في تنفيذ برامج "التكيف الهيكلي" . فبدأ طوال الثمانينات مترددا في خصخصة القطاع العام، ومن ثم في إجراء الإصلاح الهيكلي، الذي تمليه في منظومتي الإدارة العامة، والإدارة الاقتصادية، وما قد يترتب على ذلك، من إثارة سخط الجماهير، والصدام مع البيروقراطية والتكنوقراطية المسيطرة .

وقد عبر الرئيس عن المعضلة التي يواجهها في مقابلة أجرتها معه صحيفة" الوطن العربي" في نوفمبر ١٩٨٧ قائلا :

" إني أتعجب من هؤلاء الذين يؤيدون بيع القطاع العام، لأن هذه قد تكون خطوة خطيرة تتخذ على حساب المواطن البسيط، و ذلك لأن القطاع الخاص يعمل وفقا لاحتياجات السوق وأسعاره المرتفعة.. وقد يؤدى بيع

القطاع العام إلى مشكلة اجتماعية اقتصادية . إنني حريص على التوازن والسلام الاجتماعي، هذه أساسيات بالنسبة لي. وعلى ذلك، فإنني أكرر أن القطاع العام يعتبر قاعدة أساسية للبناء الاجتماعي والاقتصادي المصري(٢٩).

غير أن هذا الموقف ما لبث أن انقلب رأسا على عقب في بداية التسعينات التي شهدت التنفيذ الفعلي لسياسة خصخصة القطاع العام، على النحو الذي فصلناه . وعادت أزمة الإدارة والبيروقراطية المصرية المتفجرة، تطرح نفسها بإلحاح على النظام، الذي اكتفى في مواجهتها بإطلاق شعارات " الإدارة بالأهداف " والقرية الذكية " والحكومة الإلكترونية " .. !! دون أدنى إشارة إلى ضرورة مقرطة الإدارة، سبيلا لتصفية البيروقراطية كقوة اجتماعية سياسية حاكمة .

٣- التراكم التنظيمي والقصور الذاتي التاريخي

ونعنى بالتراكم التنظيمي، ظاهرة النمو الكمي لجهاز الدولة المصري وبيروقراطيته، الناجم عن إنشاء وزارات ومؤسسات جديدة للقيام بوظائف جديدة تضاف إلى وزارات ومؤسسات قديمة فقدت وظيفتها، ولا تزال مع ذلك قائمة، تنمو وتتوسع بفعل القصور الذاتي التاريخي .

ثانيا – السمات النوعية للبيروقراطية المصرية المعاصرة

تتسم البيروقراطية المصرية المعاصرة، بالإضافة إلى المركزية الطاغية والاستمرارية التاريخية اللتان يشكلان خصوصيتها التاريخية، تتسم بالسمات النوعية الآتية :

١- انعدام التجانس الاجتماعي والأيديولوجي والثقافي للبيروقراطية المصرية.

٢ – انعدام الوحدة العضوية والتكامل الوظيفي لجهاز الدولة.

٣ – انعدام الشفافية/السرية، واحتكار المعلومات، ومنع تداولها –افتقار جهاز الدولة المصري إلى الوحدة المنظومية– المعلوماتية .

٤ – شكلية الرقابة الداخلية والخارجية على الأداء، وعلى التصرف في الموارد وغياب المساءلة .

٥ – تخلف البنية التنظيمية وأساليب الإدارة والعمل، ومن ثم تدني الإنتاجية .

٦ – شيوع الفساد والمحسوبية .
٧ – عداؤها الأصيل للديموقراطية .
٨ – عبادة السلطة: وهى أهم مكونات ثقافة وتراث البيروقراطية المصرية تعبيرا عن حالة الاغتراب التي يعيشها الموظفون، اغتراب عن العمل الذي يمارسونه، وعن الجماهير التي يتعاملون معها، وعن الرؤساء، الذين يجسدون السلطة التي بيدها مستقبلهم . يخشونها ويكرهونها ويعشقونها، ويحلمون بها، ولذا يتوحدون معها .. ! إنها الصنم الذي يصنعونه، فكيف يحطمونه ..؟ ! .
٩ – أصبح عدم الرشد واللامعقولية سمة مميزة لسلوكها التنظيمي والمالي .
١٠– اللاتسيس : أي البعد عن السياسة والنفور من العمل السياسي والخوف منه، وهى سمة أساسية لتكوينها الأيديولوجي والنفسي . فضلا عن أن القانون يجرم اشتغال الموظفين بالسياسة، والإضراب عن العمل .

وترجع هذه السمات السلبية إلى غياب الديموقراطية، وضعف وتدني مستوى الحوْكمة **gouvernance**، والحوْكمة مصطلح حديث في علم السياسة، وعلم الإدارة، وتشكل منظومة الإجرات الديموقراطية، القائمة على مبادئ الإفصاح والشفافية والمحاسبية، والرشد، مضمونه الحقيقي . ومبدأ الحوْكمة لا يتجزأ، فهو يشمل الدولة والاقتصاد / السوق والمجتمع المدني .

ثالثا – أزمة البيروقراطية المصرية وأزمة جهاز الدولة

ونعنى أزمة جهاز الدولة، باعتباره الشكل المؤسسي / التنظيمي لسلطة البرجوازية كطبقة، و" الشكل الدولتى **statist form** " للبيروقراطية، باعتبارها الشريحة الحاكمة من البرجوازية المصرية . والبيروقراطية، بهذه الصفة، هي القوة الاجتماعية التي تنتج وتعيد إنتاج جهاز الدولة، فتنتج وتعيد إنتاج نفسها .

فأزمة البيروقراطية وأزمة جهاز الدولة إذن، وجهان لأزمة واحدة، هي أزمة " الشكل الدولتى " لسلطة البرجوازية المصرية، ومن ثم يتعين معالجتهما في وحدتهما الجدلية .

ومع ذلك، لابد من التمييز بينهما، فلكل منهما تناقضاته النوعية وديناميتة الخاصة .

وتتمثل هذه الأزمة في بلوغ هذه الناقضات نقطة حرجة، إيذانا بتحــول نوعى في بنية ووظائف جهاز الدولة وبيروقراطيته .

مؤشرات الأزمة

(أولا) أزمة إعادة إنتاج جهاز الدولة وبيروقراطيته

(١) تضخم جهاز الدولة

ونعني بتضخم جهاز الدولة، التوسع الهائل في هياكلــه وفــي عــدد وحداته التنظيمية، وفى عدد العاملين فيه، فضلا عن تضخم منظومة القوانيــن واللوائح الحاكمة لنشاطه خلال الربع قرن الأخير، بالرغم من تخلى الدولـــة عن دورها في التنمية الاقتصادية الاجتماعية. وذلك نتيجـــة للتوســع غــير المسبوق في أجهزة القمع ومحاولــة الدولــة اليائســة لإمتصــاص البطالــة المتنامية، وخاصة في صفوف الخريجين بالتعيين في جهاز الدولــة الإداري، العاجز عن استيعابهم، مما أدى إلى النمو السرطاني للبيروقراطية كجمــاعة اجتماعية – مهنية، باعتباره نموا طفيليا، مشوها، عشــوائيا وغــير خــاضع للسيطرة .

١- التوسع الهائل للهيكل التنظيمي لجهاز الدولة

بصدور القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٩ بتعديــل بعــض أحكــام قــانون الموازنة العامة للدولة، استقر شكل القطاع الحكومي في مصـــر علــى أربعة مكونات أساسية هي :

- الجهاز الإداري للدولة : وهو يتضمن الوزارات والأجهزة المركزيــة والمصالح ذات الموازنات المستقلة .
- الإدارة المحلية : وهــى تشــمل على جميــع مديريــات الخدمــات بالمحافظات – عدا مديريات الأمن والمالية – مضافا إليـــها دواويــن عموم المحافظات.
- الهيئات الخدمية : وهى تضم الهيئات التي لا تدار بشــكل اقتصــادي ولا تهدف إلى الربح .
- الهيئات الاقتصادية : وهى وإن كانت لا تندرج في الموازنة العامـــة للدولة، إلا أنها تعد من مكونات القطاع الحكومي.

فقد ارتفع عدد الوزارات من ٢٥ وزارة عام إلي ٣٠ وزارة عام ١٩٧٨ ثم إلى ٣٤ وزارة في يوليو ٢٠٠٤ .

ويوضح الجدول التالي مدى توسع هيكل جهاز الدولة نتيجة لتزايد عـــدد وحداته خلال الفترة (٨٣ - ٩٣)

جدول رقم (١)

تطور عدد وحدات القطاع الحكومي خلال الفترة ٨٣ - ٩٣ / ١٩٩٤

القطاع	يناير ١٩٨٣	١٩٨٩	١٩٩٨
الجهاز الإداري للدولة	١٠٤	١٠٨	١٠٦
الإدارة المحلية	٣٣٤	٣٤٣	٣٤٧
الهيئات العامة الخدمية	٦٨	٦٨	٨٠
الهيئات العامة الاقتصادية	٤٨	٥١	٥٦
جملة القطاع الحكومى	٥٥٤	٥٧١	٥٨٩

المصدر: مجلدات الموازنة العامة للدولــة بالســنوات ٨٩ / ١٩٩٠، و٩٣ / ٩٤ وكذلك دليل الهيئات العامة عن الحالة في ١٩٨٣، الجــهاز المركــزي للتنظيم والإدارة، يونيو ١٩٨٣ (٣٠) .

(٢) الترهل التنظيمي لجهاز الدولة

ويتمثل في ازدواج الاختصاصات بيـــن بعــض الأجـهزة الحكوميــة المختلفة، أو تضارب أو تداخل بين الإختصاصات، ومن ثم شيوع المســئولية عن أدائها لواجباتها، والصراع بينها، وصعوبة الرقابة والمساءلة، مما يـؤدى إلى تفشى الإهمال واللامبالاة، وتعطل أدائها لواجباتها .

وتعالج البيروقراطية هذه الفوضى المنظومية، باستحداث المزيـــد مــن الأجهزة البيروقراطية الجديدة ..!، و" بترفيع وإعادة تقييم " مستوى بعـــض الإدارات (قطاع / إدارة مركزية / إدارة عامة / إدارة / قســـم)، والأمثلــة كثيرة لا تحصى، بحيث حولت الجــهاز الحكومــي إلــى غابــة متشــابكة الأغصان يصعب تحديد ملامحها .

والحقيقة أن الدافع وراء هذا التوسع في كثير من الأحيان هو زيادة فرص الترقي للمستويات الإدارية الأعلى خاصة للقيادات الإدارية، والإيهام بأن هناك ضرورات عملية ومنطقية لهذا التوسع . ويكفى أن نشير إلى أنه خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٨١ حتى عام ١٩٩٨ صدر ما يزيد عن ٤٠١٥ قرار باستحداث وإعادة تقييم من موازنات وظائف الجهات الحكومية من السلطة المختصة قانونا بذلك، وهى الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ..!. وهو ما يعطى صورة للترهل والإفراط في التوسع التنظيمي للجهاز الحكومي خلال تلك الفترة (٣١). وهو أيضا أمر بالغ الدلالة على سطوة البيروقراطية العليا وعلى قدرتها على التوسع الذاتي بلا حدود .

(٣) النمو السرطاني للبيروقراطية المصرية

كان عدد الموظفين بالجهاز الحكومي في عام ١٩٥٠ / ١٩٥١ (٣٣٥٩٨٥ موظفا)، يمثلون ٥، ٢ % من عدد السكان البالغ ١٨ مليون .

وقد أدت التطورات السياسية والاقتصادية التي شهدتها مصر بعد عام ١٩٥٢ إلى توسع هائل في هيكل جهاز الدولة الإداري وفى وظائفه، وبحلول عام ١٩٩٨، كان عدد الوظائف بالقطاع الحكومي – دون شركات القطاع العام – قد تجاوز ٥، ٥ مليون وظيفة، يمثلون حوالي ٩ % من عدد السكان الذي بلغ عندئذ حوالي ٦٠ مليون . أي أن عدد الوظائف صار ١٦ ضعفا لما كان عليه عام ١٩٥١, في حين أن الزيادة في عدد السكان كانت حوالي ٣.٣ ضعفا..! (٣٢)

وما يعنينا هنا، المرحلة : ١٩٧٣ – ١٩٩٧ :

شهدت هذه المرحلة تضخما هائلا في العمالة الحكومية، فقد ارتفع عدد العاملين بالقطاع الحكومي من ٣ , ١ مليون موظف – بخلاف العاملين بشركات القطاع العام – عام ٧١ / ٧٢ إلى ٥,٥ مليون موظف علم ١٩٩٧، بمعدل نمو سنوي متوسط تجاوز ١١,١%.

وقد اتسمت هذه الفترة بمجموعة من السمات الجديدة والفريدة لعل أهمها:

أ – ارتفاع معدل النمو البيروقراطي المصري خلال هذه الفترة إلى ما يزيد عن الضعف، من ٥,٦% في المتوسط سنويا في الفترة السابقة (٥٧ – ٧١ / ١٩٧١) إلى ١٢,٦% في المتوسط سنويا . وإذا كان " بنت هانسن "

وسمير رضوان قد أشارا في دراستهما إلى أن الفترة (٦٠ – ١٩٧٦) قد انطوت على زيادة وفائض عمالة بالقطاع الحكومي تقدر بنحو ٤٠% ، فإننا نستطيع القول بأن الفترة الجديدة (٧٥ – ١٩٩٨) قد شهدت تضاعف العمالة بالقطاع الحكومي لما يقرب من الأربعة أضعاف، وأن حجم الفائض بالقطاع الحكومي من العمالة يزيد عن مليون وخمسمائة ألف موظف معظمهم من العمالة المكتبية والخدمات المعاونة، وهى في الحقيقة بطالة مقنعة .

ب – استمر التزام الدولة بتعيين الخريجين خلال الفترة (٧١ – ١٩٨٤)، فتم تعيين أكثر من مليون خريج من الجامعات والمدارس المتوسطة معظمهم من المؤهلات المتوسطة (٨٠%). غير أن الدولة تخلت منذ عام ١٩٨٥ عن التزامها بتعيين الخريجين دون أن توفر لهم فرص عمل بديلة، مما أدى إلى اتساع نطاق البطالة في صفوفهم على نحو غير مسبوق لينضموا إلى صفوف جيش العمل الاحتياطي. الدولة تلفظهم بعد إنفاق المليارات من أموال الشعب على تعليمهم، والسوق العمل الرأسمالي يرفضهم.

غير أن الدولة اضطرت إلى العودة إلى سياسة تعيين الخريجين في منتصف التسعينات، تحت ضغط تزايد السخط والعنف الاجتماعي والسياسي، الناجم عن تفاقم أزمة البطالة، الذي زعزع استقرارها وشرعيتها، مما أدى إلى ارتفاع نسبة عدد العاملين بمجموعة الوظائف المكتبية (حملة المؤهلات المتوسطة) من حوالي ٦، ٨ % (عام ٦٥/١٩٦٦) إلى ٣٨ % من إجمالي عدد العاملين بالقطاع الحكومي، وهؤلاء بحكم طبيعة مؤهلاتهم ومستوى مهاراتهم التي لم تعد تتناسب مع متغيرات العصر المعلوماتي، أصبحوا عنصر إعاقة وتعطيل الكثير من الأعمال، ويشكلون أهم صور البطالة المقنعة داخل الجهاز الإداري للدولة .

ج – تمثلت الفوضى الإدارية خلال هذه الفترة في ظاهرتين أساسيتين: أولهما إفراط الجهات والمصالح الحكومية ذات الموازنات المستقلة في تمويل واستحداث الوظائف بصرف النظر عن الحاجة إليها، وساعد على ذلك تخلي الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة عن دوره في مراجعة مشروعات ترتيب الوظائف لصالح نمط جديد للعلاقات بين المسئولين بالإدارة المركزية لترتيب الوظائف وهذه الجهات والعمل لدى هذه الجهات كمستشارين يتولون إعداد مشروعات الترتيب السنوية مقابل مكافآت ثم العودة للموافقة على هذه المشروعات التي سبق وقاموا بإعدادها بأنفسهم . وهكذا تحول الرقيب إلى

شريك . والظاهرة الثانية هي أن نسبة الوظـائف الشـاغرة قـد تجـاوزت ١٠,٩% من إجمالي الوظـائف الحكوميـة عـام ٩٧ / ١٩٩٨، وتسـتخدم البيروقراطية المصرية تكاليف هذه الوظائف الشاغرة في غـير الأغـراض المخصصة لها، مثل المكافآت والحوافز وغيرها .. ! (٣٣) وهذا يكشـف عن بعض الآليات إلى تستخدمها البيروقراطية المصرية لنهب مالية الدولـة، وانتهاكها لقانون الموازنة، وهو ما سنتناوله تفصيلا عند الحديث عن الأزمـة المالية .

(٤) التضخم التشريعي واللائحي

استخدمت البيروقراطية المصرية ماكينة التشريع لتوفير الإطار القـانوني واللائحي الذي تحتاجه لتوسعها الهائل على النحو الـذي ذكرنـاه، ولتنظيـم وإدارة الجهاز الإداري للدولة الذي بات يعاني من نموهـا السـرطاني فـي محاولة يائسة للسيطرة عليه، فكانات ظاهرة الإفراط التشريعي واللائحي غير المسبوقة.

وقد أكد وزير العدل في بيان له أمام مجلس الشورى أن هيكل المنظومة القانونية النافذة في مصر هو على النحو التالي:

جدول رقم (٢)

	البيـــان	العـــدد
١	قرارات وزارية	٢٩٣٩٨
٢	قرارات مجلس الوزراء	٢٠٤٣
٣	أوامر عسكرية	٨٨٥
٤	استدراكات سارية وملغى	٧٢٥٩
٥	قوانين الموازنة العامة للدولة	٥٢٧٢
	المجمـــوع	٤٤٨٥٦

المصدر : وزير العدل، أهرام ١٦ / ٢ /١٩٩٨ وأهرام ١٢ / ٩ /١٩٩٨ .

فإذا أضفنا إلى هذه المنظومة القانونية، القرارات الجمهورية، وقرارا لرئيس مجلس الوزراء، خاصة خلال السنوات العشرة الأخيرة، فإن الرقم ربما يزيد عن٦٥ ألف قانون وقرار . فنحن إذن إزاء غابة تشريعية ولائحية، أربكت الحياة الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، وأضعفت فاعلية جهاز الإدارة والرقابة عليه(٣٤).

(٥) تصاعد تكاليف الجهاز الإداري للدولة

والمقصود به الإنفاق على إدارة الجهاز الحكومي بمكوناته وفروعه وأجهزته (أي ٥٨٩ جهة بفروعها) وهذه تشمل:

أ – الأجور والمرتبات والمكافآت المدفوعة للموظفين داخل القطاع الحكومي، وكذلك الهيئات الاقتصادية .

ب – النفقات الجارية الخاصة بتكاليف تشغيل هذا الجهاز الحكومي الضخم (أي مجموعة المستلزمات السلعية ومجموعة المستلزمات الخدمية).

ج – النفقات الاستثمارية المخصصة فقط لإقامة المباني الحكومية وتكاليف تأثيثها من معدات وأجهزة وأثاث وسيارات...الخ. ويوضح الجدول التالي تطور هيكل تكاليف إدارة الجهاز الإداري للدولة خلال الفترة٩١–٩٧/٩٦.

جدول رقم (٣)

السنوات	تكاليف الباب الأول (الأجور) (١)	تكاليف المستلزمات السلعية والخدمية (٢)	التكاليف الاستثمارية بواقع ١٠% (٣)	الإجمالي العام ١ + ٢ + ٣
٩١ / ٩٢	١٠٠٣٣ ،٦	٩٦٧٣ ،٠	١٥٥٨ , ٤	٢١٢٦٥ , ٠
٩٢ / ٩٣	١١٩٠٧ ،٩	١١٨٩٠ , ٥	١٧٠٩ , ٠	٢٥٥٠٧ , ٤
٩٣ / ٩٤	١٣٨٩٥	١٤٠٣١ , ٠	٢٣٨٥ , ١	٣٠٣١١ , ١
٩٤ / ٩٥	١٦٣٢٧ ،٣	١٨٩٣٦ , ٩	٢٤٦٩ , ١	٣٧٧٣٣ , ٣
٩٥ / ٩٦	١٨٩٥٥ – ٢	٢١٠٩٧ , ٧	٢٨٥٥ , ٠	٤٢٩٠٧ , ٩
٩٦ / ٩٧	٢٢٠٦٨ / ٢	٢٥٦٧٤ , ٦	٣٣٤٧ , ٥	٥١٠٩٠ , ٣

المصدر : الحسابات الختامية للسنوات عن الفترة المشار إليها

وبمقارنة هذه التكاليف في إدارة الجهاز الحكومي في مصر بالناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق خلال فترة الدراسة نجدها تتراوح بين ١٨ % و٢٠ % من الناتج المحلي الإجمالي (٣٥) ١٣ / ٨ / ٢٠٠٤ وتلتهم البيروقراطية حوالي ٤٣ % من تكاليف الإدارة في صورة أجور ومرتبات وبدلات ومكافآت ..الخ (موازنة ٩٦ / ٩٧). وهذا يبين لنا جسامة عبئ البيروقراطية على المجتمع . ويكفى أن نشير هنا إلى مثال واحد يكشف عن مدى تشوه هيكل تكاليف إدارة الجهاز الحكومى، وتبديد البيروقراطية للمال العام وهو بند السيارات الحكومية . فقد كان عدد السيارات الحكومية في علم ١٩٨٦ نحو ٢٧٦٠٣ سيارة، فإذا أضفنا إليها سيارات القطاع الأعمال العام، فإن الرقم يصل إلى ٤٨١٧٤، وفى سبتمبر ٢٠٠٠ قفز هذا الرقم إلى ١٧٤٥٠٤ سيارة،أي أن عددها تضاعف ثلاث مرات في أقل من أربعة عشر عاما . وتقدر قيمة السيارات الموجودة بالقطاع الحكومي وحده بحوالي ٥٥٠ مليون جنيه بأسعار عام ١٩٩٩، بخلاف نفقات التشغيل التي تتراوح ما بين ٤٩٠ و٥٥٠ مليون جنيه (٣٦) .

د – عجز البيروقراطية المصرية عن توفير الموارد اللازمة لإعادة إنتاجها، ناهيك عن إعادة إنتاجها الموسع، وهو ما سنتناوله تفصيلا في تحليلنا للأزمة المالية للدولة .

(٦) تدمير قوة العمل، ظاهرة الوقت الضائع

ونعنى الفاقد من وقت العمل الرسمي، أي سوء استخدام العنصر البشرى المشارك في العملية الإدارية بالمنظمات الحكومية . ووفقا للدراسة التي أجراها مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، بعنوان : اقتصاديات الوقت الضائع، يقدر حجم الوقت الضائع من موظفي الجهاز الإداري للدولة والإدارة المحلة معا من واقع تقارير الملاحظة المباشرة من فريق البحث الميداني بما يتراوح ما بين ٢، ٢١٦٦ مليون ساعة عمل ونحو ١، ١٦١١ مليون ساعة عمل عام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ وبحساب تكاليف الوقت الضائع من واقع هذه التقارير يتبين أنها تتراوح ما بين ٤، ٥٨٢٦ مليون جنيه، ونحو ٥، ٤٣٣٤ مليون جنيه (٣٧) .

(ثانيا) تناقضات البيروقراطية المصرية

ونعنى تناقضاتها كنمط لتنظيم جهاز الدولة ولعلاقات الإنتاج، وتناقضاتها كقوة اجتماعية حاكمة، هي جزء من البرجوازية المصرية .

(١) تناقضات البيروقراطية كنمط لتنظيم جهاز الدولة ولعلاقات الإنتاج

أ- التناقض بين الطابع البيروقراطي لتنظيم وإدارة جهاز الدولة والقطاع العام، والطابع الجماعي لقوى الإنتاج الحديثة التي أبدعتها الثورة العلمية والتكنولوجية (ثورة المعلومات والاتصالات والهندسة الوراثية ..الخ)، ناهيك عن قوى الإنتاج التي أوجدتها الثورة الصناعية الثانية، التي لم تعد الرأسمالية المصرية قادرة على إنجازها .

فمبدأ المركزية البيروقراطية (الهرمي الرأسي) الذي يحكم تنظيم وإدارة جهاز الدولة والقطاع العام ويطبع علاقات العمل والإنتاج فيهما بالطابع البيروقراطي، يتناقض مع مبدأ التنظيم الأفقي الشبكي، القائم على المشاركة وروح الفريق، أي على الإبداع الجماعي للعاملين، الذي يمليه الطابع الجماعي لقوى الإنتاج الحديثة.

ب - تناقضات البنية الهرمية لجهاز الدولة ومؤسساتها :

- التناقض بين القمة، مؤسسة الرئاسة/المستوى السياسي، وهى مركز السلطة وصنع السياسات، ومنظومة الإدارة التي تتولى تنفيذها، فهي ليست آلة صماء يحركها الرئيس كيفما شاء، بل كائن حي له استقلاليته وديناميته الخاصة، باعتبارها الشكل التنظيمي للبيروقراطية المصرية، التي لها مصالحها الخاصة، وتناقضاتها النوعية . وهى التي بيدها تنفيذ سياسات الرئيس، أو تشويهها أو إعاقة تنفيذها كما رأينا، وكما هو ملاحظ في موقف الإدارة العليا في شركات القطاع العام من بيعها . فعلى الرغم من موافقتهم الشفهية على الخصخصة، فإن كثيرين منهم لا يقبلها في واقع الأمر، لما في ذلك من تهديد لمواقعهم (٣٨). وهذا هو أحد الأسباب الرئيسة لتباطؤ تنفيذ سياسة الخصخصة .
- التناقض بين المستويات العليا والمستويات الوسطى والدنيا في منظومة الإدارة .

فالمستويات العليا تحتكر السلطة والموارد والمعلومات، وتكتفي بإصدار الأوامر إلى المستويات الوسطى والدنيا، دون تفاعل أو مشاركة في صنع القرارات، مما يعوق تدفق المعلومات من أسفل إلى أعلى، فتنعزل الإدارة

العليا ، بل ومنظومة الإدارة بأكملها عن الواقع، وتصبح عاجزة عن التعرف على مشاكل الجماهير، وعن تقديم خلولا واقعية لها، ناهيك عن المتابعة الفعالة لتنفيذها .

(٢) التناقضات المنظومية للإدارة المصرية

أ - تفتقر منظومة الإدارة المصرية إلى الوحدة والتكامل المنظومي systemic integration . فهي تتكون من عدد كبير من الوحدات / المنظومات الفرعية المغلقة، هي أشبه بالجزر المعزولة compartmentalism ، لا تعرف إحداها ما يدور في الأخرى .. !

بدءا من غياب مبدأ المسئولية التضامنية للوزارة أمام مجلس الشعب، حتى غياب أبسط أشكال التواصل والتآزر بين إدارات الوزارة الواحدة، مما يؤدى إلى تناقض السياسات وتضارب القرارات، فيسود الصراع بين المصالح، وتتشكل مراكز القوى داخل جهاز الدولة لاقتسام الغنيمة .

ب - التناقض بين منظومة الإدارة، ومنظومة السوق الرأسمالي المحلى والعالمي، في ظل غياب التخطيط المركزي .

ج - التناقض بين الوزارات والشركات القابضة، والشركات التابعة لها، في ظل غياب تكاملها الوظيفي.

د - التناقض بين منظومة الإدارة ومنظومة التعليم، الذي يتمثل في عجز سوق العمل الحكومي عن استيعاب الخريجين، مما أدى إلى استفحال مشكلة البطالة، وفى عجز منظومة التعليم عن توفير الكوادر العلمية والفنية اللازمة لإحداث ثورة في تكنولوجيا الإدارة، وفي إعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة وتحديثه، استنادا إلى منجزات ثورة المعلومات والاتصالات .

هـ - التناقض بين الإدارة المركزية والمحليات، ولاسيما بعد قانون المحليات الصادر عام١٩٧٩، الذي أحكم قبضة الحكومة المركزية على المحليات، كرد فعل لانتفاضة الخبز عام ١٩٧٧ (٣٩) .

ثانيا - تناقضات البيروقراطية المصرية كجماعة اجتماعية حاكمة

١ - التناقض بين شرائحها

البيروقراطية المصرية جماعة اجتماعية غير متجانسة، طبقيا ومهنيا وثقافيا . فهي تنقسم إلى :

أ- البيروقراطية العليا، وعلى رأسها التكنوقراطية technocracy المدنية والعسكرية، التي تجمع بين الحكم والإدارة، إدارة جهاز الدولة

والقطاع العام، وتشمل رئيس مجلس الوزراء والوزراء والقيادة العليا للقوات المسلحة ولأجهزة الأمن، يليهم شاغلو وظائف الإدارة العليا، القيادات الإدارية التي تتربع على قمة الجهاز الحكومي الضخم، ويبلغ عددهم عام ١٩٩٦ ٨١٥٠ فردا بنسبة (٢، ٠ %)، و تستحوذ هذه الشريحة على جانب معتبر من مخصص الأجور في الموازنة العامة للدولة (المرتبات المرتفعة وبدلات التمثيل والمزايا العينية الكبيرة) .

ب – الشريحة الوسطى : وتضم شاغلو الدرجة الأولى (بنسبة ٥،٦%)، والدرجة الثانية (بنسبة ٣، ١٤ %)، والدرجة الثالثة (بنسبة ٣٤،٧%) أي أن هذه الشريحة تمثل (٦، ٥٤ %) من الإجمالي. وهي تشكل العمود الفقري لجهاز الإدارة .

ج –الشريحة الدنيا : وتشمل شاغلي الدرجة الرابع (بنسبة ٣٢ %)، والدرجة الخامسة (بلسبة ٥،٧ %)، والدرجة السادسة (بنسبة ٥، ٧ %)، أي أن هذه الشريحة تمثل (٢، ٤٥ %) من الإجمالي، وهي تشكل قاعدة جهاز الإدارة (٤٠) .

وقد شهدت التسعينات تدهورا مروعا لمستوى معيشة الشريحتين الدنيا والوسطى وانحدرت قطاعات واسعة إلى مستوى معيشة الروليتاريا، نتيجة لتدهور الأجور الحقيقية بفعل التضخم والارتفاع الجنوني للأسعار، مما ضاعف الفجوة، وعمق التناقض بين هاتين الشريحتين اللتين تشكلان ٩٩،٨% من العاملين من ناحية، والبيروقراطية العليا الحاكمة التي تمثل ٠،٢% من العاملين من ناحية أخرى .

هذا عن العاملين بالكادر العام، أما الكادرات الخاصة (القضاء والشرطة والقوات المسلحة والسلك الدبلوماسي والجامعات..الخ) فيتمتع العاملون بها بالمرتبات العالية وبدلات التمثيل والمزايا العينة، ومع ذلك، تكتوي شرائحها الدنيا والوسطى بنار الغلاء ..!

وتعد الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي تسحق هذا القطاع العريض من الشعب أبرز مظاهر أزمة " الطبقة الوسطى " المصرية، التي تقوض قاعدة النظام السياسي القائم .

٢ – التناقض بين البيروقراطية والطبقة العاملة

سنتناول هذا التناقض بالتحليل المستفيض عند الحديث عن أزمة الهيمنة. ولذلك سوف نقتصر هنا على الإشارة إلى وجهين لهذا التناقض :

الأول: التناقض في مجال علاقات الإنتاج فـــي القطـــاع العـــام، علـــى مستوى الشركات التابعة بين البيروقراطيـــة (مجلـــس الإدارة) التـــي تقـــوم "بالوظيفة العمومية لرأس المال global function of capital" في الاســـتغلال والقهر، نيابة عن الدولة باعتبارها "الرأسمالي العمومـــي global capitalist" على حد.تعبير أولين رايت Olin Wright، والعاملين. ولهذا يتخـــذ الصـــراع الطبقي الاقتصادي بينهما طابعا سياسيا، باعتبار الدولة المالك الحقيقي لوسائل الإنتاج.

الثاني: التناقض بين الطبقة العاملة، وبيروقراطية الدولـــة، ممثلـــة فـــي وزارة العمل، التي تفرض وصايتها على التنظيم النقابي، ابتداء من الاتحـــاد العام للنقابات حتى النقابات العامة، واللجان النقابيـــة، وحولتـــه إلـــى تنظيـــم بيروقراطي ملحق بها، وتحولت قيادة التنظيم النقابي إلى بيروقراطية نقابيـــة مندمجة في بيروقراطية الدولة، وتتمتع بامتيازاتـــها، منعزلـــة عـــن العمـــال ونضالهم المطلبي، مهمتها امتصاص سخط العمال، وتبرير سياسات الدولـــة في الخصخصة والتكيف الهيكلي، المعادية لمصالحهم ، والدفاع عنها . وقـــد شهدت السنوات الأخيرة، تصاعد حركات الإضراب والاحتجاج والاعتصـــام خارج الأطر النقابية .

أما التناقضات بين البيروقراطية، والطبقـــات الاجتماعيـــة والمثقفيـــن، فسوف نتناولها عند الحديث عن الأزمة المالية وأزمة الهيمنة.

ثالثا- الأزمة المالية

الموازنة العامة هي الأداة المالية الإستراتيجية التي تســـتخدمها الدولـــة لإعادة توزيع جانب هام من الفائض الاقتصادي بين الطبقـــات الاجتماعيـــة على النحو الذي يحقق المصـــالح العامـــة (السياســـية) للبرجوازيـــة ككـــل، والمصالح الخاصة للكتلة الطبقية الحاكمة، وبالدرجة الأولى مصالح الجنـــاح المهيمن داخلها . فالميزانية تعبر إذن عن علاقات القوى الطبقية في المجتمع. وهي تمثل الإطار المالي لشبكة العلاقات الاقتصاديـــة التـــي تربـــط الدولـــة بمختلف قطاعات الرأسمالية المحلية من ناحية (الاقتراض من البنوك، الديـــن العام الداخلي، الخ ..) وبالرأسمالية الأجنبية من ناحية أخـــرى (القـــروض الدولية : الدين العام الخارجي، والمساعدات الخارجية .. إلـــخ). فالموازنـــة العامة تعكس إذن، علاقة رأس المال العام برأس المـــال الخـــاص المحلـــي والأجنبي . إنها التعبير المالي عن مختلف صور رأسمالية الدولة .

وهى التعبير المالي عن الأزمة الاقتصادية الهيكلية للنظام الرأسمالي في مصر، أزمة إعادة الإنتاج الرأسمالي الموسع، بل والبسيط أيضا expanded and simple reproduction، إنها أزمة التراكم الرأسمالي العام والخاص باعتبارهما وحدة جدلية .

أولا - مؤشرات الأزمة المالية

١- تفاقم العجز في الموازنة العامة

أصبحت الموارد السيادية في ظل سياسة تصفية القطاع العام المصدر الوحيد المستدام الذي يمكن الموازنة العامة من أداء دورها . وقد جاء في توصيات لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب : أنه " من خلال تحليل تدفقات الموارد التي يتيحها المجتمع للموازنة العامة ترصد اللجنة الانخفاض الواضح في نسبة تغطية تلك الموارد للنفقات الحتمية، التي تقوم بها الموازنة". فقد انخفضت نسبة تغطية الإيرادات العامة إلى الإنفاق العام من ٨٠ % عام٩٧ /٩٨ إلى ٦، ٧٦ في عام ٩٨ / ، ٩٩، ثم إلى ٩، ٧٤ في عام ٩٩ / ٢٠٠٠، لتصل إلى ٤، ٧١ % في عام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١. " وقد أفرزت تلك الأوضاع عديدا من التحديات التي كان لها انعكاسات غير مواتية على أداء الاقتصاد القومي، حيث تضخم حجم الدين العام المحلي، وتغير هيكله النسبي..."

(المصدر : حساب ختامي ٢٠٠/ ٢٠٠١) .

وتشير الحسابات الختامية إلى استمرار العجز الصافي للموازنة عاما بعد آخر . فعلى الرغم من التراجع الشديد الذي حدث عام ٩٢ / ١٩٩٣، حيث هبط صافي العجز إلى ٤، ١٦٨٢ مليون جنيه، مقابل ٧، ٥٧٩٨ مليون جنيها في عام ١٩٩١/٩٢، إلا أنه أخذ في التزايد بعد ذلك إلى أن وصل في عام ١٩٩٦/٩٥ إلى ٦٠١٨ مليون جنيه، وترتفع عام ١٩٩٦ / ١٩٩٧ إلي ٨٥٥٧،٤ مليون جنيه(٤١)

إلى أن " بلغ العجز الصافي الفعلي للموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٠ /٢٠٠١، ٢٠،٧ مليار جنيه، تم تمويله بأذون على الخزانة العامة ومن الجهاز المصرفي .

وقد لاحظ الجهاز المركزي للمحاسبات اتجاه العجز الصافي إلى الزيادة المستمرة، وكذلك زيادة نسبته إلى الناتج القومي المحلى (٨، ٣٦١) على النحو التالي :

- ١٠،٢ مليار جنيه في السنة المالية ٩٨ / ٩٩، بزيادة نسبتها ٧، ١٢١ % عن العام السابق، وبنسبة ٤، ٣ % من الناتج المحلى الإجمالي .
- ١٣،٩مليار جنيه في السنة المالية ٩٩ /٢٠٠٠، بزيادة نسبتها ٣٦،٣%عن العام السابق، وبنسبة ٤،١ % من الناتج المحلى الإجمالي .
- ٢٠،٧مليار جنيه في السنة المالية ٢٠٠٠/٢٠٠١ بزيادة نسبتها ٤٨،٩% عن العام السابق، وبنسبة ٥،٧ % من الناتج المحلى الإجمالي"(٤٢).

تفاقم العجز في موازنات الهيئات العامة

بلغ عدد الهيئات الاقتصادية في ٢٠٠١/٦/٣٠، ٦١ هيئة . وتقوم تلك الهيئات بدور محوري في الاقتصاد القومي، حيث تتوزع أنشطتها على معظم أوجه النشاط الاقتصادي في مصر . كما تتمتع بالاستقلال المالي والإداري عن الموازنة العامة للدولة، وتدير نشاطها على أسس اقتصادية تستهدف تحقيق عائد اقتصادي . ويبلغ إجمالي أصول الهيئات الاقتصادية في ٢٠٠١/٦/٣٠ نحو ٥، ١٨٦ مليار جنيه. وبدلا من تحقيق عائد يسهم في تمويل الخزانة العامة للدولة، حققت هذه الاستثمارات الضخمة خسائر بلغت ٣، ٦ مليار جنيه، تمثل ٦% من حقوق الملكية تحملتها الخزانة العامة في صورة إعانات ومساهمات (الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة) .

ويضاعف من خطورة تفاقم العجز الكلى التداخل بين السياستين المالية والنقدية، الذي يتحقق من خلال إدارة الدين العام .

٢- تصاعد الدين العام الداخلي والخارجي :

أولا - الدين العام الداخلي

المفهوم الأدق للدين العام المحلى هو الذي يتضمن موارد بنك الاستثمار القومي التي يتم توجيهها إما إلى الحكومة أو الهيئات الاقتصادية، أو ما يتم توجيهه لوحدات القطاع العام، بالإضافة إلى ما تقترضه الحكومة، سواء من خلال إصدار أوراق مالية وأذون، أو الاقتراض المباشر من الجهاز المصرفي .

ووفقا لهذا التعريف، تضاعف حجم الدين العام المحلى عدة مرات منذ بداية الثمانينات وحتى نهاية يونيو١٩٩٨، فبعد أن كان لا يتجاوز ١١ مليار جنيه في نهاية يونيه ١٩٨١ ارتفع إلى ٤، ٤٢ مليار جنيه في يونيه ١٩٨٧ ثم إلى ٨، ٩٧ مليار جنيه عام ١٩٩١، ووصل بنهاية يونيه ١٩٩٨ إلى ١٨٧،٨مليار جنيه . وإن كانت نسبته إلى الناتج المحلى الإجمالي قد تراجعت من ٣، ٨٢ % عام ١٩٨٧ إلى ٧٦،٢% عام، ١٩٩٢، ثم ارتفعت إلي ٨٦،١% عام ١٩٩٨(٤٣)، إلى أن بلغت في عام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣، ٩٠،٦% من الناتج المحلى الإجمالي .

وقد واصل الدين العام المحلى تصاعده على النحو التالي (دون حساب صافى مديونيات الهيئات الاقتصادية وبنك الاستثمار القومي):

٢، ١٤٧مليار جنيه في٣٠/ ٦ / ١٩٩٩ بنسبة ٧، ٤٨ % من الناتج المحلى.
٤، ١٦٤مليار جنيه في٣٠ / ٦ /٢٠٠٠ بنسبة ٥، ٤٨ % من الناتج المحلى.
٨، ١٩٤مليار جنيه في ٣٠ /٦ /٢٠٠١ بنسبة ٨، ٥٣ % من الناتج المحلى، وبزيادة: ٤، ٣٠ مليار جنيه عن العام السابق . وهذا بخلاف صافى مديونيات الهيئات الاقتصادية (٧، ٤١ مليار جنيه) وصافى مديونية بنك الاستثمار القومي (٣، ٥٤ مليار جنيه)، وبذلك يصبح صافى الدين العام الداخلي ٧، ٢٩٠ مليار جنيه (٤٤)، إلى أن بلغ في نهاية يونيو ٢٠٠٣ / ٢٠٠٢ نحو ٦، ٣٧٠ مليار جنيه وبمعدل زيادة ١٢،٤ %، حوالي أربعة أضعاف معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي (٨، ٢ % عام ٢٠٠٣) وبلغ إجمالي الخارجي ١٦٣،٨ مليار جنيه، وبذلك أصبح إجمالي الدين العام (المحلى + الخارجي) ٢، ٥٣٤ مليار جنيه، وهو مستوى خطير يقوض الاستقرار الاقتصادي – السياسي، إيذانا بانفجار التضخم، واشتعال نار الغلاء الذي شهدته بلادنا عام ٢٠٠٤ (٤٥) .

وزادت وطأة عبء خدمة الدين العام المحلى على الموازنة العامة للدولة، فوصل لإجمالي (الأقساط + الفوائد) إلى ٤، ١٦ مليار جنيه في نهاية يونيه ١٩٩٨، وأصبحت خدمة الدين تلتهم نحو٢٥ % من الإيرادات العامة للدولة و ١، ٢١ مليار جنيه في ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ تلتهم ٣، ٢٧ % من الإيرادات العامة، و٤، ٤٥ مليار جنيه وتستنزف ٦، ٢٨ % من الإيرادات العامة في عام٢٠٠٣/٢٠٠٤،مقابل نحو٧، ١٥ % في عام٨٦/٨٧(٤٦).

تغير تركيبة الدائنين

ويلاحظ أن هناك تغيرا ملحوظا في تركيبة الدائنين، فبعد أن كان البنك المركزي هو الدائن الرئيسي حتى بداية التسعينات، وكان يستحوز على ٤٥% من الإجمالي، تقلص هذا الدور إذ هبطت مساهمته في الدين المحلى إلى ٩ % لصالح تصاعد القروض والتسهيلات المقدمة من هيئة التأمين والمعاشات، التي أصبحت تسهم بنحو٤٨ % من الدين العام المحلى في نهاية يونيو ١٩٩٨. وكذلك ازدادت مساهمة البنوك العاملة في مصر في الدين، فارتفع من ٩ % عام ١٩٩١ ١٤،٨% عام ١٩٩٨ . كما ازدادت مساهمة القطاع الخاص، من١، ٧% إلى٣، ٢٢ % خلال نفس الفترة (٤٧). وهذا التغيير يعكس تزايد اعتماد الدولة على رأس المال الخاص لمواجهة عجزها، والأخطر من ذلك، استنزافها لأموال التأمين والمعاشيات لسد هذا العجز .

الحلقة الجهنمية لتفاقم العجز في الموازنة العامة وتصاعد الدين العام

حيث يؤدى ارتفاع الفائدة فيها إلى الزيادة العجز في الموازنة، وهذا العجز في الموازنة يؤدى بدوره إلى زيادة الطلب على السيولة المتوافرة في البنوك، ومن ثم ارتفاع أسعار الفائدة من جديد، الأمر الذي يزيد من عجز الموازنة. وهكذا يصبح عجز الموازنة، خدمة هائلة للبنوك، حيث تجد منفذا لفائض السيولة لديها. وهو نوع من استخدام السيولة تستعذبه البنوك، فهو استخدام مربح دون مخاطر. وترجع خطورة هذا الوضع إلى أن يصبح استمرار العجز في الموازنة أمرا مطلوبا لتحقيق التوازن بين الطلب وعرض السيولة في البنوك، وبعبارة أخرى، يصبح تحديد معدل أسعار الفائدة السائدة في السوق مرتبطا بعجز الموازنة، وليس بحاجة الاقتصاد والسوق وظروف المنافسة والإنتاجية(٤٨).

ثانيا – تزايد الدين العام الخارجي

بلغت جملة الدين العام الخارجي في ٣٠ / ٦ / ٢٠٠١ نحو٣٨ مليار جنيه في مقابل نحو ٣٦ مليار جنيه في ٣٠ / ٦ / ٢٠٠٠ بزيادة قدرها نحو٢ مليار جنيه (ولا يتضمن الدين الخارجي المضمون من الحكومة).

وبلغت أعباء خدمة الدين العام الخارجي في ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ (٣،٧ مليار جنيه) تمثل ٨، ١ % من الناتج المحلى الإجمالي (الحساب الختامي – مرجع سابق) .

وبهذا يكون إجمالي الدين العام قد بلغ ٣٢٨ مليار جنيه عام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١، مسجلا أعلى مديونية عرفتها مصر في تاريخها .

ويعتبر تفاقم الدين العام (المحلى والخارجي) أحد الأسباب الهيكلية لأزمة السيولة ومن ثم ا لركود الممتد الذي يعانى منه الاقتصاد المصري.

دور الدولة في إدارة العلاقة بين السوق النقدية / البنوك / رأس المال النقدي، والسوق المالية / رأس المال المالي

لقد أدى تفاقم العجز في الموازنة العامة إلى تدهور قدرة الدولة على تنشيط الاقتصاد عن طريق الإنفاق العام، ولهذا لم يعد أمامها سوى التدخل في تحديد سعر الفائدة، أداتها الإستراتيجية في إدارة العلاقة بين السوق النقدية وسوق المال .

ولأن سغر الفائدة سعر إستراتيجي، بحكم تأثيره على النشاط الاقتصادي، فلا يمكن للدولة أن تتركه لقوى العرض والطلب في السوق النقدية دون تدخل ومراقبة. ولكنها عندما تتدخل في تحديد سعر الفائدة، عليها أن تنحاز إما إلى مصالح رأس المال المالي / المصرفي، فتزيد من التراكم الريعى للثروة على حساب رأس المال الإنتاجي، عندما ترفع سعر الفائدة فتزيد تكلفة الإنتاج، وإما أن تنحاز إلى راس المال الإنتاجي فتخفض سعره .

وقد انحازت الدولة إلى البرجوازية الريعية / المصرفية برفعها سعر الفائدة، لإغرائها على استثمار مدخراتها في أذون خزانتها، تمويلا لعجز موازنتها، فزادت من عبء خدمة ديونها .

ولذا كانت البنوك المستثمر الأول في أذون الخزانة إذ وصل ما تستحوذ عليه في عام ١٩٩٩ ٩٢ % من الإجمالي (٤٩).

٣- انخفاض الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي وتشوه هيكله

الإنفاق العام هو من أهم أدوات سياسة الدولة المالية في إعادة توزيع الدخل القومي بين مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية، فضلا عن دوره في

دفع عجلة التراكم الرأسمالي . وقد كان انخفاضه المطرد كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي وتشوه هيكله، السمة السائدة منذ منتصف السبعينات، وحتى الأن (٥٠) . ويعد متوسط الإنفاق العام الحقيقي للفرد مؤشراً لـه دلالته فيما يتعلق برفاه المواطن كمستفيد من الإنفاق العام. وقد انخفض هذا المؤشر بنسبة ٣، ١١ % في عام ٩٠ / ٩١ مقارنة بعام ٨١ / ٨٢ . وبلغ انخفاض متوسط الإنفاق الاستثماري الحقيقي للفرد ذروته عام ٩٠ / ٩١، ويدل ذلك، على أن الآثار المترتبة على تراجع الإنفاق العام الحقيقي ستستمر لسنوات قادمة نتيجة للانخفاض الحاد في الاستثمارات العامة. (٤٨)

أ – انخفاض الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي

فقد هبطت هذه النسبة من ٣، ٦٩ % إلى ٩، ٤٦ % (متوسط الفترة ٩٠/ ٩١ – ٩٤ /٩٥) ٣٣،٨ % عام ١٩٩١/ ٩٢، إلى ٦، ٢٦ % عام ١٩٩٦/ ٩٧ . بل هبط الإنفاق الاستثماري بنسبة أكبر من ذلك، فهبط من ١٠،٣% إلى ٣، ٥ % خلال نفس الفترة، مقابل زيادة الاستثمار الخاص(٤٩). وهو مؤشر بالغ الدلالة على تقلص دور الدولة سواء في التنمية الاقتصادية، أي في عملية إعادة الإنتاج الرأسمالي الموسع، أوفي التنمية الاجتماعية /البشرية، أي في عملية إعادة تكوين قوة العمل والارتقاء بنوعية الحياة .

ب – تشوه هيكل الإنفاق العام

ونعنى بتشوه هيكل الإنفاق العام، اختلال التناسب بين مكوناته، وأبرز مؤشراته :

التضخم المطرد للأجور

يبرز تحليل ختاميات الموازنة العامة للدولة أن الإنفاق على الأجور قد وصل في عام ٢٠٠٠ /٢٠٠١ إلى نحو١، ٢٨ مليار جنيه، وبما يمثل ٢٣،٥% من حجم الإنفاق العام في ذلك العام .

وقد اتجه النصيب النسبي للأجور من إجمالي الإنفاق العام إلى الزيادة المستمرة، حيث ارتفع على نحو متواصل من ٧، ٢٠ % في العام المالي ٩٦/ ٩٧ إلى ٤، ٢٢ % في العام المالي ٩٩ / ٢٠٠٠، ثم إلى ٥، ٢٣ % في عام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ ، وهو معدل يبلغ ستة أضعاف متوسط معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي في الفترة ٩٩ – ٢٠٠٢الذي تراجع من ٣، ٦ % عام ١٩٩٩ إلى ١، ٥ % في عام ٢٠٠٠، ثم إلى ٥، ٣ % عام ٢٠٠١،

ثم وصل إلى أدنى مستوياته مسجلا ٢ % فقط عام ٢٠٠٢. وذلك مع اتجاه الأجور إلى النمو على نحو شبه ثابت، حيث استقر معدل نمو الأجور حول ١١% خلال الأعوام الأربعة ٩٧ /٩٨ – ٢٠٠٠ / ٢٠٠١(٥٠)، أي أربعة أضعاف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. وهذا مؤشر لمدى ثقل العبء المتزايد للإدارة البيروقراطية للمجتمع، ولعبء البيروقراطية كفئة حاكمة.

التدهور المطرّد للوزن النسبي للاستثمارات العامة

أ – بالمقارنة بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو السكان

تتكامل الاستثمارات العامة والاستثمارات الخاصة في تحقيق أهداف الدولة التنموية، فهي توجه إلى المجالات المختلفة للبنية التحتية للإنتاج بما يؤهل القطاع الخاص للاستثمار في القطاعات الإنتاجية المختلفة . كما توجه الاستثمارات العامة إلى البنية التحتية الاجتماعية مثل بناء مدارس ومستشفيات ومساكن لمحدودي الدخل .. وغير ذلك. وذلك، باعتبار الدولة ميكانزم السيطرة على إعادة الإنتاج الموسع للمجتمع (ميتابوليزم المجتمع). ومن هنا، تنبع الأهمية الحيوية للاستثمارات العامة.

لقد بلغت الاستثمارات العامة ١٧٢٢٣،٥ مليون جنيه في عام ٩٦/٩٧، ثم ١٨٠٩٩،٨ مليون جنيه في عام ٢٠٠٠/٢٠٠١، أي بزيادة ١,٠٥% فقط، خلال أربع سنوات، أي بمتوسط معدل نمو سنوي ٠,٢٦%، وهو معدل بالغ التدني، إذا ما قورن سواء بمتوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، أو بمتوسط معدل نمو السكان الذي يقدر بـ ٣% . وهو ما يعكس بجلاء أزمة التراكم الرأسمالي العام . أزمة الدولة المصرية كميكانزم لتجدد المجتمع ونموه(٥١).

ب – بالمقارنة بالأجور

فالاستثمارات العامة تمثل ٢، ٨ % من حجم الإنفاق العام في عام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ مقابل ٢٣،٥% للأجور.

ونمت الأجور بمعدل شبه ثابت حوالي ١١ % خلال السنوات الأربع ٩٦ / ٩٧ – ٢٠٠٠ / ٢٠٠١، في مقابل ٠,٢٦ % متوسط معدل النمو السنوي للاستثمارات العامة. وهو اختلال صارخ، يهدد الاستثمارات العامة بالتآكل. ويؤكد تفاقم الطابع الطفيلي للبيروقراطية المصرية .

ج.- بالمقارنة بعبء خدمة الدين العام المحلى الإجمالي

فالاستثمارات العامة تمثل ٢، ٨ % من حجم الإنفاق العـام فـي عـام ٢٠٠٠/٢٠٠١ مقابل ١٩،٩% أعباء خدمة الدين العام. ٢٠٠٤/٢/١٢ .

ويؤدى تدهور الاستثمار العام في ظل التراجع المطرد لنسبة الاسـتثمار المحلى الإجمالي إلى الناتج المحلى الإجمالي إلى تعميق الركود الاقتصـادي، وأزمة التراكم الرأسمالي .

فقد انخفضت هذه النسبة من ٢٦ % عام ٩٠ / ٩١ إلـى ١٧ % عـام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ . تراجع الإنفاق العام الاجتماعي :

الإنفاق الاجتماعي هو آلية الدولة الرئيسية لإعادة إنتاج قوة العمل، وفـي تحديد نمط تقسيم العمل (عمل ذهني / عمل يدوي - عمل إشرافي / عمـل تنفيذي)، وذلك بتحديدهـا لهيكل الإنفاق على التعليـم والتدريـب، تنفيـذا لسياستها في هذين المجالين .

ونتيجة لانخفاض حجم الإنفاق العام، شـهدت الفـترة ٨١ / ١٩٨٢ - (٩٠/ ١٩٩١ - ٩٤ / ١٩٩٥) تراجعا حـادا للإنفـاق العـام الاجتمـاعي الحقيقي (الإنفاق على التعليم والصحة والضمان الاجتماعي والدعم السـلعي) من الناحيتين المطلقة والنسبية : فقد انخفض خلالها مـن ٨٣٩٧،٣ مليـون جنيه إلى ٤٧٥٩ مليون جنيه أي بنسبة ٦، ٥٦ % في المتوسط، وانخفـض كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي من ٢١،٢ % إلى ٢، ٩ %، وكنسبة مـن الإنفاق العام من ٧، ٣٠ % إلي ٧، ١٩ % . وانخفـض متوسـط الإنفـاق الاجتماعي الحقيقي للفرد من ٨، ١٩٣ جنيه إلى ٨١،٧ في المتوسط .

أ - تغير الأهمية النسبية لمكونات الإنفاق الاجتماعي

غير أن هذا الانخفاض في الإنفاق العام الاجتماعي، لم يتحقق بمعـدل متماثل لمكوناته المختلفة . فيلاحظ : ١ - أن عنصري الدعـم والضمـان الاجتماعي، كانا خلال هذه الفترة أكثر عناصر الإنفاق الاجتمـاعي عرضـة للتخفيض الحاد، وقد بلغ متوسط الإنفاق في العـام لأخـير (٩٤ /.١٩٩٥) نحـو ١٦% فقط من مستواه في سنة الأساس في حالة الدعم ونحـو ٤٠ % بالنسبة للضمان الاجتماعي (٥٢) .

ب - الإنفاق الاجتماعي مقابل عناصر الإنفاق الأخرى

يمكن قياس العلاقة بين النمو فى الناتج وعناصر الإنفاق المختلفة مـن خلال مرونات الإنفاق بالنسبة للناتج . وقد توصلت د.محيا زيتـون إلـى أن

جميع المرونات المقدرة، موجبة وأقل من الواحد الصحيح، فيما عدا المرونات الخاصة بثلاثة عناصر هي : فوائد الدين المحلي وفوائد الدين الخارجي، والأمن الداخلي، حيث تزيد المرونة على الواحد الصحيح. ويدل ذلك، على أن هذه العناصر الثلاثة تنمو بمعدل يفوق معدل نمو الناتج، خلال الفترة المذكورة . أما المرونات الأخرى، والتي تقل عن الواحد الصحيح، فأعلاها مرونة الإنفاق على التعليم، حيث تكاد تصل إلى الواحد الصحيح، يلي ذلك التحويلات الرأسمالية، والتي نمت أيضا خلال الفترة وخاصة في التسعينات، لأنها تتضمن سداد الدين المحلي والخارجي.

وأخيرا، فإن الدعم والدفاع والضمان الاجتماعي يتميز كلا منها بمرونة إنفاق منخفضة تبلغ ٥ , % أو أقل، أما الإنفاق الاستثماري فمرونته أقل من الإنفاق العام، ويعكس ذلك تراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي (٥٣) .

وفي دراسة تناولت تطور الإنفاق الأمني العام مثلا، خلال الفترة ٥٩/٦٠-٨٩/١٩٩٠ تين أن هذا الإنفاق ينمو خلال هذه الفترة بمعدل ٥، ٧% سنويا، وهو معدل يفوق كثيرا معدل نمو السكان والناتج المحلي الإجمالي . وترتب على ذلك، ارتفاع متوسط نصيب الفرد من نفقات الأمن العام الداخلي من ٧٠,١، جنيه عام ٥٩ / ١٩٦٠ إلى ١٠٠,٢ جنيه علم ٨٩/ ١٩٩٠، وهو معدل يفوق المعدلات السائدة في الدول النامية . والأهم من ذلك، أن تزايد نفقات الأمن العام خاصة الجزء المخصص لقوات الشرطة وتجهيزاتها، ثبت عدم فاعليته في التأثير على نتائج مكافحة الجريمة . وللأسف لم تتوفر لدينا بيانات الإنفاق على الأمن الداخلي خلال فترة التسعينات لاستكمال نتائج هذه الدراسة (٥٤)

. ومن هذا يتضح تراجع الوزن النسبي للإنفاق الاجتماعي مقابل خدمة الدين العام، والأمن العام .

ج – الطابع الطبقي لنمط للإنفاق العام الاجتماعي

و يتجلى بتحليل كل عنصر من عناصره للتعرف على مدى استفادة الفئات الاجتماعية المختلفة منه .

١ – التعليم

" إن تخصيص الموارد لصالح التعليم العالي يعتبر مؤشرا على انحياز الإنفاق على التعليم لصالح الأغنياء . ويؤسس ذلك على أن نسبة الطلاب من الفئات الفقيرة في التعليم العالي أقل كثيرا من نسبتهم في مراحل التعليم ما

قبل العالي وخاصة التعليم الابتدائي. وانخفاض استفادة الفقراء من التعليم مع كل تقدم في المرحلة التعليمية ظاهرة لا يمكن إنكارها، لعدة أسباب نذكر منها:

- أن التعليم الابتدائي والأساسي إجباري بعكس مراحل التعليم الأخرى .
- ارتفاع التكاليف المباشرة أو غير المباشرة التي تتحملها الأسر لتعليم أبنائها كلما تقدمت مراحل التعليم .
- ارتفاع نفقة الفرصة البديلة للتعليم العالى، وربما الثانوي أيضا، في شكل العائد الذي يمكن أن يحققه الأبناء لو التحقوا بسوق العمل في سن مبكرة .

وتشكل هذه الأسباب مجتمعة أحد الآليات الطبقية الإستبعادية اللازمة لإعادة إنتاج البنية الطبقية.

وتظهر بيانات توزيع الإنفاق على التعليم وعدد الطلاب ومتوسط تكلفة الطالب لمرحلتي التعليم العالي وقبل العالة خلال الفترة (٨١/٨٢-٩٤/٩٥) :

- وجود تفاوت ملحوظ في توزيع الإنفاق مقارنة بنسبة الطلبة في المرحلتين .
- متوسط نصيب الطالب من الإنفاق في التعليم العالي يبلغ عدة أضعاف المتوسط للتعليم قبل العالي.
- يظهر التغير على مدار الزمن أنه بينما تتجه نسبة الطلبة في التعليم العالي إلى إجمالي الطلبة للتناقص، فإن نسبة الإنفاق باستثناء بعض التقلبات، تتجه للتزايد .

يترتب على ذلك، أن الفجوة في نصيب الطالب في الإنفاق العام بين المرحلتين تزداد اتساعا على مدار الزمن. فقد كان متوسط الإنفاق للطالب للتعليم العالي عام ٨١ / ٨٢ نحو ٨,١ مثل المتوسط للتعليم قبل العالي واتسعت الفجوة إلى أكثر من الضعف لتصل عام ٩٤ / ٩٥ إلى ١٦,٦ مثل.

ويعنى ذلك، ان النمو الكبير في الإنفاق على التعليم الذي لوحظ خلال فترة التسعينات، استوعب التعليم العالي نصيبا غير متكافئ منه. فقد اتجه متوسط الإنفاق الحقيقي للطالب في التعليم العالي للتصاعد المستمر. فقد زاد هذا المتوسط عام ٩٤ / ٩٥ عن سنة الأساس بنحو ٧٠ % . أما التعليم ما قبل العالي، فقد اظهر اتجاها إلى الإنخفاض، فبلغ متوسط الإنفاق الحقيقي للطالب عام ٩٤ / ٩٥ نحو ٨٣ % فقط من المتوسط في سنة الأساس .

ويعنى ذلك التراجع الضخم فيما يحظى به التعليم ما قبل العالي في مصر من الموارد العامة الحقيقية في مقابل التعليم العالي ، مما يعتبر بدوره مؤشرا على انخفاض ملحوظ في نصيب الفقراء من الإنفاق العام على التعليم خلال السنوات الأولى من التسعينات، رغم التزايد الكبير في الموارد العامة المخصصة للتعليم في هذه الفترة " (٥٥) .

أ - التفاوت على مستوى التعليم الجامعي

يلاحظ وجود تفاوت كبير في الإنفاق على مستوى التعليم الجامعي، فإذا حللنا نمط توزيع الإنفاق بين كليات جامعة القاهرة (استنادا إلى موازنة ٩٥ / ٩٦) كمثال، وهو غالبا ما ينطبق على الجامعات الأخرى، فإن نسبنا الإنفاق العام الجاري للطالب في أكثر الكليات كثافة في الإنفاق (الطب البشرى) إلى أدنى الكليات كثافة في الإنفاق (التجارة)، نجد أن النسبة تبلغ ٤٧، أي أن ما ينفق على طالب الطب في المتوسط يبلغ ٤٧ ضعف ما ينفق على طالب التجارة . وإذا علمنا أن الفقراء الذين يصلون إلى مرحلة التعليم الجامعي يتركزون في الكليات النظرية كبيرة الأعداد وهى أساسا، الآداب والحقوق والتجارة ودار العلوم، وأن من ينالون حظ الالتحاق بكليات الطب بأنواعها المختلفة (الطب البشرى، الأسنان، الصيدلة، البيطري، العلاج الطبيعي) يكونون بالقطع من غير الفقراء، فإن التفاوت بين الفقراء والأغنياء، يسيطر أيضا على مرحلة التعليم الجامعي. إذ تظهر الموازنة تفاوتا حادا بين الكليات التي تستوعب الغالبية العظمى من طلبة الجامعة الفقراء، حيث أن ٨٥ % من طلبة الكليات النظرية كبيرة الأعداد يحصلون على ٢٢ % من الإنفاق، بينما ١٥ % من كليات الطب والصيدلة يحصلون على ٧٨ % من الإنفاق . كذلك يلاحظ أن متوسط نصيب الطالب من الإنفاق العام في كليات الطب يبلغ ٢١ ضعف متوسط الطالب في الكليات النظرية .

وإذا ذهبنا أبعد من ذلك، سنجد أن فرص العمل التي توفرها الكليات النظرية تحقق كسبا أقل، وربما تنتهي إلى بطالة الخريج، خاصة إذا كان ينتمي إلى فئة اجتماعية دنيا، لا تتيح النفوذ اللازم للحصول على وظيفة متميزة، أو أية وظيفة،بينما يستفيد من إستحوذ على جانب ضخم من الإنفاق على التعليم الجامعي بمزايا إضافية في سوق العمل (٥٦) .

ب - التفاوت على المستوى الإقليمي

وفقا لمؤشرات الفقر فإن إقليم وجه قبلي يحتوى على أعلى نسبة من الفقراء بين سكانه يليه الوجه البحرى، بينما إقليم المحافظات الحضرية هو

الإقليم الذي يحظى بأقل معدل للفقر بين سكانه . ولا يتميز إقليم الصعيد فقط باستيعابه أكبر عدد من الفقراء بالنسبة لسكانه، بل أيضا أن مستوى الإنفاق للفقراء في هذا الإقليم أدنى كثيرا من مستوى خط الفقر . وبناء على ذلك، أن معدلات القيد والمستوى التعليمي للسكان يتناسب تناسبا عكسيا مع معدلات الفقر، فيما تحقق المحافظات الحضرية، ووجه بحري وفقا للبيانات الرسمية، معدلات الاستيعاب الكامل في المرحلة الإبتدائية، ينخفض معدل القيد لهذه المرحلة في الصعيد لتصل إلى ٨٩%، وبمعنى آخر، فإن ١١ % من الأطفال في التعليم الابتدائي في الصعيد لا يلتحقون أصلا بهذا التعليم، ومن ثم لا يستفيدون من الإنفاق العام لهذه المرحلة كلية .

وتنخفض معدلات القيد للتعليم الإعدادي في وجه قبلي، والذي يفترض أنه تعليم إلزامي، حيث ١٩% من الأطفال في سن التعليم الإعدادي لا يلتحقون بالمدارس الإعدادية، مقابل ١٠ % في وجه بحري، بينما يستوعب التعليم بالمحافظات الحضرية وفقا للبيانات الرسمية كل الأطفال في هذه المرحلة. وداخل إقليم وجه قبلي ذاته، يوجد تفاوت ملحوظ بين الحضر والريف (٥٧).

ويحصل إقليم وجه بحري والحدود على نسبة إنفاق أعلى من نصيبيهما النسبي إلى السكان في سن التعليم، بينما يحصل وجه قبلي والمحافظات الحضرية على نسبة إنفاق أقل . وانخفاض ما تحصل عليه المحافظات الحضرية من إنفاق رغم ارتفاع معدلات الفقر في هذا الإقليم، يرجع إلى انتشار التعليم الخاص على نحو أكبر كثيرا من الأقاليم الأخرى (٥٨) .

ج - التفاوت بالنسبة للإناث

باستخدام نسب الإناث في مرحلتي التعليم العليم الجامعي وما قبل الجامعي، وتطبيقها على الإنفاق على التعليم في هاتين المرحلتين لعام ٩٤ / ١٩٩٥، ينتج أن نصيب الإناث في الإنفاق العام على التعليم ٣٩ % مقابل ٦١% للذكور) .(٥٩) .

• ثنائية الإنفاق على التعليم : العام والخاص

تنشطر منظومة التعليم (وتشمل التعليم ما قبل الجامعي والجامعي) في مصر رأسيا إلى نظامين متوازيين : التعليم العام، وهومجاني، والتعليم الخاص، وهو بمصرفات . وهما آليتان طبقيتان منفصلتان لإنتاج الكوادر البشرية اللازمة للمجتمع في كافة المجالات وعلى كافة المستويات. الأولى:

لإنتاج الكوادر الدنيا والوسطى أساسا، والثانية : لإنتاج الكوادر العليا اللازمة للحكم والإدارة أساسا أي إنتاج كوادر الطبقة الحاكمة . وكلاهما طبقي إستبعادي بحكم نمط ومستوى إنفاقه . ويشكل الإنفاق على الدروس الخصوصية آلية إستبعادية إضافية (يقدر بـ ١٧ مليار جنيه مقابل حوالي ٣٧، ٢٠ مليار جنيه الإنفاق العام على التعليم ما قبل الجامعي والجامعي في الموازنة العامة للدولة ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ (الحساب الختامي) .... !!

- **انحطاط مستوى جودة التعليم**

يتزايد انحطاط مستوى جودة التعليم، بالرغم من الدعاية الصاخبة لوسائل الإعلام الرسمية لما يسمى " المشروع القومي للتعليم "، " مشروع نهضة مصر في القرن الجديد " !، فقد اعترف وزير التربية والتعليم بأن تجويد العملية التعليمية لن يتحقق بالصورة المأمولة في ظل الكثافة العالية، والتي وصلت إلى ٧٠ تلميذا في الفصل، بالرغم من استمرار العمل بنظام الثلاث فترات في ٢٠ % من المدارس، ونظام الفترتين في ١٨ % من المدارس . وهذا مؤشر خطير على مدى تفاقم أزمة التعليم في مصر (الأهرام " التعليمي" ٢٠٠٤/١١/١٣).

٢ – الصحة

نتناول فيما يلي عددا من المؤشرات التي تلقى الضوء على مدى استفادة الفقراء من الإنفاق العام على الصحة، وما طرأ عليها من تغيرات، وهذه المؤشرات هي :

أ – الأهمية النسبية لخدمات وزارة الصحة

جميع المؤشرات تؤكد تراجع الأهمية النسبية للإنفاق العام المخصص لوزارة الصحة. فرغم التزايد الملحوظ في نصيب الصحة من الإنفاق العام خلال التسعينات إلا أن نسبة الإنفاق العام المخصص لوزارة الصحة إلى إجمالي موازنة الدولة انخفضت انخفاضا ملموسا من٣.٣% عام ٨١ / ٨٢ إلى ١,٩% عام ٩٣ / ٩٤. أما نسبة الإنفاق الجاري على الصحة، فقد تناقص خلال هذه الفترة إلى النصف تقريبا، بعد أن كان يمثل ثلاثة أرباع هذا الإنفاق عام ٨١ / ٨٢ . وتناقصت نسبة أسرة وزارة الصحة إلى إجمالي الأسرة من ٦٩,٢% عام ٨١ / ٨٢ إلى ٢، ٥٩ % عام ١٩٩٤ .

فضلا عن الإنفاق على الأجور في عـام ٩٤ / ٩٥ مثـلا، يستوعب ٧٥،٨% من جملة أجور قطاع الصحة ، الباب الأول)، بينما نصيب وزارة الصحة في جملة النفقات الجارية من مستلزمات وخلافه (الباب الثاني) لا يتجاوز ٣١%، ويدل ذلك على خلل خطير. فوزارة الصحة التي تسيطر على الجانب الأعظم من البنية الأساسية للخدمات الصحية، والتي تعد المسؤولة الأولى عن خدمات الرعاية الصحية الأساسية والوقائية المجانية ومنخفضة التكاليف، تحصل على أقل من ثلث الإنفاق العام الجاري على الصحة بعد أستبعد الأجور. كذلك لا يعنى ارتفاع نصيب الأجور في موازنة وزارة الصحة أن مستويات الأجور عالية، أو حتى مرضية، بل أن التدني الشديد لأجور العاملين في هذا المجال تعد إحدى المشكلات الرئيسية، بل من أهم المعوقات التي تواجه تقديم خدمة صحية متميزة. ويترتب على ما سبق :

أولا – أن النفع الذي يعود على الفقراء من الإنفاق العام لوزارة الصحة قد تراجع منذ الثمانينات وحتى منتصف التسعينات، والدليل على ذلك، انخفاض متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الحقيقي لوزارة الصحة.

ثانيا – لأن الجانب الأكبر من الإنفاق العام لوزارة الصحة يخصص للرعاية العلاجية بالمستشفيات،والتي تستوعب ٦١ % من الإنفاق الجارى، مقابل ٢٢ % للرعاية الصحية الأساسية، و١٥ % للصحة الوقائية، فإن ثبات النسب، رغم تناقص النمو فى الإنفاق، ومع الزيادة المستمرة في السكان ، سينعكس على نوعية الخدمة ودرجة شمولها في الوقت الراهن وفى المستقبل. وتدنى مستوى الرعاية الصحية الأساسية سيكون له أبلغ الأثر على المستوى الصحي لمجمل السكان (٦٠) .

ثالثا– رغم أن ما تستحوذ عليه وزارة الصحة من نسبة إنفاق عالية، لكن نظرا لضآلة الميزانية الكلية، وضخامة احتياجات المؤسسات القائمة، جعل مستشفيات وزارة الصحة تعانى من قصور شديد، وإهمال للصيانة وغياب بعض المستلزمات والتجهيزات الأساسية.

رابعا– رغم تدنى نوعية الخدمة في مستشفيات الحضر، إلا أن الفقراء يقبلون على العلاج بها، لعدم وجود بديل أمامهم (٦١) .

ب – التأمين الصحي

لاشك أن اتساع مظلة التأمين الصحي، لتشمل أعدادا متزايدة من المؤمن عليهم، تزيد من احتمال استفادة الفقراء، خاصة بعد نظام التأمين الصحي

على الطلاب،إلا أن لهذا النظام جدودا، تجعل قلة من الفقراء يستفيدون منــه . فبالرغم من ارتفاع نسبة المؤمن عليهم نتيجة لانضمام الطلبة، إلا أنها بلغـت ٣٢ % من جملة السكان عام ١٩٩٥، مما يعنى وجود نسبة كبيرة من السكان خارج نطاق التأمين الصحي . ولا يشمل هذا النظام الأطفال قبل سن الدراسة والعاملون في الزراعة والعمال المؤقتــون والمتعطلــون عــن العمــل وخادمات المنازل ومعظمهم من الفقراء .

ج – التفاوت على المستوى الإقليمي

فهناك تفاوت ملحوظ في توزيع الموارد العامة المخصصـــة للخدمــات الصحية لصالح المحافظات الحضرية، وعلـــى حســاب المحافظــات غــير الحضرية، وداخل المحافظات غير الحضرية، تفاوت آخــر لصــالح الوجــه البحري وعلى حساب الوجه القبلي أكثر أقاليم مصر احتواء للفقر(٦٢).

٣ – الدعم

انتهجت الدولة سياسة التخفيض المطرّد للدعم السلعي، كجزء لا يتجــزأ من سياسة تخفيض الإنفاق الاجتماعي، سياســة تفكيــك " دولــة الرعايــة الاجتماعية " . ولما كان هذا الدعم، جزءا من تكلفة إعادة تكوين قوة العمـل، تتحملها الدولة، نيابة عن الطبقة الرأسمالية، فإن إلغاءه أو تخفيضـــه يعنــى تخفيض الأجر الحقيقي للطبقات العاملة عامة، والمزيد من الفقـــر والبــؤس للفقراء بصفة خاصة . وكان التدرج هو سبيلها لإلغاء الدعــم فــي النهايــة، بالرغم من ضغوط المؤسسات الدولية لإلغائه أو على الأقل تخفيضه جذريــا، وذلك تجنبا لتصاعد السخط الشعبي والصراع الاجتماعي، الذي أصبح يـــهدد الدولة ذاتها بالخطر .

فقد خفض الدعم من ٤، ٥٥٧٣ مليون جنيه عام ٨١ / ٨٢، إلى ١٣٤٨ مليون جنيه عام ٩٤/٩٥ أي بنسبة ٧٥،٨٢ % . وبلغ دعم السلع الأساســـية في ختامي موازنة ٢٠٠٠/٢٠٠١ نحو٩، ٤ مليار جنيه فـــي مقــابل نحــو٥ مليار جنيه في ختامي موازنة عام ٩٩/٢٠٠٠. فإذا أدخلنـــا فـــي الاعتبــار الزيادة السكانية في الفترة (٨٠ / ٨١ – ٢٠٠٠/٢٠٠١) التي تبلغ نحـــو٢٠ مليون نسمة، ومعدل التضخم في الاعتبار، لتبين لنا مدى جســـامة تخفيــض متوسط نصيب الفرد من الدعم السلعي (٦٣) .

لقد شهد هيكل الدعم السلعي، في الثمانينات والتسعينات، تغيرات جوهرية في الأهمية النسبية لمكوناته، فبينما زاد متوسط دعم الغذاء خلالها بنسبة ١٥،٧% تقريبا، انخفض متوسط دعم قطاع الزراعة بنسبة ٩،٤%، ودعم السلع والشركات الصناعية بنسبة تبلغ ١٤،٨ % (٦٤) و(٦٥).

لقد أصبح دعم الغذاء ينحصر في أربع سلع رئيسية، هي الخبز ودقيق القمح والسكر والزيت، ومع ذلك، لا يزال لدعم الغذاء أهمية أكبر في إنفاق الطبقات الفقيرة في الحضر والريف مقارنة بالفئات الأعلى دخلا.

وأخيرا، ينبغي أن ننظر إلى أزمة الإدارة والأزمة المالية في علاقتهما الجدلية، باعتبارهما وجهين للأزمة البنيوية للدولة المصرية المعاصرة بشكلها الدولتي، فكلتاهما تعمق الأخرى، فتتفاقم الأزمة البنيوية .

***

المراجع

(*) المنظومة الدينامية المعقدة اللاخطية هـي منظومـة متغـيرة، تتـألف مـن منظومات فرعية متغيرة تربطها علاقات جدلية، ومن ثم، لا يخضـع تغيرهـا للحتمية الميكانيكية، كما هو الحـال فـي المنظومـات الآليـة، بـل لقـانون الاحتمالات، مثل الكائنـات الحيـة، والتكوينـات الاجتماعيـة والاقتصاديـة والسياسية، كالدولة مثلا . ومن هنا، كانت صعوبة التنبؤ بسلوك الدول، ولـهذا ظهرت نظرية السناريوهات في محاولـة لاستشـراف التغـيرات المنظوميـة (المؤلف)

(**) ونعنى بالسيطرة على الميتابولزم الاجتماعي social metabolic controle منظومات تحكم المجتمع في عمليات إنتاج وإعادة إنتاج الناس لشروط حياتـهم المادية والروحية .

(١) النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة – عـادل غنيـم – دار المسـتقبل العربي – ١٩٨٦

(٢) قانون شركات قطاع الأعمال العام : معركة من...؟ ضد مـن...؟ –الأسـتاذ / أحمد نبيل الهلالي المحامى – مركز الخدمات النقابية ص ١٢ وما بعدها

(٣) الإصلاح الاقتصادي في مصر – د . منى قاسم – الهيئـة المصريـة العامـة للكتاب – ١٩٩٨ ص ١٠٨ وص ١١١

(٤) الخصخصة في مصر – أمل صديق عفيفي – الهيئة المصرية العامة للكتاب – ٢٠٠٣ ص ٢٤٥ وما بعدها

(٥) قانون شركات قطاع الأعمال العام – مرجع سابق ص ٢١

(٦) المرجع السابق ص ٢٦٥ وما بعدها .

(٧) الإصلاح الاقتصادي في مصر – مرجع سابق ص ١٢٥ وما بعدهـا وص١٤٥ وما بعدها .

(٨) المرجع السابق ص ١٥٩

(٩) في وداع القرن العشرين – د . رمزي زكى – دار المستقبل العربـي – ١٩٩٩ ص ٢٨٠

(١٠) الاقتصاد المصري : متى ينتهي ضعف الأداء وتضارب البيانات ؟ - أحمد سيد النجار - الأهرام ٩/٢/٢٠٠٤

(١١) قانون شركات قطاع الأعمال العام - مرجع سابق ص ٢٦ وما بعدها

(١٢) المرجع السابق ص ٣٩ ونا بعدها .

(١٣) المرجع السابق ص٤٤ وما بعدها

(١٤) أوجزت في الفقرة المعنونة : " في القطاع الخاص " ، المحاضرة التي ألقاها الأستاذ / أحمد نبيل الهلالي المحامى في الإسكندرية (عام ٢٠٠٣)، ناقدا ومحللا قانون العمل رقم(١٢) لسنة ٢٠٠٣ (لم تنشر)

(١٥) النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة - مرجع سابق - ص ٣١٣ وما بعدها

(١٦) الجات ومنظمة التجارة العالمية أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي- د . نبيل حشاد - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ٢٠٠١ ص ٣٤٤ وما بعدها وص ٤١٠ وما بعدها .

(١٧) مخاطر الائتمان أم مخاطر الفساد ؟ د . محمود عبد الفضيل - وجهات نظر عدد نوفمبر ٢٠٠٠ - ص ١٦ وما بعدها .

(١٨) عن الفساد الأصغر - د . محمد عبد الفضيل - وجهات نظر : عدد إبريل ٢٠٠٠ ص ١٢

(١٩) انظر في تفصيل ذلك : الدولة و النظام العالمي- د ز أحمد ثابت - مركز البحوث والدراسات السياسية _ جامعة القاهرة - ١٩٩٢ - ص ٢٢٦ وما بعدها

(٢٠) الديموقراطية ونظام ١٩٧١ - طارق البشرى - ورقة مقدمة في ندوة مشروع مصر ٢٠٢٠ في ٥ مايو ٢٠٠٤ ص ١١

(٢١) المرجع السابق- ص ٣٢

(٢٢) انظر في تفصيل ذلك : المرجع السابق - ص ١٢ وما بعدها

(٢٣) المرجع السابق - ص ٢ وما بعدها

(٢٤) organizational society : social mechanisms and ideology – Nikolai Novikov pp 36 - 37

(٢٥) إقتصاديات الوقت الضائع : أزمة الإدارة الحكومية في مصر – عبد الخالق فاروق – مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية – ٢٠٠٢ ص ٩ وما بعدها

(٢٦) حول قضية الطبقة الجديدة – عادل غنيم – الطليعة – العدد الثاني –السنة الرابعة فبراير ١٩٦٨ – ص ٨٢ وما بعدها

(٢٧) المرجع السابق – ص ٨٧

(٢٨) البيروقراطية المصرية – مونت بالمر وعلى ليلة وسيد يسين – مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام – ص ٣١ وما بعدها .

(٢٩) اقتصاديات الوقت الضائع – مرجع سابق ص ٦٦

(٣٠) المرجع السابق : ص ٦٧، ٦٨

(٣١) المرجع السابق ص ٥٤ و٥٥

(٣٢) المرجع السابق ص ٥٩ – ٦٣

(٣٣) المرجع السابق ص ٧١ – ٧٢

(٣٤) المرجع السابق ض ٧٤ , ٧٧ / ٨٣

(٣٥) المرجع السابق ص ١٠٤

(٣٦) المرجع السابق ص ٢٢٣

(٣٧) الخصخصة في مصر مرجع سابق ص ٤٧٨ وما بعدها

(٣٨) Nazih N . – The state and public policies in Egypt since sadat ١٩٩١ –Ayubi p . 123

(٣٩) اقتصاديات الوقت الضائع –مرجع سابق ص ٢٢٣ وما بعدها

(٤٠) الدين العام المحلى في مصر : الأسباب والحلول – عبد الفتاح الجبالي – كراسات إستراتيجية – مؤسسة الأهرام (٧٧) ص ٨ – ٩ .

(٤١) نص كلمة رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات في مجلس الشعب بجلسة ١٩ / ٤ / ٢٠٠٣

(٤٢) عبد الفتاح الجبالي – مرجع سابق – ص ٤ وما بعدها

(٤٣) نص كلمة رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات – مرجع سابق – ص ١٦٣

(٤٤) الاقتصاد المصري : متى ينتهي ضعف الأداء وتضارب البيانات ؟ – أحمد سيد النجار – الأهرام ٢٠٠٤/٢/٩

(٤٥) عبد الفتاح الجبالي - مرجع سابق ص ٥ والحساب الختامي للسنة المالية ٢٠٠ / ٢٠٠١ الجريدة الرسمية ١١/ ٣ ٦٢٠٠٣ ص ٨٢ وتقرير لجنة الرد على بيان الحكومة - الأهرام ٢٠٠٤/٣/١٢

(٤٦) عبد الفتاح الجبالى - مرجع سابق - ص ٥

(٤٧) " عن أسعار الفائدة المرتفعة ... مرة أخرى " د. حازم الببلاوي - الأهراد ٢٠٠٤/٢/١

(٤٨) عبد الفتاح الجبالي - مرجع سابق - ص ٨

(٤٩) عن الفترة : (١٩٧٤ - ١٩٨٢) انظر : عادل غنيم - مرجع سابق ص٢٣٢ وما بعدها

(٥٠) الإنفاق العام الاجتماعي ومدى استفادة الفقراء - د . محيا زيتون - كتاب الأهرام الاقتصادي - ص ٦، ٧

(٥١) عبد الفتاح الجبالي - مرجع سابق - ص ٢١

(٥٢) التقرير العام عن حساب ختامي الموازنة العامة للدولة عن السنة المالية ٢٠٠٠/٢٠٠١

(٥٣) أحمد سيد النجار - مرجع سابق

(٥٤) التقرير العام عن الحساب الختامي للموازنة العامة - مرجع سابق _ ص ٧٥ و٨٠

(٥٥) الإنفاق العام الاجتماعي ومدى استفادة الفقراء - مرجع سابق - ص ٨ وما بعدها

(٥٦) المرجع السابق - ص ١٨ وما بعدها . انظر أيضا الجدولين رقم (١) و(٢) بالملحق

(٥٧) المرجع السابق - ص ١٧

(٥٨) المرجع السابق ص ٢٤ و٢٥ (انظر : الجدول رقم (٩) ص ٢٤)

(٥٩) المرجع السابق ص ٣٠

(٦٠) المرجع السابق ص ٣٢ (انظر الجدول)

(٦١) المرجع السابق ص ٣٤ و٣٥

(٦٢) المرجع السابق ص ٣٦ و٣٧ و٤٠

(٦٣) المرجع السابق ص ٤٣

(٦٤) المرجع السابق ملحق جـــدول (٣) ص ٧٢، وحســاب ختــامي موازنـــة ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ مرجع سابق.

(٦٥) المرجع السابق، وذلك، استنادا إلى الأرقـــام الـــواردة فـــي الجـــدول (١٨) ص٤٨.

***

الفصل الرابع

أزمة الهيمنة

أزمة الدولة المصرية المعاصرة، أزمة عضوية شاملة **total organic crisis**، هي في جوهرها أزمة قيادة / هيمنة **hegemonic crisis**، تتمثل في عجز أي من الطبقتين الرئيسيتين (الرأسمالية والطبقة العاملة) عن التصدي لقيادة المجتمع والدولة. وهي أزمة شاملة، لأنها تشمل المجتمع المصري بجميع طبقاته وفئاته الاجتماعية، ونمط الدولة الدولتي القائم، ونمط التكوين الاقتصادي الاجتماعي الراهن، بل وتشمل الجماعة الوطنية المصرية ذاتها (وحدة المسلمين والأقباط). ولذلك، فهي أيضا أزمة الانتقال من النمط الدولتي سواء إلى النمط الليبرالي أو الاشتراكي للهيمنة.

ولهذا أصبحت وظيفة الدولة السياسية إدارة الأزمة بعد أن عجزت عن الخروج منها..!

ولهذا أيضا، تطرح أزمة النمط الدولتي للهيمنة في الدولة المصرية المعاصرة، ضرورة تجاوزه، بل ضرورة تجاوز الرأسمالية ذاتها.

تناولنا في الفصل الثالث بالتحليل تناقضات النمط الدولتي للدولة المصرية وأزمته. ونتناول هنا أزمة الهيمنة في هذا النمط.

وأزمة الهيمنة / القيادة أزمة مركبة، متعددة الأبعاد وسوف نتناول فيما يلي أبعادها الثلاثة : السياسة والاقتصادية والثقافية.

أولا - أزمة الهيمنة / القيادة السياسية

تلعب الدولة في النمط الدولتي دور التنظيم السياسي للكتلة الحاكمة، الذي يقودها ويمثل وحدتها السياسية. فأصبحت بيروقراطية الدولة قوة سياسية، تقود الكتلة الحاكمة وتوحد صفوفها، والمثقف الجماعي الذي ينظم هيمنتها .

وعندما تتحول الدولة إلى حزب للكتلة الحاكمة، تنشا جماعات الضغط ومراكز القوى داخل الدولة، لتحل محل الأحزاب في تمثيل المصالح الطبقية المختلفة.

وإذا كان تفاقم الأزمة البنيوية للدولة المصرية وبيروقراطيتها يقوض دعائم النمط الدولتي، فإنه يؤذن بتراجع دور جهاز الدولة كحزب سياسي، ومن ثم تراجع الدور القيادي للبيروقراطية المصرية بجناحيها المدني والعسكري، وهذا هوالأساس الموضوعي لأزمة القيادة السياسية.

مؤشرات أزمة القيادة السياسية

١- **فشل الدولة في تحقيق وحدة وتماسك الكتلة الحاكمة** المنقسمة حول إستراتيجية الخروج من الأزمة العضوية الشاملة، وحول قضايا الانتقال من الشكل الدولتي الشمولي إلى الشكل الديموقراطي التعددي في السياسة، وإلى اقتصاد السوق وتصفية القطاع العام في الاقتصاد.

٢- **تفكك السبيكة التاريخية / التحالف الطبقي** الذي شكلته ثورة يوليو ويضم العمال والفلاحين والمثقفين والرأسمالية الوطنية، وأقامت عليه دولتها الوطنية المستقلة، دولة الرعاية الاجتماعية الكينزية، وتصدع الإجماع الوطني الذي جسده ميثاق العمل الوطني. وبدأت عملية تفكك هذه السبيكة التاريخية بعد إنجاز الثورة الوطنية البرجوازية لمهامها الأساسية، في تصفية الاستعمار وطبقة كبار الملاك والرأسمالية الكبيرة. وعجز الدولة القائمة عن بناء تحالف طبقي جديد / سبيكة تاريخية جديدة، أساس دولة التحول الديموقراطي إلى الاشتراكية. وجاءت هزيمة ١٩٦٧، ورحيل عبد الناصر، وانقلاب مايو ١٩٧١ ليفتح الطريق للثورة المضادة، وقيام دولة جديدة، تستند إلى " شرعية نصر أكتوبر.. !، وتحكمها كتلة طبقية جديدة، أخذت تصفي إنجازات ثورة يوليو الوطنية والاجتماعية. ولكن هذه الدولة لا تزال، بعد مضى ثلاثة عقود على قيامها، عاجزة عن بناء سبيكة تاريخية جديدة / تحالف طبقي جديد، يستند إلى إجماع وطني، أو تراض عام، سياسي

اجتماعي تقوم، عليه شرعيتها. وهذا هو أهم أسباب أزمة الهيمنة / القيادة السياسية.

٣- أزمة منظومتي القانون والقضاء

ويتجلى هذا العجز أيضا، في أزمة منظومتي القانون والقضاء باعتبارهما آليتين رئيسيتين للهيمنة الطبقية السياسية والأيديولوجية. فعندما تحتكر السلطة التنفيذ المبادرة التشريعية، وتفرض سيطرتها على البرلمان لا يصبح التشريع تعبيرا عن " الإرادة الشعبية " بل تعبيرا عن إرادة الحكومة، فيفقد القانون وظيفته الأيديولوجية في إخفاء طابعه الطبقي باعتباره تعبيرا عن " إرادة الشعب " مصدر السلطات..!. وعندما تحيط السلطة التنفيذية بالقضاء، عندما تقلص استقلاله، بحرمانه من الاستقلال بشئونه وتفرض وصايتها المالية والإدارية عليه، وعندما تنتقص من ولايته بفرض حالة الطوارئ المستمرة، وبإقامة منظومة قضائية موازية خاضعة لسلطانها، من محاكم أمن الدولة والمحاكم العسكرية إلى محكمة الأحزاب وغيرها، تكون بذلك، قد أفقدت القضاء وظيفته الأيديولوجية في إخفاء طبيعته الطبقية، وراء قناع الاستقلال والحياد.

فضلا عن أن هذا العجز يعوق أداء البنية السياسية- القانونية للدولة لوظيفتها المزدوجة :

أ – فهي باعتبارها نسقا من القواعد القانونية، أي كواقع قانوني، تؤدى إلى تفتيت العلاقات الاقتصادية الاجتماعية، لأنها تجعل من عوامل الإنتاج الموزعة بين الطبقات الاجتماعية المختلفة أشخاصا قانونية – سياسية أي مواطنينا أحرارا.

ب – وهي من ناحية أخرى، تقوم بدور الممثل لوحدة هذه العلاقات الاقتصادية الاجتماعية التي تتسم بالتفتت والانعزال. وتتمثل هذه الوحدة في ذلك الكيان السياسي الذي يطلق عليه الشعب – الأمة. أي أن الدولة تمثل الوحدة بعد التفرق، وهو تفرق من صنعها هي إلى حد كبير، لأن العامل الأيديولوجي يساهم أيضا في إحداثه (١).

وعندما تعجز بنية الدولة السياسية – القانونية عن أداء هذه الوظيفة المزدوجة يسقط قناع " دولة القانون " الذي تخفي به الدولة لا مشروعيتها.

٤- أزمة المجتمع المدني

ونعنى أزمة الشكل التاريخي للمجتمع المدني القائم، أي شكله الدولتي، باعتباره منظومة المؤسسات التطوعية التي تقوم بوظيفة الهيمنة في الدولة

المصرية المعاصرة، وتشمل الأحـــزاب السياســية والنقابــات والجمعيــات والصحف ودور النشر الأهلية والجوامع و الكنائس وغيرها من المؤسســات الطوعية. وتتمثل هذه الأزمة في بلوغ تفاقم تناقضات المجتمع المدنـــي حــدا يؤذن بتفككه، وتشكل مجتمع مدني جديد، يلائم نمط الدولـــة الجديــدة التـــي يفرزها الصراع الطبقي في بلادنا.

خصوصية المجتمع المدني المصري

كان المجتمع المدني في الغرب الرأســمالي نتاجــا لانتصــار الثــورة البرجوازية، وارتبط بنشأة الدولة الرأسمالية القومية الحديثـــة وباســتقلاليتها النسبية عن الاقتصاد، أي باستقلالية المجال السياسي عن المجال الاقتصــادي، والمجال العام عن المجال الخاص. وتطور المجتمع المدني نتيجـــة لتطــور الرأسمالية والصراع الطبقي، الصراع بين الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملــة، فنشأت الأحزاب، والنقابات، والجمعيــات، والصحافــة، ووســائل الإعــلام الحديثة، لتشكل المجتمع المدني البرجوازي الحديـــث، ليكــون أداة الهيمنـــة الطبقية، الوجه الآخر للقمع في الدولة الرأسمالية.

وفي الحروب والأزمات والثورات، لا تتردد الدولة الرأسمالية في تصفيـة المجتمع المدني، وتدمير مؤسساته، عندئذ تحكم البرجوازية بالقمع والتضليــل الذي قامت عليه نظم الحكم الدكتاتورية والفاشية.

أما المجتمع المدني المصري الحديث، فكان نتاج الدولة الحديثـــة التـــي أسسها محمد على، والتي قامت على التعليم العلماني، والتصنيع، وبناء جيــش حديث، وجهاز إدارة حديث، فكان ميلاد الإنتلجنسيا المصرية الحديثة، التـــي غرست بذور المجتمع المدني الحديث في التربة المصرية.

ولم يصفِ محمد على مؤسسات المجتمع الأهلي التقليدي. فقد أبقى علـــى طوائف التجار والحرفيين، والأزهر والكنيسة والطرق الصوفية، والأوقــاف، ولكنه أخضعها لسلطة الدولة المركزية، التي حجمتها واســتنزفت مواردهــا. وهكذا، نشأت الازدواجية الثقافية والمؤسسية التي لا تزال تمثل إحدى ســمات المجتمع المدني المصري، حيث تتعـــايش وتتصــارع فيــه الأيديولوجيــات والمؤسسات التقليدية والحديثة. ويضاف إلى الازدواجية الثقافية، الازدواجيـــة الدينية، التي قسمت المجتمع المدني رأسيا إلى مؤسسات إسلامية ومؤسســـات قبطية (الأزهر والكنيسة، الجمعيات الإسلامية والجمعيات القبطية.. الخ).

وتلعب الدولة دورا مركزيا في تشكيل المجتمع المدني، وفي حياة مؤسساته، فمصيرها وجودا وعدما معلق بمشيئتها. ومن هنا كانت تبعيته للدولة، التي يمكنها أن تستخدمه لبسط هيمنتها على المجتمع.

وتحكم هذه الخصوصية التكوينية، حركة المجتمع المدني المصري، وديناميةمؤسساته التي يحكمها في نهاية المطاف، قانون الصراع الطبقي والصراع الطائفي.

المراحل الرئيسية لتطور المجتمع المدني المصري

- شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر،مولد المجتمع المدني الحديث بدءا بإنشاء الحزب الوطني الأول، حزب الثورة العرابية، وتأسيس أول نقابة عمالية هي"جمعية لفافي السجائر بالقاهرة " التي قادت أول إضراب عمالي في تاريخ الطبقة العاملة المصرية (١٨٩٩)، وانتهاء بسلسلة الجمعيات الثقافية، مثل جمعية " معهد مصر " للبحث في تاريخ الحضارة المصرية (١٨٥٩) وجمعية المعارف (١٨٦٨) والجمعية الجغرافية (١٨٧٥). ثم توالى تأسيس الجمعيات الإسلامية والقبطية،وأهمها الجمعية الخيرية الإسلامية (١٨٧٨)، والتي شغل فيها عبد الله النديم منصب نائب رئيس الجمعية، وانشغلت ببث الروح الوطنية بين المصريين، وجمعية المساعي الخيرية القبطية (١٨٨١)، والتي اتجهت إلى بث روح التعاون بين المصريين ونبذ التعصب الديني، كما نشأت جمعيات خيرية نسائية إيذانا بمولد الحركة النسائية. وكانت أهم العوامل التي دفعت إلى إنشاء الجمعيات الدينية، مواجهة البعثات التبشيرية إلى شكلت تهديدا للانتماء الديني، ولاقت معارضة من المصريين جميعا. كما شهدت هذه المرحلة تأسيس العديد من الجمعيات السياسية كانت أقرب إلى الأحزاب السرية، من أبرزها جمعية مصر الفتاة في الإسكندرية (١٨٧٩)، والتي ضمت عناصر من المتعلمين، تأثروا بأفكار جمال الدين الأفغاني، وتطالب بحياة نيابية سليمة والمساواة أمام القانون، وتوفير حرية الدين والصحافة، والتوسع في التعليم. وفي (١٨٧٩) تأسست جمعية سرية من ضباط الجيش رأسها عرابي.

كما غرست في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر بذور النقابات المهنية، فتأسست نقابة المحامين أمام المحاكم المختلطة في ١٨٧٦، وجمعية المحامين أمام المحاكم الأهلية في ١٨٨٦.

وقد تزامن تشكيل هذه الجمعيات السرية أو التنظيمات السياسية مع تشكيل جمعيات أهلية كبرى لعبت دورا مهما في الكفاح الوطني من جانب والعمل الثقافي والاجتماعي من جانب آخر. وبعض هذه الجمعيات شكل النواة لتطور الأحزاب السياسية، وهو ما يشير إلى عدم وضوح الخط الفاصل بين العمل السياسي والعمل الاجتماعي خلال هذه المرحلة (٢).

- وخلال الفترة ١٩٠٠ – ١٩٢٣ كان أهم حدث سياسي ثورة ١٩١٩، وكان أبرز حدث ثقافي، تأسيس الجامعة المصرية في عام ١٩٠٨، وكلاهما كان وليد المبارة والمشاركة الشعبية. لقد صهرت ثورة ١٩١٩ الشعب المصري في سبيكة تاريخية جديدة وتلاحم فيها عنصرا الأمة المصرية : المسلمون والأقباط، تحت شعار " الدين لله والوطن للجميع ". وأعادت الثورة صياغة المجتمع المدني والعلاقات بين مؤسساته الاجتماعية (الجمعيات الأهلية) والسياسية (الأحزاب السياسية) والثقافية، وذلك بوضع " أجندة مشتركة ": الاستقلال والدستور. فتلاحمت مؤسسات المجتمع المدني وتلاشت الفواصل، والحواجز بين العمل الاجتماعي والعمل السياسي، بين الجمعيات والأحزاب والنقابات، فكانت نقابة المحامين منبرا سياسيا من الطراز الأول، بل ومدرسة سياسية.
- وتمثل الحقبة الليبرالية (١٩٢٣ – ١٩٥٢) التي افتتحها دستور ١٩٢٣، العصر الذهبي للمجتمع المدني، وللتعددية السياسية والفكرية. فقد شهدت إلى جانب التيار الليبرالي، مولد التيار الاشتراكي (إنشاء جماعة الفجر الجديد، وتأسيس الحزب الشيوعي المصري في عام ١٩٢١، وتحول حزب مصر الفتاة إلى الحزب الاشتراكي) والتيار الإسلامي (تأسيس جمعية الشبان المسلمين عام ١٩٢٧ وجماعة الإخوان المسلمين في عام ١٩٢٨)، والتيار القومي (تأسيس جمعية توحيد الثقافة العربية ١٩٣٧).

وزاد عدد الجمعيات خلال هذه الفترة زيادة كبيرة (١١٤١ جمعية خلال الفترة ١٩٢٥ – ١٩٤٩) وتنوع نشاطها، فلم يعد قاصرا على النشاط الديني والاجتماعي ، بل امتد إلى النشاط السياسي، والى القيام بالدور الدفاعي **advocacy** للتأثير في التشريعات وسياسات الحكومة، والدفاع عن قضايا المرأة والثقافة والتعليم.

كما نشطت حركة تأسيس النقابات المهنية فشهدت الفترة الليبرالية تأسيس ثماني نقابات مهنية هي نقابة الأطباء ونقابة الصحفيين ونقابة المهندسين ونقابة أطباء الأسنان ونقابة الأطباء البيطريين ونقابة الصيادلة ونقابة الزراعيين ونقابة المعلمين.

وتوالى خلال هذه النقابة عمالية، إلا أنها لـم تحصـل علـى شـرعية وجودها القانوني إلا بصدور القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ (٣).

ولهذا كله، تعد هذه المرحلة الليبرالية، أخصب مراحل تطـــور حياتنـا السياسية والفكرية وأكثرها ثراء وإبداعا. وكانت أيضا، مرحلة تبلور ونضـج الطبقتين الرئيسيتين، البرجوازية والطبقة العاملة، وعيا وتنظيما. ولكنها كـانت أيضا، مرحلة الأزمة، أزمة قيادة الثورة الوطنية الديموقراطية، التـي تتمثـل في عجز البرجوازية والطبقة العاملة عن إنجاز المـهام الثوريـة: تحقيـق الاستقلال الوطني، وتصفية الإقطاع، والاحتكار وإقامة جمهورية ديموقراطية مدنية. لقد كانت أزمة الهيمنة / القيادة الطبقية، وهي جوهر أزمـة المجتمـع المدني.

ومن هنا كانت النهاية المأساوية للمد الثوري الذي كاد يعصف بالنظـــام الملكي، وانتصار الثورة المضادة بحريق القـــاهرة فـي ٢٦ ينـاير ١٩٥٢، وإعلان حكومة الوفد الأحكام العرفية، قبل تقديم استقالتها للملك.

هزيمة المجتمع المدني وإخضاعه لسلطة الدولة

كانت هزيمة الثورة الوطنية الديموقراطية هزيمة للمجتمع المدني بجميـع مؤسساته أحزابا ونقابات وصحافة وجمعيات. وكانت هذه الهزيمة الأرضيـة التي تحرك عليها الانقلاب العسكري في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ الذي سرعان مـا تحول إلى ثورة وطنية برجوازية من أعلـــى، قـامت بتصفيـة الاسـتعمار والإقطاع والاحتكار استنادا إلى جهاز الدولة الذي أصبح الحـزب السياسـي للبرجوازية المصرية (بدءا بهيئة التحرير ثم الاتحاد القومي وانتهاء بالاتحـاد الاشتراكي). وقام الحزب الجديد على أنقاض المجتمع المدني الـذي دمـرت الثورة أهم مؤسساته بإلغائها للأحزاب وإخضاعها الجمعيات لرقابها وتأميمـها للصحافة، وفرض وصايتها على النقابات العمالية والمهنية.

ورزحت مؤسسات المجتمع المدني تحت نير قانون الطوارئ ربع قـرن من الزمان منذ إعلان حالة الطوارئ فـي عام١٩٨١عقب اغتيال السـادات.

التحولات الكمية والكيفية في البنية المؤسسية للمجتمـع المدنـي وفـي علاقته بالدولة خلال الربع قرن الأخير (١٩٧٥-٢٠٠٠) :

ترجع هذه التحولات في بنية المجتمع المدني وفي علاقته بالدولـة إلـى تغير وظائفه نتيجة لتغير دور الدولة، وعلاقتها بالاقتصاد وبـالمجتمع، فـي ظل سياسات الانفتاح والتكيف الاقتصادي. وذلك، لمواجهة الآثار الاقتصاديـة والاجتماعية المدمرة لهذه السياسات، من تزايد للفقر واتساع لدائـرة البطالـة

لتشمل شرائح عريضة من الطبقة الوسطى. ومن هنا كانت حاجة الدولة لإعادة هيكلة البنية المؤسسية للمجتمع المدني، بتوسيعها وتنويعها، والسماح لها بهامش من الحرية حتى يمكنها امتصاص سخط الجماهير ومواجهة تفاقم الصراع الطبقي، أي ممارسة وظيفة الهيمنة، ولوفي حدود متواضعة. وهذا يفسر لنا تحول المنابر إلى أحزاب، وظاهرة التعددية الحزبية المقيدة والمراقبة، والسماح بإنشاء مراكز الدفاع عن حقوق الإنسان، وتشجيع المنظمات التنموية لامتصاص البطالة.

(أولا) الجمعيات الأهلية

١- التحولات الكمية

ارتفع عدد الجمعيات الأهلية من ٧٥٩٣ جمعية عام ١٩٧٦ إلى ١٣٢٣٩ جمعية عام ١٩٩٣، ثم إلى ١٦ ألف جمعية عام ١٩٩٩. وينشط ربع هذه الجمعيات في التنمية المحلية، وتنشط الغالبية العظمى في الرعاية الاجتماعية. وتشكل الجمعيات ذات السمة الدينية (الإسلامية والمسيحية) حوالي ٣٠ % من نسيج الجمعيات. ولعب الدعم المالي لمؤسسات التمويل الدولية للجمعيات الأهلية دورا كبيرا في تحقيق هذه الزيادة العددية(٤).

٢- التحولات الكيفية :

يلاحظ استجابة الجمعيات الأهلية لقضايا الفقر والبطالة وفقد تزايد نشاطها في مجلات التدريب وإعادة التأهيل وتنظيم القروض للشباب والنساء. وتزايد اهتمامها بقضايا عمالة الأطفال وأطفال الشوارع.

وشهدت الثمانينات ونهاية التسعينيات اتجاها متصاعدا لتأسيس منظمات غير ربحية عن غير طريق القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤، من خلال ما عرف باسم الشركات المدنية التي نشط أغلبها في الدفاع عن قضايا حقوق الإنسان، فقد ارتفع عددها من منظمة واحدة عام ١٩٨٣ إلى ٢٣ منظمة عام ١٩٩٩، فضلا عن منظمات الدفاع عن حقوق المرأة، والمراكز البحثية والثقافية

(ثانيا) جماعات رجال الأعمال

ارتبطت نشأتها بسياسة الانفتاح الاقتصادي، وكان أولها المجلس المصري الأمريكي لرجال الأعمال (١٩٧٥)، ثم جمعية رجال الأعمال المصريين (١٩٧٧)، وغرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة (١٩٨١)، ورجال الأعمال بالإسكندرية (١٩٨٣)، ثم سلسلة من الجمعيات تضم رجال الأعمال في المدن الجديدة، أعقبها تأسيس جمعيات مماثلة لأول مرة في

المحافظات، ثم تأسيس جمعيات لسيدات الأعمال فوصل الإجمالي إلى ١٦ جمعية (٥).

(ثالثا) النقابات العمالية

تعرضت النقابات العمالية - كما سبق أن ذكرنا - لعملية تفكيك وإعادة هيكلة شاملة، لإحكام سيطرة الدولة والرأسمالية عليها. وسوف نتناول فيما يلي مؤشرات أزمة المجتمع المدني، فنحلل أزمة الأحزاب السياسية، والنقابات العمالية والنقابات المهنية.

مؤشرات أزمة المجتمع المدني

وتتجلى هذه الأزمة في ضيق الأطر القانونية الحاكمة لنشاط مؤسسات المجتمع المدني، وفي تفجر تناقضاتها الداخلية والتناقضات بينها من ناحية، وبينها وبين الدولة، من ناحية أخرى.

وتشكل القوانين المنظمة لمؤسسات المجتمع المدني الإطار القانوني الحاكم لنشاطها، غير أن حياتها وموتها، تبقى في ظل حالة الطوارئ القائمة منذ ربع قرن، معلقة بمشيئة رئيس الجمهورية، باعتباره الحاكم العسكري للبلاد طبقا لقانون الطوارئ، الإطار القانوني الحديدي الحاكم لهذا النشاط، فله سلطة وقف نشاطها وحلها، واعتقال قادتها، ومراقبة صحفها ووقفها ومصادرتها.

(أولا) أزمة الأحزاب السياسية

وهي أزمة شاملة لكل منظومة الأحزاب السياسية المصرية، وتتمثل في عجزها البنيوي عن القيام بوظائفها، في قيادة وتنظيم وتمثيل الطبقات التي قامت لتمثل مصالحها.

وأبرز أسبابها :

(١) انقطاع التراكم التاريخي للخبرة الحزبية وللتعددية السياسية

لا تعتبر مصر من البلاد الحديثة العهد بالأحزاب السياسية. فقد عرفت الأحزاب بمعناها الحديث منذ ما يقرب من قرن من الزمان، بل شهدت مقدمات لها منذ سبعينات القرن التاسع عشر.

غير أن تراكم الخبرة التاريخية للتعددية الحزبية الضروري، كي تنضج وتترسخ لم يتحقق نتيجة للانقطاع الذي أحدثته ثورة يوليو عام ١٩٥٢ في تراكم هذه الخبرة، وذلك، بتدميرها للتعددية الحزبية، والفكرية، وإقامة

نظام الحزب الواحد على أنقاضها. وقد ترك هذا الانقطاع الذي استمر ربع قرن من الزمان آثارا عميقة، تتجلى بوضوح في تشوه التعددية الحزبية القائمة وفي أزمتها المزمنة.

(٢) ضيق الإطار الحديدي لقانون الأحزاب

صنع قانون تنظيم الأحزاب رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ وتعديلاته إطارا حديديا ضيقا لتنظيم الحياة الحزبية في بلادنا، بما حفل به من قيود ثقيلة على حرية تأسيس الأحزاب، وعلى نشاطها، فضلا عن السلطات الواسعة التي منحها القانون للجنة الأحزاب في الاعتراض على تأسيس الحزب، وفي تجميد نشاطه وفي حله.

وتعكس هذه القيود أجواء الرعب التي كانت تعيش فيه البرجوازية الحاكمة. فقد صدر هذا القانون في أعقاب انتفاضة الجوع في١٨ و ١٩ يناير، فعندئذ زلزلت الأرض زلزالها، وأخرجت الأرض أثقالها فقال الحكام ما لها..؟!

ولعل أثقل القيود على حرية تأسيس الأحزاب ما نصت عليه المادة الرابعة من قانون الأحزاب من اشتراط : عدم تعارض مبادئ الحزب وأهدافه وبرامجه مع مبادئ الشريعة الإسلامية باعتبارها مصدرا رئيسيا للتشريع. ومع الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي والنظام الاشتراكي الديموقراطي والمكاسب الاشتراكية، وأن تتميز برامج الحزب عن برامج الأحزاب القائمة وقت الإخطار عن تأسيسه في السياسات التي يعتمد عليها في تحقيق أهدافه في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

كما يشترط عدم قيام الحزب على أسس طبقية أو دينية. مصادرا بذلك حق الحزب الشيوعي المصري والإخوان المسلمين الدستوري في الوجود، وممارسة النشاط السياسي. وتجعل الصياغة الفضفاضة لهذه الشروط من هذا القانون، سيفا مسلطا على حرية تأسيس الأحزاب السياسية، بيد لجنة الأحزاب.

وقد أدخلت سبعة تعديلات على هذا القانون منها ما أضاف قيودا ثقيلة على حرية تأسيس الأحزاب، وحتى على استمرار بعض الأحزاب القائمة. فعلى سبيل المثال، ما تضمنه القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ بتعديل قانون نظام الأحزاب، من حظر إعادة تكوين الأحزاب التي كانت موجودة قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ باستثناء الحزب الوطني والحزب الاشتراكي ، وحظر القانون أن يكون من بين مؤسسي الحزب أو قياداته – سواء القائمة بالفعل أو التي

تتقدم بطلب تأسيس – من تقوم أدلة جادة على قيامه بـــالدعوة أو الـــترويج لمبادئ مخالفة لثورة يوليو ١٩٥٢، و" ثورة " مايو ١٩٧١، أو تتعارض مـــع مبادئ الشريعة الإسلامية أو الوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي أو النظـــام الاشتراكي الديموقراطي أو معاهدة الصلح مع إسرائيل.

وقد قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية المادة (٤ / ســابعا) من قانون تنظيم الأحزاب التي كانت تخول لجنة شئون الأحـــزاب السياســية رفض تأسيس أي حزب سياسي إذا ثبت أن أي من مؤسسيه أو أعضائه قـــد حرضوا على معارضة مبادئ أو سلوكيات مناهضة لمعاهدة السلام المصريـة الإسرائيلية. وذلك، لمخالفتها للمادة الخامسة من الدستور، الخاصـــة بـالتعدد الحزبي، والمادة الأولى مـــن الدســتور الخاصـــة بالنظـام الديموقراطـــي، ولمخالفتها لمبدأ حرية التعبـــير الـــذي يعتـــبر حجـــر الأســاس لأي نظـام ديموقراطي والمنصوص عليه في المادة (٤٧) من الدستور. كما قضت فـــي حيثيات حكمها بأن معاهدة السلام وإن كانت التزام تعاقدي للدولة، إلا أنـــها لا تسوغ خرق المبادئ الدستورية، وهي تظل شأنا عاما يمكن ابداء الرأي فيـــه ونقده دون التعرض لفقد الحقوق السياسية (٦).

وقد جعل قانون الأحزاب من إنشاء أو تأسيس أو تنظيـم حـزب علـــى خلاف أحكام هذا القانون جناية عقوبتها السجن، كما جعـــل الانضمـــام إليـــه جنحة عقوبتها الحبس (المادة ٢٢).

والمقصود هنا، قمع الحركـــة الشـــيوعية وحركـــة الإســلام السياســـي وحرمانهما من الشرعية.

(٣) الوصاية السياسية والمالية والإدارية على الأحزاب

ولم تكتف الدولة في هذا القانون بآلية الاستبعاد والقمع، بل أضافت إليـــها آلية الوصاية السياسية (لجنة الأحزاب) وهي لجنة إدارية، تشكل من رئيـس مجلس الشورى، رئيسا ووزير العدل ووزير الداخلية ووزير شئون مجلـــس الشورى، ثلاثة من غير المنتمين إلى أحزاب سياسية من رؤســـاء الـــهيئات القضائية السابقين أو نوابهم (المادة ٨ من القانون المذكـــور). فضـــلا عـــن الوصاية المالية(رقابة الجهاز المركزي للمحاسبات على ماليـــة الأحـــزاب) والإدارية (رقابة وزارة الداخلية). ناهيك عن اعتماد أحزاب المعرضة علـــى مساعدة الدولة المالية لها، وبالرغم من تواضعها، خفضتها الدولة مؤخـــرا، من نصف مليون إلى ربع مليون جنيه. ومما يثير الدهشـــة صـــدور قـــرار رئيس الجمهورية وهو رئيس الحزب الوطني الحاكم في يوليو ٢٠٠٤ بتعييـــن

صفوت الشريف الأمين العام للحزب رئيسا لمجلس الشورى، فأصبح يرأس بهذه الصفة لجنة الأحزاب التي تمسك برقاب الأحزاب السياسية في مصر!!. وذلك بالمخالفة لقانون الأحزاب الذي يفترض حياد لجنة الأحزاب، مما يقوض شرعيتها، بل ويقوض شرعية قرار الرئيس ذاتها.

يضاف إلى ذلك، مصادرة حق الأحزاب في تنظيم المظاهرات والمسيرات، وعقد المؤتمرات الجماهيرية، وحظرا لاتصال بالجماهير للتجنيد لعضويتها، استنادا إلى قانون الطوارئ، فأصبح نشاطها لا يتخطى أسوار مقارها. وأصبحت صحفها المظهر الوحيد لوجودها، مما يعوق نموها ونضجها، ويحول دون تحولها إلى قوى سياسية حقيقية على المسرح السياسي.

(٤) تشوه البنية التنظيمية للأحزاب السياسية وضعف الديموقراطية داخلها

وقد أدت هذه القيود الثقيلة إلى تشوه البنية التنظيمية للأحزاب. ويتمثل هذا التشوه في عدم استكمالها لهياكلها التنظيمية. فهي لا تزال بعد أكثر من ربع قرن، تفتقر إلى المستويات القاعدية، التي تربطها بالجماهير، ولا يزال معظمها بلا مستويات وسطى تربط قياداتها بقواعدها. وقد جعل هذا التشوه التنظيمي من الأحزاب المصرية تنظيمات نخبوية لمثقفي الطبقة الوسطى معزولة عن الجماهير، عن حياتها ومشاكلها، فأصبحت رأسا بلا جسد. وفي التنظيمات النخبوية، المعزولة عن الجماهير، تغيب الديموقراطية عن حياة الحزب الداخلية، ويسود نمط القيادة الفردية باسم القيادة التاريخية، والتسلط، وتتفاقم الخلافات، والصراعات على القيادة، التي سرعان ما تتخذها الدولة ذريعة للتدخل في شؤونها لتفجيرها من الداخل تمهيدا لتجميد نشاطها، كما حدث مع حزب العمل الذي لا يزال نشاطه مجمدا وصحيفته معطلة حتى الآن.

(٥) أزمة جيل الوسط والانشقاقات في الأحزاب السياسية

لم يكد ينقضي عام ١٩٩٩ إلا واتسعت حلقات قطاع واسع من جيل "الشباب " على الأطر الحزبية والتنظيمية لبعض التيارات الموجودة على الساحة السياسية المصرية. وقد كانت البداية مع خروج قطاع من القيادات الشابة من الحزب الناصري، والذي تواكب مع انشقاق مواز لمجموعة من جيل الوسط من قيادات الإخوان.

ورغم اختلاف الصورة وتفاوتها بين هذين النموذجين، فإنها تدل على أزمة يعيشها جيل الوسط داخل التيارين الإسلامي والناصري، في الوقت الذي ظل هذا الجيل في التيار الليبرالي قادرا على التعايش بصعوبة مع قيادته التاريخية في الهيئات السياسية والثقافية وأهما حزب الوفد.

وبدا المشهد الناصري خصوصا شديد التفتت في نهاية القرن على نحو يعبر عن الأزمة الخاصة لهذا التيار الذي تعود أصوله إلى سلطة الدولة في مصر. وهي أزمة ترجع إلى كثرة الصراعات الشخصية غالبا والسياسية أحيانا.

وكان الحزب الناصري قد شهد خروج مجموعة من قياداته الشابة شكل بعضها مشروعا حزبيا جديدا، أطلق عليه " حزب حركة الكرامة "، في نفس الوقت الذي شرعت فيه مجموعة أخرى، عرفت باسم " مجموعة فريد عبد الكريم "، في تشكيل حزب جديد " الإنقاذ القومي"

(التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٩ - ص ٢٨٨ و٢٨٩)

ويكاد حزب التجمع أن يكون في ذلك، الاستثناء الذي يثبت القاعدة. فقد نجح في إدارته للصراع الداخلي، فحافظ على وحدته وتجنب الانقسامات في صفوفه لأكثر من ربع قرن. وهو الحزب الوحيد الذي تنحى قائده التاريخي عن موقعه كرئيس للحزب مكتفيا بزعامته التاريخية، وذلك في مؤتمر الحزب الأخير، الذي أقر تعديل لائحته الداخلية. ووفقا لهذا التعديل لا يجوز تولى المراكز القيادية على كافة المستويات أكثر من دورتين متتاليتين، فاتحا بذلك الباب أمام تجدد قياداته، وتداول السلطة داخله.

(٦) ضحالة الثقافة السياسية

سواء في الفكر السياسي أوفي التنظيم، أوفي العمل الجماهيري، ولاسيما بين كوادرها الشابة، وذلك نتيجة لضحالة الثقافة السياسية في المجتمع، الناجمة عن سياسة اللاتسييس المنظمة **systematic depoliticisation**، التي تنتهجها الدولة في مؤسساتها الإعلامية والتعليمية والدينية. فضلا عن عدم اهتمام معظم الأحزاب بالتثقيف السياسي المستمر للكوادر الحزبية، وشيخوخة الجيل القديم الذي يحتكر مواقع القيادة، واتساع الفجوة بينه وبين الأجيال الشابة فيها، مما يعوق تجددها وتفتحها، ويقتل فيها الحيوية والإبداع.

ثالثا – التمثيل الرمزي لأحزاب المعارضة في مجلس الشعب

وقد أدت العوامل الموضوعية والذاتية السابقة إلى تدني تمثيل أحزاب المعارضة في مجلس الشعب على مدى الفصول الستة الأخيرة (١٩٧٩-٢٠٠٠).

وهو ما يوضحه الجدول التالي :

جدول يوضح تطور الوزن النسبي للحزب الوطني الحاكم وأحزاب المعارض داخل مجلس الشعب في فصوله التشريعية الست الأخيرة خلال الفترة (١٩٧٩ - ٢٠٠٠)

تاريخ الانتخابات	١٩٧٩ عدد المقاعد والوزن النسبي	١٩٨٤	١٩٨٧	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
الحزب الوطني	٣٤٩ ٨٩،١ %	٣٩٠ ٨٧ %	٣٨٤ ٧٨ %	٣٦٠	٤١٧ %٩٤	٣٣٨ %٧٨٧,٧
أحزاب المعارضة	٣٣ ٨،٣ %	٥٨ ١٣ %	٩٤ ٢١ %	٥ ١ %	١٤ ٣ %	٦ ٣،٦
مستقلون	١٠ ٢،٦ %	–	٥ ١ %	٧٩ ١٨ %	١٣ %٣	٣٨ ٨,٥ %
إجمالي أحزاب المعارضة + المستقلين	٤٣ ٩،٩ %	٥٨ %١٣	٩٩ ٢٢ %	٨٤ ١٩ %	٢٧ %٦	٥٤ %٢١,١

المصدر : (٧)

ومن هذا الجدول يتضح أن نسبة تمثيل أحزاب المعارضة في مجلس الشعب على هزالها قد انخفضت من ٣، ٨ %(٣٣ مقعدا) في عام ١٩٧٩ إلى ٦، ٣ % (١٦ مقعدا) عام ٢٠٠٠، وبلغ أدنى مستوياته في انتخابات عام ١٩٨٧: ١% (مقعدا واحدا)، مقابل ٨٩،١ %

وهذا يؤكد : أن تمثيل أحزاب المعارضة في مجلس الشعب، تمثيل رمزي، وأن دورها فيه أشبه بدور الكومبارس على خشبة المسرح السياسي، ومن ثم استحالة تداول السلطة السياسية، فضلا عن غياب الرقابة البرلمانية.

تفاقم أزمة الأحزاب

ولعل أبرز مظاهر تفاقم الأزمة، انقسام أحزاب المعارضة، وعجزها حتى الآن عن بناء تحالف سياسي فعال في مواجهة الحزب الحاكم، ناهيك عن تحقيق توافق وطني حول الإصلاح السياسي والاقتصادي المنشود، أي عجزها عن ممارسة وظيفة الهيمنة / القيادة.

وعلى سبيل المثال يسلم حزب التجمع أكبر فصائل اليسار، بأنه " لم يحقق تقدما في تنفيذ قرار المؤتمر العام الرابع الخاص ببناء قطب أو بديل ثان يضم كل قوى الديموقراطية والتقدم، وإقامة " التحالف اليساري الديموقراطي " النواة الصلبة لبنا ء القطب الثاني. بل على العكس ماتت " لجنة التنسيق بين الأحزاب والقوى السياسية" بعد ٥ سنوات من العمل الجبهوي الناجح. وتعرضت محاولة تعويضها باجتماعات غير دورية لرؤساء أحزاب التجمع والوفد والناصري والعمل لأزمة أدت إلى توقفها.

وأن الحزب " لم يهتم بقضية التحالف اليساري الديموقراطي إلا منذ أشهر قليلة عندما شكل بعد المؤتمر العام الطارئ لجنة للحوار مع اليسار والتي ما تزال تجرى اتصالاتها مع القوى اليسارية التي حددتها الأمانة العامة"(٨).

يضاف إلى ذلك، أنه " رغم أن المؤتمر العام الرابع قد انتهى إلى قرار حول الموقف من جماعات الإسلام السياسي، فقد برزت خلال الفترة الماضية خلافات من جديد حول هذا الأمر. ورأى البعض أن هناك تناقضا في القرار، بين النص على التسليم بحق كل القوى والتيارات السياسية في إقامة أحزابها طبقا لأي أيديولوجية أو مرجعية تختارها, وبين رفض قيام أحزاب على أساس مرجعية دينية " (٩).

تفاقم أزمة المعارضة الحزبية

لم يقف تفاقم أزمة المعارضة الحزبية عند حدود عجزها عن بناء تحالف قادر على فرض الإصلاح الديموقراطي على الحكومة، بل تجاوز ذلك إلى تغير مواقف أهم الأحزاب السياسية المعارضة من الاستفتاء على فترة رئاسة رابعة. فبينما تحول حزب الوفد، حزب المعارضة الرئيسي من رفض التجديد لمبارك عام ١٩٩٣ إلى قبول هذا التجديد عام ١٩٩٩، تحول حزب التجمع من رفض التجديد لمبارك عام ١٩٩٣ إلى الامتناع عن

التصويت في عام ١٩٩٩، ونكص حزب العمل عن تحديد أي موقف، ومع ذلك، أعلن رئيسه إبراهيم شكري منفردا أنه أدلى بصوته تأييدا لمبارك في الاستفتاء، واصطحب عددا من أعضاء اللجنة العليا للحزب أثناء الإدلاء بصوته على نحو مخالف للموقف المعلن للحزب (التقرير الاستراتيجي العربي - ٢٠٠٠ - ص ٢٧٨ وما بعدها).

نموذج أزمة الحزب الوطني الديموقراطي الحاكم

وأزمة هذا الحزب أزمة فريدة، لأنه نموذج فريد بين الأحزاب السياسية المصرية، فهو الحزب الوحيد المندمج اندماجا عضويا : وظيفيا وأيديولوجيا ونخبويا بالدولة.

أنشأته الدولة ليكون حزبها السياسي مع تحولها من نظام الحزب الواحد الشمولي، إلى إلى ما يعرف بنظام " التعددية المقيدة أو المراقبة". وذلك، ليكون قناة الاتصال بينها وبين المجتمع، ولتوسيع آليات سيطرتها وهيمنتها الطبقية عليه.

والحزب الوطني الديموقراطي هو" وريث التنظيم الواحد، القائم منذ ثورة يوليو ١٩٥٢، ونخبته هي نخبة الدولة وخطابه الأيديولوجي هو خطاب الدولة الرسمى، ومهمته تقديم الدعم السياسي للدولة عند حاجتها لهذا الدعم"(١٠).

ولهذا كانت أزمته جزءا لا يتجزأ من أ زمة الدولة ذاتها، ومصيره مرهون بتفاعلات هذه الأزمة، وبأدائه لوظائفه في معالجتها، وهي التعبئة السياسية ودعم الشرعية والتجنيد السياسي، وتحقيق الاندماج القومي، تحقيقا لهيمنتها.

وأزمة الحزب الوطني الديموقراطي أزمة شاملة، فهي تشمل هويته الفكرية، وشرعيته ونمط تنظيمه، وعلاقته بالدولة، وبالأحزاب السياسية، والنقابات، وبهيئته البرلمانية.١ - أزمة هوية الحزب الفكرية، وأزمة شرعيته وتتجلى في جمود برنامجه، الذي وضعه عقب تأسيسه عام١٩٧٨، ولم يطرأ عليه أي تغيير حتى الآن، بالرغم من التغيرات الدرامية، في التوازنات الطبقية الدولية والإقليمية والداخلية، بل وتناقضه مع توجهات الحزب وسياساته، التي تسير في ركاب الحكومة التي يمثلها .

فالبرنامج يحمل فكر " الاشتراكية الديموقراطية "، الذي بنى عليه الحزب على غرار دستور ١٩٧١، وهو فكر يقوم على قيادة الدولة للتنمية

الاقتصادية والاجتماعية، استنادا إلى ملكيتها لوسائل الإنتاج الإستراتيجية، وعلى مبادئ التخطيط الشامل، والعدالة الاجتماعية، والديموقراطية، بينما ينتهج الحزب والدولة سياسة تصفية القطاع العام، وإحلال آليات السوق محل التخطيط، وإفقار الشعب، وقهره، وإذلاله.

وهو حزب بلا هوية فكرية محددة ومتميزة. فالمبادئ التي يقوم عليها برنامجه تتسم بالعمومية والإطلاق. مثال ذلك، مبدأ " الوسطية "، الذي ظل يردده منذ سنوات.

أما شعاراته، فهي تتسم أيضا بدرجة كبيرة من العمومية، بلا مضمون أو فكر محدد، كشعار " حزب لكل المصريين "، وشعار" التنمية – الاستقرار – الديموقراطية " الذي ظل الحزب يردده طوال الثمانينات والتسعينات، و"فكر جديد " وهو آخر شعاراته، وهو مثلها، ينطوي على مسلمات، مثل "المواطنة" و" احترام حقوق الإنسان " و" مواصلة مسيرة الديموقراطية".. الخ.

كما يتجلى افتقار الحزب لفكر محدد، في التركيب الأيديولوجي لعضويته، فهو يضم أعضاء من كافة ألوان الطيف السياسي، من إسلاميين وليبراليين وقوميين وناصريين. ويعبر هؤلاء عن أفكار أيديولوجية متضاربة، يمكن تلمسها في حوارات أصحابها في الصحف القومية والحزبية، والمؤتمرات. وهي أفكار تعبر عن موزاييك غريب يجمع ما بين دعاة الحرية الاقتصادية الكاملة، ودعاة سيطرة الدولة على كافة قطاعات الإنتاج، وما بين دعاة القومية العربية ودعاة الانعزال، وما بين دعاة الارتباط بالمصالح الأمريكية ودعاة العداء للولايات المتحدة الأمريكية، وما بين دعاة التطبيع مع إسرائيل ودعاة العداء الشديد لها..الخ

غير أن هذا لا ينفي، أن لرئيس الدولة والحزب – بالرغم من براجماتيته– فكرا سياسيا وأيديولوجية يجسدها خطابه السياسي وممارساته السياسية.

أما أزمة شرعية الحزب الوطني، فترجع إلى قيامه بحذف مفهوم "الاشتراكية الديموقراطية" من لائحة نظامه الأساسي الجديدة، في تناقض صارخ مع برنامجه، بل ومع الدستور ذاته اللذان يعتبرانها أحد مبادئهما الأساسية (١١).

كما ترجع أزمة شرعيته إلى عجزه البنيوي عن أداء وظائفه كحزب سياسي،سواء في التعبئة السياسية، لأن الدولة هي التي تقوم بها معتمدة على جهازها الإعلامي الضخم (وهو ما يفسر إفلاس صحيفة " مايو" منبر الحزب

المركزي)، أوفي التجنيد السياسي (فالدولة هي التي تقوم باختيار وتعيين أعضاء الحزب على كافة المستويات، وذلك من بين كوادرها في أغلب الأحيان)، أوفي تحقيق الاندماج القومي فهذه مهمة أجهزة الدولة الأيديولوجية.

٢ – أزمة نمط الحزب التنظيمي المتوحد مع الدولة

وتنبع من التناقض بين مركزيته الطاغية، التي تتجسد في سلطة رئيسه السياسية والتنظيمية المطلقة، كما ترسمها لائحته، وبين ما بات يعلنه الحزب ويؤكده ، في شعارات "الديموقراطية "، " تداول السلطة "، وأن الحكومة هي " حكومة الحزب "، وليس الحزب "، حزب الحكومة "، وهو ما تشير إليه بعض الشواهد لاسيما، منذ انعقاد مؤتمر الحزب الوطني الأخير في سبتمبر ٢٠٠٤، الذي شهد تغييرات جذرية في هيكل قيادته، أطاحت بعدد من قيادات "الحرس القديم " وعلى رأسهم يوسف والي الأمين العام للحزب. ودفع المؤتمر إلى مواقع القيادة جمال مبارك، الذي أصبح رئسا للجنة السياسات، مركز رسم السياسات، وتضم جماعة من الكوادر الشابة المرتبطة به. وسرعان ما تحولت لجنة السياسات إلى مركز قوة داخل الحزب، في مواجهة الأمانة العامة التي يرأسها صفوت الشريف وفي مواجهة الحكومة الجديدة، التي لعب جمال مبارك رئيس لجنة السياسات، دورا بارزا في تشكيلها.

ويرجع هذا التناقض البنيوي إلى الجمع بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الحزب، وما يترتب على هذا الجمع من توحد الحزب والحكومة، وإخضاع جهازها الإداري (أجهز الإدارة المحلية وأجهزة وزارة الزراعة) لسلطته، مما يضمن للحزب السيطرة على العملية الانتخابية والحصول على الأغلبية داخل مجلس الشعب، ومن ثم احتكاره للحكم، واستحالة استقلاليته عن حكومة، ناهيك عن استحالة مقرطة الحزب، وتداول السلطة.

وتعكس أزمة هذا النمط التنظيمي للحزب الوطني المتوحد مع الدولة، أزمة انتقال الدولة المصرية المعاصرة من الشكل الدولتي إلى الشكل الليبرالي، الذي يتفق مع اقتصاد السوق، ومع بداية التغير في علاقات القوى بين الرأسمالية ودولتها.

٣- أزمة العلاقات بين الحزب والأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية

وهي ناجمة عن استحالة التفاعل الديموقراطي داخل الإطار الحديدي لقانون الطوارئ والقوانين المنظمة للحياة السياسية، بين الحزب الحاكم وبين أحزاب المعارضة لرسمية والنقابات المهنية والعمالية، ناهيك عن قوى المعارضة الراديكالية المحرومة من الشرعية (الأحزاب الشيوعية والإسلامية)، ومن هنا كانت أزمة الحوار الديموقراطي الوطني بينها جميعا.

ثانيا - تفاقم أزمة النقابات العمالية :

تعد أزمة التنظيم النقابي للطبقة العاملة المصرية المتفاقمة أحد أبعاد أزمة هيمنتها والبعد الثاني، هو أزمة تنظيمها السياسي، والبعد الثالث هو أزمة قيادتها الثقافية والأخلاقية للأمة.

وأبرز مؤشرات أزمة تنظيمها النقابي:

١- محدودية العضوية النقابية

فالتنظيم النقابي لا يستوعب سوى ثلث الطبقة العاملة. وعلى سبيل المثال: مدينة السادات يعمل بها ١٧ ألف عامل، وبها ٢٠٠ مصنع، ولكن ليس بها إلا لجنتان نقابيتان فقط. ومدينة العاشر من رمضان بها أكثر من ١٠٠ ألف عامل، وبها اكثر من ٢٠٠ مصنع، ولا يوجد بها إلا ١٤ لجنة نقابية (١٢).

٢- التلاعب بالانتخابات النقابية

وتعد الانتخابات النقابية : دورة ٢٠٠١ / ٢٠٠٦، نموذجا للتدخل الفظ في عملية الانتخاب والتلاعب بنتائجها.

ففي المرحلة الأولى (انتجاب اللجان النقابية)، لم تسلم عملية التصويت وإعلان النتائج من العبث من قبل قيادات عليا في التنظيم النقابي، ومنوبي وزارة القوى العاملة، أجهزة الأمن، مستخدمين في ذلك، محاولات التأثير والتهديد والتدخل والتستر والتآمر، بل والتغيير والتزوير. وانتهت انتخابات اللجان النقابية بالتزكية في ٧٥٠ لجنة نقابية من بين ١٨٩٧ لجنة نقابية على مستوى الجمهورية. ولم تجر الانتخابات إلا في ٥٤ % من اللجان النقابية، ولم يشارك العمال في انتخاب أغلبها !.

وتأتي المرحلة الثانية (انتخاب اللجان العامة) من الانتخابات العمالية بعد رحلة طويلة وقاسية من الانتهاكات والاعتداءات على حقوق العمال وعلى حرياتهم. وكانت صدمة إهدار الأحكام القضائية، والإطاحة بهيبة

القضاء صاعقة للقيادات النقابية المعارضة، وقد سهل هذا المناخ الضغط على عدد كبير من القيادات النقابية للاستسلام وعدم الترشيح.

وهكذا، تمكنت وزارة القوى العاملة وأجهزة الأمن وقيادات التنظيم النقابي الوالية لهما من إعلان فوز مجالس إدارة ١٣ نقابة من ٢٣ نقابة عامة بالتزكية، وتصفية المرشحين لأربع نقابات أخرى، بحيث لم تجر فيها انتخابات، ولم تجر الانتخابات إلا في ٦ نقابات عامة، وعلى عدد محدود جداً من المقاعد.

وتأتي المرحلة الثالثة من انتخابات النقابات العمالية (انتخابات الاتحاد العام) بغير انتخابات، حيث أن القانون يتطلب تحديد كل نقابة عامة – من الثلاث وعشرين– لممثليها في مجلس إدارة الاتحاد، وهو ما يعنى شغل كل مقاعد المجلس بالتعيين وبدون انتخابات، وهو ما تتم بالفعل، حيث تم إعلان أسماء أعضاء مجلس إدارة الاتحاد العام لنقابات العمال قبل المواعيد المحددة للترشيح، وتم إنهاء الإجراءات الشكلية لإعلان تشكيل المجلس الجديد.

وتحولت الجمعية العمومية الأولى للاتحاد العام لنقابات عمال مصر، التي انعقدت في٢٠/١١/٢٠٠١، التي كان منوطا بها انتخاب مجلس إدارة الاتحاد إلى احتفالية بالمجلس الجديد وبوزير القوى العاملة، الذي نجح في تعيين التشكيلات النقابية – خاصة في مستوياتها العليا – بدون مشاكل. فلا غرابة في أن يقول السيد راشد رئيس الاتحاد العام في كلمته أمام جمعيته العمومية : " لا يفوتني أن أسجل بكل التقدير والعرفان الجهد المتميز الذي بذلته معنا في هذه الانتخابات، أجهزة الدولة المعنية وبالذات أجهزة وزارة القوى العاملة " .

ونتجت عن ظاهرة " نقابات التزكية " ظاهرة أخرى، هي مجالس "النقابات العائلية "، حيث كان من الطبيعي، ولأن الموضوع يتم في تكتم شديد وبدون إعلان أن يستكمل العدد القانوني للمرشحين من أقارب النقابيين المسيطرين على المنظمة النقابية، ويلاحظ ذلك بكثافة في اللجان المهنية(١٣).

٣ - فقدان العمال ثقتهم في تنظيمهم النقابي

ولهذا فقد العمال ثقتهم في تنظيمهم النقابي، وخاصة النقابات العامة، والاتحاد العام لنقابات العمال، قمة التنظيم النقابات وقيادته الرسمية نتيجة لاندماجه في جهاز الدولة، وخضوعه المفضوح لسياساتها المعادية لمصالح الطبقة العاملة، ومن ثم فقدان التنظيم النقابي لشرعيته.

٤- تصاعد النضال المطلبي للعمال خارج الأطر النقابية، وإبداع العمال أشكالا تنظيمية جديدة لنضالهم المطلبي

وذلك نتيجة للعوامل السابقة، على النحو الذي فصلناه في الفصل الثالث.

وتشير عدد من الدراسات إلى أن ٨٥ % من التحركات العمالية التي تمت منذ ١٩٨٨ تمت بمعزل عن التنظيم النقابي. بل أن التنظيم النقابي أدان كثيرا من هذه التحركات العمالية، كما حدث في إعتصامات الحديد والصلب عام ١٩٨٩ والقومية للأسمنت بحلوان (١٤).

رابعا - أزمة النقابات المهنية

النقابات المهنية هي التنظيم الاجتماعي - السياسي "للطبقة الوسطى" / الفئات الوسيطة أي ذوى الياقات البيضاء من المهنيين والعلماء والأدباء والفنانين..الخ، التي تقوم بدور الوسيط بين الدولة والطبقات الشعبية، لممارسة وظيفتها في تنظيم الهيمنة الطبقية للكتلة الحاكمة. ولذا تعد الفئات الوسيطة وتنظيمها النقابي العمود الفقري للمجتمع المدني، بل للدولة المصرية ذاتها. ومن هنا كانت أزمة النقابات المهنية في القلب من أزمة الدولة والمجتمع المدني.

وقد تجلت أزمة النقابات المهنية كآلية للهيمنة الطبقية في فشل " مؤتمر الحريات والمجتمع المدني " (١٥ و١٦ / ١٠ / ١٩٩٤) الذي نظمته لجنة التنسيق بين النقابات المهنية، في إعلان وثيقة " وفاق الوطني " يحقق الإجماع الوطني بين كافة القوى والتيارات السياسية والفكرية، وهي فكرة تعنى أن يكون لكل الأحزاب والقوى السياسية المصرية من المرجعيات ما شاءت، طالما أنها جميعا تلتزم بنقاط أساسية، هي جوهر فكرة الوفاق الوطني، وتدور حول الالتزام بالديموقراطية كأساس يقوم عليه بناء الدولة، مهما تداول عليها من قوى سياسية تصل إلى الحكم أو تخرج منه. وكان المؤتمر قد اقترح تشكيل لجنة لإعداد مشروع الوثيقة من الدكتور إبراهيم الدسوقي أباظه (الوفد) وأ. أحمد نبيل الهلالي (الشيوعيين) والمستشار مأمون الهضيبي (إخوان) والدكتور صلاح عيسى (ناصري) والدكتور حمى السيد (الوطني) والدكتور سعيد النجار (جمعية النداء الجديد) والدكتور محمد حلمي مراد (العمل) والدكتور محمد سليم العوا (إسلامي مستقل) والدكتور وحيد عبد المجيد (ليبرالي مستقل) والمستشار يحيى الرفاعي (مستقل) (١٥). ويبدو أن أحد الأسباب الرئيسية لعدم التوقيع على هذه

الوثيقة وإصدارها (حتى آخر أكتوبر ١٩٩٥)، هو الخلاف حول بعض المسائل الجوهرية في فكر وأيديولوجية حركة الإخوان المسلمين والحزب الناصري والتجمع(١٦).

ونتيجة لضيق المسرح السياسي، وانفراد الحزب الوطني الحاكم به، تحولت النقابات المهنية إلى ساحة للصراع السياسي بين الدولة وقوى المعارضة (الوفد والحزب الناصري والتجمع، والأحزاب الشيوعية والإخوان) من جهة، وبين قوى المعارضة ذاتها من جهة أخرى. وسرعان ما تحول الصراع على السيطرة على النقابات المهنية بين الدولة وجماعة الإخوان المسلمين إلى صدام، بعد أن نجح الإخوان في السيطرة على نقابة المحامين ونقابة المهندسين ونقابة الأطباء، وتزايد وزنهم في مجالس إدارة باقي النقابات المهنية، إيذانا بإحكام قبضتهم على المجتمع المدني، بعد أن سيطروا على قطاع واسع من الجمعيات الأهلية.

وأخذ المجتمع المدني يتحول بسرعة من أداة لهيمنة الدولة إلى أداة لهيمنة قوى الإسلام السياسي. ووجدت الدولة نفسها محاصرة بين جماعة الإخوان والجماعات الإسلامية المسلحة. كما وجدت النقابات المهنية نفسها واقعة بين سندان الإخوان ومطرقة الدولة التي لجأت إلى تزوير نتائج انتخابات النقابات المهنية، واستخدام سلاح الحل والحراسة لفرض سطرتها المباشرة عليها.

وتكفي الإشارة إلى أمثلة عن ذلك، مما أثبته الأستاذ أحمد عبد الحفيظ في كتاب " نقابة المحامين "، مما عرفته هذه النقابة لأول مرة في تاريخها منذ إنشائها في سنة ١٩١٢ من عبث بصناديق الانتخابات في سنة١٩٧٩، ثم ما حدث بعد ذلك في انتخابات ١٩٨٥ و١٩٨٩، وكذلك حل مجلس النقابة بقانون صدر برقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ وتشكيل مجلس بديل. وفرضت الحراسة على النقابة نحو عشر سنوات. وهذا الوضع تكرر في نقابة المهندسين، ولا يزال قائما حتى الآن. وقد صدر القانون ١٠٠ لسنة ١٩٩٤ ليقيم صعوبات لم يعرفها النظام الانتخابي من قبل، وليتمكن من فرض الإدارة الحكومية للنقابات عن طريق وزارة العدل(١٦).

ويضاف إلى ذلك، الفساد المترتب على فرض الحراسة، والذي تمثل في إهدار أموال النقابات. ومن أبرز الأمثلة على استنزاف أموال النقابات ما حدث في نقابة المهندسين، إذ بلغت مكافأة الحارس القضائي على نقابة المهندسين نسبة ٣%من الإيرادات، أي ٣ مليون جنيها سنويا، مما دفع بعض

الأعضاء إلى رفع دعوى قضائية أمام محكمة جنوب القاهرة، أسفرت عن صدور حكم في عام ١٩٩٦ بوقف تنفيذ الحكم الصادر لصالح الحارس بالحصول على ٣% من دخل النقابة نظير الحراسة (١٧)

ومع ذلك، شهد عام ١٩٩٥ أول أزمة من نوعها بين الدولة ونقابة الصحفيين، وهي أهم النقابات المهنية بالنسبة للدولة، بحكم الموقع الاستراتيجي للصحافة في منظومة الإعلام التي تسيطر عليها الدولة، وبحكم ملكيتها للصحف الكبرى، ومن ثم تبعية الصحفيين العاملين فيها للدولة، التي تعين رؤساء تحريرها. ومن هنا كانت خطورة هذه الأزمة، وخطورة انعكاساتها على النظام السياسي كله.

وكان صدور القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ هو الذى فجر الأزمة بين الدولة ونقابة الصحفيين، التي سرعان ما اتسعت لتشمل أحزاب، وقوى المعارضة السياسية والنقابات المهنية والجمعيات الأهلية ومراكز حقوق الإنسان، مستنفرة المجتمع المدني إلى مواجهة غير مسبوقة مع الدولة.

فقد توسع القانون المذكور في إدخال أفعال غير مؤثمة إلى دائرة التجريم، مثل نشر البيانات أو الشائعات المغرضة أو الدعايات المثيرة إذا كان من شأن الأفعال المذكورة إثارة الفزع بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة، أو " ازدراء " مؤسسات الدولة والقائمين عليها أو كان ذلك بقصد الإضرار بالاقتصاد القومي :

ووفقا لرأى الحكومة، انصرف التعديل الذي أدخله مشروع القانون على قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية إلى تشديد العقوبات في الجرائم التي تناولها بما يتناسب مع خطورتها ويشكل ردعاً تعجز عن تحقيقه العقوبات المقررة حاليا !.

وقد انتهجت الحكومة أسلوب المؤامرة في إصدار القانون، إذ أحالت مشروع القانون إلى رئيس مجلس الشعب، الذي أحاله بدوره إلى اللجنة التشريعية التي عقدت اجتماعا خاصا في ٢٧ مايو وانتهت إلى الموافقة عليه بعد إدخال بعض التعديلات عليه. وفي الجلسة المسائية لنفس اليوم عرض المشروع وتقرير اللجنة على المجلس، الذي انتهى إلى الموافقة عليه، ووقع رئيس الجمهورية على القانون في نفس الليلة. ونشر بالجريدة الرسمية في صباح اليوم التالى ٢٨ مايو ١٩٩٥ ! (١٨).

وقد جاءت التعديلات التي تضمنها القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ كخطوة ضمن سلسلة من الإجراءات التي بدأت منذ عام ١٩٩٣ واستهدفت إحكام قبضة الدولة على المجتمع المدني لمنع تضخم دوره على حساب سلطة الدولة. وفي هذا الإطار جاء صدور القانون ١٠٠ الخاص بالنقابات المهنية، والذي تضمن التعديلات المنظمة لانتخابات النقابات المهنية، وكذلك التعديلات التي أدخلت على قانون الأحزاب وحرمت نشاط الأحزاب تحت التأسيس، وإلغاء انتخابات عمداء الكليات، إلغاء انتخاب العمد.

وقد تبلور خلال أزمة القانون، موقف صراعي واضح بين الدولة، وقوى المجتمع المدني، بالرغم من أن التعديلات كانت تخص الصحفيين أساسا . حيث شهدت الأزمة قدرا كبيرا من التلاحم بين الصحفيين وقوى المجتمع المدني الأخرى، من أحزاب ونقابات وجمعيات تطوعية، وتجلت حيوية المجتمع المدني ومدى تأثيره في الحياة العامة.

وقد أجبر هذا التلاحم الدولة على التراجع، والدخول في مفاوضات مع نقابة الصحفيين انتهت بتشكيل لجنة لإعداد مشروع قانون جديد لتنظيم الصحافة. وفي ٣٠ يونيو ١٩٩٦ صدر القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ الذي استجاب لبعض مطالب الصحفيين، فنص في المادة (٤١) على أنه " لا يجوز الحبس الاحتياطي في الجرائم التي تقع بواسطة الصحف إلا في الجريمة المنصوص عليها في المادة (١٧٩) من قانون العقوبات ".

كما نص في المادة (٤٤) على أنه " لا يعاقب على الطعن بطريق النشر في أعمال موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية، أو مكلف بخدمة عامة، إذا كان النشر بسلامة نية وكان لا يتعدى أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة وأن يثبت كل فعل أسنده إليهم ".

وقد أتاحت الأزمة الفرصة لقوى المجتمع المدني ومؤسساته لطرح آرائها وتصوراتها حول قضايا الإصلاح الديموقراطي، وتوظيف البعد الدولي للضغط على السلطة مستفيدين بحركة التحولات في البيئة الدولية في عقد التسعينات، حيث أصبح الاهتمام بقضايا التطور الديموقراطي وحقوق الإنسان له صفة عالمية (١٩).

ثانيا - أزمة الهيمنة / القيادة السياسية - الثقافية

وتتمثل في أزمة هوية الدولة المصرية ذاتها، وفي عجزها عن تحقيق الإجماع الوطني حول مشروع قومي للاستقلال الوطني والتحرر الاجتماعي والتجديد الديموقراطي، ومن ثم تصاعد النضال الوطني والطبقي والديموقراطي ضد التبعية والاستغلال والقهر.

فضلا عن عجزها عن مواجهة الحركات السياسية الإسلامية الأصولية، التي فرضت نفسها على الساحتين السياسية والثقافية، وأصبحت تهيمن على المجتمع المدني، وتتغلغل في أجهزة الدولة ووسائل الإعلام، مهددة وحدة الجماعة الوطنية (وحدة المسلمين والأقباط) بالتصدع بما تشعله من صراع طائفي. وتتجلى أزمة الهيمنة السياسة - الثقافية أخيرا في أزمة الخطاب الثقافي ، بل وأزمة الثقافة الوطنية ذاتها.

ونتناول فيما يلي : أزمة هوية الدولة المصرية وأزمة الإجماع الوطني، وعجز الدولة عن مواجهة ظاهرة صعود حركات الإسلام السياسي والمسيحية السياسية وأزمة الخطاب الثقافي وأزمة الثقافة الوطنية.

أزمة هوية الدولة المصرية

وتتجلى في انقسام البرجوازية المصرية حول تحديد هوية دولتها، أن تكون دولة مدنية أم دينية ؟ اشتراكية ديموقراطية أم رأسمالية ليبرالية ؟ وامتد هذا الانقسام إلى المجتمع ليشطره، ومن هنا كان فشلها في بناء إجماع وطني.

ويظهر الانقسام حول مدنية الدولة في قيام السادات بتعديل المادة الثانية من الدستور لتنص على أن " الإسلام دين الدولة " و" مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع " في محاولة لكسب تأييد الجناح المتأسلم من البرجوازية، توسيعا لقاعدة شرعية نظامه المتآكلة منذ الانتفاضة الشعبية في ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ وإبرام معاهدة الصلح مع إسرائيل عام ١٩٧٨، وذلك بالرغم من معارضة الجناح الليبرالي من البرجوازية، وخاصة المثقفين.

كما يظهر هذا الانقسام في نقض الجناح الحاكم من البرجوازية للدستور بتصفيته للقطاع العام ببيع شركاته للرأسمالية المصرية والأجنبية وإلغائها لدور الدولة في قيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك بالرغم من معارضة قطاع هام من التكنوقراط والبيروقراطية العليا في القطاع العام على النحو الذي فصلناه. وامتد انقسام البرجوازية المصرية حول تحديد

هوية الدولة المصرية في هذين الأمرين الجوهريين ليشطر المجتمع المصري رأسيا (حول المسألة الطائفية) وأفقيا / طبقيا (حول المسألة الاجتماعية).
ولعل هذا يفسر رفض الكتلة الحاكمة لتعديل الدستور حتى الآن !.

أزمة المشروع القومي وأزمة الإجماع الوطني

وقعت هزيمة يونيو ١٩٦٧ بعد أن كانت ثورة يوليو قد أنجزت مهامها التاريخية في القضاء على الاستعمار وتصفية الإقطاع والاحتكار، وبعد أن طرح عبد الناصر قضية التحول الاشتراكي، وشرع الشيوعيون المصريون مع عبد الناصر في بناء حزب اشتراكي من نوع فريد، هو"التنظيم الطليعي" بعد أن حلوا حزبهم الشيوعي، معلنين إنهاء وجودهم المستقل.

وسرعان ما تمخضت هذه التجربة التاريخية المثيرة عن ميلاد مسخ بيروقراطي منعزل عن الجماهير، هو أشبه بجهاز للمخابرات، تسيطر عليه البيروقراطية السياسية للنظام الناصري، ليكون أداة عبد الناصر في صراعه مع المشير عبد الحكيم عامر المسيطر على الجيش، فكانت الهزيمة ضربة قاضية لثورة يوليو، وللدولة الناصرية، وللمشروع الاشتراكي، وللقوى الاشتراكية المصرية الناصرية والشيوعية. وتراجعت القضية الاجتماعية وقضية الديموقراطية لتنفرد القضية الوطنية بالمسرح السياسي. وجاء انتصار أكتوبر ١٩٧٣ بعد سنتين من انقلاب مايو ١٩٧١ الذي قلب ميزان القوى في قمة سلطة الدولة. وأصبح انتصار أكتوبر أساس شرعية نظام السادات، وشرعية مشروعه لتفكيك الدولة الناصرية المستقلة ونظام رأسمالية الدولة الوطنية، ليقيم الدول الرأسمالية التابعة باسم " الانفتاح الاقتصادي "، وليعيد حكم الطبقة الرأسمالية ويرد لها اعتبارها.

أزمة الشرعية

وسرعان ما تآكلت شرعية أكتوبر لتدهور مستوى معيشة الطبقات الشعبية والوسطى وإفقارها وتفشي البطالة في صفوفها، فكانت انتفاضة ١٨ و١٩ يناير ٧٧، وإقدام السادات على توقيع على معاهدة الصلح مع إسرائيل عام ١٩٧٨. وهكذا، دخل مشروع السادات لإحياء الرأسمالية في مأزق شديد، وأزمة عميقة، وأضحت الكتلة الحاكمة ودولتها عاجزة عن بناء إجماع وطني بعد سقوط مشروعها، فلجأت إلى الحركات السياسية الإسلامية الأصولية لمواجهة أزمة الهيمنة/ القيادة الطبقية.

تسييس الدين وصعود الحركات السياسية الإسلامية والمسيحية

يلعب الدين (الإسلامي والمسيحي) دورا مركزيا في حياة المجتمع والدولة في بلادنا، باعتباره الأيديولوجية السائدة، التي تشكل وعى الناس بعلاقات إنتاجهم لحياتهم المادية والروحية، فهي تشكل الثقافة الشعبية : المعتقدات والفولكلور والحس المشترك، والخيال الشعبى، والقيم الحاكمة للسلوك، وطرائق الحياة. والدين أيديولوجية عميقة الجذور قديمة قدم الدولة المصرية ذاتها، دولة التكوين الاجتماعي الخراجي. ولعب الدين دورا فعالا في صياغة القوانين الحاكمة للمجتمع، وفي تحديد شكل العلاقات الاجتماعية والسياسية، خاصة العلاقة بين الحكام والمحكومين، فقد كان الرمز الديني منذ عهد الفراعنة وسيلة الحكم في إخضاع الشعب، ولم يختلف الأمر في العهود التالية، القبطية والإسلامية، بدولها ومذاهبها المختلفة. كما كان الدين في المقابل، محرك الثورات الوطنية التي اكتسبت طابعا دينيا. وكان عامل تجميع قومي ضد العدو الخارجي. ولم تستطع الثورات الوطنية أن تغفل عمق هذا الميراث، فالثورة العرابية (١٨٧٩ – ١٨٨٢) التي مثلت نقطة تحول في تاريخ العمل الوطني المصري لم يكن بمقدورها تجاوز فكرة الخلافة، ويعلق لويس عوض عليها بقوله : (أن العرابيين لم يكونوا يعرفون ماذا يريدون، أو على الأصح كانوا يريدون مصر للمصريين أي يريدون الدولة القومية، ولكنهم من جهة أخرى، كانوا يقبلون التبعية للثيوقراطية العثمانية (هالة مصطفى – ١٩٩٢- ص١١). والدين هو أيضا الأساس التاريخي للانقسام الطائفي للجماعة الوطنية المصرية، فضلا عن أنه مصدر رئيسي لشرعية الدولة، وشرعية سلطة الطبقة الحاكمة.

والدولة المصرية هي التجسيد المؤسسي لوحدة الجماعة الوطنية، وحدة المسلمين والأقباط.

وهي أيضا، تعبير عن تناقضاتها الطائفية، وهي الآلية السياسية لمعالجة هذه التناقضات. من هنا كانت الأزمة الطائفية أزمة للدولة المصرية ذاتها.

ومن هنا أيضا، كان الارتباط الجدلي بين المجالين الديني والسياسي، فكرا وممارسة، فيرتدى الصراع السياسي في أوقات الأزمات قناعا دينيا لإخفاء طبيعته الطبقية، ويتسيس الدين، ويصبح سلاحا في الصراع الطبقي والوطني. وعندما يتخذ الصراع الطبقي السياسي طابعا دينيا سرعان ما يتحول إلى صراع دموي، وتدمر القيم والمؤسسات الديموقراطية ويلوح في الأفق خطر الفاشية.

وظاهرة صعود الحركات السياسية الدينية ظاهرة عالمية، تشمل مراكز العالم الرأسمالي وأطرافه على السواء. وهي ظاهرة بنيوية، فهي نتاج للأزمة البنيوية للنظام الرأسمالي الكوكبي، بل أزمة العولمة الرأسمالية ذاتها. ومع ذلك، تبقى لهذه الظاهرة خصوصيتها، فهي تختلف في أسبابها وديناميتها في المراكز عنها في الأطراف.

فقد كان عالم الثلاثينات والأربعينات عالم الكساد الأعظم (١٩٢٩)، عالم البطالة والفاشية والحرب، حيث عم السخط والإحباط الاجتماعي والنفسي. ذلك الزمن هو زمن ميلاد اليمين الراديكالي، أحد أهم التعبيرات السياسية للأصولية المسيحية السياسية في الغرب، وفي المجتمع الأمريكي على امتداد الثلاثينات، وهو أيضا، زمن ميلاد جماعة الأخوان المسلمين (١٩٢٩) في مصر، وتناميها لتشكل فيما بعد التيار الرئيسي للحركات الأصولية الإسلامية السياسية المعاصرة.

وعالم الربع الأخير من القرن العشرين، هو أيضا عالم الأزمة البنيوية العميقة التي تضرب بشدة وعنف المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، فتنخفض معدلات النمو الاقتصادي، وتتزايد البطالة، وترتفع معدلات الجريمة، وينتشر إدمان المخدرات، وتتفجر الصراعات الإثنية والطائفية، بينما يتضاءل الأمل في البديل الاشتراكي بعد النهايات المأساوية للنظم الشيوعية، مما ولد في هذه المجتمعات إحساسا بالعجز واليأس والاكتئاب الجماعي والاغتراب لدى قطاعات واسعة من السكان دفعها للبحث عن مبررات روحية لوجودها، ووجدت في الدين والمنظمات الدينية الملجأ والملاذ . وفي المجتمع الأمريكي، وفي ظل هذه الظروف، تقدمت أكثر قوى اليمين الأمريكي تطرفا من المحافظين الجدد والمحافظين الدينيين والتي عرفت باليمين الأمريكي الجديد، لتطرح نفسها بوصفها أكثر القوى السياسية تأهيلا لقيادة الأمة الأمريكية، وإنقاذها من حالة الركود والتفسخ. وبقيادة ريجان اقتحموا البيت الأبيض في عام ١٩٨٠، معلنين بداية تأسيس جمهورية محافظة، تسعى لإحياء القيم والتقاليد الموروثة، وتروج لاختياراتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بدعاوى مسيحية وبتفسيرات مغرضة لآيات الكتاب المقدس (٢٠) .

وفي مصر تخلقت حركات الإسلام السياسي الأصولية الراديكالية في رحم الدولة تعبيرا عن أزمتها العضوية لتكون مخرجا ونصيرا، ولكنها ما أن ولدت واشتد عودها، حتى صارت خصيما مبينا، فانقلبت عليها تدك

أركانها لتقيم بالسلاح دولتها على أنقاضها، تعبيرا عن تصدع وحدة الطبقة البرجوازية كطبقة حاكمة.

وللفكر الديني الأصولي الإسلامي والمسيحي المصري خصوصيته التاريخية، ولكل منهما سماته ودينامياته وتاريخه ودوره الخاص.

أولا – الفكر الإسلامي الأصولي والحركات السياسية الإسلامية الأصولية

١– الخصوصية التاريخية للفكر الإسلامي الأصولي

إذ يتحدد محتواه ودوره في الصراع الطبقي بطبيعة المرحلة التاريخية، وبتوازن القوى الطبقية فيها، فيكون ثوريا أو إصلاحيا أو محافظا أو رجعيا.

فقد حمل الأفغاني والكواكبي راية الفكر السياسي الإسلامي الثوري، المعادى للاستعمار والاستبداد والقهر، وبعد هزيمة الثورة العرابية، حمل محمد عبده، وهوأحد مفكريها، راية الإصلاح الديني والأخلاقى، وإتسم فكره بالنزعة الإصلاحية التي تنادى بالإصلاح بديلا عن الثورة، فكان فكرا توفيقيا يرفض القطيعة مع التراث، ويدعو إلى التوفيق بين العقل والنقل، بين العلم والدين، وبين الحداثة / الحضارة الغربية والتراث، وبين الدين والدولة. وهو في هذا، يختلف اختلافا جذريا عن فكر الإصلاح الديني والتنوير الغربي القائم على القطيعة في كل هذه الثنائيات، تعبيرا عن طبقة برجوازية ثورية صاعدة معادية للإقطاع والكنيسة.

لقد توقفت ثورة ١٩١٩ في منتصف الطريق، فلم تنجز البرجوازية المصرية أهداف ثورتها الوطنية الديموقراطية المعادية للاستعمار والإقطاع، فقد دفعها خوفها من الجماهير الشعبية في الداخل، ومن ثورة أكتوبر الاشتراكية في الخارج إلى المساومة مع الاستعمار والإقطاع والقصر، فكان إعلان الاستقلال بتحفظاته الأربع، ودستور ١٩٢٣.

وكان ظهور حزب مصر الفتاة عام ١٩٢٨ وتأسيس جماعة الإخوان المسلمين عام ١٩٢٩، يمثل أهم انشقاق في الكتلة التاريخية التي قامت بثورة١٩ بانسلاخ قطاعات واسعة من الطبقة الوسطى الجديدة / الفئات الوسيطة الجديدة منها.

وبدءا من رشيد رضا، يلحظ المتتبع لحركة الإصلاح الديني أن الإصلاح أخذ منذ نهاية العشرينات من القرن العشرين، يخطو في حركته إلى الخلف ولا يتقدم إلى الأمام، وأن منحنى التجديد والإصلاح آخذ في التراجع والهبوط درجة بعد أخرى. فقد ارتأى رشيد رضا الذي كان تلميذا للإمام محمد عبده، أن أستاذه قدم تنازلات غير ضرورية لصالح المدنية والتطور الحديث. وفي الوقت ذاته نجد أن المفكرين الليبراليين الذين قادوا حملة ضد الدوجماطيقية الدينية religious dogmatism، قد تنازلوا واستسلموا للتيار الأصولي الصاعد والآخذ في التشكل. فالشيخ على عبد الرازق صاحب "كتاب الإسلام وأصول الحكم" (١٩٢٥)، الذي ذهب فيه إلى أن مؤسسة الخلافة ليس لها سند أو أساس فقهي من الأصول المعتمدة للدين عند المسلمين من كتاب وسنة وإجماع. ومن ثم يجب نزع وإسقاط أية صفة قداسة كانت تنسب إلى الخلافة. وبالتالي يصبح لكل أمة إسلامية الحق والحرية في اختيار نوع الحكم الملائم لها، ومن تريد حاكما عليها، وفي خلعه أيضا. إن مضمون دعوة الشيخ على عبد الرازق هو أن الإسلام دين لا دولة، ومن ثم ينبغي الفصل بينهما، واعتماد العقد الاجتماعي والديموقراطية أساسا للحكم، صاحب هذا الكتاب، جرد من مناصبه وانزوى في بيته. وطه حسين أعلن توبته وسحب كتابه " في الشعر الجاهلي " (١٩٢٦)، إزاء الهجوم الضاري الذي واجهه، وكتب خطابا مفتوحا يدافع فيه عن نفسه كمسلم ومؤمن، وكتب ثلاثة أجزاء عن حياة النبي بعنوان " على هامش السيرة " (٢١).

وجاء حسن البنا (١٩٠٦ - ١٩٤٩) مؤسس جماعة الإخوان المسلمين، وجعل مهمته بعث الإسلام الأصولي، لا الاجتهاد فيه، وقطع كل محاولة للتصالح أو التوفيق مع الحضارة الغربية الحديثة، ورفض كل مظاهر التقدم فيها. فهي " حضارة مادية مريضة ملوثة بالإلحاد والإباحية والأنانية والربا " على حد تعبير البنا نفسه، وأن " إسلامنا وحده بشموليته وتفرده قادر على التصدي لكل تفاصيل حياة الفرد والمجتمع دون حاجة إلى أي اقتباس أو استعارة من حضارات أو أنظمة أجنبية (٢٢).

ويأتي سيد قطب (١٩٠٦ - ١٩٦٦) المنظر الرئيسي المعتمد للأصولية الإسلامية المعاصرة، وبتأثيرات من فكر أبو الأعلى المودودي (١٩٠٣ - ١٩٧٩) مؤسس الجماعة الإسلامية في باكستان، لينكر أن هناك ضرورة للاجتهاد، فنحن جميعا جاهليون، ولم نصبح مسلمين بعد. وعلينا أولا

الإقرار بأن الحاكمية لله وحده. وهي تتمثل في شريعة الله، والتي تعنى كل ما شرعه الله لتنظيم الحياة البشرية في أصول الاعتقاد والحكم والأخلاق والسلوك والمعرفة. وعلى ذلك، فليس من حق البشر أن يشرع لبشر.."(٢٣)

تعكس هذه التحولات في الفكر الإسلامي والليبرالى، تراجع مثقف البرجوازية المصرية بجناحيها الإسلامي والليبرالي عن مواقفهم العقلانية النقدية من الدين الإسلامي، ومن العلاقة بين الدين والدولة، وبينه وبين المجتمع. وتعد هذه الردة الفكرية تعبيرا عن هزيمة ثورة ١٩ الوطنية الديموقراطية. وهكذا، بقيت قضية العلاقة بين الدين والدولة معلقة دون حسم حتى يومنا هذا، وعلامة لا تخطئها العين على أزمة الدولة المصرية المعاصرة، وأزمة هيمنة البرجوازية الحاكمة.

٢ - فكر الحركات السياسية الإسلامية الأصولية

الحركات السياسية الأصولية ظاهرة دينامية معقدة، ينبغي النظر إليها في وحدتها وفي تناقضاتها، في علاقاتها بالدولة، وبالكتلة الحاكمة، وبالطبقات المحكومة.

فعندما يتسيس الدين يصبح أيديولوجية سياسية يختلف محتواها ووظيفتها باختلاف الطبقة التي تتبناها. ولهذا تتعدد الحركات السياسية الأصولية، وتتصارع، وتتباين مواقفها من الدولة، ومن الكتلة الحاكمة. غير أن تباين هذه الحركات وصراعاتها، وتكتيكاتها لا ينفي وحدة مشروعها السياسي، وهدفها الاستراتيجي وهو إقامة الدولة الإسلامية، أي الدولة الدينية.

وهذا يفسر لنا انقسام الحركات السياسية الإسلامية الأصولية إلى حركات راديكالية وحركات إصلاحية.

أولا - الجماعات السياسية الإسلامية الأصولية الراديكالية

لقد خرجت الحركات الإسلامية الراديكالية من عباءة جماعة الإخوان المسلمين، وخرج الاثنان من رحم الدولة، تعبيرا عن أزمة الدولة، وأزمة جماعة الإخوان المسلمين بعد أن أصبحت تعبيرا عن الإسلام الثروى، عن الرأسمالية المصرية المتأسلمة، التي تشكلت من الإخوان المسلمين الذين هربوا إلى السعودية في عهد عبد الناصر، وأثروا ثراء فاحشا. وأعادهم السادات، عندما أفرج عن زملائهم، ليصبح الجميع سندا لنظامه، وسلاحا

يضرب به معارضيه من الناصريين والشيوعيين. غير أن كثيرين ممن خرجوا من السجون والمعتقلات، خرجوا بفكر سياسي إسلامي جديد، فكر راديكالي يرفض الإصلاح، ويستهدف تدمير الدولة، والتغيير " الجذرى " للمجتمع ومؤسساته بقوة السلاح، فكر منشق على فكر الإخوان الإصلاحي. وعبر هذا الانشقاق، عن تصدع الوحدة الأيديولوجية للبرجوازية المصرية المتأسلمة، بانسلاخ قطاع عريض من الشرائح الدنيا من"الطبقة الوسطى " / الفئات الوسيطة عنها، لتقف ضد المجتمع البرجوازي كله حاملة السلاح، رافعة راية العنف والإرهاب، باعتباره مجتمعا كافرا، تعبيرا عن احتجاجها على ترديها في مهاوي البطالة والفقر، والاغتراب، وانضمامها إلى جيش العمل الاحتياطي، إلى صفوف البروليتاريا، و"بئس المصير"!، المرعب الذي طالما أرقها وأفزعها، فزعها من الموت.

لقد كانت الكتلة الحاكمة الآخذة في التشكل بزعامة السادات، في حاجة ملحة إلى أيديولوجية بديلة عن الناصرية والإشتراكية، لتضليل الجماهير، وتزييف وعيها الطبقي، فاتخذت من الدين قناعا لإخفاء حقيقة مشروعها الرأسمالي، وخلق الأرضية اللازمة لإجراء التحولات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية اللازمة لتنفيذه، كما اتخذت منه سلاحا للإرهاب الفكري والعنف الرمزي في مواجهتها لقوى المعارضة.

وهكذا أصبح الإسلام الإطار الأيديولوجي لتحالف النظام مع الجماعات الإسلامية، وأرضية للاستخدام المتبادل. ولكن، لم يمض وقت طويل حتى برزت التناقضات بين الكتلة الحاكمة والجماعات الإسلامية المسلحة، وتفجر الصراع السياسي بينهما على السلطة، تعبيرا عن تناقض المصالح الطبقية، بعد أن تم الخلاص من العدو المشترك، وأصبحت لنظام السادات شرعيته المستقلة بانتصار أكتوبر ٧٣ ، التي سرعان ما تآكلت بعد انتفاضة ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ والصلح مع إسرائيل عام ١٩٧٨.

وفكر الجماعات الإسلامية الراديكالية وممارساتها الإرهابية ليس في حاجة إلى المزيد من التحليل والتوثيق، فالأدبيات السياسية العربية والأجنبية حافلة.

ويكفي أن نتناول هنا " الجاهلية " و" الحاكمية "، باعتبارهما الفكرتين الحاكمتين لأيديولوجيات هذه الجماعات ولمشروعها وممارساتها. وهما أيضا يشكلان جوهر خطابها وممارساتها الفاشية .

الجاهلية والحاكمية المعاصرة

ترى الجماعات الإسلامية الراديكالية، أن هنــاك تعارضــا تامــاً بيــن فكرتين، وتصورين ومجتمعين، وحقيقتين : الإســلام والجاهليــة، الإيمــان والكفر، الحق والباطل، حاكمية الله وحاكمية البشر، الله والطاغوت. ولا سبيل إلى المصالحة بينهما، ولا بقاء لأي منهما إلا بالقضاء على الآخر. ومن ثــم فالمحور الأساسي المحرك للوجود الاجتماعي بأسره هو الصــراع العقيــدي بين حكم الإسلام المنشود وحكم الجاهليــة الموجــود والمسـلط .. والعــالم المعاصر اليوم، وضمنه العالم المسمى بالإسلامي، يعيــش جاهليــة جديــدة كالجاهلية إلى عرفها التاريخ قبل الدعوة الإسلامية، بل أنها أظلم من الجاهليــة الأولى. فالعالم يحكم بغير ما أنزل الله، ويشرع للبشــر بــإرادة البشــر دون الشرع الإلهي. ومن ثم فهو يتنكر لمبدأين أساسيين، جاءت الدعوة الإســلامية لكي تقيمهما وتوطد من أسسهما : المبدأ الأول، هو تــأكيد ألوهيــة الله فــي مواجهة مدعى الألوهية من البشر، والمبدأ الثانى، تــأكيد حاكميــة الله ضــد حاكمية البشر، الذين ارتضوا أن يتولى بعضهم التشريع لأمور حياتــهم مــن دون الله. وكانت محصلة التنكر لهذين المبدأين : أن ن صار كل مــا حولنــا جاهلية. فإن كانت الجاهلية تتمثل في تصورات تتأسس عليها أنظمــة حكــم كفرية وتدعمها سلطات كافرة ذات قوة مادية، فإن التجمع الحركي الإســلامي يواجهها بالبيان لتصحيح المعتقدات والتصورات، ثم بالقوة والجــهاد لإزالــة الأنظمة والسلطات القائمة عليها(٢٤).

الملامح العامة للمشروع الجهادى الأصولي

● الملامح السياسية

تعتبر قضايا الدولة وأسلوب الحكم وتوزيع السلطات من صميم مســائل الدين الإسلامي.. فالإسلام دين ودنيا.. وعليه فهو لا يعرف الفصل بين الديــن والسياسة.. ويتأسس على ما سبق أن قيام الدولة الإسلامية فريضــة دينيــة.. ودولة الخلافة هي الترجمة الصحيحة للإسلام، وهي الكيان السياسي الأوحــد الذي يتجسد فيه الإسلام شاملا، وتقوم من خلاله شريعة الله كاملة، ولا مجــال لمقارنة الخلافة بأي نظام سياسي وضعي عرفته البشرية لأن الأســس التــي تقوم عليها مغايرة تمام المغايرة لتلك التــي تقــوم عليــها النظــم السياســية الوضعية. فالخلافة تتأسس على اعتبار أن المشرع هو الله، والرسول كمبلـــغ

عن ربه، وأن حق التشريع غير ممنوح لأحد، لا للخليفة ولا لأهل المشورة أو مجموع الأمة على نحو ما تدعى الدساتير الوضعية بأن الأمة مصدر السلطات. إن حق التشريع في دولة الإسلام هو حق خالص لله وحده في أمور الحياة التي أصدر القرآن والسنة فيها حكما قاطعا.. ولكن الإسلام من ناحية أخرى، أتاح أبوابا أخرى للبشر لمعرفة حكم الله فيما يعرض لهم من وقائع وقضايا بحكم التطور وانقطاع الوحي.. وهي الاستنباط والقياس والإجماع والاجتهاد. ويحكمها ضوابط شرعية.

وتتفق الجماعات الإسلامية في أن مجلس الشورى لن يكون له أي سلطان في المسائل والأمور التي تتناولها الشريعة، وإنما تكون مسئوليته هي مراعاة التطبيق الجبري للشريعة وإلزام المجتمع بقواعدها أيضا الاختيار بين البدائل التشريعية، ولن يكون لمجلس الشورى الحق في إلغاء حكم مبنى على نص شرعي أو أن يصدر حكما مخالفا للشرع. ويعتمد نظام الحكم الإسلامي المقترح من قبل الجماعات، على فقهاء الإسلام وعلمائه الثقاة الذين يراعون تطبيق الإسلام كمنهج حياة كاملة، وهؤلاء يشكلون سلطة الفقهاء من خلال مجالس العلماء، وهم غير تابعين للسلطة التنفيذية، ولهم وحدهم حق الاجتهاد الفقهي بيانا لحكم الله، وهم يبدون حكم الإسلام فيما يصدره مجلس الشورى من قوانين(٢٥).

الدولة في مشروع الجماعات الإسلامية هي إذن دولة دينية يحكمها الإمام وفقهاء الإسلام، مرجعيتهم الوحيدة الشريعة الإسلامية، التي يحتكرون تفسيرها.

ولا يعرف هذا المشروع مبدأ توزيع السلطات . ويخلو تصور الدولة الإسلامية، كما ورد في وثائق الجماعات، من أية إشارة إلى التعددية الحزبية والسياسية والفكرية. فلا أحزاب ولا برلمان ولا حتى أفكار خارج الشريعة. ففي المجتمع المسلم، لا وجود إلا لحزب الله المأمور بقيامه، أما حزب الشيطان، فقيامه ممنوع. والديموقراطية ليست من الإسلام، ولا علاقة مطلقا بين الديموقراطية والشورى. فالديموقراطية تعطى البشر الحق المطلق في التشريع ابتداء، ومجرد وجود سلطة تشريعية بشرية تشرع بما لم يأذن الله به، ووفق هواها عن طريق البرلمان يعد جاهلية، إذ أن حق التشريع غير مكفول وممنوح لأحد من الخلق، لأنه حق خاص لله (٢٦).

وفيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، ترى الجماعات الإسلامية أن الجهاد ضد إسرائيل يرتبط في الأساس بوجود الدولة الإسلامية، إذ لا يمكن

في رأيهم إجازة تسويغ الجهاد ضد اليهود إلا تحت راية دولة تطبق شـــريعة الإسلام. وعليه فالجهاد ضد اليهود في الوقت الحاضر أمر غـــير وارد، بـــل مؤجل إلى حين إعلان الدولة الإسلامية. وعلى ذلك فقتال العدو القريب، وهو النظام العلماني الكافر مقدم على قتال العدو الإسرائيلي(٢٧).

● الملامح الاقتصادية

لا يوجد في وثائق الجماعات الإسلامية تصورا متكاملا، ومحددا لمـــا يسمى الاقتصاد الإسلامي، ولا لكيفية مواجهة المشكلات الراهنـــة كالتبعيـــة، وكالفقر والبطالة والغلاء... إلخ.

ومع ذلك، نجد أن في مقدمة المبادئ المحدّدة لهوية النظام الاقتصـــادي الإسلامي عند الجماعات، تحديدا للدور الاقتصادي للدولة، فالدولة في رأيـــهم لا تتدخل في الحياة الاقتصادية إلا لخدمة المصلحـــة العامـــة، أوفـــي وقـــت الأزمات، وحالات الضرورة، ومن أهم الوظائف الاقتصادية للدولـــة تحريـــم الربا ومنعه، والحيلولة دون احتكار الخيرات، حتى يمتنع الاستغلال. ولكـــن الدولة لا تكون لها سيطرة على النشاط الاقتصادي للأفـــراد والجماعـــات إلا بسبب شرعي. عليها أن تبيح كل السبل للكسب الشرعي بإتاحة العمل الملائـــم لكل مواطن قادر عليه، وأن تترك الأجور والأسعار لقوى السوق.. ولا يحق للدولة الإسلامية مصادرة أو تأميم ثروات أعضاء المجتمـــع طالمـــا جمعـــها أصحابها بطرق مشروعة...

والملكية الخاصة والفردية، هي في الأساس وظيفة اجتماعية ويحوزها الفرد المسلم نيابة عن الجماعة، التـــي أســـتخلفها الله فيـــه. وهـــي مصانـــة ومحفوظة في الدولة الإسلامية، طالما تحققت بطريق مشروع.. والإســـلام لا يضع حدا أعلى لثروة الفرد المسلم.

ومن المفارقات في تصوراتها الاقتصادية، أن قضية المساواة والعدالـــة الاجتماعية لا تحتل مركز الصدارة في التصورات التي تطرحها الجماعـــات الإسلامية بخصوص النظام الاقتصادي الإسلامي، وذلك علـــى الرغـــم مـــن الهوية الاجتماعية الطبقية الغالبة لأعضائها، وعلى الرغـــم مـــن أن الإمـــام الشهيد "سيد قطب" المنظر الإسلامي المعتمد لديها قد أفرد كتبا كـــاملا لـــهذه القضية (العدالة الاجتماعية في الإسلام)(٢٨).

● الملامح الاجتماعية

١- موقف الجماعات الإسلامية من المرأة

فهي ترى ان الدعاوى الحديثة والمعاصرة لتحرير المـرأة، ومساواتها بالرجل، هي محض أباطيل، ودعاوى خادعة، ولا معنى لـها، لأن الإسـلام سوى بين الرجل والمرأة منذ أربعة عشر قرنا من الزمان.فهما متساويان من الناحية الدينية والروحية، ويتساويان من ناحية الأهليـة للملـك والتصـرف الاقتصادي، وهذا هوالأصل، أما في بعض التفريعات العملية، مثل المـيراث والشهادة القضائية، فإن إيثار الإسلام للرجل مردود إلى اختلاف المسـئوليات والاستعدادات لدى كل من الرجل والمرأة (٢٩)

وتعليم المرأة مستحب، في رأيهم، ويجب تعليم المرأة شئون دينـها أولا، نظرا لطبيعة المهام إلى تنهض بها المرأة في تربية وتنشئة الأجيال الجديـدة من أطفال المسلمين على الحق وتقوى الله. ولا مانع في أن تحصـل المـرأة المسلمة على تعليم مساو للرجل حتى في المستويات التعليمية الأعلى.

ويرى بعض أعضاء الجماعات الإسلامية أنه من الممكـن للنسـاء أن يعملن خارج بيوتهن، إذا كانت حاجة المجتمع والأمة تتطلب عملهن، ويكـون ذلك في الحالات التي تصلح لها النساء، وشريطة المواءمـة بيـن عملـهن وواجباتهن الأساسية نحو أزواجهن وأطفالهن(٣٠).

ويرى بعض أعضاء الجماعات أنه لا يجوز للنسـاء تولـى المنـاصب القيادية، في حين ارتأى البعض الآخر منهم أنه لا مانع مـن تولـى المـرأة لمناصب قيادية فيما عدا الولايات العامة كالقضاء مثلا، وأن حـق الترشـيح للمجالس المنتخبة مكفول للمرأة، ولكنه مشروط بالحاجة إليه. وحق التصويت في الانتخابات مباح للمرأة، ولكن حسب الحاجة إليه أيضا(٣١).

ولابد من أمر النساء بالاحتشام في ملابسهن، وإلزامهن بالزي الشـرعي الذي قرره الإسلام، الحجاب.. ويفرض بـالقوة وبصرامـة علـى النسـاء.. والاختلاط بين الجنسين حرام أصلا.. ولابد من الفصل بين الجنسين.

والأسرة هي الوحدة الأساسية للنظام الاجتماعي الإسـلامي، وتتأسـس على الطاعة، وحسن المعاشرة، وتوفير الأمن والرعاية لأعضائها، والاحترام المتبادل بينهم، وهي مؤسسة ذات بناء هرمي للسلطة. الأب على قمة هـرم السلطة، وهو القيم والعائل والحامـي، والأم مربية وعليها واجـب الطاعـة التامة لزوجها.

وفيما يتعلق برؤية النظام التعليمي ووظائفه، فإن الجماعات الإسلامية ترى أن النظم التعليمية الحالية في البلاد المسماة إسلامية، هي نظم جاهلية، أرساها الغرب، وهي من صنع الكافرين.. والهدف الحقيقي للنظام التعليمي هو محو أمية العامة في الدول الإسلامية ليس مطلوبا في ذاته. وإنما الهدف الحقيقي هو أن يفهم الناس دينهم، وأن يستوعبوه جيدا، ليتجنبوا نظم الحياة غير المسلمة. وهذا هو هدف تعليم المسلمين الذي قرره الله (٣٢).

٢- موقف الجماعات الإسلامية من الآخر الديني

يتحدد موقف الجماعات الإسلامية من الأقباط بموقفهم من الآخر الديني داخل المجتمع المسلم. وتكشف وثائقهم عن اعتمادها في هذا الخصوص على إبن تيمية وأبو الأعلى المودودي وسيد قطب.

وكان شيخ الإسلام الإمام الفقيه إبن تيمية، قد جعل للكتابيين على المسلمين الحق في الاحترام المتحفظ المذل، وقرر تحصيل الجزية من تركاتهم، وعدم إيذاءهم لمشاعر المسلمين بالممارسة العلنية لشعائرهم، ولا ببناء المزيد من الكنائس أو تجديد ما يخرب منها، ومنع حيازتهم للسلاح أو التدريب عليه، وفرض ضرورة المباعدة بينهم، وبين المناصب السياسية داخل الدولة الإسلامية بشكل نهائي. وتلك الشروط والصياغات تجدها أيضا، عند إبن القيم الجوزية وما يشابهها عند المودودي.

ودعا قطب إلى المفاصلة الكاملة داخل المجتمع بين الصف الذي يقف فيه المسلم، وكل صف آخر لا يرفع راية الله، ولا يتبع قيادة الرسول، ولا ينضم إلى الجماعة المسلمة التي تمثل حزب الله. ولأنهم من أصحاب العقائد الجاهلية، ورأى " قطب " أنه يجب على المسلمين حربهم حتى يعلنوا الاستسلام ويدفعوا الجزية، ثم بعد ذلك، يتركوا وشأنهم. والإسلام في رأى "قطب" لا يوفر ولا يرتب للذميين في المجتمع المسلم، غير الحماية وحرية الاعتقاد والممارسة الدينية.. داخل الدولة المسلمة، فإنه لا يقر لهم حق المساواة الكاملة بغيرهم من المسلمين.. وبالتالي لا حق لهم إستتباعا في تقلد مناصب الولاية في الدولة الإسلامية... وتتردد هذه الأطروحات في وثائق الجماعات الإسلامية ، كجماعة الفنية العسكرية والتكفير والهجرة والجهاد(٣٣).

الطبيعة الفاشية لفكر الجماعات الإسلامية ومشروعها

وتتمثل الطبيعة الفاشية لفكر الجماعات الإسلامية ومشروعها في النزعة العنصرية المعادية للمسيحيين، وفي العداء الأصيل لقيام دولة مدنية ديموقراطية على أرض مصر، الشعب فيها صاحب السيادة ومصدر السلطات، فضلا عن عدائها التاريخي للاشتراكية باسم الدين. وهي إذ تسعى إلى تدمير الدولة المدنية لتقيم دولة دينية، دون المساس بأسس النظام الرأسمالي القائم، إنما تقيم في الواقع حكم أكثر أجنحة البرجوازية عنصرية ورجعية وتخلفا لتكريس سلطة الرأسمالية المصرية التابعة المتحالفة مع الرأسمالية الكوكبية بقيادة الولايات المتحدة، معتمدة في تحقيق مشروعها على الإرهاب والتضليل باسم الدين.

ثانيا – جماعة الإخوان المسلمين

جماعة الإخوان المسلمين هي التنظيم الأم للحركة السياسية الإسلامية الأصولية في مصر التي خرجت من عباءتها الحركات الإسلامية الأصولية الراديكالية، ولكن هذا الانشقاق

لا ينفي وحدة المشروع الإسلامي ، أي وحدة الهدف الاستراتيجي، وهو إقامة الدولة الإسلامية والمجتمع المسلم . وينحصر الخلاف بينهما في إستراتيجية وتكتيك تحقيق هذا الهدف.

فجماعة الإخوان تنتهج إستراتيجية إصلاحية متدرجة، تعتمد على العمل السياسي أساسا وفي إطار النظام السياسي – الاجتماعي القائم، تهدف إلى تغيير الطابع المدني للدولة والمجتمع من الداخل، بالتغلغل الفكري والسياسي والتنظيمي في مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، لبناء قواعد وركائز هيمنتها السياسية والأيديولوجية، وبهذا تشق طريقها إلى السلطة لتحقيق مشروعها.

أما الجماعات الراديكالية فتتبنى إستراتيجية التغيير الراديكالي للدولة والمجتمع، لتدمير مؤسسات الدولة المدنية القائمة وبنيتها التحتية، وتقويض دعائم المجتمع المدني، باغتيال قادته وتصفية رموزه وإرهاب المفكرين والفنانين. ولكن هذا لا يعني إهمال الجماعات الراديكالية للعمل السياسي أو التغلغل في الدولة والمجتمع.

وبهذا تتكامل موضوعيا إستراتيجية الإخوان والجماعات الإسلامية الراديكالية لبناء الدولة الدينية و" المجتمع الإسلامي ". ونتناول فيما يلي بالتحليل إستراتيجية الهيمنة السياسية والثقافية على الدولة والمجتمع المدني.

إستراتيجية وآليات الهيمنة
السياسية والثقافية على المجتمع والدولة

● **إستراتيجية الهيمنة السياسية والثقافية**

من مفارقات تاريخ مصر السياسي الحديث أن تنجح جماعة الإخوان المسلمين، حزب البرجوازية المصرية المتأسلمة فيما فشل فيه الشيوعيون المصريون، وهو استيعابها واستخدامها فكر جرامشى الاستراتيجي في بناء هيمنتها السياسية والثقافية على المجتمع والدولة، عن طريق هيمنتها على مؤسسات المجتمع المدني. أي انتهاج إستراتيجية حرب المواقع الثابتة **war of positions** ضد الدولة، والتخلي مؤقتاعن إستراتيجية حرب الحركة **war of manoaver**، بعد أن ثبت فشلها في تمكينها من الاستيلاء على السلطة على مدى نصف قرن من الزمان، كلفها تضحيات جسام وألحق بها هزائم مريرة، تاركة للجماعات الإسلامية الراديكالية مهمة شن حرب الحركة على الدولة ومؤسساتها، أي مهمة شن الهجوم المباشر **frontal attack.** ويبقى مع ذلك، التكامل الوظيفي الموضوعي بين الإستراتيجيتين. فالحركات الإسلامية توجه للدولة ورموزها و أجهزتها القمعية الضربات الموجعة الدامية، فتنال من هيبتها وتدمر معنوياتها وتفضح عجزها، حتى عن حماية قياداتها، أملا في أن تخور قواها وتهن عزيمتها، فتنقض على السلطة، بينما تكون جماعة الإخوان المسلمين قد أحكمت حصارها للقلعة، للدولة باستيلائها على مؤسسات المجتمع المدني، التي تعد بمثابة الخنادق والاستحكامات التي تحميها . عندئذ تجتمع لحظة القمع ولحظة الهيمنة، لتشكلان معا قوام الدولة الإسلامية الجديدة (٣٤). آليات الهيمنة السياسية والثقافية :

وتضع جماعات الإسلام السياسي في خدمة هذه الإستراتيجية، التكتيكات والآليات المناسبة لتحقيق الهيمنة على المجتمع مؤسسات المدني، واحتوائها، وتوجهها لخدمة أهداف الصراع الثقافي والأيديولوجي، وخلق هيمنة مضادة لهيمنة الدولة، **counter hegemony** وثقافة مضادة لثقافة الدولة أيضا، بوصف أن ذلك خطوة أولية وضرورية لتأسيس كلا من المجتمع والدولة الإسلاميين.

وتختلف هذه التكتيكات والآليات باختلاف طبيعة مركز وبؤرة النشاط أو موقعه، سواء كان المسجد أو الحزب السياسي أو الجمعية الأهلية أو النقابة أو الاتحاد الطلابي أو الحي الشعبي.. الخ. كما تختلف تبعا لاختلاف طبيعة الشرائح الاجتماعية.

وتسعى هذه الجماعات إلى إحداث التشابك بين البؤر والمواقع positions سواء داخل مؤسسات المجتمع المدني أو خارجها، يتيح لها عبر تأثيرها وسيطرتها على قطاع واسع من الجمهور، إحداث التغيير الاجتماعي والسياسي المنشود، بحث تكون عملية إقامة الدولة الإسلامية مجرد إقرار لواقع اجتماعي وثقافي وسياسي قائم بالفعل، ولا يمكن تغييره ولو بالقوة.(٣٥)

وتستخدم جميع حركات الإسلام السياسي هذه التكتيكات والآليات وإن تباينت أهميتها في تحقيق إستراتيجيتها. وهنا نجد تباينا واضحا بينها، فهذه التكتيكات والآليات، هي عماد إستراتيجية جماعة الإخوان المسلمين، بينما يمثل العنف الآلية الرئيسية في إستراتيجية جماعات الإسلام السياسي الراديكالية.

وأبرز هذه الآليات :

١ - التركيز على التصدي لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية، الجزئية والصغيرة.. الأمر الذي يؤكد على ارتباط هذه الجماعات بالواقع المعاش. ويؤدى تكرار نجاحهم في حل هذه المشكلات إلى تزايد قدرتهم على التأثير في المواقع التي ينشطون فيها. وتعتبر هذه الأطر بمثابة معامل لتجريب أفكارها وتصوراتها بشأن تطبيق الشريعة الإسلامية.

٢ - تكرار الرموز والمفردات الدينية، والتمايز عن الواقع الاجتماعي والسياسي، وذلك بترجمة هذه المفردات والرموز إلى مجموعة من السلوكيات والشعارات المحددة وتكرارها مما يؤدى إلى تزايد قدرة هذه الجماعات على التأثير في الجماهير وجذبها، الإيحاء بتعاظم القوة والنفوذ الانتشار. ون هذه الممارسات تفشى مئات المطبوعات والملصقات الدينية وشرائط الكاسيت التي تحوى خطب رموز الجماعات وقادتها، وإطلاق الأسماء ذات المضمون الديني والتراثي على المنشآت والمؤسسات، والتمايز بالزي وإطلاق اللحى وكطرق التخاطب والسلام والتحية.

٣ - التدرج والتنوع في مستويات الحركة ومراحل العمل والنشاط، بداية من العمل الدعوى والتبليغي والوعظ والإرشاد الديني ومرورا بالعمل الاجتماعي والخدمي ونهاية بالعمل السياسي، المواجهة مع السلطة والنظام.

٤ - إضفاء الطابع الديني على كل أنشطة الجماعة وذلك لكي تكتسب مزيدا من الشعبية والشرعية.

٥ – تعدد مراكز النشاط وبؤره وتكاثرها، وذلك لتحقيق أقصى انتشار وبناء للنفوذ بين الشرائح الاجتماعية المختلفة وتأسيسا للهيمنة على هذه البؤر والمراكز؛ وذلك لخلق مجال للحركة والتأثير يشمل كافة مراكز التجمعات الجماهيرية والأهلية، والتي يمكن أن تشكل قواعد للعمل السياسي والتنظيمي.

٦ – اختراق مؤسسات الدولة واستغلالها لمصلحة الجماعة، بهدف الحصول السلطة والدعم والتأييد لأعضائها. وقد حكم هذا الفهم علاقة هذه الجماعات بجهاز الدولة خاصة مؤسسات الضبط الرسمية، وأفرز هذا التغلغل والاختراق أكثر نشطاء الجماعات فاعلية وقدرة على لعب الأدوار خاصة تلك التي تتطلب مهارات وقدرات تنظيمية وحركية عالية.

٧ – خلق الدوافع الحماسية المحفزة الضامنة للاستمرار.

٨ – الانتقال من الدعاية للأوضاع المؤسسية، وذلك حتى يمكن تجسيد أفكار الجماعة والحفاظ على استمرارية وجودها، ووقايتها من خطر الذوبان في المجتمع.

٩ – تواصل الأجيال ن وهي قاعدة مهمة في مجتمع ما زالت تسوده القيم التقليدية وخاصة في الريف.

١٠– تعدد مصادر التمويل، وهو ما يمثل خلاصة تجارب الحركة الإسلامية المستفادة من تجربة جماعة الإخوان التي عانت من الحصار القاسي في الفترة الناصرية.. فأقامت مئات المشروعات الصغيرة والكبيرة ذات الطابع الخدمي أساسا في كل الأحياء والقرى في المجتمع المصري، وهذا ما يخلق لها مصدرا هائلا للدعاية والدعم المادي بجانب الدور الاجتماعي والدعائي الذي تقوم به هذه المشروعات، والذي يحول دون في المستقبل دون تصفيتها في إطار الإجراءات الأمنية. يضاف إلى ذلك جمع التبرعات من المتعاطفين معها في الدول النفطية. وابتداع بعض الجماعات وخاصة الجهادية منها، أساليب أخرى للتمويل، تعتمد أساسا على " مبدأ الاستحلال " و" الغنيمة "، ومن ثم يقوم أعضاؤها بالسطو المسلح على محلات الذهب أو تزوير العملة(٣٦).

وتجمع " الجماعة الإسلامية "بين العمل الاجتماعي والعمل المسلح، أما "جماعة الجهاد" فلا تقبل العمل مطلقا، العمل السلمي المرحلي والاجتماعي، فالجماهير في تصور قادة الجهاد، لا دور لها مطلقا في عملية التغيير الاجتماعي والسياسي لتأسيس الدولة الإسلامية، ومن ثم فليس لها جهود توجه

إلى المواطنين أيا كان نوعها، وإنما بالأساس تأتي عملية التغيير من أعلى ومن رأس النظام إيمانا بمبدأ الفورية والثورية (٣٧).

غير أن مشروع و إستراتيجية وتكتيكات وآليات عمل جماعات الإسلام السياسي، الأصولية الإصلاحية والراديكالية على السواء، لا تهدف إلى تغيير أسس المجتمع الرأسمالي القائم على الاستغلال والقهر والتبعية، وإنما تعيد إنتاجه، مع تغيير بناه الفوقية السياسية والقانونية والثقافية، فتلبس الاستغلال والقهر والتبعية ثوبا دينيا يضفي عليه الشرعية والقداسة وقناعا يخفي وجهه الطبقي الكريه، وتصنع من الدين سلاحا لقمع المعارضة الديموقراطية وإرهابها. ثانيا – المؤسسة الإسلامية الرسمية وأزمة الهيمنة .

الأزهر هو قلب المؤسسة-الإسلامية الرسمية النابض وعقلها المفكر. وهو يمثل قاعدة المثلث في هذه المؤسسة، الذي تمثل وزارة الأوقاف ودار الإفتاء ضلعاه في منظومة واحدة. وسوف نتناول فيما يلي بالتحليل تناقضات هذه المؤسسة الداخلية، بين الأزهر ووزارة الأوقاف ودار الإفتاء، وديناميتها، في إطار علاقتها بالدولة، والتناقضات الحاكمة لهذه العلاقة، لنخلص إلى مؤشرات أزمتها باعتبارها مظهرا رئيسيا لأزمة الدولة المصرية المعاصرة.

- **الأزهـــــر**

علاقة الأزهر بالدولة : قضية الاستقلال والتبعية

كان أول عمل تقوم به الدولة الفاطمية في مصر هو إنشاء الجامع الأزهر (٣٦١ هـ/٩٧٢ م)، لكي تعمل من خلاله على نشر دعوتها المذهبية الممثلة في المذهب الإسماعيلي الشيعي، مذهب الدولة الرسمي، وذلك بدلا من أن تلجأ إلى نشر هذا المذهب بفرضه قهرا على شعب يتبع المذهب السني، وتأسيسا على هذا اتجه علماء الأزهر إلى إتباع عدد من الوسائل لترويج الدعوة الشيعية لعل من أبرزها التعليم بالأزهر، ثم دار الحكمة، حيث كان يتم تعليم النشئ وفق المذهب الشيعي، من خلال كتب دينية مذهبية لا تتناول سوى شرح المذهب الفاطمي: الإسماعيلية. كما عمدت الدولة الفاطمية من ناحية أخرى، ومن أجل ترويج مذهبها الشيعي، إلى تلوين عدد من الاختصاصات الرسمية للدولة بظلال هذا المذهب من خلال وظيفتي داعي الدعاة وقاضي القضاة (٣٨).

هكذا، خرج الأزهر من رحم الدولة المصرية، بقرار سياسي منها، ليؤدى وظيفة سياسية من وظائفها، وظيفة الهيمنة الأيديولوجية، فضلا عن إضفاء الشرعية الدينية على الحاكم. ومن هنا كانت تبعيته الوظيفية للدولة، التي تضمنها تبعيته المالية لها.

غير أن الأوقاف التي كانت توقف على الأزهر، منذ نشأته أن شكلت أساس استقلاله المالي، ومن ثم استقلاليته عن الدولة، التي مكنته من لعب دور الوساطة بين الشعب والدولة؛ وكانت الركيزة الثانية لهذه الاستقلالية، دخول علماء الأزهر ميدان التجارة والمشاركة في الحرف، وميدان الالتزام، منذ بدء تطبيق النظام في مصر عام ١٠٦٩هـ - ١٦٥٨م، مما أدى إلى إثراء كبار علماء الأزهر، فأصبحوا جزءا من طبقة كبار الملاك. ولهذا كان تصفية هذه الأوقاف أو حرمانه من ريعها، هي السبيل لإخضاع الأزهر لسلطان الدولة، عندئذ تصبح ميزانيته جزءا من ميزانية الدولة ، ويفقد استقلاليته. ويصبح رجاله وعلى رأسهم الإمام الأكبر موظفين عموميين !! .

ولهذا كنت قضية الاستقلال المالي للأزهر محورا للخلاف بينه وبين الدولة على مر التاريخ.

ولهذا أيضا، كان إلغاء محمد على لأوقاف الأزهر ونظام الإلتزام، وتصفيته لنظام الطوائف الحرفية واحتكاره للتجارة ضربة قوية لاستقلال الأزهر ولنفوذ علمائه السياسي.

ووجهت دولة يوليو إلى استقلال الأزهر الضربة القاضية بإصدار القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم استبدال الأراضي الزراعية الموقوفة على جهات البر العام، وتسليمها للجنة العليا للإصلاح الزراعي مقابل سندات بفائدة ٣ %. والقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٣ الذي يقضى بأن تسلم وزارة الأوقاف الأعيان التي تحت يدها والموقوفة على جهات البر (الخاص) إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي والمجالس المحلية، مقابل سندات بفائدة ٤% سنويا (٣٩). مما أدى إلى حرمان الأزهر من تلك الموارد، فضلا عن وزارة الأوقاف.

أما عن الاستقلال الإدارى، فلم يعرفه الأزهر منذ إنشائه، ولا عرفته رئاسته منذ عين السلطان برقوق أول ناظر له (٧٨٤هـ - ١٣٨٣م)، وفي العهد الملكي كان الملك هو الذي يعين شيخ الأزهر، ثم أصبح بعد ثورة يوليو يعين ويعزل بقرار جمهوري.

ومع ذلك، ظل الأزهر طوال تاريخه الألفي يلعب دورا محوريا في حياة المجتمع والدولة والوطن سياسيا وأيديولوجيا، وإن كانت الدولة ترسم حدوده، وتحدد أهدافه.

الأزهر والتناقضات المؤسسية للمؤسسة الإسلامية الرسمية

ونعنى تناقض مواقف الأزهر ووزارة الأوقاف ودار الإفتاء في إطار وحدتها المؤسسية الجامعة؛ أي صراع ووحدة المرجعيات.

تنبع الوحدة العضوية للمؤسسة الإسلامية الرسية من دور الأزهر الوظيفي فيها، باعتباره قاعدة إنتاج وإعادة الإنتاج الموسع للكوادر الدينية اللازمة له من علماء الدين، والدعاة لوزارة الأوقاف المسئولة عن الدعوة الإسلامية، وعلماء الدين لدار الإفتاء المسئولة عن الفتوى، ومنهم تخرج قيادات المؤسسات الثلاث . ويبقى بعد ذلك، لكل من المؤسسات الثلاث، استقلالها ودورها واختصاصها الذي يرسمه قانونها. ومن هنا، كان لكل منها تاريخه وتقاليده ومصالحه وتوجهاته ومواقفه المتميزة، في إطار سياسة الدولة وتوزيعها للأدوار.

وقد اتسمت فترة ولاية الشيخ جاد الحق مشيخة الأزهر بالصراع المرجعي بين الأزهر ودار الإفتاء، اتخذ شكل الجدل الفقهي الحاد الذي بلغ حد المواجهة العلنية في وسائل الإعلام الرسمية، بين الشيخ جاد الحق شيخ الجامع الأزهر وبين المفتى، الدكتور محمد سيد طنطاوي، حول عدد من القضايا الاقتصادية كقضية شرعية فوائد البنوك وشهادات الاستثمار التي يرى شيخ الأزهر تحريمها لمخالفتها للشريعة الإسلامية باعتبارها ربا محرم شرعا، بينما يرى المفتى أنها ربح حلال شرعا، وهو خلاف يزعزع شرعية النظام المصرفي، وموقف من الأزهر ينال من شرعية سياسات الدولة ونظامها الاقتصادي. فضلا عن الخلاف بين المؤسستين حول بعض القضايا الاجتماعية، كقضايا الزواج العرفي وختان الإناث. وهنا يبرز الدور المركزي لرئيس الدولة في الإمساك بدفة إدارة الصراع الفقهي – السياسي بين المؤسسات الثلاث، وذلك بإعادة هيكلة علاقاتها وقياداتها، بما يضمن تكامل أدوارها تحقيقا لوحدة المؤسسة الإسلامية الرسمية وفاعليتها.

الدولة تعيد للمؤسسة الإسلامية الرسمية انسجامها وتكاملها

كان تعيين الدكتور محمد سيد طنطاوي شيخا للجامع الأزهر في ٢٧ مارس عام ١٩٩٦ خلفا للإمام الراحل الشيخ جاد الحق جاد، خطوة هامة لإعادة الانسجام إلى العلاقة بين الأزهر ودار الإفتاء ووزارة الأوقاف، تحقيقا لتكاملها، دعما لوحدة المؤسسة الإسلامية الرسمية، سلاحها الأيديولوجي في مواجهة حركة الإسلام السياسي الراديكالي. ولا شك أن احتدام الصراع المسلح بين الجماعات إسلامية الراديكالية والدولة قد زاد من اعتمادها عليه في هذا الصراع، فتضاعفت أهمية دور الأزهر السياسي، واتسعت استقلاليته النسبية.

وكان السؤال في الأوساط الدينية – بعد توليه المشيخة – عن مصير فتاواه المثيرة للجدل وقت أن كان مفتيا، ورفضها مجمع البحوث الإسلامية، وهل سيتراجع عنه الشيخ، أم سيفرضها على المجمع باعتباره قد أصبح رئيسا له؟ هل سيحدث بسبب ذلك صدام بين تياري المشايخ والأساتذة؟(٤٠) لقد نجح الشيخ طنطاوي، بفضل رؤيته الإسلامية العقلانية العصرية ومكانته العلمية، وقدرته الفذة على المناورة في استيعاب المعارضة المحافظة داخل الأزهر المؤيدة لسلفه الراحل وتحييد خصومه، فأشاد بمناقب الفقيد، ولم يحدث تغييرا في القيادات العليا لمؤسسات الأزهر وجعل همه إيجاد التوازن بين الحفاظ على وحدة الأزهر، ووضعه في خدمة السياسة العليا. فضلا عن العمل على تحقيق التكامل بين المؤسسات الثلاث. غير أن هذا، لم يلغ التناقضات بينها أو داخل الأزهر ذاته.

الصراع داخل الأزهر بين المشيخة وجبهة علماء الأزهر

ترى جبهة علماء الأزهر أن الطريق لعودة الخلافة يبدأ من الأزهر.

وقد تأسست الجبهة في يوليو ١٩٤٦ كرد فعل لهيئة كبار العلماء بالأزهر على دعوة الدكتور طه حسين بإلغاء التعليم الديني في مراحل التعليم المختلفة، وجعل التعليم مدنيا، والإبقاء على الأزهر كمعهد ديني لمن يرغب التخصص في أمور الدين من خريجي الجامعة. وقد نددت هيئة العلماء بتلك الدعوة، واعتبرتها بداية لهدم الأزهر. وقد أعيد إشهار الجمعية عام ١٩٦٧ باعتبارها جمعية إسلامية إصلاحية أزهرية تهدف إلى رعاية الأزهريين، ونشر الثقافة الإسلامية، وجعل الدين مادة أساسية في كل مراحل التعليم، ومحاربة الرذائل والإلحاد.

وقد استأنفت الجبهة عملها عام ١٩٩٣ بعد فترة جمود طويلة. وقد تولى رئاستها الدكتور طيب النجار رئيس جامعة الأزهر السابق، وبمباركة من الإمام الراحل الشيخ جاد الحق، والذي ساندته الجبهة في مواقفه وآرائه، في قضايا الخلاف بينه وبين الشيخ سيد طنطاوي مفتى الجمهورية وقتئذ، فيما يتعلق بفوائد البنوك وختان الإناث وزيارة القدس، وكذلك، رفض توصيات المؤتمر الدولي للسكان والمرأة. وبلغ عدد أعضاء الجبهة عام ١٩٩٦ حوالي ثلاثة آلاف عضو بعد أن كانت عام ١٩٩٣ حوالي ٦٥٠ عضوا فقط.

وتعتمد الجبهة في نشاطها على إصدار بيانات في صورة فتاوى تدور حول مجابهة الفكر العلماني، بدعوى المحافظة على القيم الإسلامية. وقد انهارت محاولة المصالحة بين جبهة علماء الأزهر وشيخ الأزهر عندما رفض طلبها التدخل لإقناع الدكتور حمدي زقزوق وزير الأوقاف بالتراجع عن مشروع قانون الدعاة، الذي يقصر الإمامة والخطابة على الدعاة الذين تعينهم وزارة الأوقاف، أو الذين يأخذون تصريحا منها بذلك، والذي يمنع أعدادا كبيرة من أعضاء الجبهة من السيطرة على بعض المساجد، خاصة المنتمون منهم إلى جماعة الإخوان المسلمين. وقد انحاز شيخ الأزهر لموقف وزير الأوقاف، وقرر أن يخطب الجمعة بنفسه، فأصدرت الجبهة بيانا، اتهمت فيه الوزير وقانونه بأنه سيقطع أرزاق نحو ألفي عالم أزهري من إدارة الوعظ والإرشاد بمنعهم من ارتقاء المنابر،وقصر ذلك على موظفي الأوقاف، واتهمته بمنع طبع فتاوى الشيخ جاد الحق لأن بعضها لا يتفق مع فتاواه..!

وشنت الجبهة هجوما شديدا على شيخ الأزهر في بيان لها لقبوله دعوة سيدات نادى الليونيز مصر الجديدة على غذاء بأحد الفنادق، قائلين في بيانهم "أن شيخ الأزهر قبل الدعوة بصفته الرسمية، وهذا مرفوض لأن أندية الليونيز ماسونية تديرها شبكات يهودية بهدف السيطرة على العالم والقضاء على الأديان وإشاعة الفوضى الأخلاقية وتسخير أبناء الوطن للتجسس على بلادهم. وأن هناك فتاوى صادرة من الأزهر في مايو ١٩٨٥ تحرم على المسلمين الانتساب إلى تلك الأندية ". ود شيخ الأزهر على ذلك قائلا : " أنا لا أعرف شيئا عن جبهة علماء الأزهر، وإذا كانوا موجودين فأهلا بهم، ومستعد لمقابلتهم ومناقشتهم، ولكن أسلوب البيانات مرفوض. وقد ذهبت إلى سيدات الليونيز باعتباري عالما مسلما، وأظنني بينت لهم حقيقة الإسلام. أما

القول بأنها أندية ماسونية. فقد ذهب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إلى "اليهود" وأنا أسير على نهجه. أما الهجوم عبر البيانات فهو أسلوب لا يليق بمخاطبة شيخ الأزهر، وليس في صالح الإسلام "(٤١)

واتخذ الخلاف الفقهي بين جبهة علماء الأزهر وشيخ الأزهر طابعا سياسيا صريحا، بانتقادها فتوى شيخ الأزهر باعتبار الفلسطينيين الذين يقومون بتفجير أنفسهم ضد أهداف إسرائيلية ليسوا شهداء، وأصدرت بيانا،صفت فيه منفذي العمليات الإستشهادية في فلسطين بأنهم أفضل شهداء المسلمين عند الله. كما هاجمت الجماعة قرار وزير التربية والتعليم بمنع دخول المحجبات المدارس إلا بعد موافقة ولي الأمر، وتأييدها حكم التفريق بين الدكتور نصر حامد أبو زيد وزوجته، ولكل توصيات مجمع البحوث الإسلامية بمصادرة بعض الكتب الدينية والتنقيب عن الأفكار التي ترى مخالفتها للمبادئ الإسلامية..

فضلا عن رفض جبهة علماء الأزهر لقانون الإيجارات القديم، الذي وصفه رئيسها بأنه انطوى على مظالم مفجعة. وأنه يحمل في طياته القهر والإرغام.. (٤٢)

الدور السياسي للأزهر

تأرجح الخطاب السياسي لعلماء الأزهر، وعلى رأسهم شيخ الجامع الأزهر في مضمونه بين محورين : الأول : تقديم الدعم الرمزي والروحي للدولة، وتأييد سياساتها الداخلية والخارجية والثاني : محافظ ومعارض معارضة مكتومة !

فقد أكد في أولى فتاويه كشيخ للأزهر فتاويه السابقة كمفت للجمهورية، داعما بذلك موقف الدولة الرسمي في هذا الشان الحيوي.

وفي مجال السياسة الخارجية، فكان له الصدارة في اهتمامات سيخ الأزهر. فقد أعلن أنه لن يزور القدس إلا بعد تحريرها، وبدعوة من رئيس فلسطين. وفي هذا تراجع عن موقفه السابق، حيث ربط زيارة القدس بتوجيه الدعوة إليه من "عرفات".. واقتحام المسجد الأقصى بالصورة البشعة التي قامت بها إسرائيل عمل عدواني إجرامي آثم، وإذا كانت أمريكا أو غير أمريكا تشجع العدوان فهي ظالمة، ونحن ضد أمريكا بسبب انحيازها لإسرائيل. وعلى العالم الإسلامي أن ينصر المظلوم، ولو أدى ذلك إلى إشهار السلاح في وجه المظلوم.. وإذا وجدنا أن التطبيع مع إسرائيل فيه ضرر بإخواننا الفلسطينيين أو بالأمة العربية والإسلامية فسحقا لهذا التطبيع!!(٤٣.)

الدور القمعي للأزهر في مجال الفكر والإبداع

آثر شيخ الأزهر بعد توليه المشيخة تأليف قلوب خصومه، واستيعابهم وتحيدهم فأبقاهم في مراكز القيادة على رأس هيئات الأزهر كما ذكرنا، ولم تمتد حتى الآن يده بالتغيير إلى قياداتها المحافظة والمعادية لحرية الفكر والإبداع الفني والأدبي بالرغم من مضى ثماني سنوات على ولايته، رسخت فيها مكانته وسلطته ! ؟. ومن ثم استمرت سيطرتها على مؤسسات الأزهر فكرا وسياسة.

١- لجنة الفتوى بالأزهر

وبالرغم من تأكيد شيخ الأزهر المستمر أن : " شيخ الأزهر ليس من وظيفته الفتوى، وأن جهة الفتوى الرسمية الوحيدة هي دار الإفتاء.. وإذا أفتيت سيكون ذلك بصفتي عالما." بالرغم من ذلك لم يتراجع نشاط لجنة الفتوى في الأزهر، واللجان التابعة لها في المحافظات، وأصبحت بمثابة دور فتوى " شعبية " لقربها من البسطاء، يعرضون عليها مشاكلهم ومظالمهم. وهذا يشبع رغبة المصريين في ممارسة طقوس الشكوى والالتجاء إلى قوة أعلى " يتكلون " عليها لتبيان الحلال والحرام. فزادت سطوة لجنة الفتوى وشبكة فروعها، ونصب شيوخها من أنفسهم حراسا للعقيدة، وحماتها من التيارات العلمانية الوافدة ! والمحافظين على الآداب العامة. وأصبحوا أصحاب الكلمة العليا في الحلال والحرام، والمحافظين على تراث الأزهر وتقاليده. وأصبحت لجنة الفتوى كيانا شبه مستقل داخل الأزهر تصدر الفتاوى كما ترى، حتى ولو كانت تخالف فتاوى المفتي "الرسمي"، وحتى شيخ الأزهر! (كعائد البنوك والختان..)، ويرأس لجنة الفتوى بالأزهر الشيخ سامي متولي شعراوي الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية ونجل الشيخ محمد متولي شعراوي(٤٤).

وهكذا، تحولت لجنة الفتوى إلى جهاز لممارسة الهيمنة الأيديولوجية، والعنف الرمزي على البسطاء باسم " الفتوى "، باعتبارها كلمة الدين !!.

٢- مجمع البحوث الإسلامية :

قال تقرير مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية " الحالة الدينية في مصر " ناقدا تدنى أداء مجمع البحوث الإسلامية العلمي محليا وعالميا : " ان المجمع "عقل الأزهر " لا يقوم بدوره " ! (٤٥)

وبدلا من الاضطلاع بدوره الجليل في الارتقاء بالفقه الإسلامي وتحديث علوم الدين، جعل من " لجنة البحوث والترجمة والنشر " التابعة له

جهاز رقابة علىالفكر الديني والإبداع العلمي والفني والأدبي، يفرض وصايته على الفقهاء والمفكرين والأدباء والفنانين، بما له من سلطة الاعتراض على أعمالهم وطلب مصادرتها. وفي عام ١٩٩٦ بلغ عدد الكتب التي تمت مصادرتها ٧١ كتابا و٦٠ شريط كاسيت وفيديو(٤٦). ويعكس هذا التحول من الدور الأيديولوجي إلى الدور القمعي، مدى عمق أزمة الأزهر كجهاز للهيمنة الأيديولوجية.

● وزارة الأوقاف

وزارة الأوقاف هي أهم الأجهزة الأيديولوجية في المؤسسة الإسلامية الرسمية فهي وزارة الدعوة الإسلامية والتثقيف الديني. والأزهر هو المصدر الوحيد لتخريج الدعاة. ومن هنا كانت العلاقة العضوية بين الأزهر ووزارة الأوقاف.

ويتبع وزارة الأوقاف ٢٤ ألف مسجد حكومي، وتشرف على ٣٠ ألف مسجد أهلي و٦٠ ألف زاوية.

ويتبعها ٢٣ ألف أمام، و٢٦١٨ مكتب وحلقة لتحفيظ القرآن.

وبلغت ميزانيتها عام ٩٦ – ١٩٩٧ ٤٥٠ مليون جنيه. وتدير ١٣٦ ألف فدان ويأتي لها ريع بما يعادل ٩٠ مليون جنيه سنويا غير أوقاف الخارج، وتتبعها أيضا هيئة الأوقاف المصرية التي تعدى رأسمالها ملياري جنيه.

وكان تعيين الدكتور محمود حمدي زقزوق وزيرا للأوقاف في مطلع عام ١٩٩٦أيضا، خطوة هامة في إستراتيجية الدولة لإعادة هيكلة المؤسسة الإسلامية الرسمية، لإحكام سيطرتها السياسية على توجهاتها، وتوحيد خطابها الديني باعتبارها سلاحها الأول في مواجه الإسلام السياسي الذي نجح في تحطيم احتكارها للدين وللسلاح، وأصبح ينازعها السلطة.

وجاءت سياسة الدكتور زقزوق تنفيذا لهذه الإستراتيجية. فوضع خطة لضم جميع المساجد الأهلية والزوايا لوزارة الأوقاف، واستصدر قانونا يحظر بناء المساجد دون ترخيص من الوزارة، ويقصر الإمامة والخطابة في المساجد والزوايا على الدعاة الذين تعينهم الوزارة كما ذكرنا. فضلا عن الرقابة على خطبة الجمعة. وأصبح شيخ الأزهر ينفرد بخطبة الجمعة في الجامع الأزهر. ووضع الوزير مشروعا لإنشاء معهد لإعداد الدعاة، وتدريبهم للارتقاء بمستواهم العلمي والثقافي.

●دار الإفتــــــاء

كان تعين الدكتور نصر فريد واصل مفتيا للجمهورية في نوفمبر ١٩٩٦ الخطوة الثالثة في إستراتيجية الدولة لتحقيق التكامل والانسجام بيـن ثـالوث المؤسسة الإسلامية الرسمية، وذلك لما يتمتع به مـن قـدرة علـى تحقيـق الانسجام والتفاعل مع باقي المؤسسات الدينية الأخرى، للقضاء على ظـاهرة تضارب الفتوى وعدم الأنساق في المواقف الدينية التي كانت سمة المرحلـة السابقة على تعيينه

وذلك في وقت تتفاقم فيه المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، والدولة في حاجة إلى فتاوى تكرس الاستقرار في المعاملات، ووضع ضوابط للعلاقـات الاجتماعية، دون التعارض مع فتاوى مماثلة سابقة، وتحقيـق التعـاون مـع المؤسسات الدينية الأخرى. و هذا ما كشفت عنه التصريحات الأولى للمفتـي الجديد. غير أن اختياره لهذا المنصب كان – على خلاف التقليـد المتبـع – من خارج الدائرة الضيقة داخل المؤسسة الدينية، التي لـم يتـول فيـها منصبا قياديا (فلم يكن عضوا قط في مجمع البحوث الإسـلامية أو المجلـس الأعلى للشئون الإسلامية ولم يتقلد منصبا قياديا في جامعة الأزهر)، فضـلا عن أنه عمل بالتدريس بالسعودية خمسة عشر عاما! وهو عضو في جبهـة علماء الأزهر المتشددة المناوئة لمشيخة الأزهر !، هـذا كلـه يجعـل هـذا الاختيار محل تساؤل كبير..!؟ (٤٧).

أزمة هيمنة المؤسسة الإسلامية الرسمية :
عجزها عن استيعاب حركة الإسلام السياسي

إذا كانت الدولة قد نجحت إلى حد كبـير فـي تدمـير البنيـة التحتيـة للتنظيمات الإسلامية الراديكالية المسلحة بمواجهـة الإرهـاب بالإرهـاب المضاد، إرهاب الدولة، إلا أنها فشلت فشلا ذريعا في اقتلاع جذور الإرهـاب الاجتماعية والأيديولوجية، فبقيت التربة الاجتماعية والثقافية المولدة لحركـة الإسلام السياسي الراديكالي على حالها، وهي ذات التربة الملائمة لتصـاعد نفوذ جماعة الإخوان المسلمين، وهيمنتها على المجتمع المدنـي واختراقـها مؤسسات الدولة ذاتها.

واعتماد الدولة على السلاح وحده في معركتـها مـع حركـة الإسـلام الراديكالي ليس مجرد خطأ سياسي، وإنما هو اختيار سياسـي إسـتراتيجي، أملته طبيعة الأزمة الأيديولوجية – السياسـية لمؤسسـات الدولـة والنخبـة الحاكمة.

وما يعنينا هنا، هو تحليل أسباب أزمة هيمنة المؤسسة الإسلامية الرسمية، المتمثلة في عجزها عن استيعاب حركة الإسلام السياسي عامة والإسلام الراديكالي خاصة.

ولعل أهم أسباب هذا العجز :

١- سياسة الدولة التعليمية والإعلامية والدينية، وممارساتها السياسية والتشريعية والقضائية التي تنشر وترسخ العديد من أطروحات الإسلام السياسي في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية. ففي مجال التعليم العام تحفل مناهج تعليم مادة الدين وممارسات القائمين بتدريسها بالأمثلة التي تغرس قيم وثقافة التعصب بدلا من ثقافة التسامح الديني، والصدام والقطيعة بدلا من المودة والحوار. وثقافة الإتباع القائمة على الحفظ والتلقين بدلا من ثقافة النقد والإبداع. فالتربية الدينية لا تزال قائمة على الفصل التام بين الإسلام والمسيحية، وعدم إتاحة الفرصة للتفاعل بين الثقافتين. هذا كله، يعيد إنتاج الطائفية ويغذي التعصب الديني والنزعات العدوانية ويهيئ الأرضية الثقافية للفتن الطائفية والإرهاب. وفي الإعلام أفسحت وسائل الإعلام الرسمية المجال لترويج الفكر الديني المحافظ والمتشدد. وصنع التليفزيون من بعض الرموز الدينية المحافظة نجوما لها شعبية كاسحة. وفي مجال التشريع يتزايد دور الأزهر في العملية التشريعية بعد أن جعل منه مجلس الشعب مرجعاً يستطلع رأيه في مشروعات القوانين للتأكد من اتفاقها مع أحكام الشريعة الإسلامية. وأصبح المفتي يبدى رأيه فيها. مثال ذلك، اعتراضه على قانون ضريبة التركات.

وفي مجال السلطة القضائية، برزت في العقدين الأخيرين بعض الممارسات التي تتناقض مع تراثها الليبرالي العريق، كاستجابة النيابة العامة لطلبات مصادرة الكتب والمصنفات الفنية المقدمة إليها من الأزهر. والحكم الشهير بالتفريق بين الدكتور نصر حامد أبو زيد وزوجته الذي أيدته محكمة النقض، وفتوى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بحق الأزهر في الاعتراض على الأعمال الفكرية والفنية وفي طلب مصادرتها من النيابة العامة(٤٨).

٢- تطابق الفكر السائد في المؤسسة الإسلامية الرسمية وفكر جماعة الإخوان المسلمين

وهو التيار الرئيسي في حركة الإسلام السياسي ، وذلك في العديد من القضايا الجوهرية، كقضايا علاقة الدين بالسياسة وبالاقتصاد، ومدنية الدولة..الخ.

فهناك اتفاق تام بين مؤسستي الأزهر ودار الإفتاء في الموقف من مفاهيم " الإسلام السياسي "، وتطبيق الشريعة الإسلامية ، وعلاقة الحاكم بالمحكوم. وهناك أيضا تطابق. في النظر إلى العلاقة بين الدين والسياسة من حيث إقرارهما بأن الإسلام دين ودولة، وكلاهما يفند، ولا يقبل المقولة الشائعة أن " لا دين في السياسة ولا سياسة في الدين "، وهي المقولة التي تبناها السادات عندما بات مد الإسلام الراديكالي يهدد نظامه.

أما مفهوم العلمانية، فنجد أن لكل من الإمام الأكبر، ومفتي الجمهورية رأيا فيها، والذي يجمع بينهما هو التحفظ على المصطلح، والذي يفرق بينهما هو انطلاق الإمام الأكبر من التحفظ إلى التفنيد الواضح المحدد والمجابهة للمفهوم (٤٩).

وفي المجال الاقتصادي، تتطابق وجهة نظر وزير الأوقاف مع رؤية الإمام آل كبر، ومع رؤية الإسلام السياسي. فوزير الأوقاف يقول في "المؤتمر الدولي للفلسفة الإسلامية " (عام ١٩٩٦) : " نحن من الذين يؤمنون إيمانا كاملا بقدرة الاقتصاد الإسلامي على تحقيق الرخاء والاستقرار، والتوازن المنشود داخل المجتمع الإسلامي، لأن ذلك النظام جزء من نظام إسلامي متكامل، وهو محكوم بالقيم، والمبادئ، والضوابط الإسلامية، وهو بلا شك يقدم الحل الأمثل للمشكلات الاقتصادية. ولقد جربنا الكثير من النظريات الاقتصادية من الشرق والغرب ولم تنجح أية نظرية أو منهج اقتصادي واحد منها في حل مشكلاتنا وتحقيق الرخاء لمجتمعنا، ولذلك أدعو الدول الإسلامية إلى تجربة النظام الإسلامي وإعطائه الفرصة الكاملة للتطبيق لأنه منهج رباني، والذين يحاربون المنهج الإسلامي هم الذين ينتفعون من النظام الربوي المفروض علينا، فهم يخافون على مصالحهم وعلى ثرواتهم التي جمعوها من الحرام "(٥٠)

٣ – أزمة الخطاب الديني الرسمي

الخطاب الديني الرسمي هو الشكل التاريخي الملموس، الذي تتخذه الأيديولوجية الإسلامية الرسمية. إنه الخطاب الديني لرئيس الدولة، عندما يضع الدين في خدمة السياسة، وخطاب رءوس المؤسسات الدينية الرسمية ورجالها. ولعل أبرز مظاهر الأزمة فقدان الخطاب الديني الرسمي لمصداقيته، ومن ثم سقوط شرعيته، وضياع فاعليته، للتناقض الفاضح بين الأقوال والأفعال، بين الخطاب والواقع. فضلا عن جمود وتخلف الخطاب الديني الرسمي لبعض رموز المؤسسات الإسلامية الرسمية، والدعاة وأئمة المساجد. وغلبة الطابع الشعائري الشكلي لهذا الخطاب في المساجد، وانعزاله عن مشاكل الناس وقضاياهم وتجاهله لمطالبهم الملحة. وهذا يفسر انصراف الكثيرين، وخاصة من الشباب عن خطبة الجمعة مكتفين بصلاة الجماعة ! ويفسر أيضا، ظاهرة الأئمة المستقلين الراديكاليين، الذين أصبحوا نجوما، يتداول الناس شرائط خطبهم السياسية النارية !، بينما تكتفي الدولة بإعلامها ومثقفيها بالحديث عن ضرورة تجديد الخطاب الديني !!

ثالثا– المؤسسة الدينية المسيحية وأزمة الهيمنة: انبعاث المسيحية السياسية

الكنيسة القبطية الأرثوذكسية المصرية

هي أهم كنائس المؤسسة الدينية المسيحية المصرية، وهي الأصل في تحول المسيحية من عقيدة إلى مؤسسة، أي إلى سلطة روحية وسياسية، بل في تحول المصريين إلى المسيحية ومن ثم تمصير العقيدة المسيحية ذاتها، باعتبارها امتدادا تاريخيا للعقيدة الأوزيرية، عقيدة الشعب المصري في مواجهة الديانة الرسمية، عقيدة الدولة، دولة الملك الإله. ولهذا كانت نشأة الكنيسة القبطية إبداعا شعبيا، فلم تنشأ بقرار من الدولة. وهذا هو الأساس التاريخي لاستقلاليتها الذاتية عن الدولة، لتصبح التنظيم السياسي للشعب المصري، المعبر عن مطالبه السياسية والاجتماعية في مواجهة سلطة الاحتلال الأجنبي قبل الفتح الإسلامي لمصر، فكانت أول قلعة للوطنية المصرية.

وفي العصر الحديث، صاغ النضال الوطني من أجل الاستقلال والديموقراطية وحدة الأمة المصرية بأقباطها ومسلميها في سبيكة تاريخية جديدة، لعبت دورا بارزا في ثورة ١٩١٩.

غير أن وحدة الجماعة الوطنية المصرية، هي وحدة تاريخية بين عنصري الأمة، ثنائية المسلمين والأقباط ، لكل منهما عقيدته وثقافته ومؤسساته الدينية الخاصة. فهو إذن، تنوع في إطار الوحدة، وحدة الأمة المصرية في مواجهة السيطرة الإمبريالية والعولمة الرأسمالية، بل وفي الإطار الأوسع، لوحدة المجتمع المصري، بطبقاته الاجتماعية المختلفة المتصارعة. ولهذا يخضع التناقض الطائفي بين عنصري الأمة لحركة النضال الوطني، ولقانون الصراع الطبقي في نهاية المطاف . وهذا لا ينفي بالطبع خصوصية التناقضات الطائفية وديناميانها الخاصة.

ولهذا أرتبط التماسك الفريد لهذه السبيكة التاريخية، بالمد والجزر في الحركة الوطنية، وفي الصراع الطبقي. فيبلغ هذا التماسك أوجه في الثورات الوطنية، أو عندما يتعرض الوطن لعدوان أجنبي. أما في أزمات الهيمنة و الثورات المضادة، فتلجأ البرجوازية المصرية إلى إشعال الفتنة الطائفية لتقويض وحدة الشعب، وتضليله، لتحرف نضاله الوطني والطبقي عن مجراه.

وسنتناول فيما يلي قضية تحديث الكنيسة القبطية، والتغييرات البنيوية إلى طرأت عليها والثورة الصامتة التي غيرت نوعية قيادتها وتطور علاقتها بالدولة، كمدخل لتحليل أزمة هيمنتها السياسية والثقافية، ومؤشرات هذه الأزمة وأسبابها، وأخيرا، انعكاساتها على أزمة هيمنة الدولة. وقبل الحديث عن تحديث الكنيسة والصراع داخلها لابد من المقارنة بين الأزهر والكنيسة في هذا الخصوص لإلقاء الضوء على ما هو مشترك، وما هو مختلف.

التحديث: وحدة الإشكالية واختلاف المصير

الازدواجية الثقافية وهيمنة الثقافة التقليدية، هي جوهر إشكالية التحديث في مصر، مجتمعا ودولة ومؤسسات وفي مقدمتها الأزهر والكنيسة القبطية، باعتبارهما الحاملتين للثقافة الدينية. ومن هنا كانت وحدة إشكالية التحديث.

فقد بدأ ظهور الازدواجية الثقافية بين الفكر التقليدي والفكر الحديث في مصر منذ بداية مشروع التحديث في عهد محمد علي، نتيجة لازدواجية التعليم، بين التعليم الديني والتعليم العام. فبعد أن كان الأزهر المؤسسة

التعليمية الوحيدة، أصبحت هناك المؤسسات التعليمية الأخرى التي تنافس الأزهر في دوره لتعليمي. وكانت مناهج المدارس الجديدة مختلفة إلى حد كبير عن مناهج الأزهر، ومن ثم كانت هناك مؤسستان للتعليم، كلا منهما تخرج نمطا مختلفاً من المثقفين، ينتج كل منهما نمطا مختلفا من الثقافة. الأزهر يخرج رجل الدين، أي "المثقف التقليدي"، ومؤسسات التعليم الحديث تخرج المثقف الحديث، "المثقف العضوى"، لينتج نمطا مختلفا من الثقافة، الثقافة الحديثة. فكان هناك المعممون وأصحب التعليم الديني والمطربشون أصحاب التعليم العام الحديث. وما حدث في الزهر حدث في الكنيسة القبطية، مع الفارق بين الأغلبية والأقلية.

فعلى مستوى الأقلية، كان هناك صراع على الكنيسة لقيادتها بين أبناء القرية، وأبناء المدينة أي بين التقليديين والمحدثين.

ولكن على مستوى المجتمع العام - أي الأغلبية - كان موقف جماعة المدينة وجماعة القرية مختلفا. فجماعة المدينة، أصحاب الاتجاه التحديثي اتجهوا بكل ثقلهم إلى العمل العام، في الأحزاب والأنشطة الثقافية والسياسية، أما جماعة القرية، أصحاب الاتجاه المحافظ، فكان ملاذهم الوحيد الأزهر والمسجد.

ولكن كان لكل منهما مؤسساته التي تمثله. وكان الصراع بالتالي بين المؤسسات. وكان ذلك سببا في وجود فجوة بين مجتمع المدينة ومجتمع القرية، أو بين الدولة ومشاريعها التحديثية، والفكرية واتجاهاتها الأزهرية(٥١).

وبينما أنقسم المجتمع المدني العام إلى مؤسسات دينية تقليدية ومؤسسات مدنية حديثة، وكان الصراع بين الاتجاهات التقليدية (المحافظة) والاتجاهات الحديثة فيه صراعا بين مؤسسات، كان الانقسام والصراع بين الاتجاهات التقليدية والاتجاهات الحديثة على مستوى الأقلية صراعا داخل الكنيسة، وليس صراعا بين مؤسسات (٥٢).

ولكن لماذا لم يحدث انقسام مماثل بين الاتجاهين في الأزهر ؟ ولماذا لم يظهر الاتجاه التحديثي أصلا في الأزهر ؟

لأن أصحاب الاتجاه التحديثي وجدوا العديد من الفرص المتاحة لهم في الحياة العامة، أي وجدوا طريقا ملائما لإتجاهتهم، وبالتالى لم يكن لديهم الدافع للدخول في صراع أو ثورة مع الأزهر، وفي نفس الوقت كان الأزهر

المكان الملائم للاتجاهات المحافظة، التي وجدت فيه الحماية التي تمكنها من الاستمرار والمحافظة على اتجاهها. وهكذا انقسم المجتمع إلى مؤسسة دينية ومؤسسات عامة، تتبع الدولة وتنفذ برامجها . ولهذا كان موقف الدولة يدعم الاتجاه التحديثي، وكان عليها مواجهة الاتجاهات المحافظة للأزهر (٥٣)

تحديث الكنيسة القبطية والصراع داخلها

استطاعت الصفوة القبطية منذ عام ١٨٧٥، من خلال التعليم، أن تستوعب الثقافة الغربية، مما أتاح لها القيام بدور فعال في الوظائف العامة، الخدمية والتجارية..الخ وهي صفوة علمانية كان لها موقف معارض للإكليريوس، الذي كانت تصفه بالرجعية والغيبية. وفي محاولة الفوز بمواقع قيادته في المجتمع، استطاعت من خلال المجلس الملي العام إقامة علاقات مع الدولة، في حين تركزت شعبية الإكليريوس في الريف.

بهذا عبر الإكليريوس عن الاتجاه المحافظ والقيم الريفية وعبرت الصفوة عن الاتجاه التحديثي، والقيم الدينية. وظل التنافس قائما. وظلت محاولات رجال الدين لاستعادة مكانتهم كممثل للشعب القبطي. ومن جانب آخر واجهت الكنيسة تحديات تدفعها إلى التحديث منها: رغبة الأقباط في التفوق على المستوى التعليمي والوظيفي، ومنافسة الإرساليات والطوائف المسيحية الجديدة للكنيسة الأرثوذكسية، خاصة بسبب اتجاهاتهم التعليمية والتحديثية. وهكذا وجدت الكنيسة نفسها في مواجهة قوتين:

١ – محاولات الصفوة لتقلد منصب القائد للشعب على حساب الكنيسة، من خلال فكر تحديثي، وهوما كان يدفع الكنيسة إلى الفكر المحافظ .

٢ – رغبة الشعب القبطي في التعليم والتفوق، واتجاه الإرساليات التحديثي، وهو ما كان يدفع الكنيسة للاتجاه التحديثي.

هذا الموقف جعل الكنيسة الأرثوذكسية تعمل على خلق فكر تحديثي محافظ، يجمع بين الفوائد العملية للتحديث (مثل (التعليم والتفوق) وبين التأكيد الصارم على التقاليد الكنسية المحافظة مما يحفظ للكنيسة هويتها الخاص.(٥٤)

الكنيسة والثورة الصامتة من الداخل

" كان للطبقة الوسطى القبطية طموحها الذي يدفعها إلى التحديث، لكي تحتل مكانتها في المجتمع. وكانت الصفوة القبطية أول عائق في طريقها، فهي تمثل مصالح الأثرياء وكبار الملاك، وبالتالي كان من مصلحتها كبح

جماح الطبقة الوسطى الناشئة، حتى لا تشاركها في مكاسبها. هنا كان على أبناء الطبقة الوسطى البحث عن طريق لتأكيد ذاتهم.

وكان الطريق أحد احتمالين : الأحزاب السياسية، خاصة الوفد والأحزاب الشيوعية، أو الكنيسة. وهنا اتفق هؤلاء مع الكنيسة في موقفهم الصراعي من الطبقة العليا. واتفقوا على هدف مهم، وهو التحديث، بالقدر الذي يتيح للطبقة الوسطى القبطية أن تجد طريقها في الحياة العامة، ويتيح للكنيسة الأرثوذكسية منافسة الإرساليات والطوائف الأخرى، ويتيح للاثنين معا مواجهة الطبقة العليا.

وكان حبيب جريس نموذجا لهذه المرحلة الجديدة. فقد قام بدور كبير في تحديث الكنيسة فاهتم بتحديث وتثقيف رجال الكهنوت، كما اهتم بتثقيف وتعليم الشعب الأرثوذكسي عامة.

وقد استطاع تكوين جيل من رجال الدين أكثر ثقافة وملاءمة للعصر ومتطلباته.

وعلى المستوى الشعبي كان حبيب جرجس رائد مدارس الأحد، التي لعبت دورا كبيرا في تشكيل جماعات من الطبقة الوسطى التي تنتمي للكنيسة وتجد فيها السند الاجتماعي لوجودها خاصة منذ الثلاثينات من القرن الماضي.

وكانت الأربعينات بداية عصر احتجاج الديني القبطي. فقد التف حول الكنيسة أبناء الطبقة الوسطى . وكان ذلك بداية لعصر جديد من تاريخ الكنيسة.

ونلمس في الممارسة تبلور العلاقة بين أبناء الطبقة الوسطى القبطية والكنيسة، التي كانت تقدم لهم التعليم المجاني الذي يحتاجونه فارتبطوا بها وأصبحت تمثل جزءا مهما من حياتهم العملية. لقد اختار الكثيرون من أبناء الطبقة الوسطى العمل العام خارج الكنيسة. ومن هؤلاء نجد الكثيرين من أعلام المجتمع والسياسة اليوم، ومنهم من ضاقت به الحياة فوجد طريقه إلى المهجر. أما البعض الآخر فقد اختار العمل من داخل الكنيسة، وظل حلمه تحقيق إنجاز قومي.

وكان هذا الاختيار يدفع الكنيسة إلى معترك الحياة العامة. وكان جيل الأربعينات الذي شق طريقه من داخل الكنيسة، جيل الصدام بين صدام الكنيسة والدولة، أو صدام البابا شنودة الثالث وأنور السادات.

وفي الكنيسة الأرثوذكسية تقدم للرهبنة مجموعة من حاملي الشهادات الجامعية وكان ذلك ظاهرة جديدة، أدخلت إلى الأديرة أبناء المدينة بثقافتها المرتبطة بالتعليم والصناعة، بعد أن كانت مقصورة على أهل القرية بثقافتهم الريفية المرتبطة بالزراعة. وهكذا تسرب طابع المدينة إلى شعب الكنيسه، ولم يكن له وجود فعال داخل الأديرة.. لهذا كان جيل الرهبان الجدد نقلة كبيرة في تاريخ الكنيسة.

لقد شق رجال الدين الجدد طريقهم بتوسيع دائرة اهتماماتهم الدينية وتوسيع رؤيتهم الدينية لتشمل حياة الفرد، ثم الجماعة ثم المجتمع، وذلك عبر ثلاث مراحل: ١ – الاهتمام بالحياة اليومية. ٢ – التركيز على العمل الاجتماعي. ٣ – الاهتمامات السياسية. هكذا يبدأ الطريق داخل الكنيسة، ليصل في النهاية إلى تحقيق الحلم الأول، وهو تحقيق إنجاز قومي.

لقد اختار رجال الدين الجدد لحسم صراعهم مع الطبقات العليا ومع القيادة الكنسية طريق الثورة الداخلية الصامتة، وكان هذا يعني الرهبنة والتعليم اللاهوتى، أي السير في الطريق المؤدى إلى العمل كرجال دين. وخلال هذا الطريق الطويل لم يكن هناك صراعات بينهم وبين قياداتهم الكنسية، فكان اختيار هم هو الصمت حتى اللحظة المناسبة، حتى يأتي دورهم في القيادة وإلى هذا الجيل ينتمي البابا شنودة الثالث بطريارك الكنيسة الأرثوذكسية؛ وإليه أيضا ينتمي القس صموئيل حبيب رئيس الطائفة الإنجيلية، وهكذا حقق هذا الجيل حلمه في قيادة الكنيسة المصرية". (٥٥)

مأزق القيادة الجديدة وبذور الأزمة

إنه مأزق النجاح كما أسماه د. رفيق حبيب، نجاح الطبقة الوسطى الحضرية القبطية في الوصول إلى مركز القيادة والسلطة في الكنيسة، بجلوس البابا شنودة الثالث على كرسي البابوية، وتولى القس صمويل حبيب رئاسة الطائفة الإنجيلية. ويتمثل مأزق النجاح في فرصة التحديث المتاحة، وعدم وجود مشروع متكامل للعمل، وفي افتقاد الأساليب الملائمة لتحقيق الأهداف دون الخروج عنها. وهكذا يصل جيل الأربعينات لقيادة الكنيسة، وينجح في جمع الشباب حول الكنيسة من خلال مدارس الأحد ونظام الأسر في كل كلية وفي كل جامعة، لتصبح الكنيسة نشطة، وتصبح قوة أشبه بحزب سياسي، ولكنها قوة غير موظفة بالقدر الكافي. ولكن القوة، قوة الشباب

المنظم، وطاقته التي لا تجد طريقها إلى التحقيق العملي، قد تتحول إلى تمرد على الكنيسة أوالدولة، وقد تتحول إلى هجرة انعزالية جديدة. كان هذا المأزق وتلك المفارقة أولى بذور أزمة هيمنة الكنيسة القبطية.

أزمة هيمنة الكنيسة القبطية، أزمة قيادتها السياسية للأقباط

كان لإستراتيجية القيادة الجديدة ثلاثة أهداف رئيسية : ١- تحييد دور الطبقة العليا ٢ - إنهاء عصر القيادات التقليدية ٣ - تسليم قيادة الكنيسة لأبناء الطبقة الوسطى الحضرية (البرجوازية) لتنفيذ مشروعها في تحديث الكنيسة والمجتمع. وهو تحديث برجوازي المضمون ديني الشكل.

وتتمثل أزمة هيمنة الكنيسة القبطية، أي أزمة قيادتها السياسية للشعب القبطي في عجزها عن تنفيذ مشروعها، وأبرز مؤشرات هذه الأزمة :

١- محدودية دور الكنيسة

كان دور الكنيسة القومي بارزا في القضايا القومية الخارجية، فقد أدانت الكنيسة عدوان ١٩٦٧، وطالبت الهيئات المسيحية بإدانته، وساندت القضية الفلسطينية وقدمت المساعدة للاجئين. غير أن هذا الدور القومي لم يجد طريقه إلى الوعي العام المصري، فضلا عن أنه لم يمتد إلى القضايا القومية الداخلية الخلافية التي يدور حولها الصراع، فبقى هذا الدور محدوداً بالعمل الاجتماعي، بالرغم من الأحلام الكبيرة لقيادة الكنيسة، مما ولد الشعور بالإحباط وميلا للانعزال لدى الجماهير القبطية وخاصة الشباب، وعزز الاتجاهات الروحية ونزعات اللاتسيس التي سادت في العمل الاجتماعي.(٥٦).

٢- غياب المشروع القومي البديل

ويضاف إلى محدودية الدور القومي، غياب مشروع قومي بديل للكنيسة القبطية يجسد رؤيتها السياسية الإستراتيجية، وهذا يرجع إلى سببين : أولهما ميراث الحذر القبطي الثقيل الذي، طالما كبح طموح الكنيسة والصفوة السياسية القبطية، للعب دور سياسي مستقل في الحياة السياسية الوطنية، وثانيهما هيمنة الأغلبية المسلمة على الأقلية القبطية داخل الجماعة الوطنية المصرية، وداخل مؤسسات الدولة والمجتمع المدني.

٣ – الصراع بين الكنيسة والدولة

يتضح الصراع بين الكنيسة والدولة من خلال الكشف عـــن مضمـــون الموقف السياسي للكنيسة.

أراد البابا شنودة القيام بدور الممثل الديني والسياسي للأقبـــاط، ليلغـــي بذلك دور الصفوة القبطية كوسيط بين الدولة والكنيسة والأقباط .

ولكن لماذا احتدم الصراع في النهاية بين الكنيسة والدولة ؟

كانت جماعة الصفوة تميل إلى الاعتدال والوسطية، وهو ما يؤدى إلـــى البعد عن المواجهة الحقيقية للمشكلات، وبالتالي البعد عن الحلول الجذريـــة. في هذه الظروف حاول البابا شنودة تغيير الوضع التمثيلي للأقبـــاط ليصبـــح الممثل الرسمي لهم بوصفه رئيس الكنيسة. ومن هنا، كـــان رفضـــه لتمثيـــل الصفوة للأقباط، وبالتالي رفضه التعاون معهم حتى تلجـــأ القيـــادة السياســـية للدولة للتعامل مباشرة معه. فقد كانت القيادة السياسية تفضـــل التعـــامل مـــع جماعة الصفوة، فهم جماعة من الخبراء (التكنوقراط) مثلهم مثـــل أغلبيـــة رجال الحكم.

لقد اختارت قيادة الكنيسة طريقا آخر غير طريق الصفوة، طريق الحـــدة والحسم، لتغيير الوضع التمثيلي للأقباط والوضع الاجتماعي للكنيسة. فكـــانت قيادات الكنيسة اقرب إلى أساليب الاحتجاج والاعتراض.

وكان الصدام بين الكنيسة والدولة ناتج عن مطالبة الكنيســـة للمجتمـــع برفع الظلم عن الأقباط وتحقيق العدل واستخدام أساليب الإحتجـــاج، التـــي تمثلت في البيان القبطي لعام ١٩٧٧، والامتناع عن إقامة شعائر العيد عـــام ١٩٨٠.(٥٧)

وعندما بدأت الكنيسة في مواجهة مشكلات سياسية، كانت المعالجة تتـــم دون الاستناد إلى إستراتيجية محددة، ولم تطرح مشكلات الأقباط في الإطـــار الأوسع، إطار الأزمة الوطنية بكل أبعادها السياسية والاجتماعيـــة والثقافيـــة، فالظلم الاجتماعي والقهر الطبقي لا يفرق بين مسلم وقبطي.

لقد أضعف هذا الصراع هيمنة الكنيسة على الأقبـــاط فـــأضعف هيمنة الدولة السياسية على الجماعة الوطنية.

٤- ظهور الحركات المسيحية السياسية الراديكالية وعجز الكنيسة عن استيعابها.

● **السمات المشتركة للحركات السياسية الإسلامية والمسيحية**

١- تميزت هذه الحركات بالأصولية الدينية في محاولة التمسك بالتراث الديني، وفي محاولة لطرح هوية خاصة. فكل من جماعة الإخوان المسلمين وجماعة الأمة القبطية، حاول خلق هوية دينية مميزة.

٢- اللجوء إلى الدين كمصدر للهوية.

٣- التمسك الأخلاقي أحد العناصر المهمة في الحركات الدينية.

٤- التوجه العملي، فهي ليست حركات دينية فقط، بل هي حركات دينية اجتماعية سياسية. فقد تميزت بالتوجه العام الشامل لمختلف جوانب الحياة. وتعبر العمومية في التوجه عن خصائص الطبقة الوسطى، التي تهتم بقضايا الحياة العامة، لأنها تقوم بدور الوسيط في المجتمع، بين الدولة والشعب.

٥- تمثل حركة الإخوان المسلمين وحركة الأمة القبطية – من حيث القانون – مؤسسات اجتماعية دينية، ولكنها في الواقع مؤسسات عامة، تجمع بين دور المؤسسة الدينية ودور الأحزاب السياسية، والأهم أنها كانت تتميز بخصائص المؤسسة. فكان لها تنظيمها وقواعدها ولوئحها، مما جعل لها بناء متماسكا ومحددا.

وتختلف حركة الإخوان عن جماعة الأمة القبطية من حيث التركيب الطبقي، فالأولى نشأت في الريف، والثانية تعبر عن حركة الطبقة الوسطى القبطية في المدينة، فالأولى قيمها ريفية والثانية قيمها حضرية. الأولى تمثل ثورة الريف والثانية ثورة المدينة. والجماعتان تهددان وحدة الأمة المصرية، بل تهديد وحدة وهوية الدولة ذاتها. وقد أدى اتجاه الجماعتين إلى العنف، والمواجهة بينهما إلى حلهما (٥٨).

● **المغزى الطبقي للحركات المسيحية السياسية الراديكالية**

الحركات الدينية الراديكالية، الإسلامية والمسيحية، حركات اجتماعية سياسية احتجاجية، مناهضة المجتمع الكافر والدولة الظالمة، تهدف إلى تقويضهما وإقامة الدولة الدينية والمجتمع العادل البديل. إنها تعبير عن احتجاج الفئات الدنيا من الطبقة الوسطى التي تنهار بفعل التهميش الرأسمالي، وتهوى إلى قاع المجتمع، لتنضم إلى صفوف العاطلين، إلى

صفوف البروليتاريا الرثة lumpen proletariat، إنها احتجاج مسلح على البؤس الاجتماعي يرتدى ثوبا دينيا، تعبيرا عن اغتراب المهمشين، لا فرق بين مسلم ومسيحي.

وعندما دخلت الكنيسة في مواجهة مع الدولة، كانت تعبر عن أجيال الشباب المحبطة التي تحولت إلى قوة، دفعت الكنيسة إلى الصدام مع الدولة في عامي ١٩٧٧ و١٩٨٠.

غير أن الصدام لم يحقق أهداف قيادة الكنيسة فابتعدت عنه. فكان هذا الابتعاد عن الصدام، علامة على عجز الكنيسة عن تحقيق طموحات ورغبات الشباب القبطي المحبط، فانفض عن الكنيسة الشباب الثائر بعد أن كان ملتفا حولها، فكان ميلاد حركات الاحتجاج السياسية الراديكالية خارج الكنيسة القبطية وداخلها من أجل السيطرة عليها لمواجهة الدولة، مثال ذلك : جماعة الأمة القبطية.

ومعلوماتنا عن هذه الجماعات ضئيلة بقدر يعوق دراستها، كما لا نجد دراسات أو كتابات عنها، كما يقول د. رفيق حبيب، ولهذا اكتفينا بتحليل مغزاها الاجتماعي ودلالتها الطبقية السياسية ، باعتبارها مظهرا لأزمة الكنيسة القبطية وأزمة الدولة المصرية المعاصرة (٥٩).

• الأزمة الطائفية

وهو تعبير أدق من " الفتنة الطائفية " ، الذي يحمل شحنة عاطفية، وينطوي على معنى الافتعال. ونعنى بالأزمة الطائفية بلوغ التناقضات الطائفية نقطة حرجة، إيذانا بتفكك السبيكة التاريخية للأمة المصرية، أو إعادة صياغتها، بإعادة بناء وحدة عنصريها، المسلمين والأقباط على أسس ديموقراطية، على المساواة والمواطنة والإخاء والحرية.

وعجز الدولة المصرية ومؤسساتها الدينية (الأزهر والكنيسة) عن معالجة الأزمة الطائفية، التي استمرت أكثر من ثلاثة عقود دون حل، هو تعبير عن احتدام أزمة هيمنة الدولة السياسية والثقافية. ويفرض هذا العجز، وضع حل " المسألة الطائفية " في الإطار الصحيح، في إطار التغيير الديموقراطي الراديكالي.

كما يفضح هذا العجز، مسئولية البرجوازية المصرية الحاكمة، ونفاق مثقفيها وينقل إلى عاتق القوى الديموقراطية والتقدمية، وعلى رأسها الطبقة العاملة مهمة التصدي لحل الأزمة.

ثالثا - أزمة الهيمنة الاقتصادية

أبدع جرامشي مفهوم الهيمنة الاقتصادية، عندما وسع مفهوم الهيمنة ليشمل الاقتصاد، فأعاد لعلم الاقتصاد السياسي بعده السياسي المفقود، منذ سادت فيه " النزعة الإقتصادوية " economism، القائمة على الفصل بين الاقتصاد والسياسة(٦٠).

والمقصود بالهيمنة الاقتصادية، نظم التراكم والضبط regimes d'acumiliation et de regulation، التي تستخدمها الطبقة الرأسمالية لإخفاء فائض القيمة الذي تنتزعه من العمال. وتتمثل في " الفوردية " أي النظام القائم على الإنتاج الكبير والأجور المرتفعة، وفي دولة الرعاية الاجتماعية، لضمان رضاء وقبول العمال، ومن ثم ضمان استقرار الإنتاج الرأسمالي، الذي أصبح يقوم على القبول، لا على القهر الاقتصادي وحده.

وقد شهدت السبعينات والثمانينيات من القرن الماضي نهاية الفوردية وتفكيك دولة الرعاية الكينزية، سواء في المراكز أوفي الأطراف نتيجة لأزمة التراكم الرأسمالي على الصعيد العالمي. وهكذا فقدت الطبقة الرأسمالية هيمنتها الاقتصادية، ولم يبق لها سوى القهر الاقتصادي، ومن ثم أصبح القمع سلاحها الوحيد في مواجهة تصاعد الكفاح الاقتصادي للطبقة العاملة.

وهذا هو ما تشهده مصر منذ تفكيك دولة الرعاية الناصرية، حيث تتصاعد حركة النضال المطلي للطبقة العاملة في مواجهة قهر اقتصادي مكشوف وقمع بلا قناع. هذا هو الوجه الحقيقي لأزمة الهيمنة الاقتصادية في مصر.

رابعا - أزمة الهيمنة الثقافية

ونعنى بأزمة الهيمنة الثقافية، أزمة هيمنة ثقافة البرجوازية المصرية على منظومة الثقافة المصرية باعتبارها مجال الصراع الطبقي الأيديولوجي. أي هيمنتها على الثقافة الشعبية، ببناء سبيكة تاريخية جديدة من الثقافتين البرجوازية الحديثة، والشعبية التقليدية.

وقد رأينا كيف أدت أزمة الهيمنة السياسية إلى انتقال بؤرة الصراع الطبقي، من المجال السياسي إلى المجال الأيديولوجي/ الثقافي، من السياسة إلى الدين، فتسيس الدين، وتدينت السياسة! وحللنا أزمة الدين كأيديولوجية

سياسية، وأزمة المؤسسة الدينية، ودورها السياسي. ونتناول فيما يلي أزمة هيمنة البرجوازية المصرية على الثقافة.

خصوصية أزمة الهيمنة الثقافية في الدولة المصرية

وتتمثل هذه الأزمة، في أن البرجوازية المصرية، أصبحت مضطرة لخوض معركة هيمنتها الثقافية، على أرضية الثقافة التقليدية، على الأرضية الدينية، فوجدت نفسها بين مطرقة حركات الإسلام الراديكالي، وسندان حركة الإسلام الإصلاحي (الإخوان المسلمون). وتنبع هذه الأزمة من عجز البرجوازية المصرية عن بناء ثقافة برجوازية وطنية ديموقراطية حديثة، ومن ثم عجزها حتى عن تحديث ثقافتها، لفشلها في إنجاز مهام ثورتها الديموقراطية الوطنية، ابتداء من الثورة العرابية، ومرورا بثورة ١٩١٩، حتى ثورة يوليو التي كانت ثورة من أعلى، أسست دولة جديدة، ونمط جديد للهيمنة الثقافية، هو النمط الدولتي.

إنها إذن، أزمة مركبة : أزمة ثقافة طبقة برجوازية، لا تزال ثقافتها، أساسا، تقليدية ، محافظة ، وأزمة تحديث الثقافة الشعبية التي لا تزال ثقافة زراعية، فلاحية، سابقة على الرأسمالية، وأزمة ثقافة دولة برجوازية تحكمها بيروقراطية، تجمل ثقافة شائه، تجمع ما بين الثقافة الأبوية الاستبدادية والثقافة التكنوقراطية.

خصوصية أزمة الهيمنة الثقافية

وتنبع خصوصية أزمة الهيمنة الثقافية للبرجوازية المصرية، من الخصوصية التاريخية لعلاقة الدولة المصرية التاريخية، بالثقافة والمثقفين، من حيث دور الدولة في الإنتاج الثقافي، وفي تكوين المثقفين، وفي توظيفهم، ليكونوا في خدمتها، أي دورها في تكوين بيروقراطيتها، وفي بقرطرة الثقافة والمثقفين، ليتولوا وظائفها في الحكم / تنظيم الهيمنة الطبقية، والإدارة .

فقد كانت الدولة المصرية القديمة، هي التي تكون مثقفيها، أي بيروقراطيتها الدينية، والإدارية والعسكرية. وكذلك الدولة المصرية الحديثة، عندما اعتمد محمد على، في تأسيسها، على الكوادر العسكرية والإدارية والفنية، من طلبة البعثات التي أرسلها إلى أوروبا، ومن خريجي المدارس والمعاهد الحديثة إلى أنشأها، وعلى حركة الترجمة النشطة، التي لعبت دورا

كبيرا في تشكيل العقل المصري الحديث. هكـــذا، تشـكلت النـــواة الأولـــى للإنتلجنسيا المصرية الحديثة. أما ثورة يوليو، والدولة التي أسستها، فقد كـانت علاقتهما بالثقافة وبالإنتلجنسيا أكثر تعقيدا والتباسا.

الثورة والدولة والمثقفين

لم تكن حاجة المثقفين للثورة أقل من حاجة الثورة للمثقفين، وقد كـــان للقاء المبكر بين عدد من المثقفين وبين عدد من أفراد تنظيم الضباط الأحـرار – الذي ضم بين مؤسسيه عددا من المثقفين ذوى ميـــول مختلفـة – كفيـلا بإعطاء المسألة الثقافية أهميتها وقدرها، فأي ثورة بحاجة إلى خطاب ثقـــافي، وأيديولوجيا مساند لها، كما أنها بحاجة إلى رؤى أشمل في مختلــف ميـادين الحياة الثقافية، انها بحاجة إلى المثقفين لتنظيم هيمنتها الثقافية، ومن هنـا تـم الخلط بين الإعلام الأيديولوجيا، أو ما أسمته الثـورة " الإرشــاد القومـــي "، والثقافة بوجه عام فنشأت وزارة الإرشاد القومي سنة ١٩٥٢. ثـــم أنشـأت لأول مرة وزارة للثقافة سنة ١٩٥٨، ولكنها لم تتخلص من مفهوم " الإرشــاد القومي"، فكان اسمها وزارة الثقافة والإرشاد القومي، وعيـــن جمـــال عــب الناصر، ثروت عكاشة وزيرا لها، وأعطاه كل دعم ورعاية – وقال له :

" إني واثق أنك تشكل رباطا وثيقا بين حركة المثقفين وحركة الثـــورة، لتخلق منها وحدة فعالة، فنحن في حاجة إلى تعاون كافة المفكرين المستنيرين في إحداث التنمية اجتماعية المنشودة " (٦١)

ولكن وطأة الإعلام ظلت قوية، فتوقفت تجربة عكاشة الأولى، بتركـــه الوزارة عام ١٩٦١، بعد إدماجها في وزارة السياحة !.

وكان عام ١٩٦٥ هو عام استقلال وزارة الثقافة لأول مرة باســمها دون غولة الإعلام، وعاد إليها ثروت عكاشة، إيذانا باســـتقلالية وظيفـة الدولـة الثقافية عن وظيفتها الإعلامية، لتكون خطوة متقدمة علـــى طريـــق تنظيـم الهيمنة الثقافية، بتنظيم الدولة للمجال الثقافي، وهيكلتها للمثقفين. وعاد ثـروت عكاشة إلى عقد المؤتمرات العامة،، فـــانعقد مؤتمـر للســينمائيين، وآخـر للمسرحين في عام ١٩٦٦، وثالث للكتاب في عام ١٩٦٧، ورابـــع للفنـانين التشكيليين في نفس العام. وشهد عهده (٦٦ – ١٩٧٠) ميلاد العديـــد مـن المؤسسات الثقافية العملاقة في مجالات النشر والمسرح والسينما والموسيقى، والثقافة الجماهيرية، التي لا تزال تشكل العمود الفقـــري لمنظومـة الدولـة الثقافية.

ومع ذلك، لا ينبغي إلا ننسى الصدام، بين الثورة / الدولة، والإنتليجنسيا المصرية الليبرالية واليسارية، بدءا من أزمة مارس ١٩٥٢ (أزمة الديموقراطية)، التي انتهت بتصفية المثقفين الليبراليين وتوجيه ضربة قاسية للمثقفين الشيوعيين، وانتهاء بأزمة ١٩٥٨ عام، عندما بلغ الصراع بين عبد الناصر والحركة الشيوعية ذروته، بالضربة القاضية التي وجهتها الدولة للشيوعيين، التي بدأت بالنفي والتعذيب في الواحات، وانتهت بحل تنظيمهم المستقل، ليندمجوا في حزب عبد الناصر " طليعة اشتراكيين " !. لقد كان لهذا الصراع المأساوي بين الدولة والإنتلجنسيا، آثارا مدمرة :

فعندما دمرت الدولة الإنتلجنسيا، دمرت عقلها المفكر، وأصبحت جسدا بلا رأس، ينظم هيمنتها الطبقية. وهكذا، انتقلت وظيفة تنظيم الهيمنة إلى بيروقراطيتها، وعندئذ تحول الموظفون إلى مثقفين وتحول المثقفون إلى بيروقراط. فأصبحت للدولة وظيفة ثقافية، يتولى أمرها ضابط مثقف، وأصبح الفنان التشكيلى وزيرا للثقافة !

وهذا، في رأينا، هو مفتاح فهم الأزمة الثقافية، باعتبارها بعدا رئيسيا لأزمة الهيمنة، ومن ثم فهم أزمة الديموقراطية، وهيمنة الإسلام السياسي.

آليات هيمنة الدولة على الثقافة والمثقفين

وتتمثل هذه الهيمنة في احتكار الدولة وسائل الإنتاج الثقافي، بحكم ملكيتها لوسائل إنتاج الثقافة الرئيسية (الصحافة والإذاعة والتلفزيون) ، ووسائل نشرها، والرقابة عليها.

كما تتمثل، في استيعاب المثقفين في أجهزتها الثقافية والأيديولوجية.

ولا تقتصر آليات الاستيعاب على تعيينهم فيها، بل تتسع لتشمل استكتاب كبار الكتاب والفنانين، من خارجها، على اختلاف انتماءاتهم السياسية والفكرية، واستضافتهم في برامج تليفزيونها وإذاعتها، بل ولتقديمها، نظير مكافآت مغرية !، وذلك، لأداء دورهم المرسوم في تنفيذ سياستها الإعلامية.

وتعد هيكلة المثقفين أهم آليات هيمنة الدولة عليهم. ونعني بهيكلة المثقفين، تنظيم تراتبيتهم heirarchy، في المؤسسات التي يعملون بها، باختيار قياداتها، ووضع نظام تقسيم العمل ، وتوزيع الأدوار فيها. كما تشمل عملية الهيكلة، إعادة تشكيل فكر وثقافة الكوادر العاملة فيها، باستخدام آليات التعليم، والتدريب، والحوافز الإيجابية والسلبية.

نموذج المجلس الأعلى للثقافة

ويعد المجلس الأعلى للثقافة أرقى نموذج لهيكلة الدولة للإنتلجنسيا المصرية.

وتم تشكيل هذا المجلس بالقرار الجمهوري رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٠، ليتولى رسم السياسة الثقافية في حدود السياسة العامة للدولة، والتنسيق بين الأجهزة الثقافية في أوجه أنشطتها المختلفة، وإصدار التوجيهات والتوصيات إلى الهيئات الأهلية العاملة في ميادين الثقافة، ونص هذا القرار على إنشاء مجلس محلى للثقافة في كل محافظة برئاسة المحافظ، الذي يتولى تشكيله وتعيين خبرائه ! (م – ١٨).

ويرأس وزير الثقافة المجلس الأعلى للثقافة، الذي يشكل من : وزراء التعليم والسياحة والشباب، والأمين العام للمجلس، وممثل لوزارة الخارجية، وممثل للمجلس الأعلى للجامعات، ورؤساء الأجهزة والهيئات التابعة للمجلس، ومديرو البيوت الفنية، ورئيس اتحاد الكتاب، ونقباء الفنانين التشكيليين، والمهن التمثيلية، والمهن السينمائية، والمهن الموسيقية ، ومن عدد من الأعضاء، لا يزيد على اثنين وعشرين عضوا، من المشتغلين بالثقافة والفنون والآداب، ويصدر بتعيينهم وتحديد مكافآتهم ومدة عضويتهم قرار من رئيس مجلس الوزراء (م–٤).

ويعين رئيس الجمهورية الأمين العام للمجلس، ويحدد مرتباته وبدلاته (م– ٦).

ويعتمد وزير الثقافة قرارات المجلس (م – ٩). ويعتبر الوزير المختص في تطبيق أحكام القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٢، وتعديلاته، بالنسبة للجمعيات، والمؤسسات الخاصة، والاتحادات الثقافية، والأدبية والفنية، كما يعتبر المجلس الأعلى للثقافة، هو الجهة المختصة في تطبيق أحكام القانون المذكور، بالنسبة لهذه الجهات. (م – ٢٧). ويشكل المجلس الأعلى للثقافة شعبه ولجانه الدائمة، وهي شعبة الفنون وشعبة الآداب وشعبة العلوم الاجتماعية، وتضم كل شعبة من هذه الشعب لجانا دائمة (اللائحة الداخلية للمجلس الصادرة بقرار وزير الثقافة رقم ٢١٦ لسنة ١٩٨٢) .

ومن هذا يتضح الطابع البيروقراطي للمجلس الأعلى للثقافة، فتشكيله، وتشكيل شعبه ولجانه، قائم على مبدأ التعيين، لا على الانتخاب، وقراراته يعتمدها وزير الثقافة. ومن خلال آليات سلطة التعيين، ومن ثم الاختيار

والإستبعاد، لتشكيل شعب المجلس ولجانه، ومد الخدمة، والمرتبات والمكافآت، ومنح جوائز الدولة التقديرية، وسياسة النشر، تقوم الدولة بهيكلة المثقفين، بل هيكلة الإنتاج الثقافي ذاته !

مؤشرات أزمة الهيمنة الثقافية

ولعل أبرز مؤشرات أزمة هيمنة الثقافة البرجوازية، تراجع الخطاب الثقافي الليبرالي العقلاني ليحل محله الخطاب الديني، اللاعقلاني. وتوارى الإبداع، وساد الإتباع، في الفكر الديني وفي الفنون والعلوم والآداب .

فضلا عن الانحطاط العام للثقافة البرجوازية : المسرح التجارى، والسينما الهابطة، والأغاني السوقية المبتذلة.

وأخيرا، أزمة الكتاب، وهي تعبير عن أزمة الفكر، وأزمة النشر، ومحاصرة التوزيع. فالدولة هي أكبر ناشر، وتتمتع بمركز احتكاري في سوق النشر، وتسيطر على شبكة التوزيع، وهي تحتكر التوزيع على المستوى القومي. فهي إذن، ليست في حاجة، عمليا إلى الرقابة، التي تفرضها على النشر !. وتعبر إحصاءات وزارة الثقافة، خير تعبير عن هذه الأزمة. فيلاحظ من تحليل تطور الأهمية النسبية لموضوعات الكتب، التي أصدرتها وزارة الثقافة خلال الفترة ١٩٩٨ – ٢٠٠٠، ما يلي :

أولا – الأهمية النسبية الكبرى، لكتب " العلوم الدينية "، وتزايد أهميتها، خلال هذه الفترة فارتفعت من ٣، ٢٤ % من إجمالي الإيداعات علم ١٩٩٨ إلى ٢٩،٤ % عام ٢٠٠٠.

ثانيا – تراجع العلوم الاجتماعية، من المرتبة الثانية إلى المرتبة الثالثة، منذ عشر سنوات، فبلغت نسبتها ١٨،٥ % من إجمالي الإيداعات عام ٢٠٠٠.

ثالثا – الضآلة النسبية الشديدة، للعلوم " تطبيقية وبحته "، لتحتل المرتبة الخامسة، فقد بلغت نسبتها ٨% من إجمالي الإيداعات (٦٢).

نموذج مؤسسة الأهرام

وتعد مؤسسة الأهرام، آلية إستراتيجية، تستخدمها الدولة في هيكلة الإنتلجنسيا المصرية، سواء من حيث التراتبية، أو من حيث التوزيع الأوركسترا إلى للأدوار السياسية والفكرية. وسواء كان الكتاب من أسرة

تحرير الأهرام أومن خارجها. فاسرة تحريرها تضم كوكبة من كبار الكتاب، من كل ألوان الطيف السياسي والأيديولوجي، من الليبراليين، والاشتراكيين الديموقراطيين، والماركسيين السابقين، حتى الإسلاميين ! فنجد صلاح الدين حافظ، وسيد يسين، ومحمد سيد أحمد، وفهمي هويدي، لكل منهم دور مرسوم، وإطار محدد لا يتجاوزه، وإلا منع من النشر ! (انظر: " مقالات ممنوعة " للأستاذ فهمي هويدي) وتمكن هذه الهيكلة، الدولة، من إدارة الصراع الفكري والسياسى، بين التيارات السياسية والفكرية المختلفة، وصياغة الرأي العام، وتشكيله، بما يحقق أهدافها .

ونجد ذات النمط من الهيكلة، في " مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية "، وهو من أهم مراكز التفكير الإستراتيجي في الدولة. كما نجده في الإذاعة والتلفزيون.هذا، هو أسلوب هيكلة الالإنتلجنسيا، الملائم للنمط الدولتي للهيمنة، حيث تملك الدولة وسائل الإعلام الرئيسية.

ويقابل أزمة هيمنة الثقافة البرجوازية، أزمة الهيمنة الثقافية للطبقة العاملة المصرية، التي سبق أن حللنا بعض جوانبها الرئيسية، والأزمة في الحالتين في حاجة ملحة إلى الدراسة المتعمقة، باعتبارها أحد الأبعاد الرئيسية لأزمة الهيمنة.

***

المراجع

(١) السلطة السياسية والطبقات الإجماعية – نيكوس بولانتزاس – مرجع سـابق – ص ١٧٣

(٢) المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة – د . أماني قنديـل – مركـز الدراسات السياسية والإستراتيجية – القاهرة ٢٠٠٠ – ص ١٣ وما بعدها.

(٣) المرجع السابق ص ٢١ وما بعدها

(٤) المرجع السابق ص ٣٣

(٥) المرجع السابق ص ٣٤ وما بعدها

(٦) التطور الديموقراطي في مصر : البرلمان والأحزاب والمجتمع المدنـي فـي الميزان – المحرر : د. وحيد عبد المجيـد – مركـز الدراسـات السياسـية والإستراتيجية – القاهرة ٢٠٠٣ ص ٣١ وما بعدها

(٧) المرجع السابق – ص ١٢٠ – الجدول رقم (١)

(٨) وثائق المؤتمر العام الخامس لحزب التجمع الوطنـي التقدمـي الوحـدوي : مشروع التقرير السياسي – ص ٩١

(٩) المرجع السابق ص ٩٠ وما بعدها

(١٠) الحزب الوطني الديموقراطي – د. عمرو هاشم ربيع – سلسـلة الأحـزاب السياسية– مركز الدراسـات السياسـية والإسـتراتيجية – سـبتمبر ٢٠٠٤ – ص١٠

(١١) المرجع السابق ص ٣٦ وما بعدها

(١٢) نقابات بلا عمال وعمال بلا نقابات : تقرير عن الانتخابات العماليـة، دورة ٢٠٠١/٢٠٠٦ – إعداد صابر بركات وخالد عمر– اللجنة التنسـيقية للحقـوق والحريات النقابية –ص ١٢٠

(١٣) المرجع السابق ص ١٠١ وما بعدها

(١٤) التطور الديموقراطي في مصر – مرجع سابق – ص ١٧٩

(١٥) التقرير الاستراتيجي العربي – القاهرة ١٩٩٥ – ص ٣٨٩ و ٣٩٠

(١٦) الديموقراطية ونظام ١٩٧١– مرجع سابق – ص ٣٠

(١٧) التقرير الاستراتيجي العربي – القاهرة ٢٠٠٠ _ ص ٢٩٨ وص ٢٩٩

(١٨) التقرير الاستراتيجي العربي – ١٩٩٥ القاهرة – ص ٤٣٩ وما بعدها

(١٩) المرجع السابق ص ٤٣٩

(٢٠) الدين والصراع الاجتماعي في مصر – د. عبد الله شلبي – كتاب "الأهـالي" رقم ٦٧ – ٢٠٠٠ – ص ٢١٦، ص ٢١٧

(٢١) المرجع السابق ص ٢١ وص ٢٢

(٢٢) المرجع السابق ص ٢٣، نقلا عن : سيد قطب "المستقبل لهذا الديـن " – دار الشروق – القاهرة ١٩٨٨ ص ٨٢ – ٩٦

(٢٣) المرجع السابق ص ٢٣

(٢٤) للمرجع السابق – ص ١٥٦ نقلا عن : سيد قطب – معالم فـي الطريـق – دار الشروق ص ١٥٨. وص ١٥٧نقلا عن أبو الأعلى المودودي – الأسـس الأخلاقية للحركة الإسلامية – القاهرة ١٩٧٧ – ص ص ٣٠ – ٣٣. وانظـر أيضا : المرجع السابق ص ١٦٤ نقلا عن : معالم فـي الطريـق – ص ١٤، ٥٦– ٦١

(٢٥) المرجع السابق ص ١٧٩. وص ١٨١ نقلا عن : ميثاق العمل الإسـلامي – ناجح إبراهيم – ص ٩١– ٩٢. وانظر أيضا : المرجع السابق – ص ١٨٠ – ١٨١ نقلا عن عمر عبد الرحمن – أصناف الحكـام وأحكامـهم – ص ٤٧، ص٥٣، ٥٦

(٢٦) المرجع السابق – ص ١٨١ وص ١٨٢

(٢٧) المرجع السابق – ص ١٨٤

(٢٨) المرجع السابق – ١٨٦ وما بعدها

(٢٩) المرجع السابق ص ١٩٠

(٣١) المرجع السابق ص ١٩٠، ص ١٩١

(٣٢) المرجع السابق ص ١٩١، ص ١٩٢

(٣٣) المرجع السابق ص ١٩٢ وما بعدها

(٣٤) انظر في شرح مفهوم حرب الحركة (الهجوم المباشـر) ومفـهوم حـرب المواقع الثابتة: كراسات السجن – أنطونيو جرامشى – ترجمة عادل غنيـم – مرجع سابق ص ٢٤٥ وما بعدها

(٣٥) انظر : الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني – أحمد حسين حسـن – الدار الثقافية للنشر – ٢٠٠٠ – ص ٢٠٤، ص ٢٠٥

(٣٦) المرجع السابق – ص ٢٠٤ وما بعدها

(٣٧) المرجع السابق ص ٢٣١

(٣٨) الدور السياسي للأزهر (١٩٥٢ – ١٩٨١) – د. ماجدة على صالح ربيع – مركز البحوث والدراسـات السياسـية –جامعـة القـاهرة–١٩٩٢– ص ١٤ وص١٥

(٣٩) المرجع السابق ص ١٣٣
(٤٠) الحالة لدينية في مصر - مركز الدراســات السياســية والإســتراتيجية - العدد الثاني - ١٩٩٨ - ص ٣٣ وص ٣٤
(٤١) المرجع السابق ص ٢٨ وص ٢٩
(٤٢) المرجع السابق ص ٢٨ و٢٩
(٤٣) المرجع السابق ص ٢٦ و٢٧
(٤٤) المرجع السابق ص ٢٤ وص ٣١
(٤٥) تقرير الحال الدينية في مصر (العدد الأول ١٩٩٦) ص ٥١
(٤٦) المرجع السابق ص ٣٨ وص ٣٩
(٤٧) المرجع السابق ص ٥٥
(٤٨) تقرير الحالة الدينية في مصر - العدد الأول - مرجع سابق ص٧٥ وص٥٢
(٤٩) المرجع السابق ص٣٣٥ وص ١٣٥ وص ١٣٩
(٥٠) الحالة الدينية في مصر - العدد الثاني ص ٤٥
(٥١) الاحتجاج الديني والصرع الطبقي في مصر - د. رفيق حبيب - سينا للنشـر - ١٩٨٩ ص٥٦ وص ٥٦ وص ٥٧
(٥٢) المرجع السابق - ص ٥٧ وص ٤١
(٥٣) المرجع السابق - ص ٥٧ وص ٥٨
(٥٤) المرجع السابق - ص٣١ وص ٣٢.
(٥٥) المرجع السابق ص ٣٣ وما بعدها
(٥٦) المرجع السابق ص ٤٨- ص ٥٠
(٥٧) المرجع السابق ص ٥٤ وص ٥٥
(٥٨) المرجع السابق ص ٩٨ وص ١٠٩ وص ١١١
(٥٩) المرجع السابق ص ١٧١ وما بعدها
(٦٠) عن مفهوم الفوردية والهيمنة الاقتصادية، انظر : كراسات السجن - أنطونيـو جرامشي - ترجمة عادل غنيـم - مرجـع سـابق : الأسـاليب الأمريكيـة والفوردية : ص ٢٩٣ وما بعدها
(٦١) وزارة الثقافة - سلسلة الـوزارات المصريـة - هـاني نـيرة - ص ١٣ وص١٤
(٦٢) النشر المستقل وأزمة الكتاب - إسماعيل زقزوق - مجلة " أحوال مصريـة " العدد ٢٢ - ٢٠٠٣ - ص ٦٦.

***

الفصل الخامس

الأزمة العضوية

أزمة الدولة المصرية المعاصرة هي -كما ذكرنا- أزمة عضوية، لأنـــها في جوهرها أزمة قيادة / أزمة سلطة، تتمثل في عجـــز أي مـــن الطبقتيـــن الأساسيتين (البرجوازية والطبقة العاملـــة) عـــن التصـــدي لقيـــادة الدولـــة والمجتمـــع، وهى أزمة شاملة لأنها تشمل المجتمع المصري بجميع طبقاتـــه، وفئاته الاجتماعية، ونمط الدولة القائم، ونمط التكوين الاجتمـــاعي الراهـــن، بـــل وتشمل الجماعة الوطنية المصرية ذاتها. ومن ثـــم أصبحـــت وظيفـــة الدولـــة إدارة الأزمة بعد أن عجزت عن حلها.

وسوف نتناول فيما يلي الأزمة العضوية للدولة المصرية المعاصرة بعـــد فرغنا من تحليل الأبعاد الشاملة للأزمة في الفصلين السابقين.

أسباب الأزمة العضوية

ونعنى الأسباب البنيوية لعجز الطبقة الرأسمالية، والطبقة العاملـــة عـــن قيادة الدولة والمجتمع سياسيا وثقافيا.

وأهم هذه الأسباب :

١ــ طبيعة التكوين التاريخي والتركيب الاجتماعي لكل مـــن الطبقتيـــــن.

٢ــ مستوى الوعي الطبقي ٣ ــ مستوى التنظيم الطبقي: التنظيم الاقتصـــادي

(النقابي) والتنظيم السياسي (الحزبي) ٤ -طبيعة المسرح السياسي (الرسمي وغير الرسمي)، مسرح الصراع السياسي: القوى السياسية المتصارعة وعلاقات القوى، وآليات وديناميات التغير في ميزان القوة/ السلطة السياسية، ودور الدولة على المسرح السياسي.

تناولنا معظم جوانب هذه المحددات البنيوية لهذه الأزمة العضوية في سياق تحليلنا للأزمة البنيوية ولأزمة الهيمنة في الفصلين السابقين. وسوف ننتقل في هذا الفصل من التحليل إلى التركيب، في محاولة لبناء تصور متكامل للأزمة العضوية الراهنة. فنتناول: أسباب أزمة قيادة الطبقة الرأسمالية ثم أسباب أزمة قيادة الطبقة العاملة.

أسباب أزمة قيادة الرأسمالية المصرية

١- طبيعة التكوين التاريخي والتركيب الاجتماعي

(أ) دور الدولة في تكوين الرأسمالية المصرية

لعبت الدولة منذ عهد محمد على، دورا تاريخيا حاسما في تكوين الطبقة الرأسمالية المصرية الحديثة، وفى تشكيل بنيتها الاجتماعية والثقافية، وعلاقاتها الطبقية الداخلية والخارجية، وفى تحديد مسار تطورها الاقتصادي والسياسي. ومن هنا كانت تبعيتها التاريخية للدولة، وخصوصية علاقتها بها.

ولا مجال هنا للتفصيل، ونكتفي بالإشارة إلى أن الثورة الزراعية التي فتحت الطريق للتطور الرأسمالي، كانت ثورة من أعلى، سواء في عهد محمد على، بإلغاء نظام الالتزام وتأميم ملكية الأرض، واحتكار الإنتاج الزراعي، أوفى عهد عبد الناصر بقانون الإصلاح الزراعي، الذي صفى طبقة كبار الملاك، وحرر الفلاحين، وأطلق قوى الإنتاج الرأسمالي. أما عهد السادات، فكان عهد الثورة الزراعية المضادة التي ألغت عمليا قانون الإصلاح الزراعي، ورفعت الحراسة عن كبار الملاك وأعادت إليهم الأرض بعد طرد الفلاحين.

كذلك، كانت الرأسمالية البيروقراطية، نتاج تأميم الدولة لوسائل الإنتاج الرئيسية. وكانت الرأسمالية الجديدة الابن الشرعي للثورة المضادة، التي قادها السادات، والتي ألغت التأميم، وصفت القطاع العام ببيع شركاته للرأسماليين الجدد الذين وفرت لهم بنوك الدولة القروض لدفع الثمن !

كما لعبت الدولة دورا تاريخيا في استقلال الرأسمالية المصرية، وفي تبعيتها من خلال نظام رأسمالية الدولة الوطنية ونظام رأسمالية الدولة التابعة، على النحو الذي فصلناه.

(ب) التركيب الاجتماعي للرأسمالية المصرية

وليست الرأسمالية المصرية المعاصرة طبقة متجانسة، فهي تضم الرأسمالية التجارية والزراعية والصناعية والمالية والبيروقراطية، والبرجوازية الرثة lumpen bourgeosie التي تشكلت داخل الاقتصاد غير المنظم وفى عالم الفساد والجريمة، ولكل منها مصالحه الاقتصادية وعلاقاته الطبقية وتناقضاته الخاصة، ولا ينفى هذا الانقسام وحدتها الطبقية. والدولة هي التجسيد المؤسسي لوحدة سلطتها السياسية.

٢ - مستوى الوعي الطبقي

يتسم الوعي الطبقي للرأسمالية المصرية المعاصرة : أولا - بغلبة الوعي الاقتصادي / النقابي على الوعي السياسي. ثانيا - تخلف الوعي السياسي، ولا سيما وعى شرائحها الوسطى والدنيا، وغلبة الأيديولوجية الدينية في أكثر صورها عداء للديموقراطية والتقدم. ثالثا - سيادة الفكر التكنوقراطي والليبرالي الجديد في قطاعاتها الحديثة، لاسيما في دوائرها العليا، دوائر صنع القرار.

٣ - التنظيم الاقتصادي والسياسي

ولهذا كانت الغلبة للتنظيم الاقتصادي على التنظيم السياسي في بنيتها التنظيمية. فقد شهد العقدان الماضيان تزايدا ملحوظا في عدد منظمات وجمعيات رجال الأعمال المصرية والمشتركة ومجالس الأعمال المشتركة آلتي تضم رجال الأعمال المصريين والأجانب، كما ذكرنا. بينما تعثر تنظيمها السياسي، وقد رأينا في الفصل السابق، مدى عمق الأزمة آلتي يعيشها " حزبها الحاكم ". لقد وجدت الرأسمالية في الدولة " حزبها " السياسي، فلم تعد، وخاصة في زمن الأزمة، في حاجة ملحة إلى حزب سياسي مستقل عن الدولة، بل لم تعد في حاجة للديموقراطية ذاتها. وهذا يفسر ضعف أحزاب المعارضة البرجوازية، وإفلاسها السياسي، ونفاق خطابها الديموقراطي. أليس هذا برهانا ساطعا على أزمة الديموقراطية البرجوازية ؟.

٤ – أزمة الدور التاريخي للبرجوازية المصرية

وتتمثل هذه الأزمة في عجز الرأسمالية المصرية بعد تحولها إلى رأسمالية تابعة عن قيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعن بناء إجماع وطني.

أسباب أزمة قيادة الطبقة العاملة المصرية :

١ – طبيعة التكوين التاريخي والاجتماعي للطبقة العملة المصرية

(أ) ملامح النشأة والتكوين

تشكلت الطبقة العاملة المصرية خلال الخمسين سنة الممتدة من ١٨٨٢ إلى ١٩١٤، من جماعات الفلاحين المعدمين الذين انتقلوا إلى المراكز الحضرية، ومن جماعات الصناع الحرفيين الذين تأثرت حرفهم نتيجة للمنافسة الأجنبية.. ثم انهيار نظام الطوائف الذي كان يجمعهم ويقيد حركتهم.

وقد تكونت الطبقة العاملة المصرية في الأساس في كنف المرافق العامة والمصانع " الكبيرة، ووحدات الصيانة آلتي أنشئت في مصر خلال هذه الفترة بالاستثمارات الأجنبية الخاصة التي حصلت على امتيازات احتكارية من سلطات الاحتلال البريطاني وبمساعدتها.

غير أن نشوء الطبقة العاملة المصرية لم يؤد إلى تصفية نهائية للصناع الحرفيين. إذ أن التوسع في المرافق العامة والصناعة في هذه المرحلة لم يكن كامل الانطلاق، بل كان يتم في إطار سياسة استعمارية معينة، بحيث استمرت جماعات الصناع الحرفيين تعمل في ظروف تزداد ضيقا وإفقارا لهم، وتجعل منهم ومن الجماعات العريضة للفلاحين المعدمين معينا لا ينضب للعمل الرخيص كلما احتاج الأمر إلى استخدامهم، وضمهم إلى الطبقة العاملة الجديدة (١).

(ب) مغزى نشأة الطبقة العاملة في المجتمع المصري

لا شك أن نشوء الطبقة العاملة المصرية، حتى وهى لا تزال في صورتها الجنينية المبكرة، قد أضاف قوة اجتماعية جديدة إلى المجتمع، تتطلع إلى أن تأخذ مكانها فيه، وأن تحدد من خلاله علاقاتها بباقي القوى الاجتماعية القديمة.

والغالب أن العلاقات الوثيقة، منذ النشأة، بين الطبقة العاملة والفلاحين الذين كانوا بمثابة الخلفية البشرية لميلاها، تضعهما موضع التحالف الطبيعي، وإن كان هذا التحالف يضعف أحيانا نتيجة للتباين الحتمي في النمو الاقتصادي والاجتماعي بين المدينة والقرية.

ولقد حملت الطبقة العاملة المصرية منذ ميلادها في كنف المشاريع الرأسمالية الأجنبية، وتعرضها لأبشع أنواع الاستغلال والقهر، بذور عدائها للاستعمار. ولم تلبث التناقضات العميقة والعدائية أن تنمو بين الطبقة العاملة ورأس المال الأجنبي، في مستوى المشروع وفى المستوى الوطني (٢)، فأرتبط نضالها الطبقي ضد الاستغلال الرأسمالي منذ ميلادها بنضالها الوطني ضد الاستعمار، وهكذا أضحت الطبقة الثورية حتى النهاية وطنيا وطبقيا.

٢ - التحولات البنيوية المعاصرة

وإذا ما قفزنا من لحظة الميلاد إلى لحظة التحولات الدرامية المعاصرة في تطور البنية الاجتماعية للطبقة العاملة المصرية، وفى علاقاتها الطبقية فإننا نلاحظ :

أولا - أصبحت علاقات الإنتاج الرأسمالي بين الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة، نتيجة للخصخصة، علاقة مباشرة، بعد أن كانت علاقة غير مباشرة، تتوسطها الدولة بحكم ملكيتها لوسائل الإنتاج ، فأصبح الصراع الطبقي سافرا بعد أن كان مقنعا. غير أنه تحول من صراع طبقي ذي بعد سياسي باعتباره صراعا مع الدولة المالكة لوسائل الإنتاج إلى صراع طبقي اقتصادي / نقابي مع الطبقة الرأسمالية، المالك الجديد.

ثانيا - أدت سياسة وقف التصنيع وتفكيك الصناعة المصرية Disindustrialisation، وتسريح العمال بالجملة، بدعوى التخلص من العمالة الزائدة، إلى وقف نمو الطبقة العاملة الصناعية، بل وتقليصها وتفكيكها، ومن ثم تحجيم دورها السياسي في المجتمع، على النحو الذي فصلناه.

ثالثا - تغيير التركيب الاجتماعي للطبقة العاملة نتيجة لطوفان هجرة الفلاحين المعدمين من الريف إلى الحضر بحثا عن العمل لينضموا إلى جيش العاطلين من العمال والمثقفين من أبناء الطلقة الوسطى فتناقص الوزن النسبي للبروليتاريا بينما تزايد وزن البروليتاريا الرثة lumpen proletariat. في تركيبها. وتتشكل مع ذلك، طبقة عاملة جديدة في المدن الصناعية، في ٦ أكتوبر والعاشر من رمضان، حيث تقام " صناعة التجميع"،" صناعة ربط المفك ". وهي طبقة عاملة فتية مناضلة ولكنها غير منظمة نقابيا وسياسيا.

٣- مستوى الوعي الطبقي

وكان لهذه التغيرات البنيوية في التركيب الاجتماعي للطبقة العاملة المصرية انعكاساتها السلبية على مستوى وعيها الطبقي، وعلى تقاليدها وقيمها النضالية. فقد شهدت العقود الثلاثة الأخيرة تراجعا ملحوظا في الوعي السياسي للطبقة العاملة، وغلبة الوعي الاقتصادي، بعد أن كانت الاشتراكية تشكل وعي قطاعات متنامية من الطبقة العاملة في الستينات، عندما بلغ المد الاشتراكي ذروته بوصوله إلى قيادة الدولة والثورة، بتبني عبد الناصر " للاشتراكية العلمية "، آلتي جعلها " ميثاق العمل الوطني " بوصلة التحول الاشتراكي !

٤- التنظيم الاقتصادي/ النقابي

يتسم التنظيم الاقتصادي / النقابي المعاصر للطبقة العاملة المصرية :

(أ) بخضوعه لسيطرة الدولة ووصايتها (وزارة القوى العاملة وأجهزة الأمن).

(ب) البنية البيروقراطية المركزية الصارمة للتنظيم النقابي.

(ج) محدودية العضوية النقابية، فهو لا يستوعب سوى ثلث الطبقة العاملة.

(د) غياب الديموقراطية، وأبرز مظاهرها التدخل في الانتخابات النقابية والتلاعب بنتائجها،والبنية البيروقراطية المركزية الصارمة.

(هـ) فقدانه ثقة العمال، وانعزال قيادته عن الطبقة العاملة.

(و) ميلاد وتصاعد النضال المطلي خارج الأطر النقابية الرسمية على النحو الذي فصلناه.

وهذا هو أيضا، أبرز سمات أزمة التنظيم النقابي للطبقة العاملة المصرية. أزمة ديموقراطيته واستقلاله عن الدولة.

٥- التنظيم السياسي : حزب الطبقة العاملة المصرية

ونعني حزبها الشيوعي. كان تاريخ الحركة الشيوعية المصرية منذ ميلادها بتأسيس الحزب الشيوعي المصري الأول عام ١٩٢٢، ملحمة نضالية، سياسية وفكرية فريدة، حافلة بالانتصارات والهزائم، عرفت حلاوة الوحدة ومرارة الانقسام، مرات ومرات !، وتاريخ هذه الملحمة الحقيقي لم يكتب بعد !؟

وسوف نحاول فيما يلي، إلقاء الضوء على بعض جوانب أزمة الحركة الشيوعية المصرية المعاصرة، باعتبارها أزمة قيادة الطبقة العاملة، مدركين صعوبة المحاولة ومخاطر الوقوع في التعميم والتبسيط، في ظل ندر المعلومات والوثائق والأدبيات.

أولا – أزمة الموت : حل الحزب الشيوعي المصري

شهد عام ١٩٦٥ أخطر الأزمات في تاريخ الحركة الشيوعية المصرية فقد كانت أزمة موتها، عندما قامت مجموعة حدتو بحل نفسها في ١٥ مارس، وحل الحزب الشيوعي نفسه في إبريل ١٩٦٥. وكان مبرر قرار الحل، توحيد القوى الاشتراكية في تنظيم سياسي واحد للثورة بقيادة عبد الناصر لبناء الاشتراكية، هو: " طليعة الاشتراكيين ".

وفى هذا يقول د. رفعت السعيد "، يسرع كمال عبد الحليم وبعد أن تجسدت فيه - وبقرار من الكونفرانس - إرادة حدتو، يسرع إلى مكتب تلغراف- ولا ينتظر اتصالا رسميا - ليرسل إلى عبد الناصر برقية تقول :

" إن أجمل ما نقدمه لك في هذه المناسبة التاريخية (مناسبة إعادة انتخابه رئيسا).

أن مندوبي الحزب الشيوعي المصري " حدتو" في اجتماعهم الذي عقدوه اليوم قد قرروا فيه إنهاء تنظيمهم المستقل، إيمانا منهم بما تدعون إليه من وحدة القوى الاشتراكية في تنظيم سياسي واحد للثورة. وبأن هذا الحزب الواحد للثورة، وبقيادتكم هو البديل للتنظيم المستقل "

.. وقعت الجريمة. سكت صوت حدتو.. " (٣)

وفى إبريل ١٩٦٥ صدر قرار اللجنة المركزية الموسعة للحزب الشيوعي المصري الذي نص في مادته الأولى على : " إنهاء الشكل المستقل للحزب الشيوعي المصري. وتكليف كافة أعضائه بالتقدم - كأفراد - لطلب عضوية الاتحاد الاشتراكي العربى، والنضال من أجل تكوين حزب اشتراكي واحد يضم كل القوى الثورية في بلادنا."(٤)

كان قرار الحل تعبيرا سياسيا عن انفجار أزمة الحزب النظرية العميقة.

يقول فخري لبيب أحد قادة الحزب الشيوعي المصري : " كانت فكرة التطور اللارأسمالي هي المقدمة لإنهاء وجود الحزب. وبدأت هذه الفكرة

تغزو صفوف الحزب. لم توجد وثيقة رسمية تقول بها لكنها تسربت، وعششت، ووجدت لها أرضية داخل القيادة.. وكانت مقدمة للحل... وفي مقابل ذلك تواجدت أخطاء يسارية مثل فكرة رأسمالية الدولة الاحتكارية..

ويمضي فخري ليصف الحال.. بعد الإفراج.. " البرنامج أغلبه تحقق. ونحن معزولون، ولا أحد يملك أو يطرح بديلا عن عبد الناصر، أو حتى يطرح تطويرا لمواقفه، وبهذا تحقق موقف غريب.. وجود تكوين حزبي بدون برنامج وبدون راية مستقلة.

وهذا هو أساس فكرة الحل " (٥)

" لقد فقد الشيوعيون رؤيتهم المستقلة ففقدوا برنامجهم المستقل. ومن ثم – وقد كان هذا طبيعيا – فقدوا مبرر وجودهم المستقل. وكانت الكارثة والخطأ غير المبررين ففقدوا منبرهم المستقل. " (٦)

لقد أجمع الشيوعيون المصريون على إدانة قرار حل الحزب ووصفوه بالجريمة، وكانت هذه إرهاصات ميلاد جديد للحركة الشيوعية المصرية .

ثانيا – أزمة ميلاد الحزب الشيوعي المصري الجديد

شهدت السبعينات حدثين تاريخيين بارزين، يشكلان منعطفا في تاريخ الحركة الشيوعية المصرية : الأول : تأسيس الحزب الشيوعي المصري في أول مايو عام ١٩٧٥. والثاني : تأسيس حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي عام ١٩٧٨ بمبادرة من عدد من قادة الحركة الشيوعية السابقين والناصريين، ليضم في حزب اشتراكي واحد : التيار الماركسي والتيار الناصري والتيار الإسلامي المستنير في محاولة فريدة لصهرها جميعا في "سبيكة تاريخية " جديدة !. هكذا، ولدت حركة اشتراكية مصرية جديدة، تعرف التعددية الفكرية والحزبية على أرض جديدة، لتواجه قضايا ومعضلات نظرية وسياسية وتنظيمية جديدة يطرحها الواقع المصري والعربي والعالمي.

وقد سبق أن أشرنا إلى بعض جوانب أزمة حزب التجمع، وسوف نتناول فيما يلي الحركة الشيوعية المعاصرة،فنعرض مواقف الحزبين الشيوعيين الرئيسيين من القضايا النظرية والسياسية الجوهرية، كما تتجلى في برنامجهما وخطهما السياسي.

وأبرز هذه القضايا :

١ – تحديد طبيعة الثورة المقبلة وإستراتيجيتها. ٢ – تحديد الطبقات الحاكمة. ٣ – تحديد موقفها من حركات الإسلام السياسي الراديكالي. ٤ – قضية التنظيم الحزبي.

الحزب الشيوعي المصري

أولا – طبيعة المرحلة الثورية الراهنة

- **الثورة المقبلة، ثورة وطنية ديموقراطية**

" إذا كان الهدف النهائي الذي يناضل الحزب الشيوعي المصري من أجله، هو بناء النظام الاشتراكي وبناء مجتمع يلغى كافة صور استغلال الإنسان للإنسان، إلا أن هذا الهدف ما زال الطريق إليه شاقا وطويلا، ولا يمكن اجتيازه بقفزة واحدة أو بقرار علوي، أو بمجرد إبداء التمنيات.

إن هذا الهدف لن يتحقق إلا بنضالات متصلة عبر مراحل ثورية متتابعة، ومن خلال سلسلة من التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، تصب جميعا في النهاية في اتجاه هذا الهدف البعيد.

ومن ثم فإن البرنامج العام للحزب " ليس برنامج بناء الاشتراكية في مصر، فالهدف المباشر المطروح اليوم على الطبقة العاملة المصرية وحلفائها ليس بناء الاشتراكية، وإنما هو إنقاذ الوطن من براثن التبعية والتخلف والقهر وسلطة الرأسمالية الكبيرة والطفيلية وحلفائهما، وإنجاز مهام الثورة الوطنية الديموقراطية.

إن التحقيق الناجح لهذا البرنامج، ينهى مرحلة إستراتيجية كاملة من مراحل الثورة المصرية، ويرسى الأساس المادي لدخول المرحلة الاشتراكية."(٧)

- **التناقض الرئيسي في المرحلة الثورية الراهنة**

" مع استمرار التطور الرأسمالي التابع في مصر واستكمال اندماج الاقتصاد المصري في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، يتعمق أكثر فأكثر التناقض الرئيسي بين مصالح جبهتين متعارضتين تضم أولهما : تحالفا واسعا للطبقات العاملة والكادحة يقوم أساسا على التحالف بين العمال

والفلاحين والمثقفين الثوريين، ويضم الحرفيين وصغار المنتجين والفئات الوسطى والقوى الاجتماعية المهمشة والبرجوازية المتوسطة المنتجة في مواجهة تحالف الطبقات والقوى المستغلة بقيادة الرأسمالية المصرية الكبيرة التابعة..

أما جبهة القوى المستغلة فإنها تضم عناصر الرأسمالية الكبيرة التابعة وعناصر رأسمالية سمسارية ومضاربة والوكالات التجارية وفئات المهنيين والتكنوقراط المرتبطين بالريع النفطي ورأس المال الأجنبي...

أما على المستوى الخارجي، فإن هذا التناقض الرئيسي فيأخذ شكل التعارض بين مصالح القوى الوطنية والديموقراطية المصرية وبين القوى الرجعية والإمبريالية العالمية والصهيونية.

ويؤكد هذا التناقض أننا ما زلنا في مرحلة الثورة الوطنية الديموقراطية، حيث لم تنضج بعد الظروف للبناء الاشتراكي. " (٨)

ثانيا- تحديد الطبقات الحاكمة

القوى المهيمنة على السلطة والمستفيدة منها.

وتضم عدة أجنحة أساسية، صناعية وزراعية وتجارية ومالية وبيروقراطية وقد تشكلت من منابع متعددة. وتتسم بخصائص أساسية تحكم سلوكها ومواقفها من تطور المجتمع المصري ودورها الاجتماعي والسياسي، فهي تدين في نشأتها للاستعمار والرأسمالية العالمية، وهي مرتبطة عضويا في الوقت الراهن برأس المال الاحتكاري الأجنبي وتابعة له، وتقوم بدور الوسيط لإعادة إدماج مصر في السوق الرأسمالي العالمي، وقد تخلت عن السعي لتحقيق الاستقلال الوطني، وقبلت الارتباط الكامل بالسوق الرأسمالي العالمي وبشروط القوى المهيمنة فيه. وتتسم بعض أجنحتها بالطابع الطفيلي الكامل لنشاطها، كما أنها تميل للاستهلاك الترفي والمظهرى، مما يعوق عملية التراكم الرأسمالي، فضلا عن سيطرة نزعات متخلفة من بقايا الأساليب والعلاقات الريفية في صفوفها، بما لهذا من تأثيرات سلبية، وتحرص على استغلال نفوذها والالتفاف حول القوانين والتشريعات لتحقيق مكاسب إضافية، والتهرب من التزامها تجاه المجتمع.

ويمكن تقسيمها إلى قسمين أساسيين :

١ - **البرجوازية الكبيرة التابعة** : من صناعية وتجارية ومالية وبيروقراطية وهي تلك الطبقة التي تهيمن على فائض الإنتاج الاجتماعي في

مصر، من موقع تبعيتها ومشاركتها المصلحية لقوى الهيمنة الإمبريالية عموما والأمريكية خصوصا وتمتد مصالحها على مساحات شاسعة كثير منها خارج الوطن ..

وتتكون هذه الطبقة من عدة فئات اجتماعية نشطة، أهمها :

البرجوازية الطفيلية

وهي شريحة اجتماعية لا علاقة لها بالعمل الإنتاجي، ولا تحقق أربحها الأساسية منه، وإنما امتصاص الفائض الاقتصادي الذي يتحقق من خلال النشاط الإنتاجي في المجتمع عبر ممارسات غير منتجة..

البرجوازية البيروقراطية

وهي شريحة اجتماعية كونت ثروات واسعة من خلال استغلال مواقعها الوظيفية في جهاز الدولة والقطاع العام والقوات المسلحة والأجهزة السيادية وكذلك نفوذها وامتيازاتها الضخمة بوسائل مشروعة أو غير مشروعة..

وتضم البرجوازية البيروقراطية في صفوفها الكوادر الإدارية والفنية العليا في الدولة والقطاع العام وقيادات الحزب الحاكم والحركة النقابية وقطاعات عديدة من رجال الدولة والقطاع العام، وهذه الشريحة تتميز بمعاداتها للديموقراطية، والاعتماد على الأساليب البوليسية والقمع وانتهاك حقوق الإنسان.

٢ - البرجوازية الزراعية والعقارية

وتضم كبار الملاك الزراعيين في الريف الذين يعتمدون على العمل المأجور للعمال الزراعيين وفقراء الفلاحين، ويستخدمون بعض أساليب الزراعة الحديثة، ويزرعون في كثير من الأحيان محاصيل غير تقليدية تحقق لهم أرباحا مرتفعة، ويقوم بعضهم بأنشطة رأسمالية تتكامل رأسيا مع الإنتاج الزراعي..

واستوعبت الرأسمالية الزراعية في صفوفها أخيرا عناصر مؤثرة من كبار رجال الدولة، خاصة كبار ضباط الجيش والشرطة الحاليين والسابقين، ورؤساء شركات القطاع العام الذين حصلوا على مساحات واسعة من الأراضي المستصلحة وأسسوا شركات تجارية وصناعية متعددة مما دعم نفوذها داخل مؤسسات الحكم.

أما الملاك العقاريون الكبار فيعتمدون على آليات المضاربة في مجـالات الأرض والعقارات، ويتجهون إلى الارتباط بحركـة البورصـات والبنـوك العقارية في العالم، وبالذات في المناطق النائيـة غـير الخاضعـة لقوانيـن الاقتصاد الرأسمالي المنضبط، كجزر الباهاما وسلطنة بروناى."(٩)

التيارات السياسية داخل البرجوازية الكبيرة والطفيلية التابعة

التيار البرجوازي المحافظ

ويتكون الجسد الرئيسي لهذا التيار من ممثلـي البرجوازيـة الكبـيرة والطفيلية والمتحالفة مع الشرائح العليا من البيروقراط والتكنوقـراط الذيـن يمثلون في مجملهم الكومـبرادور الجديـد، كقـاعدة اجتماعيـة وسياسـية للإمبريالية، وهو التيار المتربع على دست الحكـم، والـذي يمتلـك القـرار السياسي. ويرى هذا التيار أن النظام الحاكم سيواجه خطرا محققا فيمـا لـو سمح بتوسيع هامش الليبرالية السياسية، ومن ثم فإن أي توتر اجتماعي لابـد أن تتم مواجهته بالحديد والنار.. وتقتصر التعددية السياسية لديه فـي المزيـد من الأحزاب اليمينية القائمة، وآلتي لا تؤثر في مجـرى الحيـاة السياسـية.. ويضيق الخناق على الممارسة السياسية والنقابية للعمال والمهنيين وضد كافـة القوى خاصة القوى الديموقراطية والتقدمية.. ولا يدرك هذا التيار خطـورة التناقض الذي يقع فيه بإرسائه الليبراليـة الاقتصاديـة ورفـض الليبراليـة السياسية بالتوازي معها. ويعتمد هذا التيار في نفوذه علـى أجـهزة السـلطة القمعية والمجالس المحلية المرتبطة بالمصالح المباشرة للجماهير.

التيار الليبرالي

وهو تيار البرجوازية الليبرالية المصرية المؤيـد لليبراليـة اقتصاديـة مطلقة في نفس أطر النظام، والتبعية الاقتصادية. بيد أنه يرى أن الاسـتقرار الاجتماعي لا يتحقق إلا بإطلاق الليبرالية السياسية لتتوازى مـع الليبراليـة الاقتصادية لامتصاص التوترات الاجتماعية المقبلة لا محالة، وهذا التيـار، لا شك، يعانى من الضعف في الحياة السياسية وبين الطبقات الشعبية، وإن كـان يتمتع بنفوذ لدى أقسام من المثقفين المتأثرين بالثقافـة والحضـارة الغربيـة. ويعتبر حزب الوفد المنبر السياسي الأساسي لهم، وإن كان وجودهم يمتد إلـى

خارجه، وبالذات وسط المثقفين وقطاعات من البيروقراط والتكنوقراط، وفي العديد من النقابات المهنية..

تيار الإسلام السياسي

وقد بدأ هذا التيار في التقاط أنفاسه بعد هزيمة ١٩٦٧، ثم بدأ في الاستشراء بعد انقلاب مايو ١٩٧١، حيث تحالف معه السادات، وأعطاه الضوء الأخضر للتصدي لليسار وخاصة في الجامعة.

ورغم أن هذا التيار كان ينتمي تاريخيا للبرجوازية الصغيرة، إلا أنه بفضل إقامة عدد كبير ن كوادره بدول الخليج، خاصة السعودية، بعد هروبهم من مصر في الخمسينات والستينات. وبفضل التمويل الخارجي السخي لهم، وكذا الممارسات الاقتصادية الطفيلية، فقد أصبح هذا التيار يمتلك قدرة مالية كبيرة وينتمي قادته ودائرة من كوادره إلى البرجوازية الطفيلية.. وتلعب جماعة الإخوان المسلمين في مصر دورا كبيرا في قيادة التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، وهم مركز الثقل المالي لهذا التيار " (١٠).

موقف الحزب الشيوعي المصري من تيار الإسلام السياسي السلفي

" إن الموقف من هذا التيار يجب أن ينطلق من الفهم الطبقي لطبيعته كجزء من البرجوازية الطفيلية الكبيرة والتابعة، آلتي تستخدم الدين كغطاء أيديولوجي مقبول من جماهير البسطاء بهدف ممارسة أبشع استغلال وقمع جسدي وروحي للناس. وهذا التيار بهذه الطبيعة الطبقية لا يعادى الرأسمالية كنظام اجتماعي، ولا تعدو صيحاته ضد الغرب أكثر من مظاهرة للتعصب الديني، الذي يخلو من أي أساس موضوعي للتناقض مع الإمبريالية. وما يرفضه الغرب هو ممارسات هذا التيار التي تسئ إلى الرأسمالية في نظر الجماهير، وليس رفضا لأساسه الاجتماعي أو طبيعته الطبقية.

ولا يفصح هذا التيار عن توجهاته الاجتماعية، مكتفيا بطرح شعار الإسلام هو الحل، والدولة الإسلامية، ويقف وراء الفتنة الطائفية والإرهاب، الذي اتخذ أبعادا خطيرة في الآونة الأخيرة. واشتعلت الفتنة الطائفية بشكل غير مسبوق بما يؤدى إليه ذلك من طمس الصراع الطبقي، وتهديد الهامش الديموقراطي الضيق المتاح حاليا، والإضرار بالمصالح الاقتصادية.

بيد أنه ينبغي التنبيه إلى بدء إرهاصات لتشكل تيار إسلامي مستنير، يتمثل في دائرة من الشخصيات الهامة والمفكرين الإسلاميين المستنيرين الذين يرفضون ممارسات وأساليب تيار الإسلام السياسي السلفي، كما يرفضون الدولة الدينية شكلا وموضوعا.

ونظرا لضعف تأثير ونفوذ هذه الدائرة المستنيرة جماهيريا، وتعرض شخوصها لصعوبات جمة، بل ومخاطر جسيمة من قوى الإرهاب المادي والروحى، فإن علينا أن نسعى بجدية، في طار القوى الوطنية والتقدمية وكافة القوى المستنيرة لمساعدتهم في توسيع نفوذهم وتأثيرهم في المجتمع، وصولا لبناء تيار إسلامي مستنير وواسع ومؤثر في المجتمع، وبناء جسور للعمل المشترك في مواجهة الظلامية والإرهاب والدولة الدينية."(١١)

قضية التنظيم الحزبي

أولا – هوية الحزب الطبقية والفكرية والتنظيمية

- **طبقيا** : الحزب الشيوعي المصري هو حزب الطبقة العاملة المصرية، ليس فقط من حيث تعبيره عن مصالحها الطبقية، ولكن من حيث اقتناع الحزب بالدور التاريخي العالمي لها وباعتبارها القطب الآخر في النظام الرأسمالي، وبدورها الثوري حتى النهاية.
- **فكريا** : الأساس النظري للحزب هو الماركسية اللينينية.
- **تنظيميا** : المركزية الديموقراطية هي الأساس النظري للتنظيم الحزبي

ثانيا – المشكلات التي يواجهها الحزب :

وتلقى المشكلات آلتي واجهها الحزب الشيوعي المصري، الضوء على بعض الجوانب الهامة لأزمة الحركة الشيوعية المصرية المعاصرة. وأبرز هذه المشكلات كما يراها الحزب :

- " الإنقسامية والتكتلات التي يقوم أغلبها على أسس غير مبدئية وشخصية، وما صاحب ذلك من مظاهر التسيب التنظيمي والثرثرة وفقدان الانضباط، وتعطيل عمل الهيئات المركزية أو شكليتها لعدة سنوات وفقدان هيبة القرار الحزبي.
- سيادة مناهج براجماتية في العمل لا تتفق مع الفكر والموقف الشيوعي. وغض الطرف عن المواقف الحلقية بحجة الحفاظ على وحدة الحزب.

- إهدار إمكانيات حزبية نتيجة ضعف العمل الجماعي في بعض المراحل ومحاولة كسب الأنصار والأشياع.
- التوزيع السيئ للكادر والعضوية الحزبية، بما يهدد استقلالية الحزب السياسية والتنظيمية والفكرية.
- ضعف الأداء الحزبي المركزي في مجالات العمل المختلفة.. مما أدى إلى ضعف المبادرة والدور المستقل في الحياة السياسية والجماهيرية.
- ضعف البناء الحزبي والكادر سواء من ناحية الوعي أو القدرة على ممارسة الدور الحزبي فكريا وجماهيريا وسياسيا .
- انهيار النظم الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي وشرق أوروبا، وما صحبه من تأثير الأفكار الليبرالية المنافية للماركسية اللينينية وصيغتها التنظيمية (الحزب الشيوعي). (١٢)

ونقطة الانطلاق في مواجهة هذه المشكلات، كما حددها الحزب هي :

تحديد توجهه في مجمل عمله " صوب الطبقات والقوى الاجتماعية المنوط بها إنجاز الأهداف السياسية الراهنة. وتتحدد أولويات توجهه للطبقة العاملة والفلاحين والطلاب والمهنيين والمثقفين على التوالي .

ويرى الحزب أن تحديث التنظيم الحزبي يتطلب إعمال مبادئ المركزية الديموقراطية – التي تعد أساس البناء الحزبي – بشكل أعمق.

وتشكل " استقلالية الحزب السياسية الحلقة الرئيسية في العمل الحزبي"(١٣).

حزب الشعب الاشتراكي المصري :

تأسس عام ١٩٨٨ على أثر انشقاق في الحزب الشيوعي المصري.

ونعرض فيما يلي مواقفه.

أولا – طبيعة المرحلة الثورية الراهنة

يرى حزب الشعب الاشتراكي المصري أن : " التطور الواقعي لمسار الثورة الوطنية الديموقراطية في مصر انطلاقا من الثورة العرابية، يسجل أن قيادة البرجوازية المصرية للثورة أدى إلى إجهاضها والارتداد عليها، فالتحرر السياسي النسبي الذي تحقق بعد يوليو ١٩٥٢ أخذ يتعثر منذ أواخر الستينيات من القرن العشرين، ثم بددت الردة الساداتية وإمتداداتها بعد رحيل السادات ما تحقق من إنجازات، ودفعت البلاد إلى مواقع التبعية الذليلة للإمبريالية الأمريكية..

واستئناف المسيرة الثورية في مصر، ومواصلتها على طريـــق تحقيـــق الاشتراكية يتطلب قيادة جديدة قادرة وراغبة في مواصلة العملية الثورية حتى نهايتها، ألا وهى الطبقة العاملة المصرية. ويوم تتولى هـــذه الطبقـــة قيـــادة الثورة، تتلاحم الثورتان الوطنية الديموقراطية والاشتراكية وتتكـــاملان فـــي عملية ثورية واحدة وشاملة، تتداخل خلالها مهام التحرر الوطني والإنعتـــاق الديموقراطي، التي لم تتحقق بعد، مع مهام التحرر الاجتماعي من الاســـتغلال الرأسمالي.. بحيث تخوض الثورة معاركها الوطنية والديموقراطية والطبقيـــة في ذات الوقت. واستكمال مهام الثورة الديموقراطية يرسى الأساس المـــادي للانتقال إلى الاشتراكية، ويفتح الطريق أمام الانطلاق قدما نحو الاشـــتراكية. وتتحول بذلك الثورة الديموقراطية إلى ثورة اشتراكية. وعلى القيادة الطبقيـــة الجديدة للثورة اتخاذ الإجراءات الاشتراكية آلتي تنضج الظروف الموضوعيـة والذاتية اللازمة لإنجازها. مع مراعاة عدم القفز على الواقع وعـــدم اســـتباق المراحل، ذلك لأن التحول إلى الاشتراكية لا يمكن تحقيقه بقفزة واحدة، وإنمـا يتحقق عبر عملية ثورية طويلة. وعلى القيادة الطبقية الجديدة للثـــورة إقامـــة نظام ديموقراطي حقيقي يصفى مظاهر الدولة البوليسية، ويطلق فاعلية حركة الجماهير الكادحة ونضالاتها في سبيل تحقيـــق الاســـتقلال السياســـي غـــير المنقوص وتحرير الاقتصاد المصري من السيطرة الأجنبيـــة وتوجيـــه كـــل موارد المجتمع لما فيه خير غالبية الشعب وإرساء أســـس جديـــدة للعلاقـــات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع المصري تهدف في نهاية المطاف إلـــى إلغاء استغلال الإنسان للإنسان.

وبتولي الطبقة العاملة موقع القيادة في الثورة تبدأ مرحلة تاريخية جديـــدة متكاملة تجمع بالضرورة بين سمات رأسمالية فـــي طريقـــها إلـــى الاندثـــار وسمات أخرى تتجاوز آفاق الرأسمالية. وهذه المرحلة الجديدة ليست بـــالقطع امتدادا لمرحلة التطور الرأسمالي..كما أنـــها ليســـت بعـــد مرحلـــة الثـــورة الاشتراكية. إنها مرحلة انتقالية تهدف إلى انتشال الوطن من قـــاع الهاويـــة، وتقوده على طريق التطور غير التـــابع، وتشـــيد بنـــاء سياســـيا واقتصاديـــا واجتماعيا وطنيا وديموقراطيا وشعبيا ذا آفاق اشتراكية.

والطبقة العاملة فور توليها قيادة الثورة، لن تقيم سلطة اشتراكية. فعلـــى ضوء مستوى التطور الاقتصادي ودرجة النضج الأيديولوجـــي والسياســـي للطبقة العاملة ومستوى تنظيمها، فإن الهدف المباشر المطروح على القيـــادة

الطبقية الجديدة هو إقامة سلطة وطنية ديموقراطية شعبية، عمودهــا الفقــري التحالف العمالي الفلاحي. " (١٤)

ثانيا – التناقض الرئيسي في المرحلة الثورية الراهنة

يرى الحزب : " أنه في بلادنا يظل التناقض الرئيســي هو القــائم مــع العدو الرئيسي، المتمثل في رأس المال الدولي بقيادة الإمبرياليــة الأمريكيــة وحليفها الإستراتيجي الدولة العنصرية فــي إســرائيل وركيزتــهما المحليــة البرجوازية الكبيرة..

ثالثا – قضية التحالفات الاجتماعية والسياسية

يدرك الحزب أن الطبقة العاملة سوف تعجز عن أداء رسالتها التاريخية في قيادة مسيرة شعبنا الثورية " ما لم توحد حولها أوسع الحلفــاء الفعليــن والمحتملين. ولذلك فإن التحالفات الاجتماعية والسياسية لتحقيق الأهداف آلتــي تواجهها الحركة الثورية في بلادنا في كل مرحلة من مراحل العملية الثوريــة، هي ضرورة حياة أو موت، لأن التحالفات توسع القاعدة الاجتماعية للنضــال الوطني والديموقراطي والاجتماعي..

ورغم أن مصالح الطبقة العاملة تتفق مع مصالح الأغلبية الساحقة مــن أبناء الشعب، إلا أن ترجمة هذه الوحدة الموضوعية في المصالح إلى اتفــاق أو تحالف سياسي ليس بالمهمة السهلة. ومما يزيد الأمر تعقيــدا خصوصيــة الأوضاع السياسية والحزبية في بلادنا في ظل التعدديــة الحزبيــة الراهنــة. فالطبقات الاجتماعية الكادحة والقوى الوطنية والديموقراطية تفتقــد أحزابــها السياسية الممثلة حقا لمصالحها الطبقية...

وشعبنا يخوض في الوقت الراهن مجموعة من المعارك المصيرية :
فهناك معركة عاجلة من أجل انتشال الوطن من براثن الأزمة المجتمعية الشاملة.

وهناك معركة وطنية ضد الهيمنة الإمبريالية والعدو الصهيوني.

وهناك معركة ديموقراطية ضد انتــهاكات الدولــة البوليســية لحقــوق الإنسان وحرياته، وضد انتهاك التعصب الديني لحــق الحيــاة وحريــة اعتناق الدين والرأي الآخر.

وهناك المعركة الحضارية ضد الدولة الدينية والفكر الظلامي.

وهناك أخيرا وليس آخرا، المعركة الطبقية ضد اســـتغلال الرأســمالية الدولية والمحلية للطبقة العاملة المصرية والجماهير الكادحة .

ولكل من هذه المعارك برنامجه الخاص الذي يحدد الأطراف المؤهلة لخوضها والصيغة التنظيمية الملائمة لتجميعها.

و يرى الحزب أن " المعركة الوطنية من أجل تحرير مصر من التبعية لأمريكا وضد العدوان الصهيوني على الشعب الفلسطيني، ومن أجل إجهاض مشاريع السلام الأمريكية الإسرائيلية، ومقاومة التطبيع مع إسرائيل، تخلق اصطفاف قوى سياسي جديد، وتسمح بتعبئة أوسع القوى السياسية الوطنية، وتوفر إمكانية موضوعية لالتقاء قوى وتيارات سياسية كان العداء يسود العلاقات فيما بينها في السابق. وفى هذه المعركة تتوافر إمكانية الاتفاق على نقاط محددة مع اتجاهات الإسلام السياسي التي تدرك أن التناقض الرئيسي هو مع الإمبريالية والصهيونية، والتي تقبل الانفتاح على العمل المشترك مع القوى الأخرى المناهضة للإمبريالية والصهيونية. كما يتسع المجال للعمل المشترك مع أقسام وعناصر من الرأسمالية المحلية آلتي لها مخاوف من مؤامرات الإمبريالية والصهيونية ضد الاقتصاد المصري، وآلتي تفصح عن معارضتها للسوق الشرق أوسطية والتطبيع مع العدو الصهيوني.

والمعركة الديموقراطية تتطلب تحالفا عريضا يضم كل القوى المعارضة لدكتاتورية الدولة البوليسية البرجوازية. ويتسع هذا التحالف للأقسام الليبرالية من البرجوازية.. وقد تشارك بعض اتجاهات الإسلام السياسي في أعمال مشتركة ضد حالة الطوارئ أو التشريعات المقيدة للحريات أو مناهضة التعذيب.. رغم أن هذه الاتجاهات سوف تقف في أغلبها في الخندق المضاد في المعركة الاجتماعية.

والمعركة الحضارية ضد الظلامية تتطلب جبهة فكرية عريضة تضم كل دعاة التنوير والعقلانية بما في ذلك القوى البرجوازية المستنيرة رغم مواقفها المعادية من القضايا الاجتماعية. " (١٥)

حزب العمال الشيوعي

تأسس في بداية السبعينات، ولعب دورا هاما في حركة الطلبة اليسارية الاحتجاجية في الجامعات المصرية. ويمثل قطيعة مع الحركة الشيوعية المصرية التي حلت تنظيماتها المستقلة لتنضم إلى " التنظيم الطليعي "، الذي أسسه جمال عبد الناصر. وإستراتيجيته إلى يسار إستراتيجية حزب الشعب الاشتراكي المصري. وهو يرى أن الثورة المقبلة ثورة اشتراكية تقودها

الطبقة العاملة. وتتمثل قوى الثورة في تحالف العمال والفلاحين. وهو يرى أن حزب التجمع جزء من النظام، ويرفض التحالف معه. وهوأقرب، في مواقفه، إلى حزب الشعب الاشتراكي المصري، وقد تحول مؤخرا إلى "مركز العدالة الدراسات السياسية والاجتماعية"!

حزب الاشتراكيين الثوريين

وهو تنظيم لجماعة من المثقفين التروتسكيين. وإستراتيجيته ومواقفه أقرب إلى حزب الشعب الاشتراكي المصري. وهو يرفض التحالف مع حزب التجمع.

قصدنا بهذا العرض المستفيض لمواقف الحزبين الشيوعيين الرئيسيين من القضايا السياسية والنظرية الجوهرية، محاولة التعرف على نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف بينهما، لاستكشاف آفاق تطور العلاقة بينهما باعتبارهما العمود الفقري للحركة الشيوعية المصرية المعاصرة، وذلك لتشخيص أزمة قيادة الطبقة العاملة المصرية للعملية الثورية، بدءا من الثورة الوطنية الديموقراطية حتى الثورة الاشتراكية.

ولعل أبرز نقاط الاتفاق بين الحزبين الشيوعيين

١ – أن الطبقة العملة المصرية هي الطبقة المؤهلة تاريخيا لقيادة العملية الثورية، سواء كانت الثورة المقبلة ثورة ديموقراطية أو ثورة اشتراكية.

٢ – أن قيام حزب الطبقة العاملة المصرية رهن بتحرر الحركة الشيوعية المصرية من داء الانقسام والتشرذم، إعمالا لمبدأ وحدة القيادة، في مواجهة عدو طبقي شرس يملك جهاز دولة قمعي حديث ومدرب.

٣– أن الماركسية اللينينية هي الأساس النظري لفكر الحزب وتنظيمه الذي يحكمه مبدأ المركزية الديموقراطية.

٤ – أن الظروف الموضوعية والذاتية لبناء الاشتراكية في مصر لم تنضج بعد. ومن ثم فإن الهدف المباشر المطروح على الطبقة العاملة المصرية هو إقامة سلطة وطنية ديموقراطية شعبية.

٥ – النضال ضد التيارات الإسلامية الظلامية في الفكر والسياسة وضد فكرة الدولة الدينية. ومن أجل كسب تيار الإسلام السياسي المستنير ورموزه إلى صف القوى الوطنية والديموقراطية.

وتكاد تنحصر نقاط الخلاف بين الحزبين فيما يلي :

١ – تحديد طبيعة الثورة المقبلة : فيرى الحزب الشيوعي المصري أنها ثورة وطنية ديموقراطية بينما ير حزب الشعب الاشتراكي المصري أنها ثورة اشتراكية، تتداخل فيها مهام الثورة الوطنية ومهام الثورة الاشتراكية، ولا يوجد صور صيني يفصل بينهما.

٢ – ومن ثم الخلاف في تحديد قوى الثورة، وقوى الثورة المضادة، وبالتالي تحديد التحالف الطبقي.

وهو خلاف حول الإستراتيجية، لا ينبغي التقليل من أهميته. ومع ذلك، يمكن معالجته على أرضية الاتفاق حول المسائل الجوهرية السابقة.

أما الخلافات حول الموقف من حزب التجمع والإخوان المسلمين فهى خلافات تكتيكية يمكن معالجتها من خلال العمل الجماهيري المشترك، حيث تجرى عملية الفرز، وتختبر الشعارات والمواقف.

وتواجه الحركة الشيوعية المصرية إلى جانب إشكالية وحدة قيادة الطبقة العاملة : حزب واحد أم أحزاب متعددة ؟ ثلاث إشكاليات جوهرية هي :

أزمة النظرية العامة، النظرية الماركسية اللينينية وأزمة نظرية الحزب وأزمة مبدأ المركزية الديموقراطية.

- **أزمة النظرية العامة : أزمة الماركسية اللينينية**

كشف انهيار التجربة الاشتراكية التاريخية عن الأزمة العميقة للماركسية اللينينية. ولا مجال هنا بالطبع لتحليل هذه الأزمة، ونكتفي بالإشارة إلى أهم مظاهرها :

١ – عجزها عن تحليل تناقضات الاشتراكية، الاقتصادية (فلا نجد "اقتصاد سياسي للاشتراكية" يناظر "الاقتصاد السياسي للرأسمالية" الذي أبدعه ماركس في"رأس المال") والسياسية (فلا نجد نظرية متكاملة للدولة الاشتراكية، ناهيك عن الدولة الرأسمالية)، وتناقضاتها الثقافية (فلا نجد نظرية للثقافة والأيديولوجيا وهى التناقضات الحاكمة لمسار تطور المجتمع الاشتراكي ومصيره، ومن هنا جاء العجز عن معالجة هذه التناقضات، وعن التنبؤ بالكارثة التاريخية..!

٢ – عدم استيعابها لنتائج الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة في مركب نظري جديد، يعيد بناء المادية الجدلية، الأساس النظري للماركسية.

٣ – لا توجد حتى الآن نظرية متكاملة للرأسمالية الكوكبية وللثورة الاشتراكية العالمية، تناظر نظرية لينين في الإمبريالية والثورة الاشتراكية العالمية (كما بسطها في كتابه: "الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية")، وتتجاوزها جدليا.

● أزمة نظرية الحزب

وتتمثل في غياب نظرية التنظيم السياسي للطبقة العاملة، تتجاوز جدليا نظرية الحزب التي وضع لينين أسسها في كتابه " ما العمل ؟." قبل قيام الثورة البلشفية عام ١٩١٧، ولم تتطور منذ إسهامات جرامشي وروزا لوكسمبرج في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي، ناهيك عما لحقها من تشويه وابتذال على يد ستالين وخلفائه، وانتهاء بجورباتشوف الذي صفى الحزب الشيوعي السوفيتي.

وتطرح أزمة نظرية التنظيم السياسي للطبقة العاملة على الطبقة العاملة ومثقفيها مهمة إبداع فكر تنظيمي جديد وتكنولوجيا تنظيمية جديدة قادرة على مواجهة الدولة الرأسمالية بأجهزتها القمعية والإعلامية الحديثة، تكنولوجيا تنظيمية قادرة على استيعاب منجزات الثورة الإتصالية والمعلوماتية، والخبرات التنظيمية لحركة الجماهير التلقائية، لإحلال نموذج التنظيم الأفقي الشبكي الشعبي، محل نموذج التنظيم البيروقراطي الهرمي النخبوي، المعزول عن الجماهير. عندئذ يصبح الحزب "الطبقة العاملة منظمة سياسيا"، وعندئذ تنتهي إلى الأبد وصاية الحزب الأبوية على الطبقة العاملة، ويولد مفهوم جديد للقيادة والهيمنة الطبقية.

● أزمة مبدأ المركزية الديموقراطية

ونعني تحلل مبدأ المركزية الديموقراطية بتحوله في الممارسة إلى مبدأ المركزية البيروقراطية. وفى هذا يقول جرامشى :

" أن طريقة عمل الحزب تقدم لنا معيارا للتمييز discriminating criteria، فعندما يكون الحزب تقدميا، فإنه يعمل " بطريقة ديموقراطية " (المركزية الديموقراطية).. وعندما يكون رجعيا، يعمل " بطريقة بيروقراطية" (المركزية البيروقراطية)؛ وفي الحالة الثانية، يكون الحزب مجرد منفذ بلا تفكير، وعندئذ يكون – من الناحية الفنية – جهازا للأمن

policing organism وتسميته بـ" الحزب السياسي " تكون مجرد مجاز ذي طابع أسطوري."(١٦).

والحق، أن مبدأ المركزية الديموقراطية "لم يطبق قط " منذ وضعه البلاشفة في أوائل القرن الماضي ليحكم طريقة عمل الحزب الشيوعي (George labica /1982/ pp146 - 147).

طبيعة المسرح السياسي المصري ودور الدولة فيه

يشمل المسرح السياسي المصري، المسرح الرسمي (الشرعي) والمسرح غير الرسمي (غير الشرعي) لصراع القوى السياسية. الأول : هو- كما ذكرنا – الدولة ذاتها (الدولة + المجتمع المدني). وهو في نفس الوقت مسرح من صنعها فهي التي تحدد حيز الصراع السياسي، والقوى السياسية المتصارعة فيه، وترسم قواعد الصراع، قواعد دستور وقانون من صنعها. الدولة إذن، هي آلتي تدير المسرح لأنها هي آلتي تدير الصراع السياسي على خشبته. وهي أيضا اللاعب الأول ولكنها ليست اللاعب الوحيد، فهناك القوى السياسية آلتي حرمتها الدولة من الشرعية : الأحزاب الشيوعية والإسلامية، آلتي تتحرك على المسرح الآخر وتناضل من أجل دخول مسرح الدولة لتغيير ميزان القوى السياسية، بتغيير قواعد الصراع أو تحطيم المسرح ذاته لبناء دولة جديدة وسلطة جديدة. وقد رأينا كيف تغلغل الإسلاميون في مؤسسات الدولة والمجتمع المدني للاستيلاء على القلعة من الداخل ! بينما بقى الشيوعيون خارج الأسوار !

لقد كان النص في قانون الأحزاب على حظر إنشاء الأحزاب على أسس دينية أو طبقية هو الآلية القانونية آلتي تستخدمها الدولة في قمع التيارين الرئيسيين للمعارضة الراديكالية، بحرمانهما من الشرعية، وانتهاج سياسة الاحتواء المزدوج باستغلال التناقض التناحري بينهما في تحجيم كل منهما بالآخر. فالدولة تستخدم حركة الإسلام السياسي في ضرب اليسار لإعادة بناء الرأسمالية، وهى تضربها بعنف عندما ترفع السلاح ضدها. وهي في كل الأحوال، تهيئ الأرضية الأيديولوجية والثقافية لنموها وتوسعها. وهي بهذه الإستراتيجية الخطرة تضع الشعب أمام خيار مستحيل : إما قبول إرهاب الدولة أو إرهاب الإسلاميين، وهكذا، يستبعد الخيار الديموقراطي، بدعوى أنه يفتح الطريق لتسليم السلطة للإسلاميين، ويقوض " السلام الاجتماعي"

ويشعل الصراع الطبقي. أليس هذا مبررا كافيا لحظر إنشاء الأحزاب على أسس دينية أو طبقية؟!!. هكذا تستخدم البرجوازية الحاكمة خطر الفاشية الدينية ذريعة لحرمان الطبقة العاملة المصرية من حقها الدستوري في إنشاء حزبها الذي يعبر عن مصالحها بل ذريعة لحرمان الشعب المصري كله من الديموقراطية.

ويعبر هذا الصراع المأساوي على المسرح السياسي المصري عن عجز الرأسمالية والطبقة العاملة عن التصدي لقيادة الشعب للخروج من الأزمة.

غير أن هذا التوازن السلبي بين الطبقتين الرئيسيتين، توازن حرج ومؤقت بطبيعته في ظل تفاقم الأزمة وتصاعد الصراع الطبقي والوطني، ومصيره في النهاية، رهن بتوافر الشروط الموضوعية والذاتية لتجاوزه.

***

المراجع

(١) تاريخ الطبقة العاملة المصرية : منذ نشوئها حتى عام ١٩٧٠- أمين عز الديـن - دار الغد العربي ١٩٨٧ – ص ٣٨ وص ٣٩

(٢) المرجع السابق ص ٣٩

(٣) تاريخ الحركة الشيوعية المصريـة : الوحـدة. الانقسـام. الحـل ١٩٥٧ – ١٩٦٥) د. رفعت السعيد – دار الثقافة جديدة – ١٩٨٦- ص ٢٧٣

(٤) المرجع السابق – ص ٣٣٠

(٥) المرجع السابق – ص ٢٧٤

(٦) المرجع السابق – ص – ٢٦٨

(٧) الحزب الشيوعي المصري – المؤتمر العـام الثـالث – نوفمـبر ١٩٩٢ – ص٢٧

(٨) المرجع السابق – ص ٥٢ وص ٥٣

(٩) المرجع السابق – ص ٤٦ وص٤٧ وص ٤٨

(١٠) المرجع السابق – ص ١٠٦ وص ١٠٧

(١١) المرجع السابق – ص ١٠٧ وص ١٠٨

(١٢) المرجع السابق – ص ١٢١ وص ١٢٢ وص ١٢٣ وص ١٢٤

(١٣) المرجع السابق – ص ١٢٥ وما بعدها

(١٤) حزب الشعب الاشتراكي المصري – أزمة النظام الرأسـمالي فـي مصـر، وطريق الخلاص الوطني والاجتماعي والديموقراطي (الوثيقـة البرنامجيـة) ص٣١.

(١٥) المرجع السابق ص٣١ وص ٣٢

(١٦) كراسات السجن – أنطونيوجرامشي – ترجمة عادل غنيم – مرجع سـابق – ص ١٤٦ وما بعدها.

***

خاتمـــة

حللنا في هذه الدراسة أزمة الدولة المصرية المعاصرة، باعتبارها أزمـة هيمنة البرجوازية المصرية على الشعب المصري بكافة طبقاته، بـل وعلـى الأمة المصرية ذاتها، بمسلميها وأقباطها، فألقينـا الضـوء علـى أبعادهـا، السياسية، والاقتصادية والثقافية .

ويقابل أزمة هيمنة البرجوازية، أزمة هيمنة / قيـادة الطبقـة العاملـة المصرية للشعب، سياسيا، وثقافيا، لتجمعهما وحدة جدلية فريدة، تتمثـل فـي عجز أي منهما،عن التصدي لقيادة الشعب / الأمة، للخـروج مـن الأزمـة المجتمعية الراهنة .

وتناولنا الأسباب الموضوعية والذاتية لأزمة قيادة البرجوازية والطبقـة العاملة، بأبعادها الاجتماعية والسياسية والتنظيمية والنظرية .

وشتان الفرق بين الأزمتين، فأزمة الرأسمالية المصرية أزمـة هيكليـة، تطرح قضية تجاوز الرأسمالية، إنها إذن، أزمة احتضـار طبقـة، ودولـة، وأسلوب إنتاج، وثقافة .

أما أزمة الطبقة العاملة، فأزمة ميلاد جديد، فكرا وسياسة وتنظيما .

هنا تبرز أهمية دور المثقف العضوي، والمثقف الجماعي (حزب الطبقـة العاملة) في القيادة / تنظيم الهيمنة السياسية والثقافية، وأهميـة دور المثقفيـن النقدي، في تدمير أسس الثقافة السائدة، بفضح زيفها، وتبعيتها، وظلاميتـها، وعدائها الأصيل للحرية والديموقراطية، وفى تقويض الأطـر البيروقراطيـة لمؤسساتها، التي تخنق الحرية وتقتل الإبداع . وإبداع ثقافة وطنيـة جديـدة، ثقافة ديموقراطية أصيلة، قادرة على تحرير الإنسان المصري مـن القـهر، والاستغلال، والاغتراب، وإطلاق طاقاته الإبداعية.

لهذا، تعد معركة الديموقراطية، بالنسبة للمثقفين المصرييـن، معركـة حياة أو موت، تضعهم مع العمال والفلاحين في خندق واحد، لتصنـع منـهم كتلة تاريخية جديدة، قادرة على إنجاز مهام الثورة الوطنيـة الديموقراطيـة وعلى فتح الطريق لتجاوز الرأسمالية، وإرساء دعائم الاشتراكية.

لقد أثبتت هذه الدراسة، الارتباط العضوي بين الديموقراطية السياسـية، والتحرر الوطني والاجتماعي، فلا يمكن بناء ديموقراطية حقيقية فـي ظـل القهر والاستغلال والاغتراب والتبعية . كمـا يسـتحيل التحـرر الوطنـي، والاجتماعي في ظل الاستبداد، والقمع .

مصـــر الجديدة
فبراير ٢٠٠٥

المراجع العربية

الاقتصاد السياسي – القضايا العامة: أوسكار لانج – ترجمة راشد البراوي – دار المعارف ١٩٦٦

كراسات السجن – أنطونيو جرامشى – ترجمة: عادل غنيم – دار المستقبل العربى – ١٩٩٤

السلطة السياسية و الطبقات الإجتماعية – نيكوس بولانتزاس – ترجمة: عادل غنيم – دار الثقافة الجديدة – ١٩٨٩

العنف الرمزي: (بحث في أصول علم الاجتماع التربوي) – ترجمة: نظير جاهل – المركز الثقافي العربي – ١٩٩٤

دولة القانون : مقدمة في نقد القانون الدستوري – مشيل ميياى – المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر – ١٩٨٢

النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة – عادل غنيم – دار المستقبل العربي – ١٩٨٦

توصيف الأوضاع العالمية المعاصرة – د . إسماعيل صبري عبد الله– أوراق مشروع مصر ٢٠٠٠ – ٢٠٢٠ – منتدى العالم الثالث – ١٩٩٨

مساءلة العولمة : الاقتصاد الدولي وإمكانات التحكم – بول هيرست وجراهام تومسون – ترجمة : إبراهيم فتحي – المجلس الأعلى للثقافة

قانون شركات قطاع الأعمال العام : معركة من ضد من ؟ – الأستاذ / أحمد نبيل الهلالي مركز الخدمات النقابية

الإصلاح الاقتصادي في مصر – د . منى قاسم – الهيئة المصرية العامة للكتاب – ٩٨

الخصخصة في مصر – أمل صديق عفيفي – الهيئة المصرية العامة للكتاب – ٢٠٠٣

في وداع القرن العشرين – د . رمزي زكى – دار المستقبل العربي – ١٩٩٩

الجات و منظمة التجارة العالمية أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي – د . نبيل حشاد – الهيئة المصرية العامة للكتاب – ٢٠٠١

الدولة و النظام العالمي – د . أحمد ثابت – نركز الدراسات السياسية – جامعة القاهرة – ١٩٩٢

الديموقراطية و نظام ١٩٧١ – طارق البشرى – ورقة مقدمة في ندوة " مشروع مصر ٢٠٢٠ " في ٥ مايو ٢٠٠٤

اقتصاديات الوقت الضائع : أزمة الإدارة الحكومية في مصر – عبد الخالق فاروق – مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية – ٢٠٠٠

حول قضية الطبقة الجديدة في مصر – عادل غنيم – مجلة " الطليعة " – العدد الثاني – السنة الرابعة – فبراير ١٩٦٨

البيروقراطية المصرية – مونت بالمر و على ليلة و سيد يسين – مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية – ١٩٩٤
الدين العام المحلي في مصر : الأسباب والحلول – عبد الفتاح الجبالي – كراسات لإستراتيجية – مؤسسة الأهرام (٧٧)
الإنفاق الاجتماعي و مدى استفادة الفقراء– د . محيا زيتون – كتاب الأهرام الاقتصادي – ١٩٩٨
المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة – د . أماني قنديل – مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية – القاهرة – ٢٠٠٠
التطور الديموقراطي في مصر : البرلمان و الأحزاب و المجتمع المدني في الميزان – المحرر : د . وحيد عبد المجيد – مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية – ٢٠٠٣
الحزب الوطني الديموقراطي – د . عمرو ربيع – سلسلة الأحزاب السياسية – مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية – سبتمبر ٢٠٠٤
نقابات بلا عمال و عمال بلا نقابات : تقرير عن الانتخابات العمالية (دورة ٢٠٠١ –٢٠٠٦) – إعداد صابر بركات و خالد عمر
الدين و الصراع الاجتماعي في مصر – د . عبد الله شلبي – كتاب الأهالي رقم (٦٧) – ٢٠٠٠
الجماعات السياسية الإسلامية و المجتمع المدني – أحمد حسين حسن – الدار الثقافية للنشر – ٢٠٠٠
الصعود السياسي الإسلامي داخل النقابات المهنية – أحمد حسين حسن – الدار الثقافية للنشر – ٢٠٠٠
الدور السياسي للأزهر (١٩٥٢ – ١٩٨١) د . ماجدة على صالح ربيع – مركز البحوث و الدراسات السياسية – جامعة القاهرة – ١٩٩٢
تقرير الحالة الدينية في مصر (العدد الأول) ١٩٩٦ – مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية
الحالة الدينية في مصر (العدد الثاني) ١٩٩٨ – مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية
الاحتجاج الديني والصراع الطبقي في مصر – د . رفيق حبيب – سينا للنشر – ١٩٨٩
الدور السياسي الثقافي للقطاع الأهلي – د . أحمد ثابت – مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية – ١٩٩٩
تاريخ الطبقة العملة المصرية منذ نشوئها حتى عام ١٩٧٠ – أمين عز الدين – دار الغد العربي – ١٩٨٧
تاريخ الحركة الشيوعية المصرية : الوحدة – الانقسام – الحل – د . رفعت السعيد – الثقافة الجديدة – ١٩٨٦

المراجع الأجنبية

System Theory : Philosophical and Methodological problem
I . Blauberg ,V .N . Sadovsky , E . G . Yodin - Progress Publishers - Moscow
Gramsci and the state - Christine Buci - Glucsmann - L& W 1980

La Pensee politique de Gramsci –

Chaos and gouvernance in the world system - Giovanni Arrighi and BEVERLY . j. Silver - London . 1999
Le mythe de la " mondialisation " , et l , etat social - Pierre Bourdieu - Intervention Europien
Le triangle infernale - G. Dumenile , D . Levy - P. U. F 1999
Capitalism and the information age - edited by Robert mcchesny - New York - 1999
Capitalism in the age of globalisation Z BOOKS - 1999

Organizational Society : social mechanisms and ideology – Nikolai Novicov - 1983
The state and public policies in Egypt since sadat - Nazih Ayuby - 1991

***

أعمال المؤلف

- النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة : دراسة في التغيرات الاقتصادية والطبقية في مصر (١٩٧٤-١٩٨٢) جامعة الأمم المتحدة – منتدى العالم الثالث – دار المستقبل العربي ١٩٨٦.
- ترجمة : الطبقات الاجتماعية والسلطة السياسية – نيكوس بولانتزاس (الطبعة الكاملة) دار الثقافة الجديدة ١٩٨٩.
- ترجمة: كراسات السجن – أنطونيو جرامشي – دار المستقبل العربي ١٩٩٣.
- أزمة الدولة المصرية المعاصرة – دار العالم الثالث ٢٠٠٥.



دار العالم الثالث
٣٢ ش صبري أبو علم باب اللوق / القاهرة
جمهورية مصر العربية
ت وفاكس ٣٩٢٢٨٨٠
Email: Elguindimohamed@hotmail.com

